2013-2003

من المبادرة الملكية إلى التنمية الجهوية

المجلد 2

تحاليل وتشخيص

هذا الخطاب الملكي السامي
ذو الرؤية المتبصرة غير مستقبل الجهة

المبادرة الملكية 10 سنوات

نص خطاب صاحب الجلالة محمد السادس
زيارة ملكية لوجدة، في 18 مارس 2003

« الحمد لله
والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

رعايانا الأوفياء، سكان المنطقة الشرقية،

يطيب لنا ونحن نلتقي مع القوى الحية لهذه الجهة العزيزة علينا أن نعرب لسكانها عن تأثرنا البالغ لما لمسناه لديهم من حفاوة وولاء، ومن خصال الإباء والغيرة الوطنية، التي جعلت من هذه المنطقة، الدرع الواقي لحوزة الدولة المغربية، عبر تاريخها المجيد . وقد أتاح لنا الوقوف الميداني على أحوالكم، أن نلمس عن قرب حاجياتكم الملحة، وانشغالاتكم الحقيقية، التي هي من صميم انشغالاتنا، وموضوع عنايتنا الفائقة.

وتجسيدا لعنايتنا السامية بهذه المنطقة، ذات الإمكانات الهامة والمؤهلات البشرية، المتميزة بالإرادة القوية، والجدية في العمل، فقد قررنا اتخاذ مبادرة ملكية لتنمية الجهة الشرقية، مرتكزة على محاور أربعة تهدف إلى تحفيز الاستثمار والمقاولات الصغرى والمتوسطة للشباب، وتزويد الجهة بالتجهيزات الأساسية، وإعطاء الأولوية لمشاريع اقتصادية هامة، فضلا عن النهوض بالتربية والتأهيل وتفعيل التضامن، معتمدين آليات للتمويل والمتابعة والتقييم، في التفعيل الملموس لمبادرتنا.

وسعيا منا للتخفيف من بطالة فئات من شباب الجهة ولتوفير وسائل العمل والتشغيل الذاتي فقد قررنا أن تنطلق هذه المبادرة بتخصيص ثلاثين مليارا من السنتيمات تضاف إليها مساهمات عدة مؤسسات، لتمويل مشاريع المقاولات، وضمان القروض الممنوحة لها، على أن يقوم المركز الجهوي للاستثمار بمهمة الإشراف على هذه العملية.

وإننا لنوجه حكومتنا في إطار هذه المبادرة ، لتجعل ضمن أولوياتها إنجاز البنيات الأساسية التحتية الضرورية للجهة، كالطريق السيار بين فاس ووجدة عبر تازة والسكة الحديدية بين

تاوريرت والناظور مع الاسراع بانجاز الطريق الساحلي الشمالي وتوسيع وإصلاح الطريق الرابط بين الناظور ووجدة وفكيك.
كما أعطينا انطلاقة المشروع الكبير لتزويد مدينتي وجدة وتاوريرت بالماء الشروب، داعين الجهات المختصة إلى تعميمه على جميع حواضر وبوادي هذه الناحية.

وحرصا منا على التنمية المندمجة لهذه الجهة، فقد قررنا إحداث منطقة حرة بالناظور، تضم إلى جانب الميناء مناطق اقتصادية وتجارية وصناعية وسياحية، مستهدفين من هذا المشروع الهام فتح بوابة متوسطية أمام تنمية الجهة الشرقية، فضلا عن إسهامها في النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيزها للمركب الضخم لطنجة المتوسط وبذلكم نستكمل مشروعنا الاستراتيجي، الرامي إلى جعل المجال المتوسطي رافعة قوية للإقلاع التنموي الوطني، وللشراكة الاقتصادية، والتفاعل الحضاري.

وفي نفس السياق، كان قرارنا بتهيئة المنطقة الساحلية للسعيدية، بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدين لضرورة العمل الجاد والاحترافي لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي حتى تصير السعيدية جوهرة الساحل المتوسطي.

وفضلا عن ضرورة القيام بالاستثمار الأمثل للمؤهلات والمنتوج الفلاحي المتميز للمنطقة، بتحديثه وتصنيعه، فإنه يتعين وضع برنامج لتنمية وحماية النجود والواحات، في كل من عين بني مطهر وبوعرفة وفكيك، ومدينة جرادة، التي حرصنا على إدراجها واستفادتها، من برامج وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، تجسيدا لعطفنا الملكي الفائق عليها.

وتأهيلا للموارد البشرية اللازمة للتنمية الجهوية، قررنا إحداث كلية للطب ذات مركز استشفائي جامعي، تعزيزا للمؤسسات الجامعية ومعاهد التكوين بهذه الناحية، مستهدفين من كل هذه البرامج الطموحة، تكريس الدور الريادي لمدينة وجدة العريقة، كعاصمة للجهة الشرقية.

أما في المجال الاجتماعي، فإن مبادرتنا تولي فائق الاهتمام للفئات المعوزة وإننا لندعوكم للتشبث بقيم التكافل المعهود فيكم، موجهين مؤسسة محمد الخامس للتضامن لبذل المزيد من الدعم للأعمال الخيرية، وعقد مختلف أشكال الشراكة مع النسيج الجمعوي المحلي ، الذي ننوه بمجهوداته في هذا الشأن .

كما أننا نحث القوى الحية لهذه الجهة، على بذل المزيد من العناية للنهوض بمنطقتهم، والانخراط في المجهود الجماعي التنموي والتضامني، الذي نقوده لمحاربة الفقر والتهميش، وكل نوازع التطرف، التي لا مكان لها في مجتمعنا المتميز بأصالته وانفتاحه الحضاري وإننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا، حتى تتبوأ هذه المنطقة المكانة المرموقة، التي نريدها لها، كقطب محوري مغاربي، وجسر متين لحسن الجوار، والأخوة الصادقة مع الشعب الجزائري الشقيق، الذي نتمنى له كل الخير، لما يجمعنا وإياه من روابط التاريخ، وتحديات الحاضر، وتطلعات المستقبل.

وإننا لعازمون من خلال هذه المشاريع الطموحة على أن نوفر لوطننا العزيز المزيد من أسباب القوة والمناعة، التي يجب أن تظل شغلنا الشاغل، في عالم مشحون بشتى المخاطر والتحولات وتلكم سبيلنا القويم إلى المضي قدما في البناء الجماعي لمغرب موحد، متقدم وديمقراطي ومتضامن، وأكثر قدرة على رفع كل التحديات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ».

نص خطاب صاحب الجلالة محمد السادس
زيارة ملكية لوجدة، في 18 مارس 2003

تـوطئـة

لا أحد يمتلك القدرة على استباق ما يختلج ذاكرة الناس. لكن التاريخ سيحتفظ في بداية هذا القرن بحدث مؤسس بالنسبة للجهة الشرقية للمملكة، ويتمثل في خطاب بسيط لكنه حاسم ألقاه صاحب الجلالة نصره الله يوم 18 مارس 2003 بمدينة وجدة والذي شكل الانطلاقة للمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية.

إن العاهل المفدى، حين منح لجميع الفاعلين في الحياة الجهوية مفاتيح مستقبل يستند على تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة فإنه قد شحذ الطاقات المنخرطة قلبا وقالبا لقيادة مسارات مركبة نحو الآفاق الجديدة. وقد اتخذت على جميع المستويات، وبكل إطارات التفكير والعمل، إجراءات تتعلق بتشخيص الوضع، كمقدمة للقرارات واستراتيجيات العمل التي تليها. وقد تم تأسيس رصيد وثائقي موضوعاتي ورسمت استشرافات وطُلبت خبرات...

ولم تكن وكالة الجهة الشرقية، باعتبارها فاعلا حديثا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهوية، والتي أنشئت سنة 2006، لتتمكن من بناء استراتيجية جهوية للتنمية إلا على أساس خطوة شمولية مضبوطة تستند إلى المقدرات المجالية وتحمل تطلعات المواطنين. وتتماشى خطوتها هاته بشكل طبيعي وانشغالات والأعمال القطاعية لجميع الفاعلين في الحياة الجهوية، لتُوسع مجال التفكير مع الحرص على التكاملية والتآزر والانسجام. وهكذا انطلقت عملية بلورة استراتيجية تدخل الوكالة، التي اِعتمدت صيغتها النهائية سنة 2010، بالشكل الذي يُبينه الجزء الأول من هذا المؤلف.

إن الكتاب الذي بين أيدينا يمثل الجزء الثاني من مؤلف يحتوي على ثلاثة أجزاء ويرمي إلى نشر المنهجية الاستراتيجية الكبيرة المتبعة طيلة سنين عديدة بإيعاز من وكالة الجهة الشرقية وبتشاور وتنسيق مع جميع المؤسسات الجهوية المعنية، بهدف توجيه التنمية المستدامة للجهة الشرقية وبرمجتها.

إن المحتويات المتضمنة هنا، والتي سيقت بشكل تشخيصي، لا تقتصر على تجميع منظم لمجموعة من الوثائق وتصنيفها، وإنما تحركها وتقويها تحاليل مبنية على أساس أدوات نظرية صلبة ومشفوعة بمعارف تجريبية كوّنها الخبراء الذين أعدوا هذه الدراسة والمغْناة بالعديد من المقاربات التشاركية. وهكذا، فإن الخبرة المكتسبة من طرف الفاعلين تتيح إدراكا عميقا بالحقائق، كما هو الشأن بالنسبة للإسقاطات نحو الأهداف، وذلك عن طريق الإحاطة بالتجارب المغربية المعاشة هنا، أو بجهات أخرى من المملكة في مختلف المجالات، أو حتى بتجارب ونماذج أجنبية والتي تتم دراسة مداخلها ومحصلاتها سواء من حيث النجاحات أو الإخفاقات.

إن هذه الكفاءات المستنيرة بالخبرة تتيح مقاربة من صنف المقاربات الشمولية حيث إكراهات التقديم هي وحدها التي تفرض تأليفا يستند إلى التبويب. وهذا الصنف من المقاربة الشمولية ينطبق على القراءة وعلى فهم الموجود، وعلى الإسقاطات المستقبلية على صعيد تحليل السياقات داخل ديناميكيتها، واستباق للتطورات في ظل الإطارات المبرمجة والمحددة، وكذا الأمر أيضا بالنسبة للتوجهات الكبرى الجهوية منها والوطنية والدولية، أو أيضا فيما يتعلق، بتحديد الشروط التي يجب توفرها عند تحويل امتياز ذاتي جهوي إلى مؤهل للتنمية.

إن تكاملية المقاربات ذات التغطية الشمولية العريضة جدا تفرض تعددية التخصصات لدى فرق الخبراء، كما تفرض اعتبار كل مكونات الرأسمال الجهوي. وسوف تدرس هذه المكونات في أفقها التاريخي وتطورها الاستشرافي في دائرة الممكنات مع التمييز ما بين المتصور والمحتمل، وقد دخل فعلا حيز التنفيذ - وهناك إشارات واضحة داعمة – وما بين الأشياء التي لازالت لحد الآن في حكم غير الثابت.

وهكذا قام الفاعلون بتكوين قاعدة بيانات وأفكار لا نظير لها حول الجهة الشرقية في مطلع القرن الواحد والعشرين. وكلها منتقاة استنادا إلى ارتباطها بمشروع التنمية المستدامة الجهوية والمقدمة بشكل واضح جدا كهدف أو على أقل تقدير كمسعى ومرشد. وتؤسس هذه القاعدة للتفكير وللمنهجية الإستراتيجيين المنشورين في الجزء الأول. وهذه القاعدة تشكل الأرضية ونقطة الانطلاق. وبهذا الشكل، تتجلى بوضوح فائدة وضعها رهن إشارة الجميع، ويبقى لكل واحد الحق في الحكم على مدى ملاءمتها.

وبغض النظر عن المعلومات المفصلة والمؤرخة، بالطبع، وعلى جمع المعطيات الحديثة المتوفرة، فإن الخبراء عملوا بداية على إبراز المنحنيات الكبرى والوضعيات المتكررة، عوض الأحداث الظرفية، مما يخلق ويشكل الهوية الجهوية بدل الصورة السريعة. وهكذا وظفت، بذكاء، معطيات مؤرخة ربما بأعوام مختلفة، إضافة إلى الذكاء والإدراك الجيد للمحللين الذي أتاح بالفعل استخلاص التأويل الدقيق منها.

وفي نهاية المطاف، تغري الإضاءات المسلطة على الجهة الشرقية بالإقدام على الاستثمار وإلى تفاؤل معقلن، وتظهر بأن للمؤهلات موجودة فعليا وبإمكانها منح كل الحظوظ والفرص المتاحة للمجال الترابي للجهة الشرقية. وهكذا، فالإرادة والثقة المستعادة وحس المواطنة للفاعلين، كل حسب موقع قراره ومساهمته، سوف تعبأ وتفعل بشكل منسق ومتآزر في اتجاه الأهداف المشتركة ضمن الإطارات المتبناة عادة. وستمثل هذه العناصر حوافز هذه الخطوة، وخميرة "الميثاق" الذي عقدته الجهة والذي دعا إليه منذ سنة 2003 الخطاب الملكي السامي بمدينة وجدة.
ووضْعُ هذا المسعى، والتحليلات وقواعد المعلومات التي تسنده، رهن إشارة العموم، هو بالنسبة لوكالة الجهة الشرقية تطبيق ملموس للغاية للشفافية الضرورية التي تؤمن هذه المؤسسة بوجوبها.

محمد امباركي
المدير العام
لوكالة الجهة الشرقية

فهرس

تنبيه

يتضمن هذا المؤلف ثلاثة كتب تهدف كلها إلى بسط معطيات حول الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف وكالة الجهة الشرقية، تنفيذا للمبادرة الملكية السامية المتعلقة بتنمية الجهة الشرقية. إن الجزء الأول ينظم التقارير النهائية والمصادق عليها في حينها. وهي تشكل ثمرة للعديد من المداخلات والمساهمات ولنقاشات غنية بدء بتقارير الخبرات المنصبة على المحاور الإستراتيجية للتنمية الجهوية. والتي أبرزت وعضدت بأدلة كما حصل عند تقديم مخططات تنمية الأقاليم. وهكذا انصب الاختيار على عدم توظيف التقارير البينية ومساهمات أخرى. وستظهر فوائد وأهمية هذه التقارير خلال مدة المشاورات واللقاءات المنتظمة.

وهناك جزء ثان يشتمل على مجموعة من الدراسات التشخيصية المتعلقة بالجهة على جميع المحاور المرتبطة بتنميتها وذلك بدء من انطلاقة التدبر الإستراتيجي.

ثم يأتي الجزء الثالث وهو لنشر ميثاق تنمية الجهة الشرقية. ذلكم الميثاق الذي يمثل تعاقدا يربط بين جلالة الملك محمد السادس نصره الله ورعاياه من ساكنة الجهة الشرقية. وهو وثيقة منظمة ومهيأة تمثل دليلا بالنسبة لعمل أصحاب القرار ومرشدا لهم.

الجزء الأول : عرض تركيبي لتشخيص المعطيات الحالية

مقدمة

يوافق هذا المؤلف المرحلة الأولى من الدراسة، التي تهدف إلى وضع تصور لاستراتيجية تنمية الجهة الشرقية للمملكة والتي ترعاها وكالة الجهة الشرقية. إن الجزء الأول من الوثيقة يشمل نتائج التشخيص انطلاقا من التشخيص الموضوعاتي أو القطاعي أو هما معا والمجملة في الأجزاء التي تتلو هذا الجزء المؤلف من أربعة أبواب :

• الباب الأول يهدف إلى جعل القارئ يتموضع داخل إطار تحليل التنمية الجهوية كما تناولتها هذه الدراسة المستقاة من نظرية الثوابت ونظرية التنافسية الجهوية ؛

• أما الباب الثاني فيسعى إلى تحيين وتقييم « مؤشر » مؤهلات النمو الاقتصادي للجهة. ويرتكز، من أجل ذلك، على وصف طريقة اشتغال اقتصاد الجهة، وعلى اختبار التوجهات الصلبة لمناخها الاقتصادي وكذا على تقييم الأنشطة باعتبارها رافعة قوية تجتمع في ثلاث قطاعات كبيرة وواسعة.

• أما الباب الثالث فيهتم بالعوامل الذاتية للتنافسية الجهوية. وتُشخص حالة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والمادية والمجالية وذلك من خلال تحليل طريقة اشتغال الأسواق وعوامل الإنتاج، وكذا تشخيص الخدمات العمومية والخدمات المتبادلة بين المجالات الترابية.

• أما الباب الرابع فيعرض على شكل مصفوفة ثنائية القوة / الضعف والفرص / التهديدات، الخلاصات المتعلقة بمجموع خطوات التشخيص.

منظر شامل لمدينة وجدة عاصمة الجهة الشرقية

1- ينص الفصل الثالث من الظهير المحدث للوكالة على أن « *للوكالة، مهمة دراسة واقتراح برامج اقتصادية واجتماعية مندمجة تستند إلى استراتيجية شاملة تسعى إلى إنعاش اقتصادي واجتماعي للمنطقة التي يتعلق بها الأمر مع اندماجها في النسيج الاقتصادي الوطني والمغاربي والأورومتوسطي وذلك في حدودها الترابية المبينة في الفصل الثاني* ».

إن إطار التحليل المنصب على التنمية الجهوية والمهيأ من أجل هذه الدراسة مستمد من النموذج الذي يطلق عليه « نموذج القاعدة » والذي وضع أسسه W. Sombart سنة 1916. ومن الكتابات التي تناولت الاقتصاد بالتنظير المرتبط حديثا « بالتنافسية الجهوية ». ويبين المرجع الأول الذي ينصب على تحليل كل من العائدات والطلب، حالة النماء الاقتصادي للجهات، مع اتخاذ من المؤثرات التي تضاعف من المداخل وتكسبها الجهة نموذجا، وكذا من تلك التي تجلب الأنشطة المنتجة والقابلة للتصدير. كما يمنح المرجع الثاني المنصب على تحليل العروض، أدوات لتقويم قدرة الجهات على اكتساب وتوسيع حصصها من سوق دائمة الانفتاح على التنافسية.

رسم 1 : إطار تحليلي للتنمية الجهوية

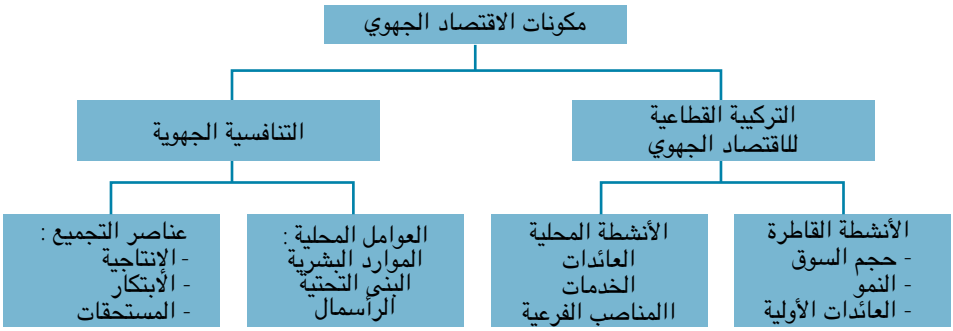

1.1 القاعدة الاقتصادية : تحليل المداخل والطلب

لا تحلل الإقتصادات الجهوية بواسطة نفس المؤشرات التي تحلل على أسسها الإقتصادات الوطنية. فالناتج الداخلي الخام (أو مجموع القيم المضافة) يقدم معلومات تتعلق بالثروة المنتجة داخل المجال الترابي. فحينما يخص الأمر التراب الوطني، فإن القسط الأكبر من هذه الثروة يغذي مداخل المواطنين (إما بصفة مباشرة بواسطة أجور الوظائف أو بواسطة الأرباح المجنية من رأس المال او بشكل غير مباشر وذلك عن طريق إعادة توزيع عائدات الدولة عن طريق مشروع الميزانية). فحينما يكون هذا المجال الترابي ما دون الوطني، فإن هذه المقاربة يشوبها النقصان، لأن المجالات الترابية تضمن ميكانيزمات تحويل المداخيل المكتسبة خارج الحدود. وينطبق ذلك بشكل أكثر واقعية في الجهة المفتوحة على التبادلات على المستوى الجغرافي والبشري، كما هو الشأن بنسبة للجهة الشرقية. فهناك ما يدعو إلى تفحص نموذج أصلي ل Sombart إضافة إلى إعادة الصياغات الأساسية التي سبقت بلورتها.

1.1.1 نموذج Sombart

استنادا إلى ما ذهب إليها السوسيولوجي الألماني Werner Sombart 1916، فإن نصيب الساكنة التي تشكل نواة المدينة وتنميتها يتمثل في ذلك القسط الذي يكون قابلا بأن يستخلص منه الربح المكتسب من الإيرادات الخارجية. وإن نظرية القاعدة الإقتصادية كانت من أوائل العروض النظرية التي تسمح بضبط التنمية الجهوية والحضرية. بالرغم من أنها تقدم رؤية تبسيطية محددة في الزمان للاقتصاد الجهوي، فإنها علاوة على ذلك تتيح،

في أشكالها المتطورة الأخيرة، إضافة عناصر التفكير في تحديد نوعية مؤهلات التنمية المحلية وفي تقدير المؤثرات المحفزة وكذا في تقييم إسقاطات السياسة العمومية.

وإن نموذج W. Sombart يجزئ الاقتصادات الترابية إلى صنفين : القطاع الأساسي الذي يحصل على الإيرادات من الخارج والقطاع المحلي الذي ينتج الثروة والخدمات المطلوبة محليا. وإن القطاع الأساسي يعتبر المحرك الحقيقي للإقتصاد المحلي مشفوعا بمجموعة من المحفزات الكينيزية (Keynesien) وبالوظائف وبالمداخل المباشرة وغير المباشرة، وبذلك تُضمن الديناميكية الإقتصادية والديموغرافية للمجالات الترابية. وبالنسبة للعديد من المؤلفين بما فيهم Laurent Davezies فإن هذا القطاع الأساسي يحتوي بدوره على أربعة أقسام قطاعية :

- *القاعدة الإنتاجية* : وتتضمن المداخيل الواردة من إنتاج الثروات والخدمات المصدرة خارج مجال ترابي معين (يمثل مصدر الدخل هذا موضوع جميع اهتمامات الباحثين كما يعتبر من أولى انشغالات المنتخبين والفاعلين. وهناك من المؤلفين من يفرق بين الصناعات المرتبطة باقتصاد المعرفة وذلك بسب خصوصية نمط خلق الثروات المعتمدة على الموروث والخلق والابتكار) ؛
- *القاعدة السكانية* والتي تتضمن المداخيل الناتجة عن العمل والرأسمال المحصل خارج النطاق الترابي من طرف الساكنة القاطنة أو غير القاطنة (إيرادات المهاجرين المتعاقبين، ما ينفقه السياح والقاطنون المؤقتون)، إضافة إلى المعاشات ؛
- *القاعدة العمومية*، وهي مكونة من الأجور العمومية المدفوعة من طرف الدولة ؛
- *القاعدة الاجتماعية*، وهي تدمج المداخيل المحصلة من التحويلات الاجتماعية مثل معاشات المتقاعدين.

إن بعض الإيرادات المتدفقة والمرتبطة بهذه القواعد تمول بشكل كبير المجالات الترابية بصرف النظر عن خصوصياتها الإنتاجية. كما تمثل السبب في إنتاج مؤثرات محلية قوية ترفع من المداخيل والإيرادات ومن المناصب، الأسرية بالأساس، (أو التي) تلتفت إلى زيادة حاجة الأسر والبيوت.

إن التفكير المنصب على التنمية (وليس الإنتاج فقط) يسمح باستيعاب المستجدات الحيوية للمجال الترابي والتي تؤدي إلى استقراء امكانات جديدة تتيح المقارنة كما ترسم خارطة جغرافية جديدة للتنمية.

رسم 2 : خطاطة القاعدة الإقتصادية

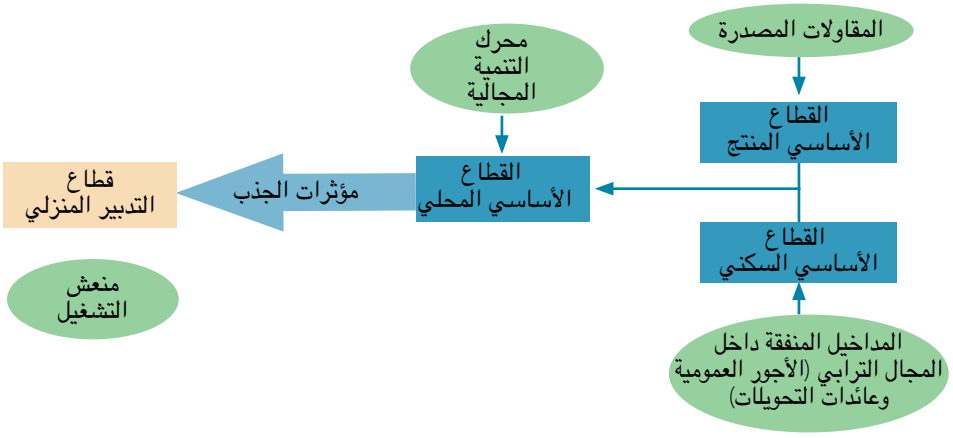

2-1-1 إعادة صياغة النظرية القاعدية

إن عملية التقطيع التي وضعها Sombart وأعيد تبنيها بشكل منتظم وخفي ،في غالبية الأحيان ،وذلك أثناء المقاربات الحالية التي ترتكز بشكل أكثر على علم التدبير، وقد لوحظ ذلك في محاضرات M. Porter على الخصوص.

إطار 1 : المؤهل الاقتصادي والتركيبة القطاعية

إن المكون الاقتصادي لجهة ما يؤثر على مؤهلاتها الإقتصادية. ومن أجل هذا الغرض يقع التمييز بين ثلاثة أصناف من الصناعة أو الأنشطة والتي تختلف عن بعضها تبعا لفضاءات التنافسية لطريقة جعلها محلية.

الأنشطة المحلية التي تتسم بالخصوصيات التالية :

1. بما أنها متواجدة في جميع الجهات فإنها تتطور بحجم الساكنة وتبعا للسوق المحلية (هنا تكون التنافسية بين الجهات محدودة وقد تكون غير واردة) ؛
2. أغلبية هذه الأنشطة ينبثق عن خدمات اقتصاد التقسيط وعن جزء كبير من قطاع البناء ومن الصحة وتوزيع الماء والكهرباء وما إلى ذلك... ومن بعض أنشطة مصانع المنتوجات المكلفة من حيث النقل (مثل المشروبات – وأدوات البناء وغير ذلك) ؛
3. توفر هذه الأنشطة أغلبية الوظائف في الجهات التي انصبت عليها الدراسة ؛
4. إن إمكانية الربحية المرتبطة بالإنتاجية تظل محدودة بالمقارنة مع حجم السوق المزودة ومع طبيعة أنشطة الخدمات.

أنشطة استغلال الموارد الطبيعية تبعا للمادة المستغلة :

1. إن سوق هذه الأنشطة ليس سوقا جهويا فهي بالتالي معرضة للمنافسة من طرف الأنشطة المشابهة لها في الجهات الأخرى ؛
2. ترتبط مناصب الشغل بالمواقع المستغلة ؛
3. يوضح استعمال تكنولوجيات الإنتاج جوهر الاختلافات الإنتاجية بين المواقع المتشابهة ؛
4. تتسم مؤهلات نموها أصلا بالمحدودية.

الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالمواد المتبادلة (المنتوجات والخدمات المعدة للتجارة الدولية)

وهو صنف سيحدد في آخر دفعة المؤهلات الإقتصادية للجهات. وقد وصف M. Porter هذه الأنشطة على الشكل التالي :

1. يدخل هذا الصنف من الأنشطة في تنافسية مع الصناعات الموجودة في الجهات الأخرى الأمر الذي يتيح لها في حالة الهيمنة على قسط من السوق، القدرة على منح أعلى الأجور وعلى الدفع بالأجر المخصص نحو الزيادة من طرف الأنشطة الأخرى داخل حظيرة الجهة.
2. إن هذا النوع من الأنشطة يخلق وظائف بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال عروض الطلب التي تتلقاه المقاولات المحلية والمرتبطة بالمنفعة والخدمات.
3. تتميز عن الصناعات الأخرى بتحقيق مستوى من النمو في الإنتاجية يفوق بكثير غيرها من الصناعات.

2.1 التنافسية الجهوية : تحليل العروض

يعتبر نموذج القاعدة ضروريا من أجل استيعاب الطريقة التي تمكن عوامل محفزة للطلب المحلي تؤثر على المنافع والخدمات وكذا على الإيرادات، من أن تتتابع وتتوالى وذلك انطلاقا من وضعية تنافسية محددة. إنها مقاربة ذات المدى القريب والمتوسط ترتكز على الطلب وعلى النفقات الأسرية. فلا مناص من إدماج العوامل المحلية التي تسمح، داخل إطار تحليلي لتلك العوامل باكتساب الوضعيات التنافسية السالفة الذكر مع الاحتفاظ بها طيلة مدة معينة وذلك حتى نتمكن من بلورة رؤية متكاملة. إن تحليل « التنافسية الجهوية » تحليلا محدد

المدى يتيح فرصة إدراك حجم هذه التنمية الجهوية[5]. هناك تحديد فضفاض «للتنافسية الجهوية» يستخلص من الأعمال التي قام بها Storper والتي أعيدت صياغة محتواها على نطاق واسع وذلك منذ سنة 1997. وهي تماثل هذه الأخيرة ب «*قدرة جهة على جلب المقاولات الممارسة للأنشطة بصفة تنافسية، بمعناها الدال على (الهيمنة على قسط من السوق)، مع الاحتفاظ بها ومع تحسين مستوى العيش لدى اليد العاملة المستغلة* ». سترتبط التنافسية الجهوية بدورها بإنتاجية العناصر الضرورية داخل المقاولات وفي جودة عوامل التكتلات أو في عملية تجميع أجزاء المكونات الخارجة عن نطاق المقاولات. إن جاهزية العناصر الأساسية ووجودها رهن الإشارة يعتبر الشرط الأول لتخفيف الإنتاجية بالمعنى الميكرواقتصادي. وتنسحب هذه الجاهزية على كل من تأهيل اليد العاملة والرأسمال، والبنى التحتية والولوج إلى الخدمات. وقد أتاح الفرصة ولازال يقدم البحث في هذا النوع من الجاهزية. كما ينظر إليه على أنه يستحق أن يطلق عليه مشاريع جودة « العروض الترابية ». والتي تتبناها مختلف المراكز الجهوية للإستثمار بالمغرب. وإن امتلاك مجال ترابي لهذه العوامل الإنتاجية مجتمعة لم يعد كافيا لضمان التنافسية المجالية. فكما تبين، بشكل وافر، الكتابات التي تناولت موضوع العناصر الصغرى المكونة للإقتصاد أو النظم الإنتاجية المحلية أو المدن المتفاعلة مع المشاريع أو مجالات الإبتكار الأخرى. وإن توطيد عمليات خلق الثروات يرتبط بالقدرات الداخلية للمقاولات بل أيضا وبشكل تصاعدي بجودة المحفزات التي تنعت بكونها متعلقة بالتكتلات التي تحتضن الوضعية الإقتصادية المتأثرة إيجابيا بدور الأشخاص والأشياء، والمرتبط بما يلي :

• تجميع مختلف النفقات بهدف تقليص التكاليف (تكاليف اليد العاملة – تكاليف البنى التحتية ومؤسسات لها نفس الإهتمامات) ؛

• بتنويع الأنشطة وتضافر الوسائل لبلوغ الأهداف.

إن التكتل عبارة عن تجميع المقاولات في حيز جغرافي محدد، وتضم مجموعة من الصناعات وكيانات تلعب دورا أساسيا في التنافسية. وتستطيع على سبيل المثال أن تدمج ممولين لعينات مختلفة من مواد ذات أهمية، (من قبيل المكونات والآلات والخدمات) وممولي البنى التحتية المتخصصة. إن عملية التجميع للأجزاء المكونة تقوي تنافسية المقاولات لأنها تقلص تكلفة التعامل مع الممولين الأكفاء وتكاليف اليد العاملة المؤهلة والولوج إلى المعلومات وتكاليف التكوين. إن الدراية المعمقة بالأسواق في ظل عملية التجميع تظل ورقة رابحة نوعية تضمن الإحاطة. أضف إلى ذلك ما يمس انخفاض التكاليف[6] نتيجة القرب من المعاملات التجارية.

كل هذه العناصر مجتمعة تشرح إيجابيات عملية التجميع بالنسبة للإدماج العمودي للمهن المختلفة داخل حظيرة المقاولات أو بالنسبة للتمويلات « البعيدة ». كما أن هذه العملية ستحث على الإبتكار وخلق وحدات أخرى انطلاقا من السمعة المكتسبة من طرف الفاعلين التاريخيين. وإن المواد المنتجة داخل الإطار الجهوي والتي تتسم بالجودة هي التي تمثل مفاتيح التنافسية في الاقتصاد الحديث، وذلك من أجل تحقيق جاذبية على وجه الخصوص للموارد الطبيعية ذات موهبة ولحدة التبادلات والتحفيز وكلها أمور يصعب على المنافسين الحصول عليه خارج حدود الجهة[7] .

5- فهي لا تضع في الحسبان إذن بعض مظاهر التنمية الحديثة التي أثارتها النظريات الحديثة التي تناولت بالتنظير للنمو الداخلي (Lucas, Romer وغيرهما) والتي تسمح بأخذ العناصر المحلية بعين الاعتبار تلك العناصر المؤثرة في التنمية الجهوية والتي تفرق بين مجالات ترابية مختلفة. والواقع أنه إذا كان القول بأن أنشطة التصدير لجهة ما تدر عليها أموالا قول صحيح، فإن نظرية القاعدة لا تسمح والحالة هذه بالذهاب بعيدا وباستيعاب العوامل التي « تمثل أرضية « هذه القدرة على التصدير. انظر كتاب « الإقتصاد البلدي : تجميع المعرفة : أدوات ومناهج « نشر وزارة التجهيز والنقل الفرنسية ص 212.

6- تمثل تكاليف المعاملات التجارية تكاليف الحصول على المعلومات المكتسبة عن طريق إبرام العقود النهائية بين المشتري والبائع تتضمن أيضا تكاليف تلقي المعلومات الأولية والمفاوضات والصياغة القانونية للعقود.

7- Storper M. (1997), The Regional Word, New york, Guilford Press

الباب الثاني : تجديد قواعد النمو

يهدف هذا الباب إلى تحيين مؤشر النمو الإقتصادي للجهة وإعادة تقويمه. وهو يستند، من أجل بلوغ هذا الغرض، إلى توصيف اشتغال اقتصاد الجهة وعلى اختبار الأبعاد والتوجهات الكبرى لمحيطه وعلى تقويم الأنشطة التي من اللازم أن تكون رافعة للنمو والتي تجتمع داخل ثلاث قطاعات كبيرة.

1.2 مجسد الإقتصاد الجهوي

يقدم هذا المجسد طريقة اشتغال الإقتصاد الجهوي خلال سنة مرجعية، وذلك من خلال بعض التراكمات الإقتصادية. ومن أجل منح خصوصيات لهذه الوضعية سنسعى إلى تقديم ثلاث فئات من المؤشرات تكون على مقاس الجهة الشرقية وتعتمد معطيات المحاسبة الوطنية استنادا إلى معلومات تهمها.

- البنيات المصنفة اعتمادا على شعب جهاز المحاسبة الوطنية للناتج المحلي الخام (PLB) والذي يعتبر معيارا قيميا للثروات والخدمات المستحدَثة التي تنتجها الوحدات المقيمة طيلة سنة واحدة داخل المجال الترابي الاقتصادي (وهو المعادل للناتج الداخلي الخام (PIB) على المستوى الوطني) ؛
- توظيف الناتج المحلي الخام مع التأكيد على نصيب الأجور والقيمة المضافة المنتجة محليا ؛
- بنية حساب « العائدات الأسرية » للجهة، وهو التراكم الذي يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط المداخيل التي تستفيد منها الأسر عن طريق الأنشطة الإقتصادية للجهة، وإنما أيضا العائدات المنقولة بين الجهة وبين محيطها الخارجي.

1-1-2 اختيار وضعية مرجعية

إن اختيار وضعية مرجعية تفرض اعتبارات تواجد معلومات ضرورية من أجل بلورة مجسد الإقتصاد الجهوي، كما تُلزم به أهمية المبادرة الملكية السامية من أجل تطوير اقتصاد الجهة أو على الأقل من أجل تطوير الاستثمارات في الجهة مع انطلاقة المشاريع البنيوية الكبرى. وقد اعتبرت سنة 2003 في هذا السياق سنة مرجعية.

2-1-2 تصنيف البنية حسب الشعب : هيمنة الخدمات

يلاحظ عند المقارنة بين البنية الجهوية والبنية الوطنية بأن اقتصاد الجهة الشرقية تراكم 52% من الثروة المنتجة انطلاقا من الأنشطة الإقتصادية والخدمات مقابل 38% على المستوى الوطني. لكن القيمة المضافة التي تنتجها الصناعة وتلك التي تراكمها الإدارة العمومية تعتبر ضعيفة بصفة نسبية مقارنة ما سيتحقق على المستوى الوطني.

3-1-2 توظيف الناتج المحلي الخام : كتلة الأجور غير المصرح بها وبقيمتها الحقيقية

بلغ الناتج المحلي الخام للجهة قد بلغ 26,2 مليار درهم سنة 2003 بنسبة 5,5 من الناتج الداخلي الخام الوطني وهو لا يتناسب وحجم ما تمثله النسب الديموغرافية للجهة (6,4%). هناك ثلاث ملاحظات يجب الأخذ بها :

- إن الناتج المحلي الخام يتضمن كتلة الأجور المقدرة ب 116 مليار درهم، ما تبقى موجه إلى مستحقات باقي عناصر الإنتاج (الرأسمال، الأرض...) واستنادا إلى معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، فإن كتلة الأجور المؤداة من طرف المقاولات التي تصرح بعمالها بالصندوق وتلك المؤداة من طرف المصالح العمومية لا تبلغ سوى 2,5 مليار درهم وهو ما يمثل 22% من كتلة الأجور الإجمالية. وحسب تقديراتنا، فإن كتلة الأجور

الفلاحية غير المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي تبلغ 171 مليون درهم. أما باقي الأجور فيقوم بأدائها القطاع غير الفلاحي الذي لم يصرح بعماله لدى الصندوق (8,9 مليار درهم) ؛

• علاوة على ذلك فإن الجهة تعاني من نسبة استثمار أضعف من المعدل الوطني (ما بين 20% و27%) ؛

• وأخيرا فإن الجهة تكشف عن رصيد تجاري إيجابي يتعلق بالثروات والخدمات المتبادلة بينها وبين محيطها بما في ذلك الجهات المغربية الأخرى. وهو رصيد يخضع للخصم بشكل كاف وذلك من الفائض الذي تراكمه تجارة « القرب » غير المصنفة.

4-1-2 بنية حساب « نفقات الأسر »

يتألف حساب عائدات الأسر من العائدات المستخلصة من القيمة الإضافية المنتجة داخل الجهة، ومن العائدات المنقولة من محيطها الخارجي[8]. كنا نضع تقديرات تظهر بأن عائد البيوت هذا والمتواجد في شكله الخام قد تبلغ 21,7 مليار درهم أي ما يعادل 83% من الناتج المحلي الخام. إضافة إلى العائدات المنقولة التي تناهز 10,8 مليار درهم.

فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى النفقات الأسرية الذي يناهز 14 مليار درهم، فإن المدخر الخام للأسر سيرتفع إلى 7,3 مليار درهم أي ما يعادل 34% من العائد الخام المحصل عليه وهي نسبة تفوق المعدل الوطني الذي يبلغ 19%.

5-1-2 الوضعية منذ انطلاقة المشاريع الكبرى

لقد أعطت السلطات العمومية انطلاقة برنامج طموح لإعادة تأهيل البنى التحتية وذلك من أجل تدارك التأخر الحاصل في استثمارات الجهة. وفضلا على أن الجهة كانت من بين المستفيدين الأوائل من البرامج القطاعية الوطنية الكبرى والتي أعطت انطلاقتها الحكومة : مخطط Azur – تأهيل المجال الحضاري – الماء والتطهير – المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. إن نفقات الاستثمار هاته (التي تدفع بمعدل الاستثمار من 20% إلى ما يفوق 35%) ستمكن من تقوية ديناميكية الأنشطة الإقتصادية للجهة ومن إحداث قطيعة مع توجهات الماضي. وهكذا ستعدل التراكمات الإقتصادية الأساسية التي تميز الجهة إلى جانب تحقيق نمو نحو الأفضل.

8- مع افتراض أن المنقولات الخصوصية بين أسر مختلف الجهات المغربية ستلغى.

رسم 3 : : مجسد الإقتصاد الجهوي

مستخرج من حساب « عائد الأسر » للجهة الشرقية (2003)

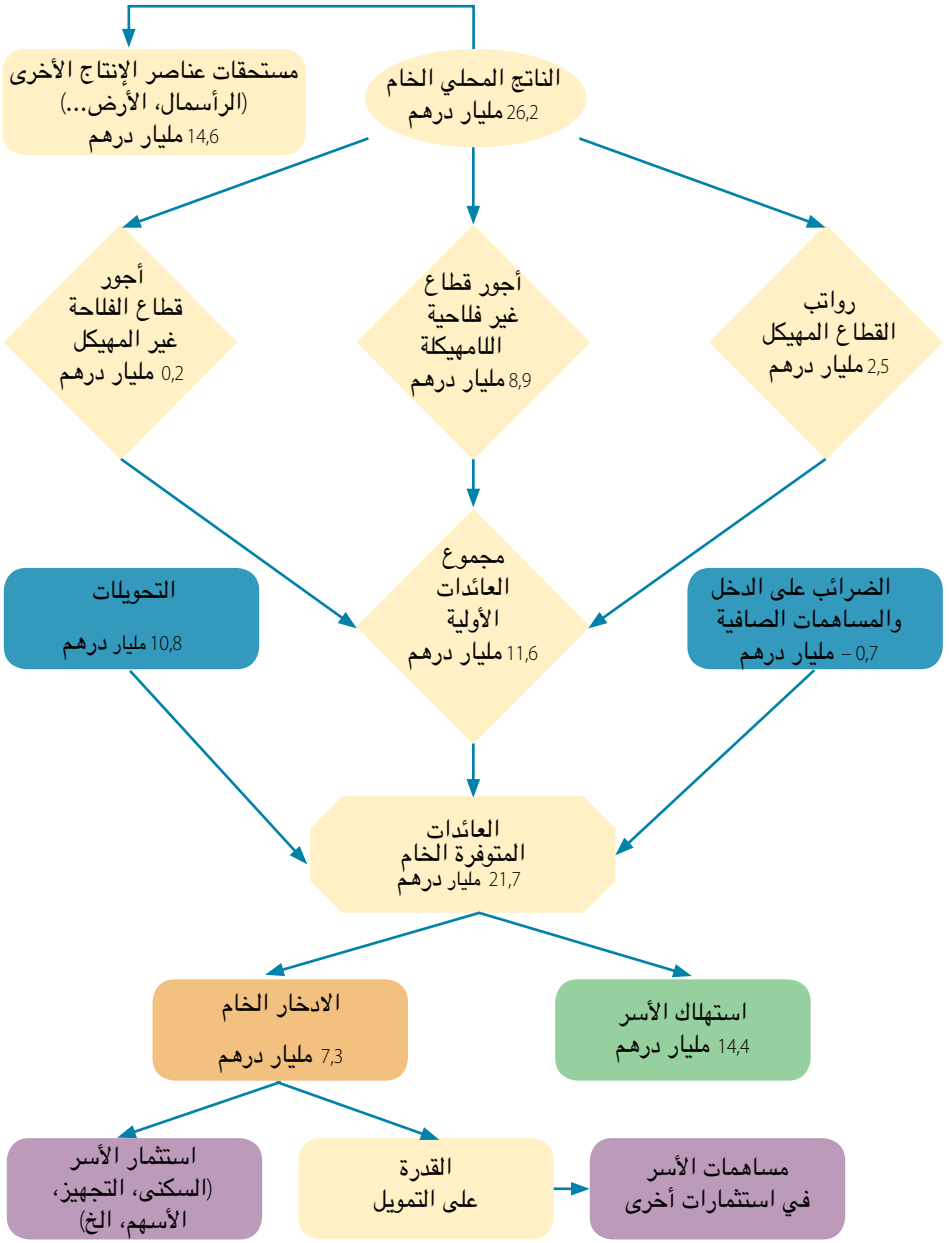

2.2 البيئة الاقتصادية للجهة

إن السياق العام مطبوع بديناميكية نمو قوي مستقطب ومدعم بالأشكال الجديدة للتنظيم وبالتبادلات المتولدة عن عمليات انفتاح الأسواق وعن التطورات التكنولوجية. وهكذا ترسخت بشكل دائم الجغرافية الحديثة للاقتصاد والتي تحمل التنافسية المختلفة. وقد رفع السياق الأورومتوسطي من حدة عمليات الإدماج شمال – جنوب. ويعتبر المغرب من بين الدول الرائدة في هذا المجال وذلك بنمو تحقق في الخدمات المتعلقة بالتبادلات وفي الاستثمارات الخارجية المباشرة الأوروبية مع تحديد تدفقات المهاجرين. وستجد المملكة المغربية نفسها في ظل هذه السياقات مجبرة على « استدراك اقتصادي » يرتكز على تحسين البنى التحتية وجذب الإستثمارات الخارجية المباشرة. ولقد اتخذ هذا المنحى عند نهاية التسعينات وذلك فترة طويلة من سياسات التصحيح الماكرواقتصادية والقطاعية والتي أفضت إلى نتائج مخيبة للأمل على مستوى النمو وخلق فرص الشغل[9].

جدول 1 : مصفوفة المناخ الاقتصادي الجهوي

المناخ	التشخيص والتوصيف	المحصلة
السياق العام	عملية التحرير المتعددة الجوانب التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل التنظيم	ولوج المجالات الترابية عالم التنافسية
الفضاء الأورومتوسطي	الخدمات الحركية	اندماج الاقتصادات والتكاملات الحديثة
الاقتصاد المغربي	مناخ ملائم للاستثمارات عمليات الانفتاح المتبادل البنى التحتية/الاستثمارات الخارجية المباشرة (IDE)	الاستقطاب / التراكم

إن هذه التحولات البيئية تنطوي على اختيارات استراتيجية للجهات :

- اختيار لتصور خاص بالتنمية : يكون نوعيا وقارا أو هما معا ؛
- اختيار الأنشطة : القابلة للترحيل أو غير القابلة له أو هما معا ؛
- اختيار الأنشطة : القابلة للترحيل أو غير القابلة له أو هما معا.

2-2-1 العولمة الشمولية وإقحام المجالات الترابية في المنافسة

إن الحركية المتصاعدة لعوامل الإنتاج وخاصة رأس المال البشري ورأس مال المنتج تجعل المجالات الترابية قادرة على ولوج عالم التنافسية وذلك من أجل منح المقاولات مؤهلات تطورها، كما تتيح للمواطنين فرص تحسين مستوياتهم المعيشية وذلك بشكل دائم.

التوجهات الشمولية

لقد أحدث الإدماج الذي حصل بين « تحرير التجارة العالمية » وبين التكنولوجيا الحديثة للإعلام والتواصل تحولات عميقة في مجالات التبادلات والنظام الصناعي وترحيل الإستثمارات. وقد ضاعفت العوامل المرتبطة بالتدبير والتنظيم، والتي تضع الأصبع على المؤهلات الأساسية وعلى أقل ما يمكن من التراتبية وكذا على تكوين الشبكات، من مؤثرات التوجهات الشمولية. أما في ميدان التبادلات الدولية، فإن المحصلات الكبرى تتلخص في تنمية المبادلات التجارية في المجالات الآتية :

9- تقرير البنك الدولي المعنون : « إنعاش النمو والتشغيل في المملكة المغربية ».

• الخدمات المقدمة سلفا من طرف المزودين المباشرين ؛
• الشعب المندمجة التي تسمح بها عملية تجزيء الإنتاجيات بشكل أكثر دقة.

إن عملية الرفع التدريجي للحواجز التجارية لم تترجم بالزيادة من حدة التبادلات فحسب، وإنما أيضا بتعديل قانون اللعبة التي تتبلور شيئا فشيئا من طرف الفاعلين الخواص الكبار منهم على وجه الخصوص والذين يأخذون بناصية سلاسل القيم الشمولية وذلك أثناء تنظيم التبادلات. يعتبر تطور نشاط بين الشركات التجارية وكذا بين شبكات الشركات – أكثر من 50% في التبادلات الأمريكية – مثالا على ذلك، مع تكاثر المعايير الخصوصية التي تفرضها الشركات التي تتحكم بزمام الأسواق العالمية على زبنائهم. وهذا التحول الحاصل في القواعد يغير كثيرا من شروط ولوج ممولين جدد للأسواق العالمية (الحجم، الشهرة، الجودة، آلخ). وتسمح هذه التوجهات الشمولية للمقاولات حسب مفاهيم تمركز الاستثمارات بتدبير أنشطة دولية متفرقة وذلك بشكل أكثر فعالية. فبعد ما لم تكن بعض الأنشطة التكنولوجية المتطورة في متناول الدول السائرة في طريق النمو، أصبح بمقدورها اليوم أن تمتلك هذه الاستثمارات، لأن المهام التي تتطلب يدا عاملة ذات كفاءة عالية يمكن فصلها عن باقي المهام لتدبيرها عن بعد. يفضل المستثمرون التعامل مع الدول المتوفرة على العوامل والمؤسسات العصرية، بل أكثر من ذلك مع التجمعات الصناعية. وتسهل الطرق الحديثة للتنظيم (المستفيدة من التكنولوجيات العصرية) لتسهل عملية ترحيل الوظائف، وإعادة توطينها. فالتنافسية تجبر المقاولات على أن تصبح متخصصة في مهنتها الأساسية كما تحثها تبعا لذلك على توطيد علاقات مع الشركاء الخارجين في مختلف مراحل سلسلة القيم (التصور والإبتكار والتسويق والخدمة بعد البيع). كما تحثها إضافة إلى ذلك على التنازل عن بعض المهام لصالح مقاولات أخرى.

إطار 2 : العوامل المفسرة لنمو الإستثمارات الخارجية المباشرة وتوجهاتها

يمكن إجمال النتائج الأساسية للدراسة التي أنجزها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED حول الآفاق المستقبلية للاستثمارات الخارجية المباشرة فيما يلي.

ستستمر تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة في التصاعد. فالثلثان من الشركات التجارية الكبرى متعددة الجنسيات التي انصبت عليها الدراسة يضعان برنامجا للرفع من قيمة استثماراتهما في الخارج. وإن العامل المسيطر والذي يفسر هذا التوجه يظل هو البحث عن أسواق جديدة. ويتمظهر البحث عن موارد جديدة (بشرية، طبيعية ومالية) وكأنه العامل المهيمن على التدفقات التي تتسم بالغزارة. أما البحث عن النجاعة فيما يرتبط بتكاليف الأجور وقيمتها فغالبا ما لا يؤخذ بعين الاعتبار. ويمتلك الفاعلون حساسية بالغة إزاء المناخ العام للأعمال وجودة الإدارة العمومية.

وتعتبر آسيا الجنوبية، وآسيا الشرقية، والجنوبية الشرقية وكذا الدول الإثني عشرة المنضمة حديثا إلى الإتحاد الأوروبي الأكثر جاذبية. أما الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر المتبقية فستظل في كل الحالات الصدارة نظرا لحجم استثماراتها. وتجمع أسواق البلدان الأسيوية وأسواق الدول الإثنتي عشرة الحديثة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بين تكاليف أجور معتدلة وآفاق نمو قوية.

وتبين الأبحاث أن الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ستستمر في منح الأفضلية للفضاءات الاقتصادية القريبة من أمكنة تواجدها، مع وضع استراتيجيات محددة تكون شمولية أكثر فأكثر. كما تكشف عن توجه قوي نحو توسيع المجالات المعنية تفوق إسهام الوظائف الكلاسيكية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع. وإن عملية التدويل ستهم أكثر فأكثر المهام الإدارية والبحث التنموي وكذا توطين المقرات.

ومن المنتظر أن تنتشر موجة جديدة من المشاريع الخاصة بالاستثمارات الخارجية المباشرة وذلك في قطاعات المواد الأولية والخدمات. أما بالنسبة لقطاع المصانع، فإن الفرص المتاحة ستتطور بوثيرة منتظمة وذلك في الصناعات المرتبطة بالبيئة وبالطاقات المتجددة وكذا بتكنولوجيات الإعلام والتواصل الحديثة والصحة وتكنولوجيا الأحياء. وتكشف الشركات التجارية الكبرى ذات أصل أسيوي عن ديناميكية متميزة في ميدان الاستثمارات الخارجية المباشرة.

انخراط الجهات والسياسات الجهوية

إن المنحنيات الكبرى (التجارة والتقدم التقني والتنظيم الصناعي والاستثمار) تتوافق والنموذج الاقتصادي الذي يؤجج لهيب التنافسية بين المجالات الترابية وتمنح فرصا مواتية وتأتي بمخاطر جديدة تتربص بالمشاريع التنموية الجهوية. ويشرح Paul Krugman[10] بأن الحركية الحاصلة بين العوامل والعولمة أو الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتحرير التبادلات التجارية تشكل بالنسبة للجهات عنصر تخفيف من نسبة الفوارق الأصلية للإنتاجية. وستستفيد الجهات الأكثر تقدما ليس فقط من المؤثرات القارة لعملية التخصص التجاري وإنما أيضا من المؤثرات الديناميكية الناتجة عن جذب الموارد المالية والبشرية وذلك حسب نموذج معروف للاستقطاب. وبعبارة أخرى، فإن الفوارق الأصلية للإنتاجية يمكن أن تتفاقم في حالة غياب سياسة جهوية.

2-2-2 الفضاء الأورومتوسطي والتكاملية بين المجالات الترابية

لقد تحولت بشكل عميق العلاقات الأورومتوسطية على أساس معاهدة روما المبرمة سنة 1958 والتي أسست لتجمع اقتصادي أوروبي يمنح أولوية للمشاريع الأوروبية المشتركة على المشاريع الوطنية، ويضع حدا للاتفاقيات الكولونيالية المبرمة بين دول الشمال ومحمياتها ومستعمراتها القديمة بالجنوب. وتتطلع اتفاقيات التعاون في جوهرها إلى السماح بولوج الأسواق الأوروبية بصفة مقننة وعلى شكل حصص غير ملزمة وذلك بالنسبة لمنتجات النسيج، وفي إطار اتفاقيات متعددة الخيوط وتحمي المكاسب التقليدية للتبادل الفلاحي، وذلك بمقتضى ما تنص عليه الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT من تدابير ملزمة في حالة خلق تجمع جمركي. والواقع، فأن المشروع الأوروبي قد هيمن في جوهره على جدول أعمال دول الإتحاد حاصرا العلاقات مع دول الجنوب في أحسن الحالات في التعاون والحفاظ على الدفقات التقليدية. وتعتبر السياسة الفلاحية المشتركة أفضل ما توج هذا المشروع. فقد منحت الأفضلية للإنتاج الأوروبي على حساب دول الجنوب باعتبار هذه السياسة أول الركائز الأوروبية المشتركة. فلم تتم بلورة مشروع سياسي يخص جنوب أوروبا إلا سنة 1995 خلال قمة « برشلونة » وذلك بعد انهيار حائط برلين بمدة طويلة، وما حصل من توسع نحو شرق أوروبا وذلك باعتباره، أي المشروع السالف الذكر، تطلعا سياسيا أكد عليها المجلس الأوروبي.

مسلسل برشلونة وحدوده

يهدف « مسلسل برشلونة » إلى خلق فضاء ازدهار مقتسم عبر تطوير منطقة للتبادل الحر منبثقة عن تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي، وهو فضاء ممول من طرف صناديق ميدا (MEDA). وهذا المسلسل، الذي ينوي إقامة تعاون موسع بين ضفتي المتوسط، يستند على مفاوضة اتفاقيات ثنائية أو ما يسمى باتفاقيات الشراكة، تربط بين دول الجنوب والمجموعة الأوروبية. وتحدد اتفاقيات الشراكة، في إطار مشترك، ولوج السوق وقواعد التنافسية وإجراءات التعاون والمشاورات السياسية. ولقد ناقشت كل الدول اتفاقيات الشراكة وفق هذه الخطوط. وبعد مرور أحد عشر عاما على قمة « برشلونة »، قامت الدول الشريكة، كما دول الإتحاد الأوروبي، بدراسة نقدية للانجازات التي بدت دون مستوى الآمال. وترجع خيبة الأمل هاته بالأساس إلى العوامل الآتية :

• الطموح الجهوي الذي كان يتطلع إلى أن تندمج جميع دول الجنوب فيما بينها وذلك تبعا لخطوات موحدة وبالوثيرة ذاتها وحسب مسلمة التجانس والارتباط (أو ما تفرضه الدبلوماسية) التي تكسرت على صخرة الواقع الاقتصادي والسياسي لمختلف الدول والمناطق (فالمشرق يحدده الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمغرب الكبير يعاني من عدم القدرة على تجاوز التجاذبات القومية ومن بناء أرضية مشتركة اعتبارا للتباين الحاصل بين استراتيجيات التنمية والبناء الوطنيين ؛

10- Growth on the periphery : Second winds for industrial regions ?, Paul Krugman, 2003.

• تمتلك دول الجنوب تصورات جد متنوعة حول ترسيخ تواجدها في أوروبا (الدول الغنية بثروتها الهدروكربونية مثل ليبيا والجزائر والتي تنظر إلى الإتحاد وكأنه مجرد ممر للوصول إلى نفطها وغازها، بل أكثر من ذلك تعتبره بمثابة مصدر الاستيراد. أما الدول التي تمتلك خيرات أقل، مثل تونس والمغرب، فتنظر إليه عكس ذلك على أنه سوق أساسي ومنبع للاستثمار المباشر المخصص لضمان تطورها، إضافة إلى كونه يمثل منطقة مناسبة للهجرة) ؛
• إن دول الجنوب لم تتوجه نحو الديمقراطية المتبعة في أوروبا من أجل تأسيس تجمع للقيم مما يتيح بالتالي تطوير مشروع جهوي أكثر طموحا. فالأنظمة السياسية تظل في غالبية الأحيان تسلطية وبعيدة إذا، عن أن تنخرط في المشروع الأوروبي على غرار دول البلقان أو أوروبا الوسطى ؛
• أما على المستوى الاقتصادي، فإن النتائج كانت مخيبة للآمال (فقد أبعدت المنتوجات الفلاحية من منطقة التبادل الحر مما أعطى الفرصة لتدعيم أسعار المنتجات الفلاحية لدول الشمال بأسواق الجنوبية مع منع منتوجات الجنوب من الولوج الحر للأسواق الأوروبية)

غير أن العامل الحاسم يتجلى في غياب التطلعات المستقبلية الواضحة إلى التقارب. فالانفتاح على الشرق الأوروبي حدث في إطار من الشفافية، إطار ما قبل الانضمام. فالدول المرشحة صححت نفسها وذلك عن طريق تبني القوانين الأوروبية – المكسب الاتحادي – واستفادت من الأرصدة المخصصة للانضمام ومن الاستثمارات المباشرة الخصوصية الأوروبية من أجل تأهيل أدواتها الإنتاجية وبناها التحتية. وقد أيد الرأي العام أيد عن طريق استفتاء شعبي، هذا الانضمام الذي ينظر إليه بمثابة صمام أمان قوي للاقتصاد والسياسة وسمح بالشروع في الإصلاحات دون مقاومة تذكر ودون تردد ولا زعزعة أما المقاولات الأوروبية، فقد استفادت من انفتاح السوق الداخلية ومن الولوج الحر لمنطقة الأورو، وكذا من سياسات الخوصصة المكثفة ومن يد عاملة وافرة ومكونة بما فيه الكفاية وبأقل تكلفة عن دول أوروبا الوسطى. وهي تستفيد على وجه الخصوص من بيئة قانونية ومن نظم تتطابق في مجالات واسعة والبيئة التي تشتغل فيها داخل حظيرة الدول الأوروبية، علاوة على إمكانات اللجوء إلى المؤسسات العامة السياسية منها والتشريعية. أما في المجال الفلاحي، فإن السياسات الهيكلية الأوروبية والمرتبطة ببرامج التنمية الريفية وبانفتاح الأسواق تلعب دورا في تكيف المنضوين الجدد وذلك بشكل عميق. وإن هذه الثلاثية التي يمكن تلخيصها في : الإصلاحات - انفتاح الأسواق – الدعم العمومي لتأهيل البنى التحتية، تشرح سرعة استدراك الوافدين الجدد.

وفي المقابل، فإن غياب رؤية مستقبلية سياسية واضحة المعالم في العلاقات مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط جعل تبني خارطة طريق مؤطرة للتحول الإجتماعي والاقتصادي والسياسي أمرا في غاية التعقيد. وتتعرض الإصلاحات وعملية التحرير لمقاومة عنيفة دون أن يتمكن مناصرو الإصلاح من الاستناد إلى رأي عام مساند. وقد نتج عن ذلك مناخ أعمال غير موات قلص من تدفق الاستثمارات المباشرة الخارجية التي تضمن النمو والتحولات الهيكلية للاقتصادات. وبعبارة أخرى، لم تتمكن الدائرة الفاضلة للإصلاحات والاستثمار في البنى التحتية وفي الإنتاج من الانطلاقة مثل ما هو الشأن بالنسبة لما قبل الانضمام.
إن هذه النتائج التي جاءت دون مستوى فضاء الرخاء المشترك الذي وعد به مسلسل « برشلونة »، لا تعكس عجزا عن تغيير الاقتصادات والدول إلى الأحسن : أي أن هذه النتائج ترتبط بشكل جوهري بالتردد السياسي حول طبيعة الارتباط مع دول الجنوب. فهل يتعلق الأمر بالمرحلة التي توصل إلى الانضمام أو يتعلق بقانون يخص ببساطة الأجنبيين عن الإتحاد الأوروبي ؟ كما يرتبط مستقبل العلاقات مع دول الجنوب بشكل وثيق بالنقاشات الدائرة حول طبيعة الاتحاد، وكذا النقاشات الحاصلة بين المتشبثين بفكرة وجود قارة أوروبية سياسيا مع تفويض متدرج للسلطة والسيادة، وبين الذين يفضلون اتحادا اقتصاديا تبقى فيه السلطة والسيادة بيد الدول الأعضاء.

وفي الحالة الأولى يكون الانضمام إلى القيم المشتركة والقادرة على تحمل ميثاق اجتماعي تعاضدي جوهريا. وتتجسد رؤية مستقبل أوروبا في مشروع الدستور، كما تسعى هذه الرؤية إلى تحويل رموز السيادة للاتحاد للدول بموازاة مع تقوية سلطات البرلمان الأوروبي. وقد تحول الاتحاد بشكل نموذجي إلى دول أوروبية متحدة وذلك عند متم المراحل التي قطعتها عملية التمرس على هذا النظام. أما المعسكر الآخر، فيعتبر أن الحقل السياسي حقل وطني خالص. ويجب أن يظل كذلك حتى يحافظ على التضامن الذي أسس من أجله الاتحاد، وبالتالي صالحا لتبادل المؤهلات والامتيازات وتعبأ فعالية أكبر في الحقل الاقتصادي. وهكذا، برز طموح اتساع السوق الموحدة الأوروبية باعتبارها فضاء للتبادل الحر أكثر من كونه فضاء للمعايير الموحدة. وستظل له بطبيعة الأمور انعكاسات وتبعات مباشرة على دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. وسيزيح نجاح المشروع السياسي الأوروبي الهادف إلى الإدماج المعمق وإلى التفويض المتدرج لسلط السيادة الوطنية سيزيح بقوة الأمر الواقع دول الجنوب من الانضمام. كما سيفتح نجاح مشروع الاندماج الاقتصادي والتفوق السياسي في وجه الدول الوطنية أبواب الاتحاد في الأجل المحدد.

فبالرغم من أن المشروع السياسي عانى من الإخفاق بسبب استفتاء الفرنسيين حول الدستور، فإن النقاش لم يحسم بعد. وعدم الثقة في المشروع الأوروبي ليشرح كيف أن المشروع الأورومتوسطي لا زال غير متكامل. والنقاش الحالي حول انضمام تركيا يجسد ذلك بجلاء .

سياسة التجاور

في غياب تطوير رؤية مستقبلية جلية تؤطر للعلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وتحمل هم تجاوز الحدود التي سطرها المشروع الأولي بوضوح، تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار باعتبارها إطارا متجددا لعلاقاته بدول الجنوب. ويمكن تلخيص هذه السياسة في النقط التالية :

- **كل شيء يمكن اقتسامه إلا المؤسسات**، وبتعبير أوضح، فإن كل دولة مجاورة تستطيع أن تمتلك الأهلية لاقتسام مجمل المكتسبات الخاصة بالتجمع شريطة أن لا تشارك في عملية اتخاذ القرار السياسي ؛
- **علاقة الشراكة الشاملة والندية**، باعتراف الاتحاد بتباين الإرادة، أو تبني سياسة مشتركة أو هما معا تدخل حيز ممارسة سياسية مختلفة تتقدم بمقتضاها كل دولة من دول الجنوب بوثيرة محددة بمواكبة الاتحاد، وذلك في إطار مخطط عمل ثلاثي مشترك يدور حول أولويات يحددها الجنوب (ترصد ميزانيات التعاون حسب « التقدم الحاصل » وقدرة الدولة الشريكة على الامتصاص) ؛
- **المشاركة في السوق الموحدة**، وذلك انطلاقا من كون الاتحاد مستعد لقبول الاندماج الكلي للسوق الموحدة الأوروبية مع الاعتراف بقدرة الدول المنضوية على فرض معايير السوق الموحدة مع إزاحة كل العراقيل التجارية في إطار تطبيعي موحد (على صيغة مضامين التنافس وقواعده) ؛
- **إدخال الخدمات ضمن جدول الأعمال**، لأن الاتحاد يحتسب تحرير الخدمات من ضمن جوهر توطيد الروابط (إن فتح الأجواء بين المغرب والاتحاد الأوروبي وكذا النقاشات حول الحق في تقديم خدمات لدى الشريك، يعتبران أقوى مجالين جديدين بالنسبة لترسيخ الخدمات) ؛
- **الإرادة الثابتة لإدراج المشاريع ضمن البرامج الجهوية** : حيث لا يغفل الاتحاد في خضم هذه الإرادة أن يلتزم بتعهدات برشلونة وبإدراج مخططات العمل ضمن إطار نظرته لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطي، إلى جانب أنماط التعاون القوي وأشكال الانفتاح على السوق الموحدة وذلك حسب الطلب.

واستنادا إلى هذا النهج والمنطق، بادر الاتحاد إلى التأشير على ورقة خارطة طريق تأخذ جذورها من التبادلات العامة للتجارة الحرة وذلك بغية تحرير تجارة المنتجات الفلاحية، ناهيك عن لائحة مختزلة وغير نهائية تم التفاوض حولها في كل دولة على حدة. وهي تطور قواعد المنشأ الأوروبية التي تشرك دولا من الجنوب، لتقوية ولوج

أسواق هذا الفضاء إلى أسواق الاتحاد، كما يدعم مسلسلات الاندماج بين الشركاء الجنوبيين، كما هو الأمر بالنسبة لبيان أكادير الذي ينص على التسريع من وثيرة الإدماج الاقتصادي للمنطقة، إذ إن تطوير الروابط التي تجمع فيما بين دول الجنوب يسمح بأن يزيد حجم السوق بشكل ملموس، وكما تسمح بوجود حركة منصبة على المجتمع الثقافي المتواجد في الجنوب مع الاستفادة من تكاملية البنى التحتية (شبكات النقل، أنابيب الغاز، محطات الطاقة وما إلى ذلك).

تعديل الحقل الاقتصادي

لقد انصب الاهتمام في ما سبق على إدخال تعديلات على الإطار المؤسساتي الذي تتطور داخله العلاقات الأورومتوسطية، والذي يُنظر إليه بالمقام الأول على أنه انعكاس تغيير حقيقي لطبيعة مستوى الولوج الاقتصادي لدول الجنوب إلى الشمال. ولقد فاق ذلك مجرد تقوية للتبادلات التجارية بل أدى إلى بلورة الاندماج الفعلي لاقتصادات الضفتين. بالرغم من أن مركز ثقل الاقتصاد العالمي انتقل إلى منطقة البحر الهادئ، أي صعود وثيرة تصدير المنتجات المصنعة الصينية وارتفاع تصدير الخدمات الهندية مع النمو السريع لدول منظمة ASEAN (منظمة الدول الأسيوية ودول منطقة جنوب آسيا). وقد تجلى ذلك في الاندماج البشري والاندماج المالي وكذا الاندماج في سلسلة القيم. وقد أصبح هذا الاندماج التكاملي أكثر يسرا بفضل قرب أنظمة المعايير (التشريعية والتنظيمية) التي طرحت في المرحلة الأولى للعملية.

الاندماج عن طريق الأشخاص

لأسباب عدة، يظل اندماج الأشخاص أكثر أهمية، وعاملا حاسما في القدرة على الاستدامة. فأوروبا كانت، ولازالت وستظل الوجهة المفضلة للهجرة المغاربية. فالملايين من المغاربة يحملون الجنسية الأوروبية ويعيشون داخل دول الاتحاد الأوروبي، كما يساهمون في الثقافتين معا، ثقافة الشمال وثقافة الجنوب واللتين تجمعان بين الأسر والمدن والقرى عن طريق شبكة مكثفة، غنية ومتقاربة القيم والعادات. وتغتني هذه الهجرة التاريخية بواسطة حركة مغايرة، متمثلة في الاستقرار المتنامي لعدد من أفراد الجالية الأوروبية القاطنين بصفة دائمة أو مؤقتة بمدن الجنوب وذلك لأغراض مختلفة : إما لتولي منصب فرع من فروع الشركات أو بغرض خلق شركات صغرى أو متوسطة أو للاستمتاع بأشعة الشمس. فحتى لو كان التدفق نحو الجنوب بعيدا عن أن يبلغ مستوى التدفق في الجهة المعاكسة، فإن هذه الحركة تقوي الروابط التي تجمع بين الضفتين. وإلى جانب هذه الحركات التي تعمل على استقرار طويل الأمد، فإن هناك حركات أخرى أقصر في طور التأسيس ولها أهمية بنفس الحجم بالنسبة للرفع من عدد الروابط. السياحة في المقام الأول، واليد العاملة.

الاندماج بواسطة الرساميل

يوجد اليوم شكلان من الاندماج عن طريق الرساميل، أولهما في شكل استثمارات خارجية مباشرة التقليدية، وثانيهما تحويلات الجالية. وهاتان الدفقتان ترسمان مشهدا ماليا نوعيا، ويسببان ضغطا تنافسيا على النظام المالي. كما يجذب الاستثمارات المباشرة للأبناك الكبيرة التي تولي اهتماما بعملية استقطاب هذه الحركات، مثل البريد وغيره. وقد غير توسع تحويلات المهاجرين من الاتجاه المألوف لتدفقات المدخرات والتوفير، مما أتاح للبنوك المركزية لبلدان الجنوب فرص تكديس الاحتياطات (فائض في ميزان الأداءات) والتي أسهمت في تقليص نسب الفائدة في أسواقها الداخلية، كما أفرزت تقدما ملموسا في تحرير حساب الرأسمال (داخل المغرب على الأقل). وتمهد هذه الوضعية لاندماج أسواق الرساميل بشكل أكثر قوة. وقد سنحت عملية خوصصة اتصالات المغرب بدخول شركة مغربية بورصة أوروبية الأمر الذي يفتح طرقا جديدة للتمويل التنموي.

الاندماج في سلاسل القيم

يجب أن نستخرج العوامل الأخرى للاندماج الاقتصادي من الروابط الصناعية وبالضبط تلك المتواجدة داخل بنية علاقات اقتصادية أكثر عمقا من مجرد تبادل للسلع. فكل سلسلة من سلاسل القيم التي سنعرض لها فيما سيأتي تؤسس لأنماط الاندماج الحاملة لدعامة أكثر صلابة لترسيخ الاقتصاد. وقد غيرت بشكل ملموس الاتفاقيات المتعددة الجوانب التي ظهرت في وقتها المناسب في ميدان النسيج، الدور الذي يضطلع به والمكانة التي يحتلها هذا القطاع الذي كان يخضع للحماية من طرف المنافذ الامتيازية التي تمنحها اتفاقيات الشراكة، كما تعتبر اليوم شريكا في ميدان الألبسة.

فهو الذي يضمن ترتيب البضائع وتصنيعها في آجال قصيرة ويظهر ذلك من خلال مدة إعداد المنتوج في شكله النهائي. فبعدما كانت الضفة الجنوبية مجرد ورشة للمناولة في ميدان خياطة الملابس، صارت اليوم شريكا منافسا يحسب له حسابه.

أما في الميدان العقاري والسياحي، فإن الاندماج يحدث خاصة عن طريق تحرير النقل الجوي. وقد جعل رفع القيود عن التنافس المرتبط بالاتفاقيات الثنائية المقننة لأثمان عروض السفر في اتجاه المغرب تتضاعف لتنخفظ إلى 100 أورو انطلاقا من العواصم الأوروبية. وبذلك جعلت في متناول السياح ولوج أسواق العقار لاقتناء منزل ثانوي تماما مثل ما يقدمه القطار السريع من خدمة للمدن التي تستفيد من تأمين مواصلات السكة الحديدية. كما سمح رفع القيود هذا بتحسين توافق أثمنة النقل ومسافة السفر بشكل معتبر وفي صالح العروض التي يقدمها المغرب. ولقد انتشرت هذه العروض بالضرورة وبشكل مسترسل مقارنة مع عقار السكنى بإسبانيا، وبذلك يكون هذا الطرح قد رفع من القدرة على الفهم المجسد لهذا النوع من الاندماج.

أما في مجال الطاقة فإن الاندماج يحدث من خلال الربط المتبادل لشبكات التزويد بالطاقة. فهناك أربع أنابيب غاز تؤمن الربط بين حقول الغاز الجزائرية وأوروبا.

وهناك شبكات الكهرباء المرتبطة من خلال المضيق. أما على صعيد المؤسسات فإن العديد من الفاعلين في القطاع يطالبون بتوسيع مجال تطبيق التوجيهات الأوروبية نحو دول شمال افريقيا، حتى يتسنى ضمان 20% من احتياجات أوروبا من الطاقة بواسطة مصادر الطاقات المتجددة، وهذا يعني أن يصير حساب منتوجات الطاقة الشمسية لشمال افريقيا خاضعا للطريقة نفسها التي تحسب بها المنتجات الأوروبية. وهذا التطبيق المجدد لمبادئ سياسة الجوار يستطيع أن يخلق فرصا معتبرة لصالح الضفة الجنوبية وذلك إذا ما أخذت بها اللجنة.

أما فيما يخص الفلاحة، فإن الاندماج أصبح متقدما جدا خلاف ما يُظن. فسابقا كان المنتجون الإسبان يعارضون بشراسة زيادة الصادرات المغربية وذلك تطبيقا لمبدإ الأفضلية لمنتجات المجموعة. أما اليوم فإن نموذجهم الإنتاجي في أزمة. فارتفاع ثمن ساعات العمل في مجال زراعة الحدائق والبساتين وزراعة البقول، دفع بهم إلى حد اللجوء إلى تشغيل يد عاملة بطريقة مخالفة للقوانين. فاضطروا نتيجة ذلك إلى تنقيل نشاطهم إلى شمال المغرب بشكل مكثف مع الاحتفاظ بالعلاقات التي تربطهم بشبكات التسويق وبعناصر اللوجستيك بالضفة الأخرى.

وهذا التوزيع الجديد للمصالح يفسر الارتفاع الكبير الحاصل في الصادرات المغربية من الفواكه والحوامض. كما يوحد بالضرورة السوق في وجه المراكز الكبرى للتبضع مبررا توصيف الفضاء المندمج. أضف إلى ذلك كون العمال المغاربة أصبح بإمكانهم أكثر فأكثر العمل في الضفتين معا على غرار التقنيين الإسبان.

مسألة الخدمات

إن إدماج المساحات الاقتصادية وما يرتبط بها من أشخاص ورساميل واستراتيجيات الفاعلين ليتجلى في الخدمات. فالاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد وبلدان الجنوب ستخلق بالضرورة شروط إدماج أكثر تقاربا. وقد ظهر ذلك فيما أحدثه دخول اتفاقيات « السماء المفتوحة » حيز التنفيذ من تعديل على شروط المنافسة في ميدان النقل الجوي وذلك بصفة جذرية. فأنتج بالتالي نموا في ميدان العقارات المعدة للسكن والسياحة الخاصة. علاوة على أن تطور عملية الترحيل والتوطين (Offshoring) في شكلها المبسط والمتجلي في مراكز النداء كما هو الحال بالنسبة لأشكالها المتقدمة الخاصة بالخدمات الداخلية للشركات (الحسابات – المالية) أو الخاصة بتطوير الاعلاميات. وهي عملية ساعدت على إعادة توزيع المهام داخل الشركات التجارية أو فيما بينها.

وتظهر هذه الأمثلة إمكانات النمو الكامنة المرتبطة بتحرير الخدمات داخل منطق تعميق الاندماج. وذلك بقدر ما قام به المغرب من خطوات أولى لإبرام اتفاق للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن آلية لتحرير الخدمات ويبنى على أساس تطبيقات مباشرة ولقاءات مستقبلية تتعلق بتوسيع الإتفاق.

وترتبط الاجراءات الأساسية المتفق عليها بالخدمات المالية (التأمينات والوساطة في البورصة) وبالتجارة الإليكترونية إضافة إلى المصادقة على الانفتاح على مجالات النقل. وإن المفاوضات مع الدول الأوروبية تنصب هي الأخرى على المحاور نفسها. فهي ترمي إلى تقوية ميكنزمات الاندماج والفضاء الاقتصادي مع إعطاء إطار للأنشطة التي تندرج فيه – الترحيل والتوطين - الهجرة المؤقتة للمهنيين، اندماج الخدمات الصحية وما إلى ذلك...

3-2-2 السياق الوطني

خلافا لما كان يشكله الاقتصاد الوطني من مؤهلات لا يستهان بها في سنوات الستينات، عرف المغرب مرحلة اتسمت بمستويات من النمو متدنية بشكل استمر إلى نهاية التسعينات مقارنة بالدول التي في حجمه. فجاء الانتعاش المسجل منذ مستهل الألفية الجديدة ثمرة سياسة « الاستدراك » المبني على البرامج القطاعية المستهدفة وعلى تأهيل البنى التحتية (Word Class) وعلى جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وذلك حسب نموذج برهن عن فعاليته داخل سياقات مختلفة من قبيل les Global Delta Economies في الصين وفي بعض الحواضر الكبرى بالشرق الأوسط. وهكذا يندرج الاقتصاد المغربي ضمن الجيل الثالث من إجراءات إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة والمحددة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (انظر المؤطر الوارد في الصفحة التالية).

وقد تضمن تقرير أصدره البنك الدولي سنة 2006 خصصه للاقتصاد المغربي تحليلا معمقا لمسببات العجز في النمو المغربي[11]. فبعدما قام التقرير بدراسة قانون الموازنة خلص إلى الاستنتاج بأن الاستراتيجية ملائمة استباقية.

11- اعتماد منهجية « اختيار الرابح»على وجه التحديد (Picking the Wirners) المطبقة من طرف دولة تايوان بمساعدة معهد Stanford Research من أجل تحديد القطاعات التي تلعب دورا في التصدير.

إطار 3 : مقتطف من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية خاص بالاستثمارات المباشرة الخارجية

تهدف إجراءات الجيل الأول عامة إلى اتباع خطوة تحريرية، أي نظام وطني أكثر ليونة في مجال الاستثمار، وذلك بتقليص المعيقات عند الانطلاقة وبتحسين معاملة المستثمرين الأجانب و ترك السوق يلعب دورا أكبر في توزيع الموارد. و قد اتخذت أغلب الدول تقريبا تدابير في هذا الاتجاه بدرجات مختلفة. وقد سبق لهذا النوع من السياسة أن ساهم في جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة، ولكن شريطة أن تكون المحددات الاقتصادية الحاسمة جيدة ومواتية بشكل جوهري.

أما تدابير الجيل الثاني، فتسعى إلى قطع خطوات إلى الأمام بهدف استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة بشكل حيوي مع عدم التنقيص من الاعتناء بالمهن الوطنية. ومن هنا ظهرت الأجهزة الوطنية لإنعاش الاستثمارات. وتضم المنظمة الدولية لمؤسسات إنعاش الاستثمار التي تأسست سنة 1995 اليوم أكثر من 100 عضوا. ومن البديهي أن نجاح هذه السياسة الاستباقية يتعلق أيضا في نهاية المطاف، بجودة العوامل الاقتصادية الأساسية للدولة المستقبلة.

أما تدابير الجيل الثالث فتهدف، بعدما أرست قواعد إطار ملائم للاستثمارات الخارجية المباشرة ولسياسة نشيطة تؤطر الانعاش، إلى الوصول إلى المستثمرين الأجانب باعتبارهم مستهدفين حسب كل قطاع على حدة وحسب نوعية الشركة، وذلك بغرض إرضاء حاجياتهم الجيواستراتيجية الخاصة وحسب مجال نشاطها وتبعا للفئة التي تنتمي إليها مع الأخذ بعين الاعتبار أولويات التنمية الوطنية. وستكون هذه الاستراتيجية في متناول اليد بشكل كبير إذا ما استطاعت الدولة أن تسهل تكوين التجمعات الخاصة التي تستغل هذه الفرص في إطار من التنافسية مع التمكن من الاستفادة جزئيا من التوجه الطبيعي للمقاولات نحو التجميع وفرض اسمها. فلا مناص إذن من تلميع وإنعاش صورة بعض مجالات قطاعات الأنشطة المتميزة في عيون المستثمرين الأساسيين والنشطين. فالقطاع العام الاقتصادي والسياسي والتنظيمي يؤخذ هو أيضا بعين الاعتبار لأنه يؤثر بشكل فعال في التجمعات. ومهما يكن فإن مفتاح نجاح السياسات الجديدة يكمن في كونها تؤثر في أحد المحددات الاقتصادية الجوهرية في الاستثمارات الخارجية المباشرة مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في استراتيجيات الشركات المتفرعة دوليا (STN).

إنه لمن الضروري إنشاء قائمة الاصلاحات التي تهم السياسات الاقتصادية والبرامج الكبرى القطاعية وذلك من وجهة نظر التنمية الجهوية. وقد انصب البحث في السياق الوطني على العوامل التي تعتبر مفاتيح التنمية في الجهة. وتنبثق معايير استهداف العناصر من التحاليل السالفة للخط الاقتصادي الجهوي ولخط المناخ العام والأوروموتوسطي.

فيجب أن نميز بين « السياسات الوطنية » وبين « البرامج الوطنية ». فالأولى تشمل الإصلاحات المنظمة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (قواعد اللعبة) والتي تسعى إلى تغيير سلوك الفاعلين. فيما أن الثانية تتكون من المشاريع المخصصة لتغيير توقعات الوكلاء والمعتمدين والعملاء.

السياسات الوطنية والتنمية الجهوية

لقد كانت الجهة وستبقى بالغة الحساسية للإصلاح السياسي لاستثمار الخواص ولعصرنة شبكات البنى التحتية للنقل وللتواصل وإلى إبرام اتفاقيات تخص تحرير التبادل. وإن هذه المجالات شهدت إسراعا في وثيرة الإصلاحات المفيدة إجمالا للجهة في السنوات الأخيرة.

إنعاش الاستثمارات الخصوصية

إن الإصلاحات الوطنية التي لها تأثيرات حاسمة على سلوك الفاعلين الاقتصاديين في الجهة تظهر في مجالات ثلاثة : تحديث الإطار التشريعي للأعمال، استهداف المساعدات في مجال الاستثمار وتقوية مقدرات المؤسسات الموكول إليها إنعاش الاستثمار.

مـناخ الأعـمال

لقد أبدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OCDE) في تقريرها لسنة 2007 حول حالة الاقتصاد المغربي رأيا يقضي بأن « *الإطار التشريعي والجبائي للمقاولات المغربية يقترب شيئا فشيئا مما تفرضه المعاهدات الدولية، وإن ميثاق الاستثمار وتبسيط مساطير الصرف تتضمن إجراءات تقوي انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج. ولقد حصلت هناك ثلاث حريات أساسية : الحق في الاستثمار والحق في نقل الأرباح ثم الحق في تحويل مداخيل البيع تحت بعض الشروط* ». وقد قام تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2007 والمتعلق باختبار سياسة الاستثمار بسرد العوامل / المفاتيح فجاءت كالتالي :

- جبايات المقاولات ؛
- الإجراءات التحفيزية ؛
- نظام الصرف والتجارة الخارجية ؛
- التشريع وشروط العمل ؛
- العقار وامتلاك الأراضي ؛
- القانون التجاري ؛
- الملكية الفكرية ؛
- قانون حول الخوصصة ؛
- قانون حول التنافسية والأسواق العمومية ؛
- قانون حول حماية البيئة ؛
- النظام القضائي.

ترتبط هذه التوصيات ذات المدى البعيد والمتوسط بتسريع وثيرة الإصلاحات التي انطلقت من قبل في مجال الحكامة الجيدة (القضاء – الملكية الفكرية – التنافس،...). وبالفعل، فإن السنوات العشر الأخيرة شهدت صدور مجموعة من القوانين التجارية الجديدة من ضمنها :

- القانون التجاري (1996) ؛
- القوانين المتعلقة بالشركات التجارية (قانون حول الشركات المساهمة (1997) والشركة ذات الاسم المشترك (1996)، والشركة المتضامنة والشركة المضاربة والشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة (2006 [12])، وقد عدل حديثا هذا القانون الخاص بهذا الصنف من الشركات والمتعلقة بالتجمعات ذات الفائدة الاقتصادية (1997) وبالقانون البنكي الصادر سنة (2006)، وبقانون الجمارك (1997) وبقانون سنة 2000 المتعلق بالمنافسة. والقانون الخاص بالملكية الصناعية (2000) والقانون المنظم لتحويل إدارة الأعمال (2005) وقانون إنشاء المحاكم التجارية (1997).

إن المؤشرات Doing Business تقوم بتقييم تنظيم وحماية حقوق الملكية وكذا تأثيرها على المقاولات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة. وتميز هذه المؤشرات درجة التنظيم كعدد الاجراءات التي يجب اتباعها عند إنشاء

12- صودق على هذا التعديل الذي يهدف إلى السماح بتكوين هذا الصنف من الشركات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة.

مقاولة أو تسجيل ملكية تجارية على سبيل المثال. وفي المقام الثاني فإنها تحدد نوعية الاجراءات من قبيل الآجال والمصاريف المرتبطة باستخلاص الديون أو الاجراء بالطريقة المشتركة أو التسويق الدولي للسلع. كما تحدد هذه المؤشرات أيضا الحماية القانونية للملكية، مثل حماية المستثمرين ضد شطط أعضاء المجلس الإداري للشركة. ثم تأتي بعد ذلك إجراءات سلاسة سوق العمل. وأخيرا مجموعة من المؤشرات الجديدة التي تسمح بتقييم التحملات الجبائية التي تضغط على كاهل الشركات.

يلخص الجدول أسفله المعطيات Doing Business (ما يسمى بمؤشر مرونة القيام بالأعمال) 2008 الخاصة بالمغرب (ترتيب على أساس مؤشر 178 نوع من الاقتصاد).

جدول 2 : Doing Busines2007-2008 بالمغرب

مرونة القيام الأعمال	Doing Business : ترتيب المغرب سنة 2008	Doing Business : ترتيب المغرب سنة 2007	الفارق حسب الترتيبين
Doing Business	129	121	-8
إنشاء الشـركـــات	51	51	0
الحصول على الترخيص	88	91	3
توظيف العمال	165	165	0
نقل الملكية	102	53	-49
الحصول على القروض	135	132	-3
حماية المستثمرين	158	158	0
أداء الضرائب	132	133	1
التجارة عبر الحدود	67	89	22
تنفيذ العقود	114	115	1
إغلاق المقاولة	60	60	0

وحسب هذه النتائج، فإن المغرب يقدم بالتالي مؤشرات إيجابية في مجال الأعمال.

المساعدات المباشرة والتمويلات

لقد خصصت الدولة المغربية دعما مباشرا للمقاولات التي تستجيب لعدد من المعايير وذلك حتى تدفع ببعض القطاعات إلى أن تعزز مواقعها. وقد قدمت هذه المساعدات المباشرة في إطار ميكانزمات موضوعة ومحددة من طرف :

- صندوق إنعاش الاستثمارات (FPI) ؛
- صندوق الحسن الثاني من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- الإعفاءات الضريبية ؛
- وضع الاحتياطات المالية رهن الإشارة.

وقد أخذ صندوق إنعاش الاستثمارات على عاتقه بعض الامتيازات الممنوحة للمستثمرين. ويشير الفصل 17 إلى أن المقاولات التي تمتلك برنامجا للإستثمار أكثر أهمية حسب مبلغه المالي (200 مليون درهم) وحسب عدد المناصب القارة التي سيخلقها (250).

وحسب الجهة المعنية وحسب التكنولوجية المحولة أو المساهمة في حماية البيئة، تستطيع آنذاك أن تبرم مع الدولة عقود للاستثمار مع الاستفادة من الإعفاءات الجزئية من تكاليف اقتناء الأراضي (في حدود سقف 20% من التكلفة) ومن تكاليف البنى التحتية الخارجية (في حدود سقف 5%) من إجمالي مبلغ الاستثمار وكذا من مصاريف التكوين المهني (في حدود سقف 20% من التكلفة). وهذه الامتيازات يمكن أن تخضع للتراكم في حدود 5% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، و10% في حالة أقيم المشروع بالعالم القروي أو شبه قروي. ولقد ارتفعت مبالغ المساعدات المباشرة المخصصة من طرف الدولة عن طريق هذا الصندوق إلى 247,36 مليون درهم في أواخر شهر شتنبر من سنة 2007 وذلك لدعم 13 مشروعا صناعيا ومشروعين سياحيين.

إن صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقدم من أجل مشروع صناعي المساعدات المباشرة وذلك لاقتناء قطعة أرضية وبناء مباني صناعية. وبإمكان المشاريع الاستثمارية الجديدة أن تستفيد من هذه المساعدات (سواء في حالة الإنشاء أو في حالة التوسعة) وذلك في بعض القطاعات (المناولة في قطاع الإلكترونيك وقطاع الطيران والميكانيك الدقيقة وقطاع النسيج والألبسة وغيرها) التي تتجاوز قيمة التجهيز لديها مليون درهم (دون احتساب واجبات الاستيراد والرسوم).
وتبلغ مساهمات هذا الصندوق 50% من ثمن القطعة الأرضية (على أساس ألا يتجاوز ثمن المتر المربع 250 درهم) و30% من ثمن البنايات المخصصة (شريطة ألا يتعدى ثمنها 500 1 درهم للمتر المربع). كما أن هذه المساهمة تصل إلى 100% إذا ما كانت بغرض شراء عقار وذلك في حدود ثمن لا يتعدى 250 درهم للمتر المربع. ويكون هذا الدعم قابلا للتراكم مع امتيازات تمنح من طرف النظام ساري المفعول في مجال تشجيع الاستثمار. أما المساعدات التي تقدمها الدولة عن طريق صندوق إنعاش الاستثمار وصندوق الحسن الثاني في إطار الدعم المخصص للقطاع الصناعي، فقد فاق 482 مليون درهم وذلك منذ تأسيسهما. وتقبل الدولة لتقبل أيضا الموافقة على الإعفاءات الجبائية على المشاريع الاستثمارية التي يفوق قدرها 200 مليون درهم، كما تعفي جبائيا المقاولات التي تنشط في مجال التصدير والتي تحقق مدخرات من أجل الاستثمار.
وقد استفاد القطاع الصناعي على المستوى العقاري من قطع هيئت فوق أملاك مخزنية من أجل إنشاء العديد من المناطق ذات القابلية لاحتضان البنى التحتية للاستثمار : تهيئ المناطق الصناعية مثل المنطقة الحرة لمدينة طنجة (277 هكتار)، ومنطقة النواصر بالدار البيضاء (262 هكتار)، ومنطقة عين جوهرة بتيفلت (200 هكتار) ومنطقة الجرف الأصفر بالجديدة (500 هكتار).

إطار 4 : مثال لتهيئة القطع الأرضية لصالح المشاريع الرئيسية

- ما بين 2002 و2006 فوتت آلاف الهكتارات لمختلف الفاعلين العموميين منهم والخصوصيين من أجل إطلاق مشروع « المخطط الأزرق » ومن أجل تحقيق مشاريع سياحية.
- استفاد قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل (TIC) من عملية تفويت همت 160 هكتار مخصصة لاستقبال مشاريع القطب الصناعي للدارالبيضاء ومدينة سلا.
- إعادة هيكلة شركة تدبير الأراضي الفلاحية SOGETA وشركة التنمية الفلاحية SODEA التابعتين للدولة سمح سنة 2005 باستئجار ما يناهز 000 40 هكتار من الأراضي كانت مسيرة من قبل هاتين الشركتين. ثم تلاها شطر آخر من هذه العملية هم 528 38 هكتار.

ولقد أنشئت مؤسسات مختلفة من أجل تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة (الصندوق الجماعي للاستثمار برأسمال خالص وشركات الاستثمار برأسمال خالص، وشركات جهوية لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومؤسسة القرض التعاضدي والتعاوني ومؤسسات رأسمال المخاطر، شركات رأسمال المخاطر). وهكذا أطلقت الحكومة المغربية صندوق الضمان يهدف إعادة هيكلة التمويل من خلال برنامج استثمار المخصص للمقاولات التي ترزح تحت ثقل الديون البنكية. وبواسطة هذا الصندوق المركزي للضمان استطاعت هذه المقاولات أن تعيد معالجة ديونها على أساس شروط مفيدة أكثر.

وإن برنامج مقاولتي يقدم دعما للشباب الراغبين في إقامة أعمال خاصة بهم، وذلك حتى يتسنى لهم إنشاء مقاولة والوقوف بالتالي في وجه البطالة. وتأخذ الدولة على عاتقها بواسطة هذا البرنامج مصاريف مصاحبة الحاملين للمشاريع وهي عبارة عن تسليفات دون فائدة مع ضمان القروض وذلك في سقف 85% من مبلغ القرض الذي تمنحه إياهم الأبناك. وقد حدد القانون المصادق عليه سنة 1999 والمتعلق بالأنشطة المرتبطة بالجمعيات المتخصصة في القروض الصغيرة شروط إنشائها وطريقة اشتغالها.

تـقـويـم القـدرات

مديرية الاستثمارات

تتبع مديرية الاستثمارات لوصاية وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة. وهي المؤسسة الوطنية الأساسية في مجال الاستثمارات الخارجية المباشرة. ويعتبر قانونها من صميم قوانين مصالح الوزارة . وهي تسير بإمكانات بسيطة وتتحمل مهام متعددة : إنعاش الاستثمارات وتتبع الاستثمارات التي يفوق مبلغها 200 مليون درهم.

لجنة الاستثمارات

لقد أسست لجنة الاستثمارات بمقتضى دورية صدرت عن الوزارة الأولى سنة 1998. فهي مكلفة باعتماد العقود الخاصة، المنصوص عليها في الفصل السابع عشر من الميثاق. كما أنها تحمل على عاتقها مسؤولية تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وجمع المعلومات حول الوضعية العامة للاستثمارات بغرض تحسينها. كما تحسم في القضايا والمشاكل التي تعيق تنفيذ كل مشروع استثماري. وحسب دورية الوزارة الأولى، فإن مهمة هذه الوزارة قد تصل إلى إصدار عقوبات ضد كل موظف مسؤول عن تعطيل غير مبرر لمشروع ملاحظ من طرف اللجنة عند دراستها للملفات. وتؤمن كتابة لجنة الاستثمار مديرية الاستثمارات.

المراكز الجهوية للاستثمار

لم يحدث ميثاق الاستثمار المراكز الجهوية للاستثمار، فهي تترجم الإرادة الملكية (الرسالة الملكية السامية الصادرة بتاريخ 9 يناير 2002) بلا مركزية القرار المتعلق بالاستثمار وإحالته على الجهة ليصبح من اختصاصاتها. ويبلغ عدد هذه المراكز 16 مركزا تناط بها مهمتان أساسيتان : دعم إنشاء المقاولات ومساندة المستثمرين.

الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة (ANPME)

يعتبر ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة الصادر سنة 2002، الإطار المرجعي لعملية دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، إن على مستوى التمويل والتكوين أو على مستوى البنى التحتية أو على مستوى الإعفاءات الضريبية التي تحث على الاستثمار. ولقد أرسى هذا الميثاق قواعد الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة ووضع إطارا ملائما لذلك.

تحـديث الخدمات العمومية الخاضعة للتدبير على أساس الشبكات

لقد برمجت السلطات العمومية من ضمن ما برمجته تحرير العديد من القطاعات الخاصة بالخدمات. فتحرير قطاع الكهرباء يتجلى في إقامة سوق مقننة وسوق حرة تتيح فرصة اقتسام الولوج إلى شبكة النقل الخاصة بالمكتب الوطني للكهرباء. أما في قطاع النقل، فإن تحويل « المكتب الوطني للسكك الحديدية » إلى « الشركة المغربية للسكك الحديدية » يدل على أن هناك تغييرا في القانون تحول بمقتضاه المؤسسات العمومية إلى شركة مجهولة الإسم (مساهمة) الأمر الذي يحرر تدبير الأنشطة المتعلقة بالنقل السككي على أساس تعاقد ينظم تدبير البنى التحتية أو استغلال النقل السككي. أما في ما يخص النقل البحري، فقد حول بمقتضى هذا الإصلاح « مكتب استغلال الموانئ » إلى وحدتين مختلفتين، وحدة « الوكالة الوطنية للموانئ » والموكول إليها سلطة المرافئ، ووحدة « شركة استغلال الموانئ » وتتكفل بالمهام التجارية وبخلق التنافس بين المرافئ داخل الميناء الواحد، وكذا السهر على توحيد عملية تفريغ البضائع ونقلها. وتهدف السياسة الجديدة للنقل الجوي إلى تحرير إرادي وغير ملزم ولكنه مراقب ويخضع لنظام خاص. كما تهدف إلى تحرير سوق الرحلات الجماعية المنظمة وضبط حدود ذلك.

تحرير التبادلات التجارية واتفاقيات تحرير التبادل

لقد بلغت سياسة رفع الحماية عن الميدان الصناعي مداها سنة 2012 بعد ما كانت قد انطلقت قبل عشرة أعوام. ولقد انخرط المغرب في منظمة التجارة العالمية في يناير من سنة 1995 وصادق على القانون المتعلق بالتجارة الخارجية سنة 1996، أي أن القيود الكمية التي كانت تعتبر الوسيلة المتبعة لحماية الإنتاج الداخلي المحلي قد تُخلي عنها ورُفعت بصفة نهائية. فضلا على ذلك، فإن المغرب التزم باتفاقيات التبادل الحر والتي وقعت مع مجموعة من الشركاء من بينها الاتحاد الأوروبي على سبيل التحديد وكذا الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (والتي تضم سويسرا، والنرويج وإيرلندا وليشتنشتاين والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وتونس ومصر والأردن). وقد ترجمت كل هذه التعاقدات وستترجم بشكل أكبر من خلال تفكيك نظام التعريفة الجمركية بالنسبة للمنتوجات والمصبرات والصناعة الغذائية المستوردة من هذه البلدان، ودون الدخول في تفاصيل هذه الاتفاقيات والمعاهدات، نسجل بأن تفكيك نظام التعريفة الجمركية يتضمن ثلاث فئات :

- بعض التعريفات الجمركية عرفت تفكيك نظامها بشكل سريع وهي تلك المتعلقة بقانون الاستيراد وذلك بمجرد دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ ؛
- وهناك تعريفات جمركية سيطال نظامها التفكيك السريع (من سنتين إلى خمس سنوات). ويتعلق الأمر بصفة عامة بالمواد غير المصنعة محليا ؛
- أماالمواد المصنعة محليا، فإن نظام تعريفتها الجمركية ستخضع هي الأخرى إلى الإزاحة بشكل بطيء وسيمتد على مدى عشرة أعوام إن لم يكن أكثر.

إطار 5 : تفكيك نظام التعريفة الجمركية المطبق على المواد كاملة التصنيع وأثر ذلك على البضائع المهربة

بمقتضى هذه الاتفاقيات، فإن الحماية الجمركية يجب أن ترفع بدء من سنة 2012 وذلك عن المواد الصناعية التي في غالبيتها مواد كاملة التصنيع ومخصصة للاستهلاك المنزلي (النسيج - المواد الغذائية) وخاصة بالنسبة لتلك التي ترد من أوروبا. وقد تعهدت حكومة المغرب بالمحافظة على هامش 10% باعتباره فارقا بين القواعد المطبقة على المواد ذات المنشأ الأوروبي وغيرها من المواد ذات المنشأ خارج أوروبا، وذلك حتى يتم تفادي الانزلاقات التجارية غير المرضية. أما بالنسبة للجهة، فإن ذلك يعني بأن أغلبية البضائع المهربة لن تؤدى عنها الرسوم الجمركية عند الحدود كما كان من قبل.

إن الفلاحة باعتبارها قطاعا يتسم بالحساسية الاجتماعية والسياسية تحظى غالبا موادها برعاية خاصة تتجلى في حمايتها لمدة إضافية أخرى. ولهذا الغرض، فإن المبادلات الخاصة ببضائع الصناعة الغذائية (سواء المعدة للتصدير أو المستوردة) والتي تقوم بين المغرب والدول الشريكة ظلت مضبوطة بكمية محدودة، كما يخضع بعضها لتطبيق الشق الفلاحي الذي يأخذ بعين الاعتبار النصيب المخصص للبضائع الفلاحية المرتبطة بالمواد التحويلية. وعلى كل حال، فإن المواد الفلاحية، تخضع، بمقتضى هذه الاتفاقيات، إلى أربعة أصناف من تفكيك نظام التعريفات الجمركية والتي يمكن أن تطبق بشكل مباشر وعاجل. فمنها ما يخضع لمرحلة زمنية متدرجة تمتد ما بين خمسة أعوام وعشرة أعوام أو أكثر وهي المخصصة للحبوب والخضر واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والألبان ومشتقات الحليب. وهناك أخيرا بعض المواد التي تخضع كمية منها لكوطا أو لأداء الرسوم الجمركية أو تدخل في فترة مؤقتة يكون خلالها التخفيض (أو الإعفاء) من الرسوم شاملا لكمية محددة من المواد.

جدول رقم 3 : مختصر لأسعار رسوم الاستيراد

	المجموع		الفلاحة		الصناعة	
	2000	2007	2000	2007	2000	2007
السعر المتوسط	35,70	25,10	63,30	47,80	30,80	21,00
السعر الأدنى	0	0	2,50	2,50	0	0
السعر الأعلى	358,60	304,00	358,60	304,00	71,50	50,00

البرامج الوطنية والتنمية الجهوية

يقدم هذا الجزء من الدراسة وصفا لطبيعة البرامج الكبرى وذلك بغية إماطة النقاب والتمحيص والإحاطة بالفرص المتاحة التي تكشف عنها هذه البرامج خدمة للتنمية الجهوية. وسنميز من أجل هذا المبتغى بين البرامج الخاصة بالقطاعات كل على حدة وبين تلك التي تهتم بالتقاطعات والتداخلات بين القطاعات المختلفة.

البرامج القطاعية

تهم البرامج القطاعية التي دخلت حيز التنفيذ، وهي في طور التفعيل، كلا من السياحة والصناعة العصرية والصناعة التقليدية. أما مخططات التنفيذ القطاعية التي تخص الفلاحة والطاقة وقطاع الماء فإنها في طور البلورة. وستسبق صورة نموذجية لهذه البرامج القطاعية[13] تحليلا لأولى الاستنتاجات.

صورة نموذجية

إن البرامج القطاعية كلها مستشفة من نفس مدارس الفلسفة التدبيرية المطبقة عند إنجاز العمليات التنموية. فقد لجأت إلى « الوصفات » التي أظهرت نجاعتها وهو ما سنلخصه فيما يأتي :

• هناك برامج تنبني على « رؤى » تترجم الخيارات وعلى إرادة استشرافية وبعبارة مغايرة على رؤية مطلقة (وهذا الحرص المزدوج يتجلى عند توظيف المصطلحات من قبيل رؤية 2010 - رؤية 2015 – رؤية 2020، وكذا في منهجية الدراسات الاستراتيجية التي تسبقها) ؛

• وهناك البرامج الموجهة في إطار « الشراكة قطاع عمومي / قطاع خصوصي »، تعبر عن « *الدور الجديد للإدارة والذي يتجلى في الانتقال من دور التسيير إلى إدارة تلعب دورا تنمويا. وبعبارة أخرى تتحول الدولة*

13- تقدم هذه العينة في إطار المناخ القطاعي تفاصيل حول البرامج السياحية والصناعية.

إلى راع يختار محاور التوجهات ويسهر على توجيه الفاعلين الخواص ويؤطرهم. وسيجد القطاع الخاص نفسه مجبرا على تقلد مسؤولية تنفيذ هذه المحاور التنموية واتباعها لخلق مناصب للشغل[14] ». ويتحقق إجمالا تفعيل هذه الشراكة بواسطة عقود خاصة بهذه البرامج ؛

• ينظر إلى ترسيخ العولمة بمثابة سباق محموم يحدد فيه قواعد اللعبة رواد شموليون أصبحوا يمثلون قاطرة لكل اندماج موفق ؛

• كما أن هناك البرامج التي تدار حسب طرق تدبيرية تتضمن أهدافا مرقمة وتصير بمثابة نتائج يجب بلوغها ومخططات عمل سنوية إلى جانب مؤشرات الكفاءة والتقييمات.

الـدروس الأولـيـــة

لا تستخلص دروس دخول البرامج القطاعية حيز التطبيق من التقييم المنتظم، وإنما من مجموع الحصيلات المرحلية التي يقطعها البرنامج ومن تقييماته الجزئية.

تأثيرات حافزية برنامج الانبثاق وتهيئته

- الترحيل والتوطين (Offshoring)

ينصب هذا البرنامج على الأنشطة المتعلقة بخدمات التأمين والتعاملات البنكية والخدمات الإدارية (المحاسباتية، مراكز الاتصال، إدارة الموارد البشرية)، وكذا خدمات تكنولوجيات الإعلام والتدريس بخمس مناطق معينة (الدار البيضاء، والرباط، وطنجة، وفاس ومراكش)، المنطقتان الأوليين منها فقط تعمل بها أربعون مقاولة وتهم التحفيزات الممنوحة الجبائية (السقف الممنوح على الضريبة على الدخل يبلغ 20%، والإعفاء الضريبي والتخفيض في حدود 50% من الضريبة على الشركات والشباك الوحيد من أجل الإجراء).

وتجمع أنشطة مراكز الاتصال التي انطلقت سنة 1999 أكثر من 150 مقاولة وذلك حتى حدود سنة 2007. وحسب دراسة أنجزتها الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات (ANRT)، فإن عملية جني الأرباح من هذا النشاط عرف زيادة تصاعدية لا تتوقف. أما على مستوى الموارد البشرية فهناك نية لتكوين 100 إطار و1 500 مهندس و2 500 تقني و13 000 إداري متخصص في المحاسبة وتدبير الموارد البشرية و7 000 إداري غير متخصص وذلك في أفق سنة 2009 وذلك بمساهمة المؤسسات التالية : مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) والجامعات وشبكة التعليم الخصوصي.

- أجزاء السيارات

تعتبر المنطقة الحرة لطنجة المتوسط قطب هذا النشاط الذي أعطيت انطلاقته قبل سنوات مضت . وينصب هذا النشاط على أربع أنواع من المكونات (هياكل السيارات، التجهيزات الداخلية، الإطار الخارجي وأجزاء المحركات) أضف إلى ذلك 22 نشاطا مرتبا حسب ستة « مهن » : (الأسلاك والمواد المصنوعة من البلاستيك والمواد الحديدية والنسيجية والمواد المطاطية والأجهزة الإليكترونية). وتعتبر إسبانيا وفرنسا السوقين الرئيسيين المستهدفين بذلك. وتتهيأ شركة رونو إلى إقامة وحدة ضخمة للتركيب والتجميع. هذا وقد انتعش إنتاج الأجزاء بشكل سريع سنة 2006. وبلغت قيمة الاستثمار 1,4 مليار درهم في منتصف 2007، منها 100 مليون درهم مقدمة على أساس دعم من طرف صندوق الحسن الثاني وذلك لفائدة 24 مقاولة. كما ينتظر أن تشمل عملية التكوين 500 إطار و1 000 مهندس و3 000 تقني و6 000 عون متخصص وذلك في حدود 2012.

14- كما ورد في المذكرة التي تقدم رسميا برنامجا قطاعيا للصناعة التقليدية.

- صناعة الطيران

يعود تاريخ إنشاء أغلبية الشركات الخمسين التي تنشط في الحقل أقل من خمس سنوات. وتنصب اهتماماتها على الكابلات، والقطع الحديدية، وتهيئة الفضاءات الداخلية وإصلاح التجهيزات (الراديو، لوحة القيادة، سوائل المحركات ...). وقد قدمت الدولة دعما حاسما، فأنشأت قطبا دوليا للطيران في منطقة مطار الدار البيضاء. وقد سمح استثمار 500 مليون درهم، في منتصف سنة 2007، ساهم فيه صندوق الحسن الثاني بمبلغ 27 مليون درهم، لفائدة سبع مقاولات بخلق 1 400 منصب شغل. وعلى مستوى الموارد البشرية المتخصصة، فمن المنتظر أن ينشأ معهد للتكوين المتخصص.

- النسيج والألبسة

يعتبر هذا القطاع أول القطاعات التي وقعت اتفاقا بينها وبين الحكومة سنة 2005. وفي سنة 2007 أبرم اتفاق قصد استثمار 4,5 مليار درهم منحت الدولة منها بمقتضاه 370 مليون درهم لفائدة 77 مقاولة في هذا القطاع (أحدثت 000 20 منصب شغل). كما استفادت هذه الأخيرة إلى جانب ذلك من المساعدات التقنية ومن رفع مكانتها لدى الشركات العالمية الرائدة. أما فيما يتعلق بالموارد البشرية، فمن المتوقع أن يحدث معهد للتكوين التخصصي خاص بهذا القطاع أيضا.

- الصناعات الجلدية

لقد استفادت هذه الصناعة بدعم مماثل للذي قدم إلى قطاع النسيج والألبسة، وذلك تطبيقا لاتفاقية أبرمت بين الدولة والفاعلين في هذا القطاع سنة 2006. وقد بلغ الاستثمار 112 مليون درهم، منحت بمقتضاه الدولة 7,8 (مع إحداث 900 منصب شغل). وعلى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أن تضع برنامجا يهم التكوين بخصوص هذا القطاع.

- الإليكترونيك والصناعة الغذائية والمنتجات البحرية

لم تنطلق بعد الأنشطة المتوقعة وذلك نظرا لغياب مشاريع خصوصية في الاستثمار.

الحـــدود

- المخاطر المرتبطة بالاستراتيجيات الانتقائية (اختيار المستفيدين).

إن الاختيار الذي يكون في صالح المهن وتوابعها المحددة داخل السوق الشمولي، يمنح الخصوصيات المميزة للبرامج الوطنية القطاعية ويضمن الفوائد الظاهرة والجلية. فهو الذي يمكن من تركيز الوسائل القليلة المتاحة على أهداف محددة، واستهداف الشركاء الأساسيين، وتحميل المسؤولية على المسيرين. أما الاقتصاديون فغالبا ما يميلون نحو النظر إلى الفوائد، التي تجنى من وراء هذه المقاربة على أنها نسبية، كما يلجئون إلى اقتراح سياسة تتسم « بالشح » رغم ذلك. ولقد كتب RodriK Dani في هذا المقام نصا مرجعيا حول السياسة الصناعية جاء فيه : « *علينا أن يكون شغلنا الشاغل، قبل أي شيء، هو القيام بإرساء آلية يتمكن الفاعلون العموميون والخواص جميعهم، من خلالها، من أن يجدوا حلولا للمشاكل الانتاجية بحيث تتاح الفرص لكل طرف بأن يتعلم بشكل جيد قبول إكراهات الطرف الآخر والفرص المتاحة له. فلا يتعلق الأمر بالنسبة لسياسة صناعية بأن ينصب اهتمامها على اختيار الأدوات (القروض، المعونات) أو اختيار ميادين العمل* ». زد على ذلك أن المسؤولين قد فضلوا توسيع البرنامج الصناعي ليشمل صناعات جديدة بعدما كان يرتكز، سنتان بعد انطلاقته، على سبع صناعات لا غير، وقد هم ذلك التكنولوجيات الحديثة والصناعات الكيميائية في الآن ذاته.

- حركية العامل المفتاح في التنافسية

تكون الموارد البشرية إلى جانب نمو الأسواق أحد العوامل الحاسمة في تثبيت الاستثمارات. ويظهر بالدرجة الأولى أنه من المنطقي أن تبنى الحسابات على التربية وعلى التكوين باعتبارهما المكمل الذي لا مناص منه للبرامج القطاعية. غير أن حركية الرأسمال البشري تتعلق بالأساس بالعوامل الماكرواقتصادية مثل مستويات الأجور والتغطية الاجتماعية. إن تدبير هذا الإكراه عن طرق مقاييس خاصة يبدو أكثر صعوبة مما يتوقع. وذلك بعلة أن الطلب الأوروبي على اليد العاملة على وجه الخصوص يبقى تقريبيا. وإن جميع القطاعات المستهدفة في المغرب بالسياسة العمومية تبدو في وضعية معاناة على مستوى الخصاص في اليد العاملة . وقد أكدت هذه الملحوظة من طرف مؤسسات التكوين الموكول إليها مهمة سد هذا العجز.

- الجاذبية والتنوع

إن التنوع الاقتصادي يعتبر رافعة من الرافعات الأساسية في النمو الاقتصادي، بالنسبة للجهات التي تخطو خطوات على طريق التنمية، وذلك حسب دراسات ميدانية مؤكدة حديثة. والواقع أن العلاقة التي تربط بين درجة النمو والتنوع الاقتصادي تأخذ مجراها عن منحنى على شكل U[15]. كما يؤثر بشكل إيجابي تنوع امتيازات القطاع التي يمنحها المجال الترابي على جاذبيته . وهذا ينطبق على حظوظ تحقيق الإنتاج التي يمنحها قطاع السياحة والقطاع السكني أو الثقافي لبعض التجمعات العمرانية الدولية. ولقد تمكنت مدينة مراكش خلال السنوات الأخيرة من أن تجذب الفاعلين الرواد في قطاع الصناعة الفلاحية مثل (El lobo, Sovena, Borgés Crespo, Sos Cuetara) هذا إذا ما أقصرنا الحديث عن الإسبان وحدهم، وقد تمت هذه العملية دون مجهود تسويقي مباشر وهي عملية يظهر على أنها قابلة لأن تتخذ نموذجا يحتدى في مجال الاستقطاب عن طريق الحيوية وتآزر المجهودات لبلوغ الهدف.

برامج المصاحبة ذات الطابع الأفقي

تندرج تحت هذه التسمية كل الإجراءات التي لا يؤثر واقعها على قطاع واحد أو على فئة محددة من القطاعات ذات الأولية فحسب، وإنما على الأنشطة جميعها. ويتعلق الأمر إجمالا بتدبير الممتلكات العمومية أو الجماعية التي تخصص لها نفقات عمومية لكن مع إمكانية أن يفوض تدبيرها إلى مضاربين خصوصيين. وقد انخرطت الدولة في سلسلة من الإصلاحات التي تهم تحسين العروض المتعلقة بالممتلكات وبالخدمات التي تحمل طابعا سياديا وبالممتلكات العمومية أو المحلية.

وتتطلع البرامج إلى الرفع الكمي والهام من الموارد البشرية ومن المخصصات المالية لصالح الخدمات السيادية الأساسية المتجلية في الأمن والقضاء. أما فيما يخص الممتلكات العمومية الوطنية، فإن الأعمال الجارية تتجاوز قيمة الميزانية المخصصة. ويتم البحث عن العمليات الأكثر نجاعة في ميدان التربية والصحة والبيئة والتي تمرر من خلال إجراءات جديدة ومن خلال فتح المجال أمام مساهمة الخواص. أما بشأن الممتلكات العمومية المحلية، فهناك بالمقام الأول البرامج الحضرية التي تحظى بالأولية المطروحة والتي هي في طور التنفيذ في ميدان السكن الحضري وعملية إعادة تأهيل المجال الحضري وفي قطاع النقل الحضري والتطهير السائل والصلب وكل ذلك بواسطة الدعم المالي الوازن الذي تمنحه الدولة.

الانعكاسات على الجهة

إن نظرية تجميع الأنشطة التي توصل إليها Thisse, Krugman وآخرون تعتبر كون المقاولات تفضل الاستقرار في أماكن أكثر جاذبية وأكثر فعالية بالنظر إلى كلفة المعاملات وإلى حركية عوامل الإنتاج وإلى خفض تكاليف

15- Imbs and Wacziarg, 2003.

المنتوج عن طريق وفرة الإنتاج وإلى نقل تكنولوجيات القرب وتوظيفها مثل تبادل المعلومات والمعرفة واقتسامها. وتعتبر هذه النظرية بمثابة مبدإ، مما دفع بالمقاولات إلى تفضيل المجالات الترابية التي تضع بين يديها تجمعا للأنشطة الاقتصادية. إن تجميع الأنشطة يرفع إذا من فعاليات الجهات وذلك من خلال الرفع من مردودية الاستثمارات في مجال البنى التحتية وفي التجهيزات الجماعية وخاصة التكوين.
وسنخلص من خلال المصفوفة التي تلي المخاطر والفرص المتاحة الأساسية.

جـدول 4 : المصفوفة التي تلي المخاطر والفرص المتاحة الأساسية (المناخ الجهوي)

المناخ الجهوي	الـمـخـاطـر	الـفـرص الـمـتـاحـة
الوطني	- مؤثرات التجمعات السكانية بالحواضر الوطنية الكبيرة	- الخروج من القطاع المهيكل - إضفاء الطابع المجالي على البرامج الوطنية - التبادل الحر (الحد من التهريب)
الأورومتوسطي	- ولوج تركيا ودول أروبا الشرقية - الطلب على المواهب والكفاءات - الحماية الانتقائية	- منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي التي تفتح الأسواق المغاربية. - طلب الاستقرار من طرف المتقاعدين. - برامج التعاون الأورومتوسطي : النقل، الطاقة، البحث، والتوأمات

3.2 المـنـاخ الـقـطـاعـي

لابد من القيام بدراسة المحركات القوية الأساسية الثلاثة بمفهوم نظرية القاعدة حتى يتسنى لنا تحديد الأنشطة الأساسية التي تمثل القاطرة المحركة للجهة. وبتعبير أدق لامناص من دراسة القطاعات المنتجة للمداخيل الخارجية القابلة للإنفاق في حظيرة الجهة، مع الأخذ بعين الاعتبار عند القيام بهذه التحاليل التوجهات الوازنة في ظل ثنائية : الترحيل والتوطين الخارجي للأنشطة الاقتصادية واسترجاعها. وقد عرضت هذه الأعمال على أنظار الفاعلين المحليين خلال اجتماعات ضمتهم داخل ورشات عقدت بالأقاليم.

1.3.2 قـوة الاقـتـصـاد الـمـنـتـج

الصناعة في العالم

لقد عرفت الصناعة تطورا سريعا جدا طال منهجياتها وتنظيمها خلال العقدين الماضيين، وإن الإحاطة بخصوصياتها لضرورية من أجل تطوير مشروع صناعي يهم الجهة والأقاليم. إن الطفرات الحاسمة للإنتاج الصناعي التي حدثت في علاقة الصناعة بالمجالات الترابية تُفهم أفضل انطلاقا من نمط التنظيم الصناعي للمنطقة الإدارية أي أن الصناعات المنتمية لنفس القطاع أو لنفس الفرع تتجه نحو أن تضاف إلى بعضها البعض وذلك قصد جني الاستفادة من عملية التجمع ومن الفضاءات المحيطة. وإن أول فائدة تجنى هي تلك التي تأتي من سوق الشغل حيث تستفيد الصناعات من الخبرات المشتركة بين اليد العاملة المتخصصة كما يحدث في ميدان الخياطة والفصالة بمدينة سلا أو في صناعة الأرضيات الخشبية بمدينة مكناس. علاوة على ذلك فإن التجمعات تضم بطبيعة الحال المزودين الذين يمولون المقاولات بالتجهيزات والمواد الأولية والخدمات المرتبطة بها. وإن هذا المزيج ليكون كتلة توحد المقاولات فيما بينها.
أما التحول الثاني فقد طرأ على تخصص المقاولة، فما هي إذا المهمة التي يجب أن تحتفظ بها المقاولات؟ وما حدود المساحة التي يجب أن يشملها إنتاج المقاولة ؟ وهنا نجد المقاولات، فضلا عن ذلك ، تتخصص في مجال نشاطها الأساسي وفي قدرتها التنافسية ،كما توسع من دائرة نقل الوظائف التي لا تخضع إلى منطقة حدود مساحتها الإنتاجية إلى غيرها من المقاولات . وهذا اللجوء إلى آلية المناولة وإلى المناولة الجزئية يلعب دورا في

تكوين مجموعات صناعية بنيوية تدور في فلك المقاولات الرائدة التي تتحكم في إصدار الأوامر وتتبع خطوات الشركات المناولة الخاضعة لها .

والمقاولة الباطنية أو المناولة تفرض وتحتم لوجيستيكا ناجعة، وهي الرابط الجوهري لاقتسام المهام وتجزيء العمل. والواقع أن البحث في فعالية وفي مصادر التمويل الأقل تكلفة تجعل من منتوج صناعي اليوم شيئا يتضمن عناصر مكونة كثيرة مصدرها المواقع التي تبدي رغبة في تقديمها بثمن أرخص مع جودة معتبرة . إن هذا النموذج الجديد اقتلع النموذج القديم من جذوره في مجال صناعة الحواسيب على سبيل المثال .وفي مرحلة ازدهار شركة IBM وهيمنتها المطلقة دون منازع، كانت تصنع كل مكونات حواسيبها (الذاكرة والمعالجات والأقراص والشاشات ولوحات الرقن والطابعات) وكانت تسجل القن كله ونظام التشغيل والتطبيقات. أما اليوم فقد انتقلت الفعالية وأصبحت تكمن في إقحام مكونات على أساس كونها منتوجات تخضع لمعايير محددة وبكمية كبيرة متسلسلة لدى مواقع صناعية تنتشر عبر العالم كله. إن التنظيم الصناعي يمكن أن يأخذ بعدا ليشمل المقاولات التي يطلق عليها « Fabless[16] » أي مقاولة تنتج دون أن تصنع داخل ورشاتها الخاصة، كما هو الحال بالنسبة لشركة Nike التي لا تحتفظ حظيرتها سوى بمهمات التصميم والتسويق والمالية واللوجيستيك ومراقبة جودة عمل المناولين. فلا يمكن أن يتصور هذا التوزيع الجغرافي ويتحقق هذا الانقسام الكوني من دون خطة لوجيسيكية فعالة لنقل وتخزين ومعالجة تدفقات المعلومات المرتبطة بالعملية .ويأتي ذلك على شاكلة الشركات التجارية الكبرى من صنف UPS كما تحتم امتلاك قدرة على نقل المؤهلات التقنية بشكل سريع من أجل مهام الصيانة وتركيب الأجهزة المعقدة وتثبيتها، مما يستلزم وجود بنية تحتية في مجال النقل الجوي تكون في المستوى الكافي والمطلوب أي امتلاك تنظيم لوجيستيكي يضمن وجود صلة وصل بين المطارات بما في ذلك مراكز التحويل والربط Hub et Spok[17].

إن هذا التمازج والتكامل في نظام الإنتاج تصاحبه عملية تجزيء جد قوية لفضائه. لأن الإنتاج الصناعي عبارة عن تجميع عدد لا يحصى من الأجزاء كل منها منتج في مكان معين. وكل هذه الأماكن مترابطة بواسطة سلسلة لوجيستيكية تقوم بعملية نقل الأجزاء وأحيانا تتكفل بتجميعها. وعلى أية حالة فهي المسؤولة عن تتبع الأخبار والتواصل لدى المصلحة التي تدير أنظمة التواصل عند المقاولات المنخرطة في صناعة المنتوج. وهكذا يسعى هذا التنظيم الصناعي إلى هيكلة فضاء صناعي على أساس التكتلات والمعامل. فالتكتلات تحقق الهيمنة وتحوز المهن الغالية الأتعاب مثل الجوانب المالية والتسويق والبحث والتطوير والمسائل القانونية، بينما معامل الإنتاج تشتغل بنظام السلسلة داخل مناطق توفر يدا عاملة بأسعار تنافسية وتخضع هذه الورشات لإمرة التكتلات.

وتلعب الشبكات دورا حاسما في خضم هذا التنظيم الذي يرتب فضاء الإنتاج، ذلك الفضاء الذي لا يتوقف عن التوسع ليشمل الكرة الأرضية كلها وذلك بمطية نظام العولمة. فهناك أولا الشبكة الطرقية التي تضمن التوزيع باستعمال الفضاء، ثم هناك الشبكة البحرية مع التطور الذي حصل في هيكلة الربط فيما بين الموانئ وبينها وبين مراكز التحويل (Hub et Spoke) وهذا يعني أن الحاملات الضخمة للحاويات لم تعد مجبرة على التوقف إلا في الموانئ الخاصة بشحن البضائع من سفينة إلى أخر ى. تلك الموانئ التي تتكفل بتزويد السفن بالحاجيات، كما تقوم بتحويل الصناديق الموجهة إلى المنطقة الخاضعة لدائرة الميناء إلى الناقلات الصغيرة للحاويات. وقد تشحن هذه الصناديق بواسطة الشاحنات المسطحة التابعة للميناء أو بواسطة النقل متعدد الوسائط الذي يستعمل

16- بدون تصنيع – يطلق على المقاولات التي لم تعد تصنع المواد ولكنهاتتصورها وتوكل إلى غيرها مهمة تصنيعها وتجميعها ثم توزيعها تحت علامتها الخاصة.

17- نظام لوجيسيكي ترتبط داخله المراكز (Hub) فيما بينها من خلال روابط ذات قوة عالية ودبدبة تردد عالية أيضا. وكل مركز يتزود من المنطقة التي يغطيها ويزودها. وقد دخل النظام دخل حيز التطبيق في المطارات. وهكذا فللسفر من فاس إلى نيويورك نستعمل Le spoke (فاس–الدارالبيضاء Hub) ثم الربط بين (الدار البيضاء ونيويورك) وقد أقيم نظام مماثل بالنسبة للنقل البحري عن طريق السفن الصغيرة التي تربط بين الميناء الصغير والمركزي (Hub) ذهابا وإيابا. كما هو الشأن بالنسبة للربط بالصبيب العالي الذي ينتقل من مركز لآخر.

في مهام الشحن والتفريغ والتخزين والتوزيع حسب مختلف الوسائل (الطرقية والسككية والجوية عند الاقتضاء). وهناك أيضا شبكة تكتسي نفس الأهمية التي تحظى بها شبكة النقل المادية ألا وهي شبكة نقل المعطيات والتي تلعب دورا مفتاحا في انتقاء وتنافسية المجالات الترابية. وهي تسمح فعلا بتدبير دقيق ولامركزي في آن واحد مع ضمان وجود المعلومات التي تنفع في التدبير رهن الإشارات وفي مراكز القرار بصرف النظر عن التواجد في المحيط الجغرافي القريب وذلك عبر ربط الحواسب داخل حظيرة شبكة المقاولات (VPN).

ويحتل العنصر البشري بالتأكيد صميم التنمية الجهوية وذلك من خلال عنصرين اثنين : الأول يتعلق بجودة التكوين أي الرأسمال البشري. والثاني يتعلق بالقدرة على الانضمام والتدخل بشكل جماعي أي الرأسمال الاجتماعي. والعنصران معا ضروريان لا محالة. ويتلخص هذا النظام الذي يطلق عليه العولمة في خمس نقاط أساسية تهيكل الفضاء والإنتاج الصناعيين :

- تخفيض تكاليف النقل عن التقدم الحاصل في ميدان اللوجيستيك وتطور البنى التحتية التي تتكيف والوسائل الحديثة ؛
- توزيع تقنيات الإنتاج بهدف وضع آليات للتنافس حول المنتوجات النموذجية على امتداد ربوع الكرة الأرضية ؛
- استغلال الفوارق الحاصلة في الأثمنة حسب الجهات (الثمن بمفهومه الواسع واللوجيستيك والمواد الأولية والطاقة واليد العاملة والعقار وما إلى ذلك) ؛
- انفتاح السوق عبر مراقبة موحدة أكثر فأكثر وذلك تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ؛
- تطور المالية باعتبارها مجالا لبلورة مقياس المردودية والمعيارية بين مقاولات قطاع واحد وباعتبارها نقطة لتحديد الاستثمارات ذات الأولوية.

الصناعة في جهة البحر المتوسط

يحدث التطور الصناعي في الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط تجديدا واسعا على أساس عملية مزدوجة للترحيل والتوطين من الشمال إلى الجنوب والتي تنبني على مؤثرات السياسات العمومية لدول الاستقبال.

الترحيل والتوطين بين دول الشمال ودول الجنوب

تمثل قطاعات النسيج والألبسة والمصنوعات الجلدية والمكونات الإليكترومكانيكية وأجزاء السيارات والصناعات الغذائية، المجالات التي تحدث فيها بشكل سريع عملية الترحيل والتوطين أكثر من غيرها.

وتتطابق الدواعي المسببة لعملية إعادة التوطين في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مع ما لوحظ في أماكن أخرى حول تكلفة عوامل الانتاج ولكن مع تركيز خاص على عامل القرب. فعامل القرب الجغرافي يوظف للتقليص من آجال التمويل بل أكثر من ذلك لتدبيرها في متسع من الوقت ومعالجة البضائع المخزنة حسب الطلب مع توخي الحذر ضد تأثيرات تغيرالأوضاع. أضف إلى ذلك أيضا عامل القرب اللغوي والتشريعي الذي يسمح بتكييف سريع مع المحيط. وإن حركة الترحيل والتوطين باتجاه دول الجنوب والتي اكتسبت أهمية أكثر من غيرها هي تلك التي قامت بها الشركات التجارية الكبرى الإسبانية والتي شرعت في تفعيل حركتها التدويلية متأخرة عن المقاولات الفرنسية.

السياسات العمومية

في الماضي، كانت السياسات العمومية الخاصة بالدعم الممنوح للصناعة تأخذ طابع الحمائية أو شكل مقاولات مملوكة للدولة. فكانت الحمائية تنمي مردودية الاستثمارات على حساب المستهلكين وعلى حساب المستعملين أيضا (في حالة العناصر المكملة لبعض الصناعات) وكانت المقاولات التي في ملكية الدولة تسمح بنشر بعض الوحدات الصناعية بشكل سريع (على شاكلة شركة الحديد والصلب SONASID وشركة اسمنت المغرب الشرقي CIOR) دون

اكتراث بعامل المردودية، كما أبان عن ذلك فشل جل المقاولات العمومية الجزائرية. لقد انقضى اليوم هذا العهد. وأبانت السياسة الحمائية على أنها كانت تنزل بالمقاولات عقوبات على شكل حرمانها من التزود بالمواد المكملة بأثمان تفضيلية مع التظاهر بحمايتها بشكل مصطنع من كل مؤثر لتنتفع من التنافسية. ولقد حلت ساعة الانفتاح على عملية التحرير وعلى إنعاش التنافسية باعتبارها مناخا للتنمية الصناعية . ويتحقق الدعم حسب تصور جديد لدور الدولة التي أصبحت تحمل هم مساعدة الفاعلين عن طريق مناخ الأعمال عوض أن تقنن الأسعار والرسوم الجمركية .

الصناعات في المغرب

ترتبط المفاتيح الرئيسية للتنمية الصناعية في المغرب بالاختبارات السياسية التي حدثت إبان فترة التقويم الهيكلي. وتنخرط سياسة التنمية الصناعية اليوم ضمن الانفتاح الاقتصادي الواضح للمغرب والانفتاح التجاري على الاستثمارات والخدمات. وإن هذه الإرادة لإرساء دعائم اقتصاد المغرب داخل تيار العولمة والانفتاح يفسر النهج الذي سلكته الحكومة لاختيار الأدوات والوسائل. ويستند هذا الخيار بالفعل على مجموعات ثلاثة من الإجراءات، فهناك الإجراءات المحفزة المرتبطة بالسياسة الماكرواقتصادية الحذرة، والاستثمارات في مجال البنى التحتية، ثم هناك أخيرا المبادرات المدمجة للتنمية القطاعية.

الإطار التحفيزي والانفتاح واستقرار الماكرواقتصادي

إن التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التبادلات بين المغرب وكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية والشركاء الأربعة الموقعين على اتفاق أكادير يضمن إرساء دعائم الانفتاح الاقتصادي للمغرب، وهذا الانفتاح الواسع والذي لا رجعة فيه. وتتيح هذه الاتفاقيات فرص ولوج هذه الأسواق في ظل شروط امتيازية، كما تضمن توافقا تشريعيا بين الاقتصادات الأوروبية والأمريكية مرضيا من أجل تطوير الاستثمارات الخارجية المباشرة بالمغرب. كما تدفع نحو تطبيق استراتيجية تضع أرضية للصناعات التي تبدي رغبة في ولوج هذه الأسواق المختلفة. ولقد بني التنظير لإطار تحفيزي على انطلاقة سياسة جلب الاستثمارات الخارجية ودخولها حيز التنفيذ. ويرتكز هذا الإطار على ميثاق الاستثمارات والذي يحد الكيفية التي تستطيع الدولة عبرها أن تطور معاهدات خاصة من أجل حث المستثمرين، وهي معاهدات ترتبط بالإجراءات الجبائية وبتحمل جزئي لمصاريف الاستثمارات الخارجة عن نطاقها الطبيعي، كما ترتبط بالمساعدات المقدمة من طرف صندوق الحسن الثاني. وتهدف سياسة الماكرواقتصادية المتبعة قبل كل شيء إلى ضمان استقرار الأسعار مما يولد مناخا يتلائم ومصالح المستثمرين ويتميز علاوة على ذلك بنسب فائدة ضئيلة جدا.

تأهيل البنى التحتية

لقد أطلقت الحكومة المغربية برنامجا طموحا سعيا منها إلى تأهيل البنى التحتية للبلاد. وسيضمن البرنامج الوطني للطريق السيار وجود شبكة رابطة بين المدن الرئيسية في أفق 2010. ويصاحب هذا البرنامج إصلاحا للنقل الطرقي للبضائع والمسافرين. كما ستقوى شبكة السكك الحديدية وتتسع لتصل مدينة الناظور. وسيساهم ميناء طنجة المتوسط بواسطة ارتباطه بالشبكة السككية والطريق السيار في تحول جذري لواجهة البحر الأبيض المتوسط للمملكة. كما ستخلق أرضية لوجستيكية موحدة داخل الجهة ومعضدة بمناطق حرة صناعية لوجيسيكية كبيرة. هذا وستؤدي خوصصة اتصالات المغرب وتحرير هذا القطاع عن طريق إدخاله مجال المنافسة بين المقاولات الحديثة إلى انخفاض ملموس ومعبر يطال الأثمنة وولوج الخدمات التواصلية العصرية إلى جانب إتاحتها لأنشطة أخرى (مثل مراكز الاتصال وعملية الترحيل والتوطين).

تـطـويـر المبـادرات المـدمـجـة

لقد وضعت الحكومة المخطط الأزرق الخاص بقطاع السياحة وهو موجه نحو تهيئة محطات الإستجمام والسياحة في إطار يضمن تفويتا عقاريا وتحملا للمصاريف الخارجة عن نطاق الموقع وفي إطار معاهدة استثمار تتوقع امتيازات ضريبية وامتيازات تخص التكوين. وتقدم محطة السعيدية مثلا على دخول هذا المخطط حيز التطبيق. وبنفس الروح والمنطق سيضمن مخطط الإقلاع تطورا صناعيا منسجما في إطار صفقة تحفيزية متداخلة. ويتفرع عن هذا البرنامج شعب يجب تطويرها بالمقام الأول من قبيل « الحرف والمهن العالمية لمغرب الغد » والمنتقاة على أساس تحليل ودراسة تطور الطلب العالمي الذي يتقاطع وما يمتلكه المغرب من مؤهلات. وقد رشحت على هذا الأساس سبع شعب : الترحيل والتوطين – صناعة الطيران – قطاع السيارات – الإلكترونيك – الصناعات الغذائية – النسيج والصناعة التقليدية. وينسجم مجال الترحيل والتوطين مع الطلب الفرنسي والإسباني الخاص بترحيل الخدمات بواسطة استعمال وسائل الاتصال العصرية وذلك من خلال استمرارية مشاريع مراكز الاتصال التي برزت إلى الوجود بالمغرب منذ عشرة أعوام. ويتعلق الأمر هنا باستغلال مجال ترحيل الخدمات الذي ينظر إليه وكأنه منجم خام، على غرار ما قامت به الهند ولقي نجاحات كبيرة، وذلك عن طريق تطوير العرض الموجه إلى الفاعلين الدوليين في ميدان الخدمات عن بعد وكذا الاستجابة لحاجيات مقاولات فرنسية وإسبانية كبيرة.

أما مجال الطيران وصناعة السيارات والإليكترونيك فهي شعب تبلورت في إطار عقلية الترحيل التقليدية كما ظهرت في مصانع التجميع بالحدود المكسيكية بمقتضى إبرام اتفاق للتبادل الحر للشمال الأمريكي (Alena). ويتعلق الأمر بتطوير أوراش صناعة الأجزاء المطلوبة. إما عند المرحلة الأولى كما هو الشأن بالنسبة للشركات المصنعة للمعدات الصالحة لقطاع البناء، وإما عند المراحل الثانية باعتباره مزود للقطع الجنيسة الصالحة لمتطلبات هذه الصناعات.

وإن الشُعب الثلاث تتطابق والصناعات التقليدية بالمغرب. وتحتوي على امتياز مطلق بالنظر للمصادر الطبيعية الوفيرة أو لكونها تنحدر من تقاليد ثقافية متماسكة بشكل عميق (دراية، امكانات من حيث التصاميم وقوالب) وكلها عناصر ساهمت في وضع أسس لسمعة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للزرابي.

وعلى منوال المخطط الأرزق، فإن الخطوة تندرج ضمن إتفاق خاص أو ضمن إطار قانوني معين، وعرض عقاري وقانون ضريبي مشجع مخصص للمناطق الحرة المنافسة، ونمط تسويق نشط لصالح المقاولات المستهدفة وتنوع في التكوينات المهنية المحفزة. وذلك حتى يتمكن من تقليص تكاليف التأسيس والمساهمة في إنشاء حوض للوظائف نشيط وعميق. وهكذا طورت الحكومة عن طريق صندوق الإيداع والتدبير مواقع منشآت مجهزة وفق أجود الممارسات الدولية مثل Casanershore (كازا نيرشور) « مركز اجتذاب الاستثمارات الخارجية بالمغرب » والقطب التكنولوجي (Technopole) بمدينة الرباط وقرية الطيران بنواصر، في انتظار إقامة قرى مخصصة لصناعة الإلكترونيك وأخرى لصناعة السيارات.

وقد عمم مخطط الإقلاع على جميع جهات المملكة إلى جانب مهن متنوعة ومناطق مهيأة سلفا وهكذا اختيرت الدارالبيضاء والرباط ومراكش وطنجة لإحداث وتطوير أنشطة الترحيل والتوطين، كما وقع الاختيار على طنجة لتحتضن المناطق الحرة وأوراش الصناعة في شكل (Tanger automotive city) « طنجة مدينة صناعة السيارات » و(Tanger electronic city) « طنجة مدينة الإليكترونيك ». أما في الغرب وسايس وسوس، فستنشأ التكنولوجيا الزراعية، وأما في أكادير والداخلة فمؤهلتان إلى أن تصبحا أرضية تختص في تحويل منتجات البحر. وقد أضيف إلى مخطط الإقلاع ثلاثة قطاعات جديدة حتى يكتمل دوره : التكنولوجيا الحياتية والإليكترونيات الدقيقة والعلوم الدقيقة جدا. فالتكنولوجيات الدقيقة جدا (أو العلوم الدقيقة جدا) تضم مجموعة التقنيات التي تسمح بالمعالجة وبالتخصص وبالصناعات على مستوى المادة في شكلها الذري والنووي والجزيئي. كما تسمح بمعالجة المادة في جزيئها البالغ متر على مليار، وهي تقنية قابلة للتطبيقات في قطاعات مختلفة مثل الصحة والبيئة

والإليكترونيات الدقيقة والبصريات. ويمتلك هذا القطاع مؤهلا هاما إذ أنه يمثل بالنسبة لسنة 2015 حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية سوقا عالمية يروج 1,1 مليار درهم مما يدفع بالمغرب إلى السعي بأن يتموقع داخله.
وتحدد تكنولوجيا الأحياء من خلال تطبيق العلم والتكنولوجيا على الأجسام الحية وعلى أشياء أخرى الحية منها وغير الحية، وذلك لإنتاج المعرفة والثروة والخدمات في آن واحد. وإنها تتلخص، كما يستشف من تسميتها، في التزاوج بين العلم والكائنات الحية (بيولوجيا) ومجموعة من التقنيات الحديثة المنبثقة من مجالات أخرى كالميكرولوجيا، وعلم الأحياء الدقيقة والكيمياء الحياتية، والفيزياء الحياتية، وعلم الأحياء الجزئية والمعلوميات. كما تلعب دورا لايستهان به في قطاعات الصحة والبيئة والفلاحة والصناعة الغذائية، وفي ضبط العمليات الصناعية المبتكرة. إنه قطاع ذو قيمة مضافة قوية لأن هناك مجهودا كبيرا يبذل في مجال البحث. فالمختبرات الصيدلية مثلا تحيل بشكل تدريجي أعمال بحثها نحو الشركات المتخصصة في التكنولوجيا الحيوية مما يفسر الأهمية التي يحظى بها سوق الدراسات السريرية والطب التطبيقي. ويقدر رقم معاملة هذا السوق ب 50 مليار من الدولارات الأمريكية، و يسعى المغرب إلى أن يتموضع داخله هو الآخر.
أما الإليكترونيات الدقيقة فتولي أهمية لدراسة ولصناعة المكونات الإليكترونية بقياس يساوي جزءا من ألف من المليمتر، تلك المكونات المصنوعة اليوم انطلاقا من مواد أشباه الموصلات وذلك بواسطة تكنولوجيات متعددة ومختلفة. وتسمح الإليكترونيك بإدماج العديد من الوظائف الإليكترونية مما يقلص التكلفة. كما أن استعمال الإليكترونيك الدقيقة في صناعة المكونات يسمح أيضا بتوفير في نسبة استهلاك الكهرباء. وحسب المنظمة العالمية للتجارة فإن الأمريكي Tessera سبق والتزم بإنشاء وحدة بالمغرب لصناعة أصناف من آلات التصوير القابلة للتركيب على الهواتف النقالة.

الصناعة بالجهة الشرقية

سنلجأ إلى توظيف عنصرين أساسيين ونحن ننوي الدخول في نقاشات مستقبلية تتناول بالدراسة الصناعة بالجهة الشرقية. أولهما الرجوع إلى المعطيات الإحصائية الأساسية حول التنمية الصناعية على أساس كل جهة على حدة، وذلك حتى يتسنى تحديد ما تتميز به ظاهريا كل جهة من الجهات. أما العنصر الثاني فيستند بشكل كبير إلى الدراسات التي تسير باتجاه خلق قطب للتنمية الصناعية يهم الجهة الشرقية والذي يعرف تحت إسم برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية PDIRO.

جدول 5 : بعض المؤشرات الإحصائية

الإقليم	بركان	جرادة	الناظور	وجدة-أنكاد	تاوريرت	فكيك	المجموع
عدد المؤسسات	20	9	156	124	14	-	323
رقم المعاملات بكيلو درهم	166 326	442 745	4 427 723	1 154 970	1 315 115	-	7 506 879
التصدير بكيلو درهم	8 224	414 496	102 443	76 882	68 100	-	670 145
الاستثمارات بكيلو درهم	8 074	9 131	216 797	93 734	25 753		353 489
العدد	286	383	3 369	2 060	350		6 448
عدد النساء	94	18	413	298	21		844

المصدر : غرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة.

رسم 4 : نصيب الجهة الشرقية من مجموع التركيبة الصناعية

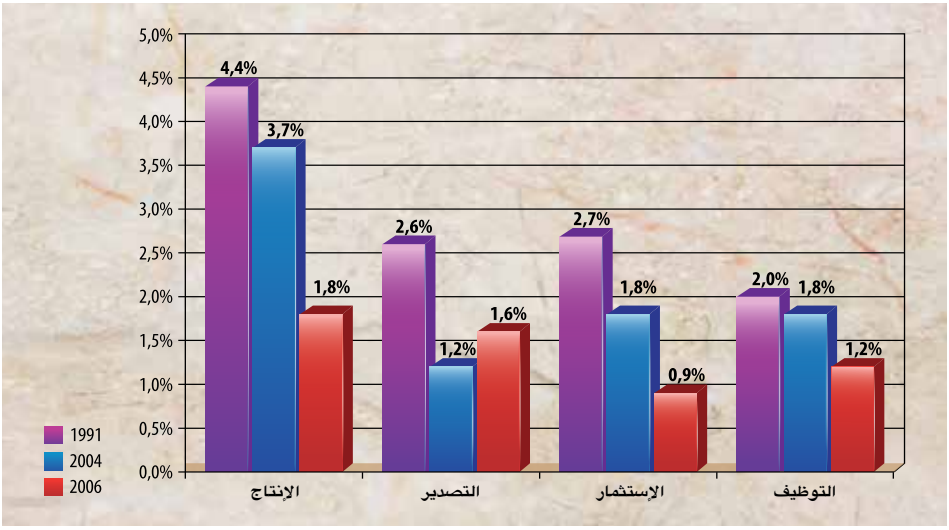

يمكن استخلاص ملاحظتين من هذا المجسم : المكانة التي تحتلها الناظور وتسيطر من خلالها على ميدان الصناعة بالجهة والنقص الكبير الحاصل والذي يعاني منه قطاع الصناعة بالجهة الشرقية مقارنة بجهات المغرب الأخرى. كما يكشف هذا المجسم بشكل واضح عن ذلك التفكك الذي يسم الصناعة بالرغم من وجود شركتين صناعيتين كبيرتين لهما تاريخ بالجهة : شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR التي تحولت إلى HOLCIM والشركة الوطنية للحديد والصلب SOMASID.

برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : تشخيصه واقتراحاته

لقد طور برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية ذلك على ضوء الإشكالية العامة لتموقع الصناعات. فبعد إماطة اللبس عن الرهانات، وضع جدول حول ما تمتلكه الجهة من مؤهلات وعراقيل. ثم أعد تحليل للنسيج الصناعي شعبة شعبة مع التفريق بين الأصناف القائمة فعلا والأصناف ذات القوة الكامنة مع التمييز بينها على أساس حظوظ النجاح والطاقات المؤهلة. وهذا التشخيص التوسعي والعميق أوصل إلى إصدار توصيات سيتم التذكير بها ومراجعتها قبل أن تخضع للتعديلات الأساسية التي ستطرأ على المناخ العام للجهة.

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : تلخيص الرهانات

المجال الجغرافي : تحتل الجهة الشرقية موقعا جغرافيا استراتيجيا، غير أن الحدود الجزائرية المغلقة تعيق هذا المعطى. فقربه من إسبانيا ومن أوروبا يعتبر ميزة مثل قربه من الجزائر عند فتح الحدود، وإلى ذلك الحين تعتبر الوضع الحالي عائقا.

الدمغرافيا السكانية والبطالة : إن الهجرة السكانية والنسبة العالية من البطالة تحدان من جاذبية الجهة بالنسبة للواردين الجدد. وبعبارة أخرى فإن الجهة قليلة الاجتذاب ولا تستطيع حتى الحفاظ على مواردها البشرية.

المناخ والتضاريس : توجد إكراهات يصعب إيجاد حلول لها نظرا للتباين الحاصل في فضاء الجهة ومناخها (فقدان التوازن الترابي بين الشمال والجنوب).

الولوجية والبنى التحتية : فك العزلة عن شمال الجهة (الطريق السيار بين فاس ووجدة، الخط السككي بين تاوريرت والناظور، الطريق الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، الطريق المزدوج بين الناظور ووجدة).

الموارد البشرية والتكوين : هناك إمكانات وقدرات يجب توطيدها استنادا إلى التطور الديموغرافي وإلى أنواع التكوين التي يجب أن تتكيف مع انتظارات المقاولات.
السكن والتعمير والتجهيز الجماعي : المجهودات مبذولة لتحديث المجال الحضري ليتسنى تحسين شمولي لنمط العيش وذلك انطلاقا من موروث يلفه إشكال كبير.

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : خطوط نجاح الجهة والمعيقات التي تعترضها

هناك طريقة أخرى لإنجاز تشخيص يعرف بالقضايا والرهانات المتعلقة بالتنمية الصناعية وذلك بواسطة لائحة تصنيف للمؤهلات والمعيقات : فهي تكشف بشكل واضح عن صعوبة التنمية المباشرة وضعف المؤهلات وأهمية المعيقات.

جدول 6 : تشخيص ثنائية حظوظ النجاح والمعيقات بالجهة

حظوظ النجاح	المعيقات
الموقع الجغرافي الدولي بين الجزائر وإسبانيا +	الهجرة القروية والبطالة -
واجهة بحرية +	تعثر الاستثمارات العمومية -
امتلاك وعاء عقاري +	موارد مائية محدودة -
إرادة سياسية لتدارك التأخير +	التهريب والاقتصاد غير المهيكل -
مستثمرون أجانب قادرون على أن يشكلوا قاطرة	الحضور الضعيف المقاولات الكبيرة -
للدفع بالجهة : فادسا Fadesa +	عدم تلاؤم التكوين بحاجيات فروع الصناعة -

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : الأصناف

يوجد صنفان بنيويان (بأرقام المعاملات وبالحصص من القوة العاملة الصناعية) :

• مواد البناء (الشركة الوطنية للحديد والصلب والأسمنت SONASID) :

- الصلب : 3,8 مليون درهم (2,2 للشركة الوطنية للحديد والصلب، 0,5 لمناجم زليجا) ؛ 30% من أعداد القوة العاملة الصناعية ؛
- الأسمنت 1,2 مليون درهم (0,8 شركة الأسمنت HOLCIM) ؛ 25% من عدد القوة العاملة.

• الصناعة الغذائية : 1,5 مليون درهم ؛ 30% من عدد القوة العاملة.

وهناك خمسة سلاسل ذات مؤهلات تنموية :

• السياحة، الشاطئية والنوعية ؛
• الأنشطة المنزلية التي تتبعها ؛
• اللوجستيك الذي نتج عن فك العزلة عن الناظور مع وجود مجموعة من أنماط التدبير المرتبطة بالميناء ؛
• المناجم كقطاع يجب إحياءه اعتبارا للأسعار الجيدة جدا في السوق العالمية وللطلب الملحوظ على مادتي الباريتين وأطيان التنظيف ؛
• الطاقة (وجود أنبوب الغاز ومؤهلات إنتاج الطاقات المتجددة).

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : الخلاصات

هناك نسيج هش وغير متين وله قليل من الخصوصيات :

• نجد عددا قليلا من الفاعلين الصناعيين يتخذ من وجدة والناظور مركزا له (291 مؤسسة صناعية فقط منها 85% في وجدة والناظور) ؛
• الصناعات الكبيرة الحجم هي أيضا منخفضة (ثلاث شركات برقم معاملات يفوق عن 500 مليون درهم وثمانية برقم معاملات يفوق 100 مليون درهم) ؛
• هناك شركتان تكتسبان أهمية كبيرة : (الأسمنت HOLCIM، وتشغل 310 من العمال) و(الحديد والصلب

SONASID وتضم 505 من العمال) ؛
• التصدير محدود من حيث القيمة (734 مليون درهم) والنوعية (سبائك الرصاص- الأسماك المصبرة والفواكه والخضروات) ؛
• الاستيراد : مواد أولية بالأساس (الحبوب، قضبان الفولاذ، الفحم...).

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : تحليل الطلب على التموقع الصناعي

خلال مقابلات جرت مع الفاعلين بالمغرب وبالخارج، استنتجت أحكام على الجهة الشرقية. وهذه الأحكام هي كالتالي :
• إنها جهة قاصية ببنية تحتية أساسية ضعيفة ؛
• إن حظوظ النجاح الذاتية ضئيلة مع وجود معيقات إغلاق الحدود الجزائرية ؛
• هناك هيمنة للاقتصاد غير المهيكل يبث إحساسا بعدم الاطمئنان ؛
• جبايات غير مفيدة مقارنة بجهة طنجة أو بفضاءات أخرى منافسة من حيث المؤهلات على الواجهة البحرية (مصر، تونس...) ؛
• الأمل معقود على مشروع Fadessa (في حالة نجاحه يمكن أن يساهم في انطلاق ديناميكية إيجابية) ؛
• جهة غير معروفة جيدا (ثلاث مدن فقط معروفة : وجدة ، الناظور وبركان حسب الترتيب) ؛
• تعاني الجهة من منافسة قوية من قبل الدارالبيضاء ومن الرباط بحدة أقل، مع صعود قوي لطنجة على المستوى المينائي ؛
• معيقات ملحوظة (البعد عن مراكز القرار وقابلية ولوج ضعيفة وسوق محدودة واقتصاد غير منظم) ؛
• الميزات الملحوظة (امتلاك مؤهلات الاستيراد والتصدير نحو الأسواق المتاخمة : الجزائر، إسبانيا ومنطقة العبور الفرنسية...) ؛
• القطاعات التي يجب أن تحظى بالأفضلية بالنسبة للجهة الشرقية : و سترد مفصلة في الفقرة الآتية.

برنامج التنمية الصناعية بالجهة الشرقية : المقترحات

يختم البرنامج التشخيص الذي انجزه بصياغة توصيات عامة وبتفصيل القول في برنامج خاص بتجهيز منصات من أجل استقبال المستثمرين. وانصبت التوصيات العامة هذه على ما يلي :
• تقليص الفجوة الحاصلة في سمعة الجهة وإشعاعها وذلك عن طريق التسويق القوي الخاص بالمجال الترابي ؛
• تحسين العرض المقدم إلى المستثمرين فيما يخص التكوين وإطار الحياة ؛
• الإسراع بفك العزلة وتطوير اللوجيستيك في محيط ميناء الناظور ؛
• إخراج استراتيجية تدريجية إلى الوجود وتعميمها حسب منهجية قوية وواقعية ومؤسسة على اختيارات استراتيجية مدروسة.

المشروع مشروع واقعي ومجسد ويهدف إلى تطوير مجموع الآليات والتجهيزات الصناعية ويستند هذا إلى رغبة أكيدة في تدبير معقلن يتطابق وأحسن المعايير الدولية، ويتضمن ما يلي :
• منطقة حرة لوجيستيكية داخل الميناء في ميناء الناظور ؛
• منطقة حرة صناعية للتصدير عبر ميناء بني أنصار 1 وبني أنصار 2 ؛
• مجمع صناعي في سلوان ممتد فوق مساحة 72 هكتار ؛
• مجمع صناعي ببركان مقام على مساحة تبلغ 66 هكتار ؛
• منطقة النشاط الاقتصادي بواد ستوت بزايو ؛
• قطب تكنولوجي ببني خالد (مطار وجدة) ؛
- منطقة صناعية بسيدي شافي (تاوريرت).

وهذا العرض العقاري مدبر طبقا لأحسن الممارسات الدولية وسيلعب دورا في اجتذاب القاطرات الدولية التي تجر عجلة الصناعة في قطاعات تتكون من : صناعة السيارات وصناعة الطائرات وغيرها. وقد أنشئ ميناء الناظور باعتباره منفذا جهويا لمختلف وسائط النقل وكذا من أجل التصدير والاستيراد وتتميم سلاسة التبادلات الخاصة بالقطع الصناعية والمواد الأولية. وستساهم البرامج التي تهدف إلى إعادة التأهيل الحضري في تحسين إطار الحياة وتعيد للجهة بالتالي حيويتها وجاذبيتها. كما سيسمح التكوين العالي في إيجاد حلول للإكراهات المرتبطة بالضعف في الموارد البشرية للجهة.

القـضايـا الـراهـنـة

إن برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية يبلور رؤيا متماسكة للتنمية الصناعية. فأثناء الورشات انصبت النقاشات حول إمكانية التأكيد أو تعديل توجهات المشروع من أجل الجهة أو الأقاليم مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في المناخ السائد في الجهة وهناك عاملان يبدوان هامين.

منافسة ميناء طنجة المتوسطي : من مجرد ميناء يقوم بخدمات الشحن والنقل وينزع إلى تقديم خدمات لصالح الناقلات الدولية في مجال الربط عبر العالم، تغيرت طبيعة هذا المشروع بشكل عميق. وقد ارتبط بمجاله الداخلي مما دفع إلى تطوير شبكة الطريق السيار والسكك الحديدية. كما أنشئت محطة بحرية لاستقبال الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج والسياح. وقد أدمجت فيه المنطقة الحرة لطنجة والمنطقة الصناعية ووحدة التدبير والتسيير والإنعاش. مما منح فضاءات جديدة للتطور. وبذلك أصبح يفرض نفسه باعتباره مكانا طبيعيا لإقامة منطقتين متوسطتين تنفيذا لمخطط إقلاع : منطقة صناعة السيارات ومنطقة اللاإلوكترونيات. وإن تطوره وإمكاناته والتنفيذ الفعلي لمشاريع بناه التحتية جعله يتموقع بشكل ملائم جدا لجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة الصناعية.

نـجـــاح الـسـعـيـديـــة : كما كانت تتوقعه دراسة برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية، حقق مشروع محطة السعيدية الشاطئية نجاحا تجلى في كونه طاقة كامنة أحدثت تحولا في اقتصاد الجهة وفي وضع سبل للنمو غير مرتكز على الصناعة وحدها.

رسم 5 : تفرع الأنشطة انطلاقا من قطاع السياحة

كيف يمكن التفكير في مستقبل الصناعة في الجهة على ضوء هذه التطورات ؟
وكذا في مستقبل الصناعات في الأقاليم ؟ إنها أسئلة تطرح على أنظار المشاركين في الورشات.

النتائج التي توصلت إليها الأوراش

إن العوامل الأساسية للنجاح تبدو حاسمة بشكل كبير بالنسبة لمحرك النمو المتمثل في الاقتصاد المنتج وهي الملخصة في الجدول رقم 7 الآتي.

جدول 7 : مصفوفة العوامل الأساسية للنجاح بالنسبة للاقتصاد المنتج

العوامل الأساسية للنجاح	التحليل	المتدخلون
تدبير المناطق الصناعية	• إخفاق تدبير المناطق الصناعية	• الجماعات المحلية - وزارة الصناعة والتجارة
العقار (الثمن والتوفر)	• غلاء اثمنة الأراضي	• مصلحة التعمير
ثمن الطاقة		• المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
اليد العاملة المؤهلة	• ضعف في التأهيل (الملابس الجاهزة)، تكلفة اليد العاملة عالية، تنافسية القطاع الفلاحي	• مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، منظمة المنتجين
تدبير المقاولات	• ارتفاع تكاليف المنتجات	• صندوق المقاصة، منظمة المنتجين، المركز الجهوي للاستثمار
المقاولات الكبرى	• المقاولات الصغرى والمتوسطة (المناولة)	• المركز الجهوي للاستثمار، العمالة، الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب
التنظيم المهني	• محطة التلفيف والتوضيب	• وزارة التجارة والصناعة، وزارة الفلاحة والصيد البحري
تسويق المنتجات	• مثال : كليمانتين بركان	• منظمة المنتجين، صندوق المقاصة
القرب الاستراتيجي	• القرب من أوروبا	
القدرة على العمل المؤسساتي والجماعي بالنسبة للمعايير الصحية	• إنتاج المحار	• المعهد الوطني للبحث في الثروة السمكية وزارة الفلاحة والصيد البحري، الصحة
محاربة السلع المهربة		
التمويل البنكي		• الأبناك، وزارة الاقتصاد والمالية

2-3-2 الطاقة الكامنة في القاعدة السكانية

لقد وضع إدراج الأنشطة الثالثة ضمن القاعدة الاقتصادية أسسا لتجديد جوهري في نظرية القاعدة الأصلية. فركز بشكل محدد على دور الرافعة في النمو الاقتصادي للجهات الذي تؤسس له السياسات المحلية النشيطة الهادفة إلى جذب قاطنين جدد قارين. إن استقبال ساكنة ذات دخل من منشأ خارجي نشيطة أو محالة على المعاش، قاطنة دائمة أو بصفة مؤقتة، تمثل إذن إمكانية للتنمية المحلية للمجالات الترابية التي تمتلك بعضا من الامتيازات المقارنة وشيئا من الجاذبية للمستثمرين كما تسمح بخلق فرص للعمل لمتوسطي التأهيل. إن التدفقات المتراكمة هنا تأتي من نفقات الاستهلاك (ينفق السياح غير القاطنين أكثر مما ينفقه القاطنون). كما تأتي من الضرائب المحلية. ومن هنا تتراءى الأهمية التي تمنح للقاطنين الثانويين في إطار الاجتذاب الذي تفرضه المجالات الترابية. فالرهان إذن يقتضي أن يحدث اجتذاب المداخيل القارة وجعل منها قاعدة لنمو الأنشطة والوظائف. وينتظم ما تبقى في نقطتين أساسيتين :

• فالأولى مخصصة لتحليل المناخ وعرض المجال الترابي ويعمل على تطوير الوضعية التنافسية عن طريق معيار المفاضلة ؛

• أما النقطة الثانية فتعالج عوامل النجاح الأساسية (الجودة في المستوى المعيشي، والبنى التحتية والخدمات) كما حددت من قبل الورشات الإقليمية.

النقط المؤشرة على مكمن القوة

الأسواق الخارجية والاستراتيجيات الوطنية

لقد عرفت الصناعة السياحية طفرة نوعية دالة جدا في السنوات الخمسة الماضية. فانتقل عدد الزوار من 25 مليون زائر إلى 800 مليون زائر برقم معاملات بلغ 500 مليار دولار أمريكي. وقد جاء نصيب دول البحر الأبيض المتوسط في حدود 50 مليون سائح أي ما قدره 6,6% من السوق العالمية، لكن هذه الدول تحتل مواقع متأخرة من وراء الدول الرائدة في مجال السياحة عالميا :

• وتبرز ستة دول ناشئة (مالتا/قبرص، تركيا/مصر، المغرب/تونس) ؛

• لبنان وإسرائيل يعتبران مثالين على هشاشة القطاع في المنطقة ؛

• ارتفع النصيب من هذه السوق على امتداد العشر سنوات الأخيرة من 4,5% إلى 6,6%.

لقد أصبح قطاع السياحة المصدر الأساسي للمغرب من العملة الصعبة وذلك برقم معاملات وصل إلى 41 مليار درهم سنة 2006. وإن تنوع ما تمتلكه البلاد من مؤهلات طبيعية وثقافية وتاريخية يمكن أن تمنح هذا القطاع فرصا ليلعب دورا أكثر أهمية في الاقتصاد الوطني، عبر الرفع إلى أقصى حد من المميزات الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه والمنتظرة بشكل منطقي من التنمية المستدامة لهذه الصناعة :

• تحديد المواقع الجيدة ذات الحجم الكافي مع الحفاظ عليها لكي تصبح أقطابا للتهيئة السياحية المندمجة خلال العشريات القادمة ؛

• تهيئة هذه المواقع وتطويرها بشكل مندمج من المهيئين الخواص أو العموميين المؤهلين والذين يمتلكون خبرة وتجربة دوليتين معترف بها والتي تنضاف إلى المؤهلات المحلية في مجال التهيئة والصناعة السياحية ؛

• دعم الحكومة المغربية للمستثمرين الخواص عن طريق إجراءات محفزة من قبيل التكفل ببعض البنى التحتية الخارجة عن الموقع مع الإسراع بوثيرة إجراءات المصادقة على رخص التجزيء أو البناء ومنحها في آجال معقولة مع توفير الامتيازات وتقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية الخاصة بمشاريع التنمية السياحية المندمجة ؛

• التعاون الوثيق بين المصالح الوزارية والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل حماية المؤهلات الطبيعية والثقافية التي يمتاز بها المغرب مع المحافظة عليها وتطويرها. وكلها عناصر جالبة للسياح الدوليين بل إنها تمثل الأرضية التي تقوم عليها الصناعة السياحية للبلد.

ولقد حث الخطاب الملكي السامي الموجه إلى مؤتمر السياحة المنعقد بطنجة الفاعلين المهتمين على تعميم البرامج التنموية الخاصة بالسياحة على التراب الوطني بأكمله، وذلك حتى يتسنى تفعيله وطنيا بشكل موحد في آجال معقولة. وفي هذا الإطار أطلقت مشاريع من طرف مديرية السياحة بشراكة مع مصالح وزارية أخرى يهمها الأمر والتي تضم بالتحديد المخططين الأزرق ومدائن.

ويهدف **المخطط الأزرق** إلى خلق ست محطات سياحية جديدة مندمجة تقام فوق ستة مواقع تحظى بالأفضلية : السعيدية (بركان)، ميناء ليكسوس، (خميس الساحل، العرائش)، مازكان (الحوزية، الجديدة)، موكادور (الصويرة)، تاغازوت (أكادير)، والشاطئ الأبيض (كلميم). وقد سلمت خمس محطات للمهيئين والمنعشين الدوليين :

• السعيدية (المجموعة الإسبانية فادسا FADESSA) ؛

• موكادور (التجمع البلجيكي-الفرنسي-الهولندي طوماس وبيرون / لاتوليي / كولبير / أركو وريسما) ؛

• الحوزية (كرزنن الدولية ومؤسسات وطنية) ؛

• ميناء ليكسوس (التجمع البلجيكي – الهولندي طوماس وبيرون / أركو) ؛

• محطتي تاغازوت والشاطئ الأبيض.

مخطط مادئين Mada'In : ويهدف إلى إعادة الدينامية وإعادة الهيكلة لمناطق يقصدها السياح (مراكش، فاس، ورزازات، مكناس، تافيلالت، الخ.) على وجه التحديد :

• برنامج التنمية الجهوية السياحية الخاص بفاس الذي وقع بتاريخ 25 نونبر 2005 وبدأ تنفيذ المشاريع في يناير من 2006 ؛

• برنامج التنمية الجهوية السياحية للدارالبيضاء والذي وقع بتاريخ 27 مارس وشرع العمل به في شهر ماي 2006 ؛

• وتوجد البرامج التنموية الجهوية السياحية الأخرى قيد الإعداد.

عـرض المـجـال الـتـرابـي

تزخر الجهة الشرقية بالمؤهلات السياحية. فهي غنية بتراث ثقافي متنوع من المعالم السياحية والمواقع الأركيولوجية المتميزة والفلكلور والصناعة التقليدية والجبال والغابات والسهول والوديان والصحاري. إنها تحتوي على مؤهلات سياحية هائلة : فضاءات جغرافية خاصة ومواقع ومناظر ذات فائدة عالية، وهناك وحيش وبراري غنية، كما لديها على المستوى الثقافي الجهوي خصوصيات بارزة تميزها. وقد نشأت ديناميكية مفيدة للتنمية السياحية وذلك مع انطلاقة المحطة الضخمة للسعيدية. ويسعى المجلس الجهوي للسياحة بالجهة الشرقية إلى جعل العرض السياحي يتموضع داخل عينات من العروض عالية الجودة من حيث الأداء والأثمنة ومن حيث الخدمات وغير مقتصر على العروض الراقية حتى يتمكن من تقديم عرض يتأسس على منتوج متنوع مع إنشاء صيغة سياحية ذات مستويات متعددة تتماشى والتنمية المجالية.

معيار أفضلية العرض بالمجال الترابي : سكنى شاطئية

لقد انطلقت سياحة الاستقرار السكني فوق شواطئ البحر الأبيض المتوسط في سنوات الستينات، وقد جذب تنمية محلية ترتكز على البناء والإنعاش العقاري والتجاري. وقد تولد عن هذه الحركية ارتفاع في العقار أدى إلى البحث عن منشآت جديدة بدء من سنوات الثمانينات. وسنلاحظ تبعا لذلك مشاريع إقلاعية تنشأ على أراضي من الصف الثاني أي بالقرب من الشاطئ دون أن يكون لها منفذ مباشر له. واليوم تجد في إسبانيا المشاريع الوحيدة الممكنة هي تلك التي تتواجد في العمق الترابي بعيدا تماما عن الواجهة البحرية. والمناخ والمرافق الصحية ومستوى العيش والقرب وجودة الربط مع البث والاستقبال الدولي وكل ذلك يتضافر وتنضاف إليه جودة العرض السكني (Mazon y Aledo 2005) تجعل من إسبانيا رائدا في السوق الأوروبية : فهي ثاني مركز اجتذاب سياحي سكني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بعيدا عن فرنسا وإيطاليا أو اليونان.

وقد ظهرت مرجعية السياحة السكنية حينما لاحظ السياح الذين يتوافدون بصفة منتظمة ضرورة اقتناء ممتلكات، الأمر الذي يمكن أن يقدم امتيازات على المستوى القيمي وعلى مستوى الإيرادات المحلية. أما الفوائد الأساسية من هذا النوع من السياحة المرتبط بالسكنى فتتمظهر كالتالي :

• زبائن قارة ومكتسبة ؛

• مدة إقامة أطول ؛

• تنافسية أسهل لاكتساب وجهات جديدة ؛

• تأثيرات على الاستهلاك وربما على الضرائب المحلية.

أما المعيقات التي تثيرها الأدبيات فهي :

• منافسة السياحة الفندقية ؛

• الاستهلاك المفرط للوعاء العقاري ؛

• المصاريف على صيغة الخدمات المرتبطة به ؛

• الزيادة في التجهيزات على مستوى البنى التحتية.

وتبلغ نفقات السائح الفندقي اليومية، حسب ما ورد في بحث قامت به فميليتور (Familitur) في 2004، ب 93,4

أورو. أما ما يصرفه سائح قاطن فقد يصل إلى 33,9 أورو إذا كان مكتريا. أما إذا كان مالكا، فإن المبلغ يصل إلى 17,1 أورو فقط.

تمظهر الطلب على هذا الصنف

إن مواطني الاتحاد الأوروبي وخاصة منهم المتقاعدين ينجذبون بالمقام الأول نحو الأثمنة المتدنية للمنازل :

- 52% من البريطانيين ؛
- 22% من الألمانيين ؛
- 8% من الفرنسيين ؛
- 6% من الإيطاليين ؛
- 3% من البلجيكيين والإسكندنافيين.

خصوصيات الطلب البريطاني

يؤكد باركلي (Barclays) من خلال دراسة أجراها أن 000 600 بريطاني لديهم اليقين أنهم فعلا سيقتنون مسكنا سياحيا بإسبانيا خلال السنوات القادمة (وهو ما يمثل 30% من المستجوبين). وفي الولايات المتحدة الأمريكية (15%) وفي فرنسا (14%) وفي إيطاليا (10%) وفي إفريقيا الجنوبية (6%). وقد أظهرت الدراسة أن 2,2 مليون بريطاني سيقتنون مستقبلا مساكن وهو ما يمثل ضعف العدد الحالي. وقد أكدت الدراسة على كون إسبانيا هي الوجهة المفضلة بالرغم من امتلاء الجهة الشاطئية.

خصوصيات العرض الإسباني

إن التحليل الذي تناول بالدراسة 65 تهيئة أبان عن المعطيات التالية :

- إن معامل ملء أراضي العقار بلغ في معدله 0,6 بفارق معياري جد مرتفع ؛
- يبلغ صنف الفيلات 55% من مجموع الإقامات ؛
- 74% من رأسمال المنعشين من أصل إسباني ؛
- تبلغ نسبة المالكين القاطنين مباشرة 89% ؛
- ينسوب سرير الفندق / سرير الإقامات هو 1/6,5 ؛
- نسبة الإقامة تصل إلى 86,6%، 52,4%، 34,4% حسب الفصول.

كما أن هناك دراسة انصبت على 65 تهيئة كشفت بأن :

- 72% من التهيئات لا تتضمن فنادق من صنف خمسة نجوم أو أربعة نجوم بل لا تحتوي على شقق فاخرة ؛
- وتضم 72 حانة و83 مقهى و75 مطعم و16 ملهى ؛
- وبها 19 وكالة أسفار و17 وكالة لكراء السيارات ؛
- و40 ملعبا للكولف و7 مطارات للترفيه و8 منشآت.

الأسعار المطبقة بإسبانيا

يبلغ معدل ثمن مسكن تم بناؤه سنة 2006 بالشواطئ الإسبانية ب 2 488 أورو للمتر المربع. مما يمثل ارتفاعا بنسبة 11,4% بالمقارنة مع آخر دراسة أجريت سنة 2004، مع ارتفاع أكثر حدة بالنسبة للمواقع المعروفة بأثمنتها المنخفضة.

نتائج الأوراش الدراسية

إن العوامل الأساسية للنجاح التي تعتبر الأكثر فعالية بالنسبة لمحرك النمو هذا والذي يتجلى في الاقتصاد المرتبط بالسكنى نجملها في الجدول رقم 8 الوارد فيما يلي.

جدول 8 : مصفوفة تختزل العوامل الأساسية للنجاح بالنسبة للاقتصاد المرتبط بالسكنى

عوامل النجاح	التحليل	المتدخلون
البنى التحتية الأساسية	• بناء وتقوية الطرق والمسالك من أجل توسيع ولوج الجهات التي تمتلك مؤهلات سياحية لم يتم بعد استغلالها. • توسيع المد بالكهرباء والماء الصالح للشرب للمناطق القروية. • الارتقاء بالمدن وإنشاء فضاءات ترفيهية للرفع من الاجتذاب. • خلق منشآت متنوعة للاستقبال (فنادق، مآوي بأنواعها المختلفة...) لضمان إيواء السياح مما سيعطي دفعة جديدة للاقتصاد المحلي. • إيجاد مؤسسات للتكوين المهني حتى يتسنى الرفع من جودة الخدمات وتحسينها.	الدولة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية.
تحديد وإدماج المواقع السياحية	• إحصاء وإدماج المواقع المختلفة على مستوى حظيرة الإقليم الواحد وبين الأقاليم : - التنوع البيولوجي - المناطق الغابوية - القصور والمداشر (العيون الشرقية، تاوريرت. دبدو، الخ.) - الأحواض المائية - منابع المياه المعدنية - المآثر التاريخية	المجلس الجهوي للسياحة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية
الرفع من قيمة المواقع	• إصلاح وترميم المآثر السياحية • التنظيم والإشراف على أنشطة الصيد والقنص • خلق منشآت الاستقبال تتلائم ونوعية الطلبات	وزارة الثقافة، وزارة السياحة، كتابة الدولة المكلفة بالمياه والغابات، الجمعيات، وكالة الحوض
التسويق في المجال الترابي	• التوأمات • الادماج مع الدوائر السياحية الأخرى • الإشهار (طباعة مطويات تعرف بالجهة وتقدمها في الواجهة) • تنظيم مهرجانات التراث الشعبي والمواسم ومهرجانات الخيول	الجماعات المحلية، وزارة السياحة، الجمعيات
إنعاش المهارات المحلية	• إعطاء الأولوية لتكوين الصناع التقليديين وتأهيلهم • إيلاء الأهمية للمواكبة ولرعاية التعاونيات والجمعيات • تنظيم المعارض	القنصليات، الجماعات المحلية، الجمعيات
خلق وتقوية الأنشطة المحلية المرتبطة بالديناميكية السياحية للجهة	• إعطاء الأولوية لأنشطة الخدمات السياحية مع تأطيرها (إنشاء مآوي وتوفير مرشدين سياحيين وتوفيرالنقل وإيجاد مطاعم وما إلى ذلك...) • تسهيل الحصول على قروض	الجماعات المحلية، وكالة التنمية، شركة القروض الصغرى، المؤسسات الدولية

3.3.2 مؤهل اقتصاد المعرفة

تحديد النطاق

يعتبر اقتصاد المعرفة حديثا نسبيا في مرجعية المصطلحات لدى الاقتصاديين. وقد أُدخل هذا المصطلح إلى الحقل الاقتصادي من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين في سنة 1996 للدلالة على « الاقتصاد المؤسس على المعرفة والتعلم » وهو مفهوم تتراءى من خلاله فكرة اقتصاد مبني على ما يلي :

- إنتاج المعرفة التي يمكنها أن تساهم في الرفع من الانتاجية (دور علاقة البحث بالتنمية وبالابتكار) ؛
- تطوير سوق الثروة اللامادية التي تساهم في تقويتها تقنيات الإعلام والتواصل (TIC) (وهي ثروة تدمج خدمات نشر المعارف والمعلومة والتواصل والثقافة، إلخ.) ؛
- فصل النمو والاستهلاك عن الموارد الأساسية.

وتبين الخطاطة بشكل محدد محتوى مفهوم اقتصاد المعرفة كما تظهر أن هذه الأخيرة تتضمن ميادين جد متنوعة (الفن، الثقافة، التدريس، البحث والتنمية، تكنولوجيا الإعلام، إلخ.).

رسم 6 : محتوى اقتصاد المعرفة

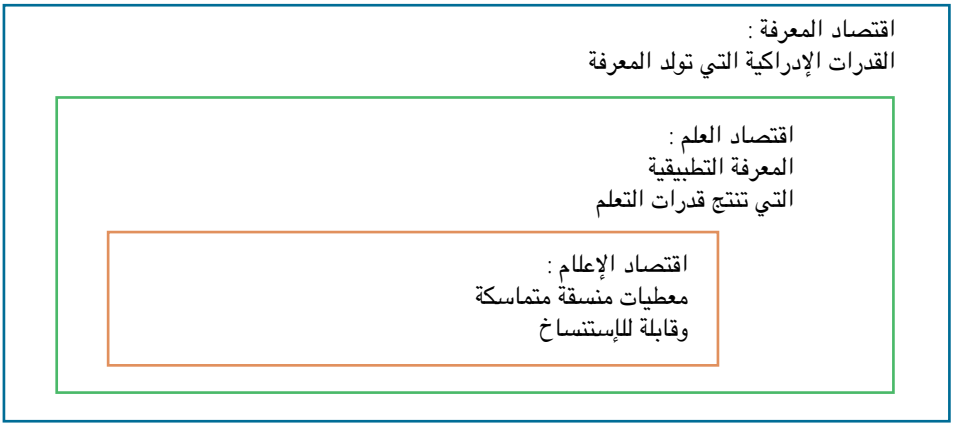

السمة المميزة لاقتصاد المعرفة

إن المعرفة ثروة اقتصادية تتميز ببعض الخصوصيات :

- ثروة لا تقصي غيرها ومن هنا يصعب ضبط ذيوعها وانتشارها على أساس حصري ؛
- ثروة لا تضاهى لأن استهلاكها لا يؤدي إلى نفادها وبذلك لا تنضب أبدا. كما أن باستطاعة كثير من الفاعلين أن يستفيدوا منها ؛
- ثروة تراكمية، فكل معرفة تتولد عنها معرفة أخرى ؛
- ثروة ذات مردودية متنامية وهو ما يجعل تكاليفها محددة مسبقا ومقبولة إلى جانب أن توزيعها يكلف مصاريف هزيلة.

إشارات تتعلق بمؤهلات القطاع

هناك أمر متداول ومعروف في مجال التنمية الاقتصادية يتلخص في أن تحولا هاما اشتعل فتيله ونتج عنه اقتصاد شمولي يرتكز على المعرفة وعلى الاتصال المتبادل بين الفاعلين.

ولقد أصبحت إنتاجية المعرفة بمثابة المفتاح بالنسبة لكل إنتاجية وكل تفوق في التنافسية، وكل نجاح اقتصادي. وإن المعرفة اليوم هي من يمثل قاعدة الصناعة التي تمنح للإقتصاد عامل إنتاجه الأساسي والمركزي. أضف إلى ذلك أن هناك كثيرا من المنحنيات مدعوة للامتداد :

• سيستمر النمو الحاصل في الانتاجية في اتباع خطوات البحث والتطور التكنولوجي وكذا الابتكار ؛

• ستصبح التنافسية مرتبطة أكثر فأكثر بالمعارف والمهارات عوض الموارد والمصادر المادية ؛

• ستلعب تقنيات الإعلام والتواصل بشكل متصاعد دور المحرك (إما مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق مؤثراتها الأفقية) في تكوين الناتج الداخلي الخام كما ستساهم في الفصل بين النمو الاقتصادي والموارد المادية ؛

• ستستمر بنية التوظيف في جعل المهن المرتبطة بالخدمات المؤسسة على المعرفة تزدهر. وسيفرض هذا التوجه تكوينا ليد عاملة مثقفة بشكل أفضل ومؤهلة أكثر فأكثر مما سيجعل هذا التكوين دعامة لذلك التوجه.

وعلى المستوى الترابي، فإن المجال المعرفي سيتحدد باعتباره المجال الذي أنتج الشروط المواتية للتعلم والبحث والابتكار والتجديد وذلك بهدف المساهمة في إرساء قواعد مجتمع ينبني على المعرفة والمهارة والإبداع، عن طريق بلوغ التنمية المستدامة. إنه مجال يمتلك القدرة على التأقلم مع التغييرات وذلك بفضل الربط الشبكي وبفضل الرفع من قيمة التيارات الإبداعية بين الفاعلين وكذا بفضل الشراكات والاتحادات وبين القطاع الخاص والعام. فحينما يرتقي « مجتمع المعرفة » فإن المبادرة تتضاعف على المستوى الدولي لكي يعاد الاعتبار إلى رهانات تنافسية الجهات على ضوء التحولات الجديدة (الانتقال من مجتمع صناعي إلى مجتمع الذكاء والمعرفة). وإن هذا المجتمع ليحظى بأفضلية من لدن الدولة بشكل استباقي. فالأمر إذن يتعلق بتحويل المجالات الترابية وجعلها مجالا ذكيا ولكن ليس مع إنشاء جهات مالكة للمعرفة وجهات تتلقاها بل وجهات تبدعها.

وحتى يتسنى لقطاع اقتصاد المعرفة أن يصير محركا حقيقيا للنمو وحتى يستطيع المجال الترابي أن يصبح مجتذبا بالنسبة للعاملين في القطاع فلا بد من توفر عدد من الشروط الضرورية التي تكون في الآن نفسه عوامل الاستقرار التي يتوخاها هؤلاء الفاعلون :

• الارتقاء بالرأسمال البشري وذلك عن طريق وضع نظام تعليمي ذي مستوى عال ومرتبط بسياسة تهدف إلى الرفع بصفة مستمرة من جودة الموارد البشرية ؛

• توفر تقنيات الإعلام والتواصل باعتبارها ركيزة ودعامة ؛

• وجود بنى تحتية ذات أداء عال ؛

• إرساء دعائم شبكات الامتياز ترتبط بالمجال الترابي لكنها منفتحة بشكل واسع على العالم الخارجي ؛

• التزام الدولة.

إن (استراتيجية المغرب الرقمي e-Maroc 2010) التي أعطى المغرب انطلاقتها في يناير 2005 هي معنية بالتحديد بمجال اقتصاد المعرفة . وتسعى هذه الاستراتيجية إلى جعل جميع الجهود تتضافر لتنصب على تطوير مجتمع التواصل والاقتصاد والمعرفة في بلادنا. وبذلك تكون هذه الاستراتيجية قد وضعت نصب عينيها هدفين كبيرين : تقليص الفاتورة الرقمية وتقوية مكانة المغرب على المستوى الدولي.

موارد الجهة وممتلكاتها

تتلخص موارد الجهة وموجوداتها الأساسية فيما يتعلق باقتصاد المعرفة فيما يلي :

• الموسيقى (الأهازيج الشعبية) ؛

• التنوع الثقافي ؛

• المغتربون (المغاربة القاطنون بالخارج) ؛

• التضاريس الجغرافية والمناظر الطبيعية ؛
• المناخ وتنوعاته ؛
• الموارد البشرية (مستوى مرتفع في الرياضيات).

تقييم من الوهلة الأولى للمؤثرات

من الوهلة الأولى، هناك تأثيرات منتظرة من اقتصاد المعرفة :
• إن المعرفة يمكن أن تصبح مصدرا هاما من مصادر التقدم والنماء ؛
• هناك تكلفة مرتبطة بتكوين الموارد البشرية ؛
• هناك ثمن لاقتناء التكنولوجيات الحديثة ؛
• هناك آثار إيجابية لتقنية الإعلام والتواصل على القطاعات المنتجة وعلى تحسين الخدمات العمومية ؛
• تطوير التعليم عن بعد ؛
• توفير الوظائف (مراكز الاتصال).

دراسة حالة راهنة أو أمثلة، عناصر معيار الجودة

تقدم المتصدرات الآتية النجاحات التدريجية لاقتصاد المعرفة.

إطار 6 : مركز البحث والتنمية و« الترحيل والتوطين(SQLI) لوجدة

لقد افتتحت المجموعة الفرنسية (SQLI) بالشراكة مع جامعة محمد الأول بوجدة مركزها الأول للبحث والتنمية عن طريق الترحيل والتوطين (offshoring) الجهوي. وتدخل هذه الشراكة في إطار استراتجية التنمية التي وضعتها مجموعة (SQLI) والتي تزاوج بين حجم التكنولوجيا وكثافتها سعيا منها لتقوية نظامها على مستوى الأقطاب المتخصصة التي يمتلك كل واحد منها خبرة تكنولوجية أو مهنة متخصصة أو هما معا. وذلك بمعية تطوير قطبها المخصص للبرمجيات مفتوحة المصدر بمدينة بواتيي « Poitiers ». ويمثل مركز البحث والتنمية بوجدة ذلك المسرع لوثيرة تفعيل استراتيجية التصنيع هذه.
وتستفيد على التو مجموعة SQLI في ظل هذا التشارك في عين المكان داخل حظيرة الجامعة من نخبة من الكفاءات ذات المستوى العالي (تتمتع الجهة بسمعة جيدة على مستوى التخصص في الرياضيات) ومن المرافق والبنايات المجهزة تجهيزا كاملا (قاعات العرض والتكوين والاجتماعات والمحاضرات....) بأحدث التكنولوجيات، كما تستفيد من محيطها ومن المدرسة التابعة لها (المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية). وتضع (SQLI) بالمقابل رهن إشارة الجامعة أرضية التدريس عن بعد. كما أن خبراء المجموعة يتدخلون لتقديم يد المساعدة في إطار التكوين التخصصي، فيستطيعون بذلك أن يقوموا بإغناء المناهج الدراسية والمجزوءات التكميلية. إضافة إلى أن المجموعة تساهم في التظاهرات التي تنظمها الجامعة والتي تدور حول محور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل وحول محور الابتكار. وهكذا تساهم المجموعة بالتعاون الوثيق مع الجامعة في التنمية السوسيو اقتصادية للجهة الشرقية باعتبارها شعاعا موجها للتوظيف وحافزا للتنمية الصناعية المحلية. إن مركز وجدة للبحث والتنمية (الترحيل والتوطين) قيد العمل في الوقت الراهن، فالمتعاونين منكبون حاليا على العمل على المشاريع الأولى المتعلقة بالبرمجيات ذات المصدر المفتوح في إطار برنامج الترحيل والتوطين وذلك بعدما انخرطوا وخضعوا لتكوين طيلة سنة 2006 طبقا لمقاييس الجودة التي تضعها المجموعة، إضافة إلى المهمات المشتركة التي سبق وقام بها مركز البحث والتنمية والتي التأم حولها مهندسو SQLI إلى جانب الأساتذة الجامعيين.

إطار 7 : المجتمع التكنولوجي « بمالقا »

تشتهر مدينة مالقا « Malaga » أولا وقبل كل شيء بكونها قطبا سياحيا، فجاء المجمع التكنولوجي اليوم ليجعلها تكتسب قيمة في مجال الابتكار والديناميكية الاقتصادية : 186 هكتار و325 مقاولة للتكنولوجيا المتطورة والمتخصصة بشكل كبير من قبيل Isofoton (اللوحات الضوئية) Airtec (في مجال صناعة الطائرات) أو Cetecom، أحد المختبرات الرائدة في مجال الهواتف النقالة والتي انكبت قبل غيرها على استعمال هواتف الجيل الرابع. أضف إلى ذلك العملاق الإسباني في ميدان الاتصالات Telefonica و Airliquide و Thomson وغيرها. فلم تنتظر السلطات الجهوية بالأندلس وخاصة في مالقا الإصلاحات الوطنية من أجل إعطاء دفعة قوية للبحث.

ويقوم المجمع التكنولوجي اليوم، بالتعاون مع جامعة العلوم بمالقا التي ترسل طلابها إلى المجمع قصد إجراء التداريب لديه، بتوظيف 9 000 يد عاملة إضافة إلى عدد من الطلبة الذين ترسلهم جامعة العلوم بمالقا، قصد إجراء التداريب وذلك بمقتضى علاقة التعاون التي تجمع بينهما. وقد وزعت الاستثمارات بين القطاع الخاص (81%) والدولة (19%) والتي تقدر ب 530 مليون أورو وذلك منذ إنشائه سنة 1992. يقول Felipe Romero مدير المجمع مهنئا نفسه : « *لم يكن أحد يراهن علينا ولو بفلس واحد عند الانطلاقة واليوم يتحدث الناس عن وادي سليكون صغير* » ولقد ارتفع رقم معاملات المجمع ليصل إلى أكثر من الضعف عما كان عليه قبل ستة أعوام، ليبلغ 16 مليون أورو.

نتائج الورشات

كان الهدف من الورشات التي نظمت بالأقاليم تحديد العوامل الرئيسية لنجاح اقتصاد المعرفة وتقييم أهميتها في سياق الجهوية ثم اختبار هوامش المناورة التي تمتلكها الجهة من أجل الرفع من قيمتها. وهناك مجالات تعتبر واعدة أكثر من غيرها ويتعلق الأمر بإنعاش ما يلي :

- الرفع من قيمة المؤهلات المميزة التي تحظى بها الجهة وإنعاشها ومنها التراث الثقافي والطبيعي (المغارات – الأهازيج المحلية المتنوعة، الخ.) ؛
- الرفع من قيمة الموارد البشرية ومعارفها ومهارتها التقنية منها والفكرية ؛
- تطوير البحث العلمي ؛
- تطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية (Offshoring) ؛
- تطوير الأنشطة الرياضية وإذكاء روح المنافسة.

الطاقات الكامنة للجهة التي أثيرت خلال هذه الورشات والتي يمكن اختزالها فيما يلي :

- القرب من البلدان التي يمكن لساكنيها أن يولوا اهتماما للمناظر الطبيعية ولثقافة الجهة ومنطقتها القاحلة ؛
- تواجد مجموعات منحدرة من الجهة تقطن بعدد من المناطق بالمغرب أو بدول أخرى والتي باستطاعتها ضمان انتعاشة للمجال الترابي وخاصة مع تواجد شخصيات وازنة ومؤثرة في الجهة أو في المهجر ؛
- المستوى العلمي لطلبة الجهة (وخاصة في الرياضيات).

يتضمن الجدول الآتي مجموع العوامل الأساسية التي تبدو حاسمة في تحريك عجلة محرك النمو، ألا وهو اقتصاد المعرفة. ويتعلق الأمر بالنقط المشتركة بين مجموع الجهة، رغم أن هناك خصوصيات يتفرد بها كل إقليم على حدة، أو يتعلق بالمجالات الترابية التي تعتبر أقل درجة.

جدول 9 : قائمة بالعوامل الأساسية لنجاح اقتصاد المعرفة

عوامل النجاح	التحليل	المتدخلون الأساسيون
التواصل والتسويق الترابي	• الرفع من قيمة الطاقات الكامنة والمؤهلات الثقافية والتراثية للجهة • تنظيم تظاهرات، إنشاء قناة تلفزية جهوية • إنشاء موقع في الشبكة العنكبوتية « ويب » خاص بالجهة (بوابة جهوية) • تقوية التواصل الجهوي بالمغاربة القاطنين بالخارج (جرد دائم التحيين يضم أسماء المهاجرين المنتمين للجهة) • تبادل الكفاءات والخبرات مع الانفتاح على الثقافات	• الدولة • الجماعات المحلية • وكالة التنمية • المجتمع المدني • الجمعيات والمنظمات غير الحكومية • القطاع الخاص
التكوين (الذي يتلاءم وحاجيات النمو الاقتصادي)	• إعطاء دفعة قوية لإنتاج المعرفة • إعطاء دفعة قوية لسوق الشغل • تطوير التكوين الذاتي • ملائمة التكوين للمستجدات • تقوية الكفاءات وتعميم برامج التعليم غير النظامي ومحاربة الأمية وخلق علاقة بينه وبين الأنشطة المحركة للدخل • خلق معاهد للتكوين في جميع المستويات	• الدولة • المجتمع المدني • الوكالات والمنظمات غير الحكومية • وسائل الإعلام
البنى التحتية والتجهيزات المرتبطة بإنتاج المعرفة	• اجتذاب المستثمرين • الرفع من قيمة المؤهلات الثقافية والتراثية للجهة • تحرير الموارد البشرية وتفتق الفكر التنافسي • إنشاء مواقع مجهزة متخصصة في أنشطة الترحيل والتوطين (offshoring) • بناء المنشآت الرياضية وإصلاحها • تطوير البنى التحتية للاتصال والتواصل ذات القدرات الجيدة التي تتلاءم مع الحاجيات الاقتصادية • تنظيم لقاءات ثقافية ورياضية على المستوى الجهوي	• الجماعات المحلية • الدولة • المركز الجهوي للاستثمار • وكالات التنمية
مؤسسة إنتاج المعرفة	• إعطاء الصدارة للتراث الثقافي والشعبي • تحيين القانون الخاص بالجمعيات • إنشاء مؤسسات من أجل إنتاج المعرفة والابتكار وتزويدها بالتكنولوجية الحديثة • تشجيع تقاسم الابتكارات	• الدولة • الوكالات • مؤسسات التضامن • المجتمع المدني
انخراط الجامعة في مختلف مشاريع هيكلة الجهة	• ملائمة التكوين مع عرض سوق الشغل • تطوير البحث العلمي والابتكار والتجديد	• الجامعة • وكالة التنمية
تشجيع النسيج الجهوي	• تعميم فوائد التنمية على جميع الطبقات الاجتماعية	• الجماعات المحلية • الدولة

4.2 تركيبة (ثنائية) المخاطر / الفرص المتاحة

تلخص القائمة أسفله المخاطر الأساسية والفرص المتاحة التي تميز المناخ القطاعي للجهة.

جدول 10 : المخاطر والفرص المتاحة في مناخ القطاعات الاقتصادية الجهوية

المناخ القطاعي	المـــخـــاطـــر	الفرص المتاحة
الاقتصاد السكني	• تنافسية وجودة العروض السياحية الإسبانية • مضاعفة المشاريع السكنية على المستوى الوطني	• أهمية الطلبات • الموارد المالية متوفرة
الاقتصاد المنتج	• التقدم الذي حققه القطب طنجة - ميد والامتيازات الجبائية للمنطقة • تجديد الدينامكية بالنسبة لقطب فاس (الرأس مال الاجتماعي المنتج)	• الترحيل والتوطين : - مباشرة بالنسبة للفلاحة - بسبب الاكتفاء والازدحام الذي يعرفه محيط البحر الأبيض المتوسط على مستوى المواقع الصناعية الكبيرة - المناولة في القطاع الصناعي
اقتصاد المعرفة	• تطور الصناعات الثقافية بمدينة فاس • انطلاقة أقطاب التكنولوجيا (فاس والرباط والدار البيضاء ومراكش) • السبق الذي حققه القطب السينمائي بوارززات	• ترحيل وتوطين الوظائف والمهام المتنوعة بشكل تدريجي ثم تطويرها • وجود بنى تحتية تكنولوجية ثم تطويرها

الباب الثالث : تعبئة الموارد الذاتية

يضع هذا الباب تشخيصا للمحددات الحاسمة في تنافسية الجهة وبعبارة أوضح يحدد مدى قدرتها على الأخذ بالفرص المتاحة مع مجابهة المخاطر التي يسببها محيطها. وحسب المؤلفين، يمكن إجمال هذه المحددات في التسميات التالية : « الأصول »[18] أو « الرساميل »[19] أو « الرافعات »[20]. وهي مفاهيم محددة باعتبارها « الموارد » التي تؤثر في إنتاجية وتنافسية مجموع الفاعلين الاقتصاديين في فضاء معين. فعلى هذه المحددات الخارجية أن تنظر أولا وقبل كل شيء إلى عوامل الانتاج الأساسية لكل نشاط اقتصادي : الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد المالية. ينضاف إلى ذلك الموارد التي تميز البعد الجهوي والموارد على شكل بنى تحتية والموارد الاجتماعية. وبهذا المعنى يمكن الحديث عن عروض يقدمها المجال الترابي بهدف تحديد مجموع الموارد المعبأة والتي توفرها الجهة لصالح مشاريع خاصة.

1.3 منهجية التشخيص

إن البحث الذي أجري بهدف القيام بتشخيص مواطن القوة لدى الجهة ونقط ضعفها يرتكز أساسا على تقييم خارجي لكل مورد من الموارد الجهوية على حدة وعلى انطباعات الفاعلين المحليين التي استقيناها من بحوث وورشات أقيمت من قبل.

1.1.3 تحديدات

إن تحديد الموارد الجهوية مستقاة من الكتابات المستفيضة التي انصبت على التنمية الجهوية واتخذتها موضوع أبحاثها. وإن الرسم البياني الوارد أسفله ليكشف عن الصيغة الهرمية لهذا الإطار التحليلي.

الموارد البشرية

يقصد بالموارد البشرية الأشخاص الذين يقطنون في المجال الترابي للجهة والذين يأتون للعيش فيها وكذا أولئك الذين يغادرونها، كما يقصد به الطبيعة الديموغرافية للساكنة والبنية الاجتماعية والمهارات المعرفية الظاهرة والخفية وكذا الكفاءات والأخذ بناصية التكنولوجيا والقدرة على البحث والتطور.

الموارد الاجتماعية

ويقصد بها الموارد غير المادية والتي تستغل من طرف الفاعلين الاقتصاديين بهدف الرفع من مستوى ولوجهم إلى المعلومة، وكذا التنسيق بين أعمالهم وأعمال الفاعلين الآخرين العموميين والخصوصيين. وتتألف هذه الموارد من أمور متنوعة يمكن ضبطها فيما يلي :

- شبكات الربط والاتصال العمودي والأفقي والتي ترفع من درجة الثقة والقدرة على العمل الجماعي مع توسيع دائرة الولوج إلى مؤسسات أكبر حجما ؛
- الاشتراك مع المجموعات الرسمية التي تدرج غالبا ضمن أدبياتها تبني القواعد والمعايير والعقوبات المتبادلة والمتفق عليها أو المعمول بها عادة ؛
- علاقات الثقة المشتركة والتبادلات التي تسهل التعاون وتقلص من نفقات التحويلات، كما يمكن أن تستعمل بمثابة قاعدة لاتخاذ المبادرات.

18- R. Camagni
19- Leader
20- DIT

الموارد الطبيعية

إن الموارد التي تكون الرأسمال الطبيعي متنوعة بشكل كبير وتتماشى والثروة العمومية غير الملموسة ألا وهو المناخ والتنوع البيولوجي مع المكتسبات المتقاسمة المستعملة مباشرة من أجل الانتاج (الغابات والتربة إلخ.).

الموارد المادية

غالبا ما تعتبر بعض العناصر من البنى التحتية أساسية في تنمية المجال الترابي : النقل والطاقة في المتناول، والتزويد بالماء وخدمات التطهير اللائقة مع سهولة الولوج إلى المعلومة (التواصل) .

الموارد المالية

يقصد بالموارد المالية القدرة على تعبئة المدخرات الأساسية لتمويل الاستثمار المنتج ولتمويل الرأسمال البشري، بشكل ميسر، بمنح المستثمرين وأصحاب التوفير فرصا متنوعة لتوظيف أموالهم وتوظيف السيولة المتوفرة.

رسم 7 : إطار لتحليل الموارد الجهوية

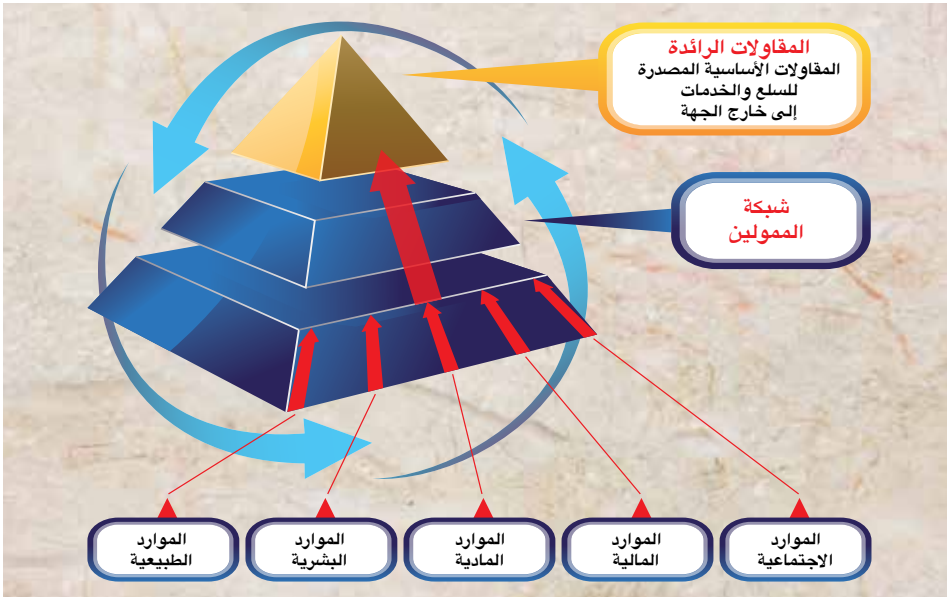

2.1.3 تقييم الموارد الجهوية

لقد توصلت عملية التقييم إلى ترتيب مواطن القوة التي تمتلكها الجهة ونقط الضعف التي تعاني منها بالنسبة لكل مورد على حدة. وذلك اعتمادا على صنفين من المؤشرات. فالمؤشرات الموضوعية التي وضعها الخبراء الأجانب عن الجهة تقيس ما تهبه الجهة في شكله المطلق وفي صيغته النسبية. ويمثل الشكل المطلق ما تضعه الجهة رهن الإشارة من موارد ذاتية، أما النسبي فيتضمن ما يوضع رهن الإشارة مقارنة بما تحوزه غيرها من الجهات. ولقد اكتملت المؤشرات الخارجية بما أبداه الفاعلون الداخليون من « مواقف » وانطباعات خلال اللقاءات التي أجريت مع العاملين الجهويين أو المستنتجة من مما دار داخل مجموعات العمل وفي حظيرة الورشات الإقليمية.

2.3 الموارد البشرية

إن ما تهبه المجالات الترابية من خيرات على مستوى الرأسمال البشري يتجلى في المعرفة والإمكانات والمهارات والمميزات التي يتميز بها الفرد والتي اكتسبها عن طريق التربية والتكوين والخبرة، وكل ما ينفع النشاط الاقتصادي. ويكشف الرأسمال البشري عن القدرة على التأقلم والابتكار ومجابهة التغييرات التكنولوجية أو الحاصلة في تنظيم المقاولات. ويعتبر الرأسمال البشري عاملا حاسما في تقدم الفرد وفي النمو الاقتصادي. ونقدم هنا المؤشرات المرتبطة بالساكنة النشيطة وبالمعطلة وبالتكوين وبروافد الهجرة، ثم بعد ذلك التقييم المنبثق من اللقاءات مع العاملين في الحقل ومن الورشات الإقليمية. وتتضمن المصفوفة أسفله استنتاجات تخص مواطن القوة ونقط الضعف.

جدول 11 : لائحة بمواطن القوة في الموارد البشرية ومكامن ضعفها

مكونات الموارد	مكامن القــوة	نـقــط الضـعــف
الديموغرافيا	حدة الحركية	تقدم عمر الساكنة
التكويـن	تكوين متنوع	نقص في المردودية « الداخلية » للتكوين
سوق الشغل	مكمن قوة نمو الساكنة النشيطة بواسطة الرفع من نسبة الحيوية النسائية	الهجرة الانتقائية تكلفة اليدالعاملة مرتفعة نسبيا

1.2.3 التشخيص الخارجي

تتعلق المؤشرات الكمية التي قمنا بتحليلها والتي سيرد ذكرها لاحقا بالتركيبة الديموغرافية وبالساكنة النشيطة وبالتكوين وبسوق العمل الجهوي والوطني والخارجي.

التركيبة الديموغرافية في أفق التحول

تظهر المقارنات التي أجريت مع الجهات الأخرى أن ساكنة الجهة الشرقية تنمو بوثيرة أقل وأن النساء يقبلن على الزواج بشكل متأخر وأن نسبة الخصوبة أقل من غيرها. كما أن هذه الساكنة متقدمة في السن، الأمر الذي يدل على أن هناك تحولا يلوح في الأفق يسيطر على التركيبة الديموغرافية.

وتلعب الهجرة القروية دورا هاما : فنسبة التمدن انتقل من 43% سنة 1982 إلى 55% سنة 1994، ثم إلى 62% بعد ذلك سنة 2004. ومنذ سنوات الثمانينيات، لوحظ استمرار في تدني نسبة الولادة بالجهة تبعا للتراجع المنتظم في الخصوبة وفي الاقبال على الزواج. ويدل على ذلك المؤشر التركيبي للخصوبة للنساء في سن الإنجاب (ما بين 15 و49) اللائي كن يلدن ما معدله 5,6 طفلا سنة 1982، ثم انحدر هذا الرقم إلى 3,1 طفلا في سنة 1994، ثم بعد ذلك إلى 2,1 طفلا سنة 2004. كما يبرهن عليه أيضا الإقبال على أول زواج الذي انتقل من معدل 22,9 عاما سنة 1982 إلى 26,5 عاما سنة 1995، ليرتفع إلى 27,7 عاما سنة 2004، تحت تأثير مستوى الوعي والتكوين والولوج المتزايد للنساء إلى ميدان العمل إضافة أيضا إلى الصعوبات الاقتصادية التي تعيق تكوين نواة الأسرة. إن نسبة الوفيات، التي تنخفض بوثيرة أقل مما هي عليه على المستوى الوطني، في تدن هي الأخرى . وقد وصل مستوى الوفيات في سنة 1986 إلى حوالي 20% أقل مما سجل على الصعيد الوطني وذلك حسب تقديرات المعدل الخام للوفيات وحصة وفايات الأطفال .

رسم 8 : الصورة الديموغرافية

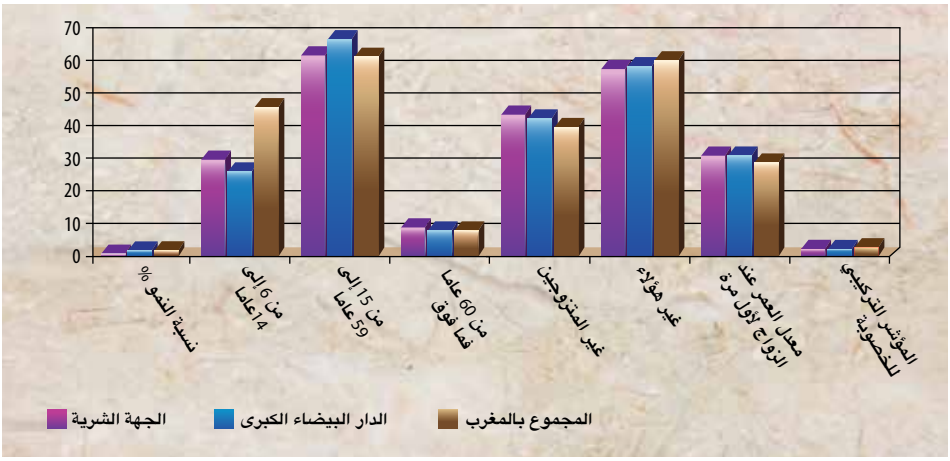

التركيبة السوسيو اقتصادية غير مواكبة على مستوى القوى النشيطة

تبلغ مجموع الساكنة النشيطة حسب آخر إحصاء 1,06 مليون نسمة منها 000 800 من الرجال و000 265 من النساء مما يفسر النسبة الضعيفة في النشاط النسوي للجهة الشرقية . هناك أيضا 000 180 شخص من الساكنة النشيطة يعانون من البطالة بينهم 000 110 رجل و 000 70 امرأة ومعدل بطالة النساء يصل إلى 26% أي ضعف نسبة الرجال .

رسم 9 : التركيبة السوسيو اقتصادية

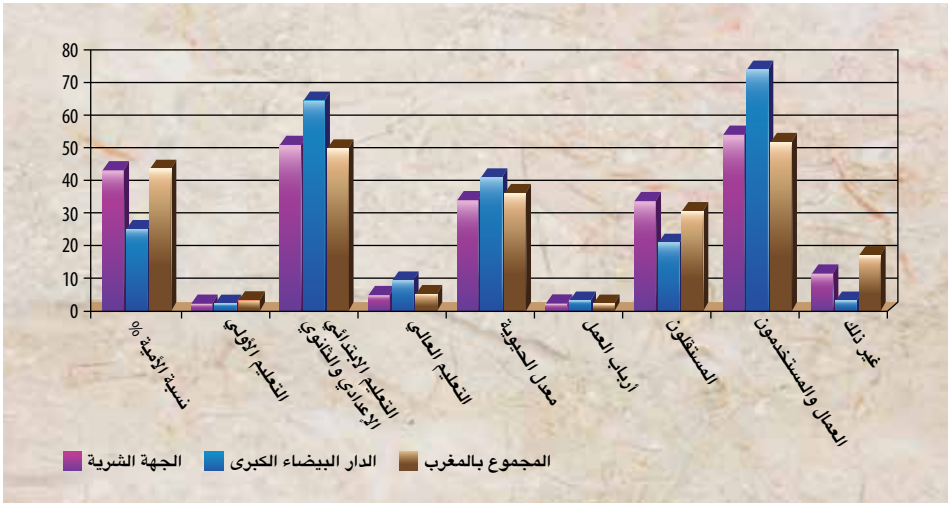

حدة الحركية لدى الساكنة

استنادا إلى المعطيات المتعلقة بالهجرة الداخلية (إحصاء سنة 2004) بين الجهة الشرقية والجهات الأخرى للمملكة، يمكن أن نصوغ جدولا مبينا للهجرات حسب الأصل والمقصد وذلك على امتداد الفترة الممتدة ما بين 1994 و 2004.
كما يمكن أن نستخلص من قراءة للجدول رقم 12 بأن ما يقارب 000 184 مهاجرا غادروا الجهة الشرقية باتجاه الجهات الأخرى و000 161 انتقلوا إلى داخل الجهة أي ما مجموعه 000 345 مهاجر.
وبالرجوع إلى العدد الإجمالي للجهة نجده يمثل 18% تقريبا أي 12% على المستوى الوطني .

جدول 12 : مصفوفة الهجرة من الجهة الشرقية إلى الجهات الأخرى

الأصـــل	المـقـــصد والوجـــهـــة		
	الجهة الشرقية	الجهات الأخرى	المجموع
الجهة الشرقية	161 280	80 330	241 610
الجهات الأخرى	103 540	-	103 540
المجموع	264 820	80 330	345 150

ويظهر بالمقارنة مع الجهات الأخرى للمملكة أن الشرق يسجل حصيلة إيجابية تبلغ 000 23 مهاجر خلال فترة ما بين التعدادين. إن هذه الجاذبية الظاهرة تتعارض واستمرارية هجرة قوية باتجاه الخارج والمقدرة ب 000 134 شخص على امتداد هذه الفترة.

الهجرات إلى خارج الجهة : تقديرات

تخطط إجمالا ، معادلة التوازن الديموغرافي عن طريق إدماج جميع المكونات التي لها علاقة بالأعداد السكانية كما يلي :

$$P_{04} = P_{94} + (N - D) + (I - E)^{\text{Interne}} + (I - E)^{\text{externe}}$$

حيث :

P_{04} : عدد السكان المتوقع في أفق 2004

P_{94} : عدد السكان الذين خضعوا لإحصاء 2004

$(N - D)$: النمو الطبيعي ما بين 1994 و 2004

$(I - E)^{\text{Interne}}$: الهجرة الصافية القادمة من الجهات الأخرى

$(I - E)^{\text{externe}}$: الهجرة الصافية القادمة من الخارج

ما يتراءى في أفق 2004 عن ساكنة الجهة الشرقية لسنة 1994 ينبئ أن عددها يصل 505 032 2 وذلك على أساس ما تعرضه التوقعات الديموغرافية من معدل نمو. ومن هنا فإن النمو الطبيعي للجهة في الفترة ما بين 1994 و2004 قد يكون في حدود 814 263 قاطن $(N - D)$ أي ما يناهز 400 26 سنويا مما يشهد بأن الحركية الديموغرافية للجهة الشرقية ليست إيجابية ولا يعود ذلك إلى النمو الطبيعي وإنما إلى أهمية تدفقات الهجرة. ويبقى صافي الهجرة الداخلية لجهة الشرق $(I - E)^{\text{Interne}}$ اما بين 1994 و 2004 يقدر بأكثر من 000 23 مهاجر. وإن هذا العدد ينضاف إلى النمو الطبيعي ليعطي عددا يصل إلى 000 287 الذي إذا زيد على عدد سكان الجهة الشرقية في سنة 1994 فإن عدد الساكنة يقدر في أفق 2004 ب 715 055 2 مواطن، أي أننا أمام عدد أعلى بكثير عن تعداد الإحصاء (094 918 1 ساكن). ومن هنا يظهر أن الجهة فقدت ما يقرب من 000 134 شخص بالتبادل من الخارج $(I - E)^{\text{externe}}$.

يلخص الجدول رقم 13 أسفله التقديرات عن طريق بيان ما إن كانت الديناميكية الديموغرافية للجهة تعاني من تباطؤ خلال الفترة 2004 – 1994 فذلك راجع بالأساس إلى الهجرة نحو الخارج . وبالفعل فإن نسبة 0,7% سنويا من الهجرة نحو الخارج تدفع بالجهة إلى خسران ما يقارب النصف من نموها الطبيعي.

جدول 13 : النمو الديموغرافي حسب كل مكون

المصدر	النمو عدديا		معدل النمو (%)
	1994-2004	سنويا	
(N – D)	263 814	26 381	1,4
$(I - E)^{interne}$	23 210	2 321	0,1
$(I - E)^{externe}$	-137 621	-13 762	-0,7
النمو الإجمالي	149 403	14 940	0,8

وتستند ديناميكية الجهة على الهجرة الخارجية « بالتوازي » مع الهجرة من الجهات الأخرى وفي شكل « مضخة الامتصاص ثم الضخ ».

عروض خاصة بالتكوينات المتنوعة

الموارد العلمية والتكنولوجية

تتضمن الجهة 96 مختبرا للبحث بما في ذلك 11 وحدة كبيرة و29 وحدة لا يستهان بها حسب ما ورد في تصنيف قام به مركز البحث من أجل التنمية الدولية. وهكذا جاءت مجالات التخصص كالتالي : أشباه المواصلات، الحديد والصلب، التجهيزات، الهندسة الكيميائية والرياضيات العامة.

التعليم العالي

تضم الجهة أكثر من 000 25 طالب موزعين حسب الشعب كالتالي : 40% في العلوم القانونية، و33% ينتمون إلى شعبة الآداب، و15% في شعبة العلوم، 8% من الطلاب في الكلية متعددة التخصصات بالناظور و4% موزعة على المدارس العليا (المدرسة الوطنية للتكنولوجيا بوجدة، والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة، والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير) ومن بين 000 17 طالب مغربي يتابعون دراستهم بالسلك الثالث هناك 150 1 بالجهة الشرقية. وهو ما يمثل 7% على الصعيد الوطني.

التكوين المهني العمومي

هناك 7 مراكز للتأهيل المهني و4 معاهد عليا للتكنولوجيا التطبيقية من أجل 034 7 فردا يمثلون عدد المتدربين المسجلين والذين يتوزعون كالتالي : التأهيل (40%)، التقنيون (27%)، التقنيون المتخصصون (20%) والذين هم في طور التخصص (13%). ويركز التكوين على التكوينات السريعة التي تساهم في تطوير القابلية للتشغيل في السوق الأورو متوسطية، وبعبارة أخرى التكوينات في المهن الغير القابلة « للترحيل » وفي المهن المسماة مهن القرب في مجال الخدمات والبناء.

التكوين المهني الخصوصي

تحتوي الجهة على 122 مؤسسة للتكوين المهني الخصوصي بها 266 3 مسجلا، متخصصا في مهن الحلاقة والتجميل والإعلاميات والتسيير.

التعليم الابتدائي والثانوي

تعرف الأعداد في هذه الأسلاك تراجعا بمعدل 2-% سنويا في المجال الحضري و1-% في المجال القروي.

سوق الشغل

يعتبر سوق الشغل الإطار الذي تتواجه داخله عروض العمل الناتجة عن الاستراتيجيات (غالبا ما تكون عائلية) توظيف الموارد مع طلبات الشغل الناتجة عن النشاطات الاقتصادية التي يطورها المشغلون. وتتحمل الجهة مخلفات الحركية المتزايدة للساكنة النشيطة للبحث عن الفرص الأفضل على المستوى الوطني وعلى المستوى الأورو متوسطي. ويبرز التحليل المنصب على توجه المهاجرين الداخليين والخارجيين تلك الإكراهات التي يكشف عنها سوق الشغل الجهوي.

مسار المهاجرين الداخليين

تكشف الإحصائيات عن معطيات تسمح بمقارنة نوعية المهاجرين المقيمين بالجهة بنوعية المهاجرين نحو الجهات المغربية الأخرى. وتظهر هذه المعطيات أن الجهة « تستورد » اشخاصا أقل تأهيلا بشكل نسبي و« تصدر » من هم أكثر كفاءة.

رسم 10 : نوعية المهاجرين الداخليين

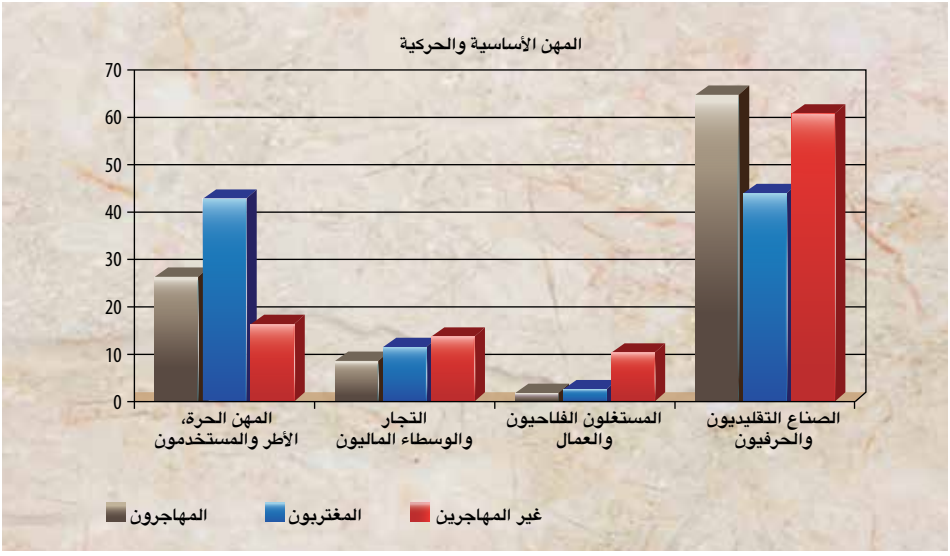

معطيات تتعلق بالهجرات الخارجية

يعرض المغرب المثال النموذجي لما أطلق عليه Skeldon سنة 1987 « البلدان الحدودية » في مجال الهجرة أي البلدان التي تمتلك مستوى تنموي وسطي ينظر داخله إلى النجاحات البسيطة السوسيو-اقتصادية على أنها قادرة على جعل الهجرة الخارجية ممكنة بل ومشجعة . والجهة تحتوي على عوامل كثيرة تشجع على الاستمرار الملحوظ في الهجرة تحت أنماط جديدة (وخصوصا التجمع العائلي والزواج والهجرة السرية).

وقد انضافت إلى ذلك منذ فترة قليلة الهجرة الموسمية أو المؤقتة المنظمة بين المغرب وإسبانيا والتي ساهمت

فيها الجهة بشكل واسع. والعامل الأول في ذلك يتجلى في القرب من دول جنوب أوروبا المستورد الجديد لليد العاملة وخاصة إيطاليا وإسبانيا واليونان. والحقيقة أن الفارق الحاصل في مستوى الأجور بين المغرب وهذه الدول منذ انضمامها زاد من عامل الاجتذاب بشكل كبير إلى درجة أن هذه الدول عرفت تأثرا ونقصا هامين في القطاعات الأكثر مشقة والأقل أجرا ألا وهي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والأشغال المنزلية وخدمات التنظيف والتجارة البسيطة، دون إغفال الورشات السرية والعمل في ظروف غير شرعية.

أما العامل الثاني فيكمن في الامتيازات التي ترتبط بوجود مواطنين مغتربين ينتمون إلى الجهة وهم قادرون على استقبال الوافدين الجدد وإبداء النصح لهم. إذ إن المهاجرين الذين تعود أصولهم إلى الجهة الشرقية يعتبرون من بين أقدم المهاجرين القارين بأوروبا مع تنوع في وجهات استقرارهم.

وحتى نقدم بعضا من الخطوط العريضة لهذا الوضع نذكر هنا بما يلي :

• إن تدفق الذين يغادرون الجهة يقدر بحوالي 000 13 شخص. وقد قدر De Haas المجموع الوطني بما يناهز 000 65 شخص[22]. وهكذا تكون حدة الهجرة بالجهة تعادل ضعف المعدل الوطني.

• ولقد استقبلت إسبانيا في السنوات الأخيرة ما بين 000 600 و 000 700 مهاجر سنويا.

• كما انتقل عدد القاطنين المغاربة بإسبانيا وإيطاليا ما بين 1980 و2000 من 000 20 إلى 000 400 مهاجر (فلم تعد بذلك فرنسا الوجهة الأولى[23]).

مسار الهجرة الخارجية ونوعيتها

أبانت الأبحاث الحديثة عن أن إعادة تأهيل مسار المهاجرين الخارجيين أصبح أمرا حتميا في السنوات الماضية. ويكشف الرسم رقم 11 هذا التوجه عن طريق المقارنة بين طبيعة الهجرة الحديثة (إسبانيا) وبين نوعية المهاجرين. وإنه لتوجه ينطبق بشكل واسع على الجهة الشرقية. والواقع أن المقارنة بين عدد الأشخاص والذين تلقوا تكوينا مهنيا خلال السنوات العشر الماضية في الجهة وبين من هم لا يزالون يقطنون في الجهة يظهر فارقا كبيرا سلبيا.

رسم 11 : نوعية الهجرة الخارجية الذكورية ومسارها

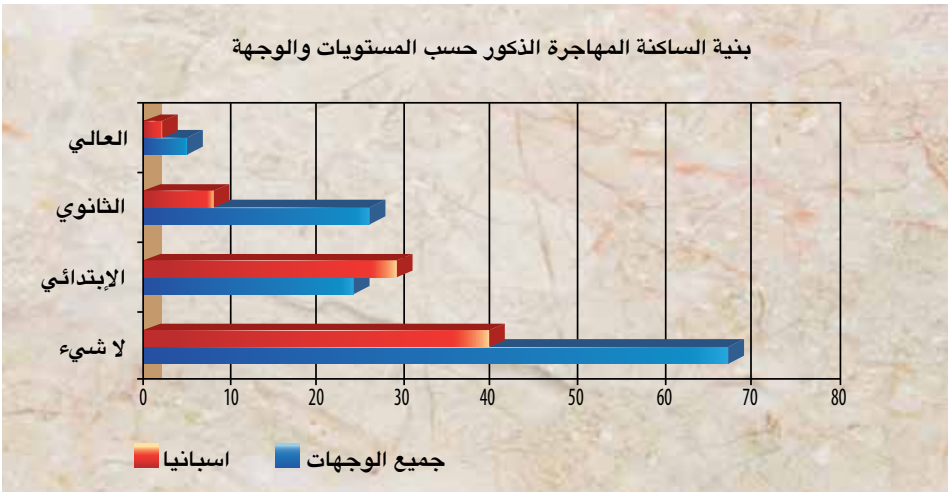

22- قدم De Haas هذا الرقم بالنسبة لفترة 1972 – 2000.

23- فضل الله وأل 2000 : 99.

رسم 12 : نوعية الهجرة الخارجية النسائية ومسارها

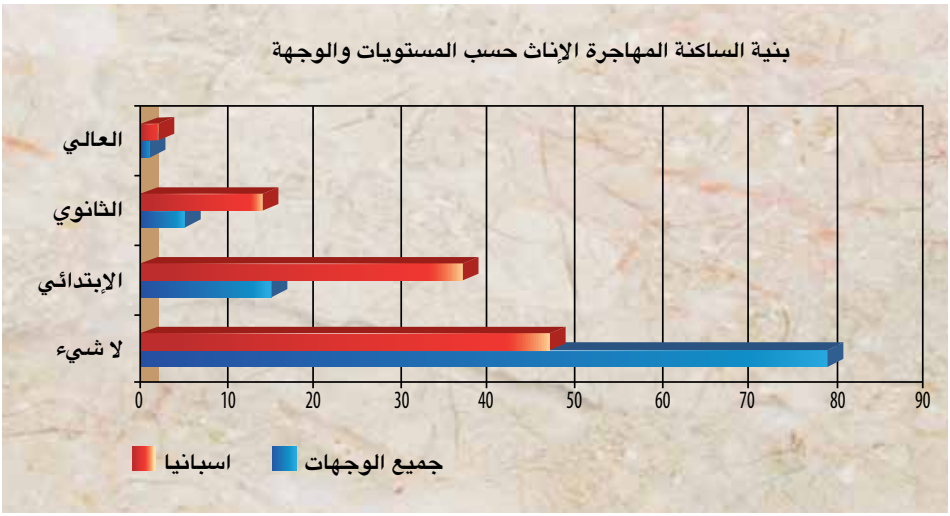

2.2.3 تشخيص الفاعلين في الموارد البشرية

تعاني الجهة من خصاص قد يكون عاما في ما يخص الموارد البشرية المؤهلة إن على مستوى الوفرة أو على مستوى جودة التكوين. وتعزى هذه الوضعية حسب ما يراه الصناعيون إلى محدودية جاذبية الجهة وكما أنها مرتبطة بالحالة المعيشية غير المرضية وإلى النظام الاقتصادي الهش. ومن هنا، فإن الجهة تعرف هجرة داخلية مكثفة للسكان الأكثر تأهيلا وذلك باتجاه الجهة الوسطى. زيادة على أن التكوين المتبع لا يتماشى بشكل عام وحاجيات السلاسل الصناعية التي تتطلب شغيلة أكثر مراسا.

ومدينة الناظور تعاني هي الأخرى من نقص في اليد العاملة المؤهلة. فانتشار ظاهرة التهريب في المدينة وأنشطة أخرى « غير النمطية » تجتذب عددا كبيرا من اليد العاملة، مما يجعل هذه الوضعية تؤثر سلبا على تنمية بعض الأنشطة ذات القدرة الكبيرة على امتصاص اليد العاملة في الجهة (أجهزة البناء، تنقية القشريات (الجنبري)) .لذا فلا بد من بدل مجهودات حتى نتمكن من إرضاء الحاجيات الصناعية للجهة من الموارد البشرية المؤهلة :

- ملائمة التكوينات التي يصيبها الهدر لانتظارات المقاولات مع إعادة توجيه التكوين العالي نحو التخصصات التي لها صلة بالقطاعات الوازنة والمستقبلية ؛
- تحسين نمط العيش (السكن والتعمير والتجهيزات الجماعية) في أفق الرفع من جاذبية الجهة بالنسبة للأطر.

تلخص مصفوفة الجدول رقم 14 أسفله آراء ومواقف الفاعلين المتدخلين في حظيرة الورشات الإقليمية. كما تقدم هذه المصفوفة معلومات حول الأهمية التي تولى للموارد البشرية باعتبارها فاعلا أساسيا في النجاح بالنسبة للأسس الثلاثة المؤهلة لاقتصاد الجهة. وسنلاحظ أن الأقاليم الموجهة نحو القطاعات الثانوية والثالثية تجعل العنصر البشري من أولوية الأولويات (+ +) بينما الأقاليم التي تمتلك اقتصادا ذا طابع تقليدي يولي أهمية أقل لهذا العامل ( ) أو (+).

جدول 14 : تقييم الفاعلين المحليين للموارد البشرية

الموارد البشرية	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد المرتبط بالسكان	اقتصاد المعرفة
فـجـيـج		+	+
جـرادة	++	++	+
بـركـان	+		
تاوريرت	++	++	+
وجـدة	++	+	++
الناظور	++	+	+

( ) : لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(+) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(++) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما أوليا

الطريق السيار الرابط بين وجدة وفاس. محور أولي لحركية الموارد البشرية والطبيعية وكذا المنتجات

3.3 الموارد الطبيعية

يشمل تحديد لمفهوم الموارد الطبيعية تلك التي تمثل رافعة مادية للأنشطة وكذلك الموارد الأولية المخصصة للتحويل أو التسويق أو الاستهلاك المحلي. وتقدم هذه الفقرة المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالموارد الطبيعية وباستعمالاتها. كما تذكر بتقييم حالة الموارد الطبيعية بالجهة، والذي انبثق عن اللقاءات مع العاملين في الحقل ومن الورشات الإقليمية. ونورد في الجدول رقم 15 استنتاجات تلخص مواطن قوة الموارد الطبيعية للجهة ونقط ضعفها.

جدول 15 : قائمة تضم مواطن قوة الموارد الطبيعية ونقط ضعفها

المـــوارد	مـــواطـــن الـقـــوة	نقط الـضـعـف
أراضي الشمال باعتبارها فضاءات	- تشجيع الدولة للتهيئة الصناعية والسياحية - الطلب المتنامي من طرف المستثمرين الخارجين عن الجهة	قلة الأراضي وبلوغها حد الاستغلال ملوثة
الســاحــل	- قريب من إسبانيا - مرمل ما بين الناظور والسعيدية - تشجيع الدولة للتهيئة السياحية - الطلب المتنامي من طرف المستثمرين الخارجيين عن الجهة	يتواجد بمحور قوى الزلازل صخري ما بين نيكور والناظور. ملوث بشكل عرضي مابين الناظور والسعيدية
تربة أراضي الشمال	- منبسط وعميق - مهيأ من قبل الدولة بشبكات السائل الكبيرة والصغيرة	محدود المساحة مستغل بشكل فاحش وملوث
السهوب القاحلة	- مؤهل من الينابيع المعدنية المعتبرة غير مشهورة بما فيه الكفاية - دعم الدولة على المستوى التقني والمالي لتربية الماشية الرعوية - برامج الدولة لحماية الطبيعة - الطلب المتزايد من طرف المستثمرين الخارجيين من الجهة	شاسعة وقاحلة تربة فقيرة أو خام من تراكمات مع قشرة بركانية نباتات مستهلكة وحيش غير متابع بشكل كاف وضعية الأراضي غير واضحة تراكب وضعيات عقارية متناقضة
المـــاء	- وفير نسبيا بالمقارنة مع حاجيات الأراضي الفلاحية ومتطلبات الأنشطة الحالية والمنتظرة على المدى القريب	- فيما عدا الفرشة العميقة للوسط (بني مطهر وركام) والتي تتسم بالملوحة بشكل بنيوي أو موسمي - المطالبة بها من طرف الفاعلين الذين لا يمتلكون أراضي فلاحية
الفحم الحجري	- طلب على الطاقة لإنتاج الكهرباء	- بلغ مرحلة أصبح فيها الاحتياطي ذا جودة رديئة لا تسمح باستغلاله استغلالا جيدا - يستغل بشكل تقليدي في ظروف غير لائقة
مناجم أخرى	- أحوال سعر المعادن في ارتفاع	- استغلال تقليدي وفي ظروف غير لائقة
الطاقة الشمسية	- طلب على الطاقة لإنتاج الكهرباء	- ينظر إلى كونها أقل نجاعة من الغاز

1.3.3 تشخيص خارجي

يتناول هذا التشخيص الخارجي المكونات الرئيسية لحالة في الجهة سنة 2007. ومن أجل استباق الرهانات المرتبطة بالموارد الطبيعية ، تعالج هذه الدراسة الممارسات والاستعمالات التي تخضع لها الموارد الطبيعية من طرف الفاعلين المحليين والخارجيين، إضافة إلى الشروط التي يجري داخلها تنظيم الولوج إلى هذه الموارد.

وضع الطبيعة سنة 2007

تتموقع الجهة الشرقية بين خطوط العرض المتوسطة على امتداد 150 كيلومتر من ساحل البحر الأبيض المتوسط وبين خطوط العرض المدارية الصحراوية شرق خط قمم سلسلة جبال الأطلس. فهي تتكون من سهول يمكن أن

يتجاوز ارتفاعها 500 متر من الساحل باتجاه الداخل محاطة بسلسلة جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب بموازاة مع البحر : سلسلة الهورست، من دبدو إلى جرادة، التي تعبر عرض الضفة اليسرى كلها لنهر ملوية، وسلسلات قصيرة وضيقة وقليلة الارتفاع. وهذه الجغرافيا تؤدي إلى تجاور بين مناخين مختلفين : الشريط الشمالي وسلسلة « هورست » بما في ذلك خط العرض الذي يجمع الحلقات الجبلية الساحلية، يتلقى بشكل شبه منتظم ما بين شهري شتنبر وماي من 300 مم إلى 400 مم من الأمطار في السنة المتوسطة وما يفوق 400 مم في القمم العالية.أما على الساحل، فإن الحرارة تكون معتدلة ، إذ لا تنزل إلى ما دون 7 درجات إلا استثناءا حتى أثناء الشهور الأكثر برودة . وهي لا تتجاوز 35 درجة إلى 40 درجة إلا نادرا خلال شهري يوليوز وغشت . أما في المرتفعات، فإن حرارة فصل الشتاء تكون منخفضة أكثر لتصل إلى مقاييس دنيا تبلغ معدل ما بين 3 درجات و ناقص 7 .في حين نجد مناخ السهول المنخفضة في الشمال ومجموع الأراضي الجنوبية لخط مرتفعات سلسلة « هورست » جافا. فمعدلات التساقطات المسجلة على امتداد ثلاثين سنة لا تتجاوز إجمالا 200 مم . والواقع أن هناك أمطارا غزيرة تتساقط على فترات متقطعة وقصيرة وغير مسترسلة وليست منتظمة لا سنويا ولا موسميا. وإن الجفاف الذي يضرب المنطقة يبقى هو الحالة المناخية السائدة والمزمنة بشكل طبيعي . في حين أن الأمطار والرطوبة لا تخرج عن كونها مرحلية. وتتنوع مستويات الحرارة القصوى ومعدلاتها في الشهور الأكثر برودة في ما بين 4 – و 1 – و3 درجات أو مابين 3 و7 درجات حسب الأوضاع الطبوغرافية ، أما حرارة الأشهر الأكثر سخونة، فتتراوح عموما ما بين 40 و45 درجة .

والتبخر مرتفع بجميع الأنحاء غير أن حدته تصاعد كلما توجهنا من الشمال إلى الجنوب ومن المستويات المرتفعة نحو عمق الوادي المنبسط وسط السهول . وقد سجل تراجع هام في التساقطات منذ بداية الثمانينات ولكن :

• التساقطات والحرارة والتبخر تبقى جميعها بنفس الحجم ؛

• التأثيرات الجغرافية والجبلية تحتفظ بأهميتها المتعلقة بالانتظام النسبي للمفارقات الحاصلة بين المناخ المتوسطي للشريط الشمالي والمناخ الجاف لباقي مناطق الجهة.

كما ترتبط وضعية الشريط الشمالي للجهة على محور التلاقي الحاصل بين الصفائح الأوروأسيوية والإفريقية بتغييرات القشرة الأرضية النشيطة وبتعرضها للزلزال نتيجة لذلك. الأمر الذي ينسحب على مجموع إقليم الناظور والساحل ذي الجاذبية السياحية كله. وتحتوي القاعدة الجيولوجية لباطن الأرض على معادن ومناجم بمناطق كثيرة وخاصة منجم للحديد وآخر للرصاص والزنك والمنغنيز والفحم والبارتين والبانتونيت. وهناك جزء كبير من الكلس والجير والدولوميت يكون في طبقة مغمورة في الأعماق السحيقة مع ترسبات الفيض وتحلل التضاريس الصلصالية. فالسريان العميق إذن ينزاح من التضاريس الصلصالية باستثناء الصخور المنغنيزية لسلسلة « هرست » ما بين دبدو وجرادة. أما الفرشة الغائرة التي تفور (أكثر من 100 متر) لعين بني مطهر فإن صبيبا يصل سنويا إلى 31 مليون متر مكعب من المياه العذبة. وأما الجداول التي تنتشر على امتداد السهول فترشح ماء بسبب مياه الأمطار المتسربة مباشرة. وإنه لمن المستحيل التنبؤ بما تحتوي عليه من مقادير ولا بقدر الجداول التي تنساب من المرتفعات المحيطة كما هو الشأن بالنسبة للفرشات المائية المجاورة. فكلما انتقلنا إلى الجنوب إلا ويتأثر نظام هذه الفرشات السطحية التي تعرف تغييرات قوية حسب السنين بالمناخ، وإن التغييرات الطارئة على التبخر خلال السنة ليسبب نقصا كبيرا في حجم الفرشات وارتفاعا كبيرا هو الآخر في نسبة الملوحة وخاصة في فصل الصيف. وهكذا فإن الفرشات المائية لسهول « ميدار» و« تافرسيت » و« بن الطيب» و« دريوش » و« زايو » و « تيستوتين » و« بورغ » و« تريفة » و« تاوريرت » و« العيون » و« أنجاد » (من 40 إلى 50 مليون متر مكعب سنويا في مجموعها) تبقى ضئيلة وبملوحة في جزء كبير منها مع نسبة تلوث عالية وفقدان للتوازن مقارنة بنظام الحمولة المائية التي تضمن لها تجددها.

أما الفرشات المائية التي توجد بالوسط (ما يناهز 40 مليون متر مكعب في السنة إجمالا) وفي المنطقة الجنوبية

(15 مليون متر مكعب) فيعاني معظمها من نسبة ملوحة كبيرة بسبب طبيعة الصخور التي يتسرب من خلالها وبسبب كثرة التبخر المرتبط بالمناخ الجاف. أما البرك ومياه الأمطار المترسبة على التلال فحجمها ضئيل يخضع للإيقاع العشوائي للأمطار والمتضائل بشكل متزايد وذلك بسحب الأوحال الملازمة للفيضانات التي تغذيها.
إن أغلبية السيول السطحية في مجموع الجهة لا تصل إلى البحر وهي محدودة في الفترات القصيرة التي تكون فيها الأمطار غزيرة وهي متدفقة وجالبة للفيضانات وانجراف تربة المجاري الخارجة عن حافة الأنهار. وحدها السهول الساحلية وسهل ملوية الممتد تستفيد من المياه التي تأخذ مجراها نحو البحر. فالأودية الوحيدة والمعروفة تتواجد على طول نهر ملوية هي واد « كرت » وواد « نكور السفلي » (37 مليون متر مكعب سنويا) على الضفة اليسرى، ثم واد « شارف زا » (207 مليون متر مكعب) ووادي« إسلي » وواد « كيس » على الضفة اليمنى. ويحمل نهر ملوية صبيبا سنويا يبلغ 614 مليون متر مكعب عند مصبه.

أما فيما يخص غابات الواجهة المتوسطية فهي محدودة ومناطقها غير واسعة وتتلقى ما يناهز 300 إلى 400 مليون متر مكعب من الأمطار سنويا. كما أن السهول المنبسطة في الشمال والوسط والجنوب تتضمن نباتات تتحمل الجفاف وتحافظ بقدرتها على التكاثر والنمو خلال فترات السبات الطويلة جدا، ثم بعد ذلك تستعيد نشاطها البيولوجي مدة فترات الرطوبة القصيرة. فالنباتات بالمنطقتين ذات المناخ البيولوجي تتسم بحيويتها الظاهرة والتي تميل نحو تعاقبية تطال تكوين أزهارها وعنفوانها وكثافتها. في حين نجد تكون التربة في الجزء المتوسطي للجهة يتسم بالحيوية.
فالأراضي الغالبة هي تلك التي تنتمي إلى نوعية الأراضي المتوسطية المتساوية الرطوبة والخصوبة، فهي إما أراضي حمراء أو بنية. أما من جهة المنحدرات الصعبة، فهناك سلسلة جبلية غير منسجمة بسبب سيول التعرية. أما في السهول المتواجدة على حافة النهر فالأراضي عميقة ولكنها أضعفت بسبب الاستغلال الفلاحي المفرط. أما في المنطقتين الوسطى والجنوبية فإن تكوين التربة بطيء وذلك راجع إلى المناخ الجاف وإلى صلابة الصخر وإلى التضاريس المتموجة وإلى جمود النظام البيولوجي. أما فوق وحدات السلسلة الجبلية وفي أعلى المنحدرات وفي سهول سفوح الجبال فالأراضي رطبة. وتهيمن الأرض البكر المحادية للنهر على المجرى الخارجي الواسع في السهول الممتدة على طول « نهر ملوية» ونهر « جير». وعند الجوانب الرطبة المكونة من الصلصال والمحادية للمياه الضحلة المنغلقة نجد تراكمات لا تكون طبقات وإنما تتضخم بدء من الحافة إلى الوسط. وإن تكون قشرة رقيقة تلطخ سطح التربة يرفع من درجة توقف عملية تجدد هذه الأخيرة وذلك بعد عملية التبخر التي تتعرض لها مياه الفيضانات مما يعرقل نمو النباتات التي تتفتق بعد هطول أمطار فصل الربيع.

أما الجزء الغربي الممتد على طول 150 كيلومتر على الساحل فيتكون من جرف صخري يتضمن مناظر طبيعية رائعة لكنها صعبة المسالك. أما الجزء الشرقي ما بين الناظور والحدود فهو رملي وقابل لأن يخضع لعملية تهيئة ليصبح صالحا كشواطئ. ويعتبر ميناء الناظور للصيد البحري وميناء كبدانة الثانوي أشهر ميناءين في المنطقة. وهناك مواقع في غرب الجهة يبلغ عددها خمسة عشر موقعا لكنها مرافئ صغيرة لا سند لها. وتبقى الأحواض السمكية متنوعة إلى حد ما ويشهد على ذلك المصايد التي تحتوي على أسماك عمق البحر والأسماك البيضاء والرخويات والقشريات والصدفيات والمحار.

رسم 13 : خريطة إدارية بمواطن القوة الأساسية للموارد الجهوية والبنى التحتية الأساسية

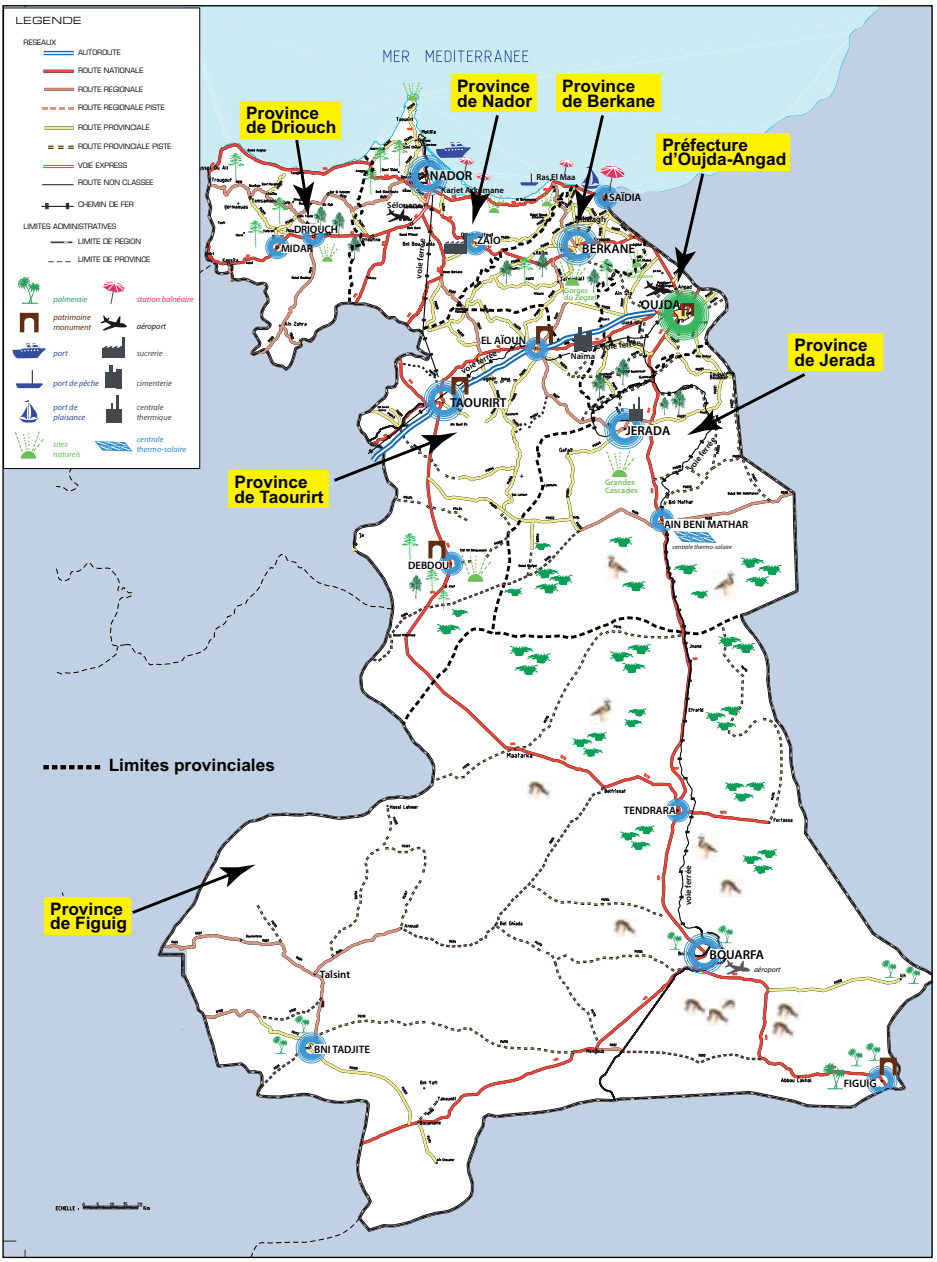

استخدام الموارد الطبيعية

منطقة الشمال

لقد كان استغلال الموارد الطبيعية في شمال الجهة مكثفا وذلك منذ مستهل القرن العشرين على ضفة نهر ملوية من طرف الفاعلين الإسبان (معمرين فلاحيين صغار وصناع وبحارة ومقاولين في المناجم) وفي الضفة اليمنى من طرف المعمرين الفرنسيين والمنقبين عن المعادن الخام (الرصاص والزنك والحلفاء والنباتات العطرية). وقد استمر هذا الوضع بعد الاستقلال مع الفاعلين المغاربة. وقد بلغت المعادن حد استغلالها من حيث المردودية كما وصل استعمال الماء والأراضي أقصاه.

وتمنح الوضعية الحدودية للتجارة غير القانونية دورا مركزيا وأساسيا في اقتصاد الجهة كلها. هذا الاقتصاد الذي يختص بكون الموارد الطبيعية المفضلة بلغت حدها الأقصى، وبتراكم الادخار في التجارة ورغبة الدولة في تخليق التنمية والرفع منها. وفي هذا السياق أخذت الحيوية الشاملة للجهة تتجه نحو تكثيف الانتقالات التي جعلت المقاولين المحليين يطرحون وسائل الإنتاج بالأسواق مثل الأراضي بالأساس والتي من شأنها أن تثير شهية المستثمرين من خارج الجهة والذين يمتلكون رغبة في ترحيل أنشطتهم المكثفة في مجال الفلاحة والسياحة وفي المجال الصناعي على وجه الدقة. وإن المؤثرات الأكثر حضورا في هذه الأحوال هي ارتفاع أسعار العقارات والأراضي وغلاء مستوى المعيشة، مع ما ينجم عن ذلك من تراجع العمال الأساسيين عن الانخراط في حركية الدفع بالاقتصاد المنتج وبالتالي الإكراه المتعلق بتوافر اليد العاملة من أجل المتحمسين لبدل مجهودات في التنمية. وإن الأنشطة والمشاريع الخاصة بمختلف مجالات الأنشطة لا تمثل تنافسا بالنسبة لاستخدام الموارد، بل بالعكس فإن التراكم الحاصل في نفس الموقع (منطقة الساحل الرملية ما بين الناظور والسعيدية والسهول) سيرفع من درجة تلوث الموارد كلها وخاصة المياه إلى مستويات كانت متوقعة من طرف مصالح التتبع.

الوسط ومنطقة الجنوب

يزداد ركود الأراضي شيئا فشيئا ، وهو أمر واضح ومقلق بشكل كبير، وكذا بالنسبة للموارد الطبيعية أيضا، وذلك بمنطقة الوسط ومنطقة الجنوب أي أن الموارد التقليدية والنباتات نفذت منها. فالوكلاء الكبار الخارجيين عن الجهة والذين يستغلون الحلفاء والنباتات العطرية والفحم الحجري والمانغنيز والرصاص والزنك أوقفوا كلهم نشاطاتهم . أما المقاولون الكبار المحليون فلازالوا يتابعون أنشطتهم : التجارة عبر الحدود وتربية الماشية وذلك بواسطة تقنيات ترتبط بالموارد المحلية بشكل متقهقر ومهارة العمال المحليين (الناقلون عبر أراضي قاحلة وحراس على الطريق). وتتابع الدولة بدل مجهوداتها من أجل إعادة إدماج الجهة مع باقي المجالات الترابية الوطنية وذلك عن طريق تقديم دعم تقني ومالي لأنشطة الرعي على شكل برامج لتحسين المراعي وتجويد الماشية عن طريق تشجيع المبادرات في ميادين أخرى.

وقد تمكن ما هو جوهري في المبادرات من دخول حيز التطبيق وذلك بفضل التمويل وتدخلات الدولة بواسطة ممولين دوليين من دول مختلفة. وهناك تطلعان بديلان في الطريق إلى الاتضاح، فالأول هو ذلك الذي يمكن أن يعد بمستقبل منجمي يستطيع المستثمرون الأوروبيون أن يشقوا طريقهم نحوه، أما الأفق الآخر فهو المتعلق بتطوير مجال الصيد والقنص وهو ما انطلق بالفعل من طرف فاعلين من الجزيرة العربية والذي باستطاعته أن يعود بفائدة مميزة على الفضاءات الواسعة للجهة.

وعلى النقيض، تنخرط الدولة في السعي الدولي في مجال حماية الطبيعة وذلك عن طريق تحديد المجالات التي تكتسي أهمية بيولوجية وإيكولوجية، وعلى هذا الأساس بنى الفاعلون المحليون استراتيجيتهم على تجنب الكبوات وعلى تعديلات تمنح فرص التصدي لكل ما يمثل خطرا وتهديدا بالنسبة لهم. فهم يستبقون مخاطر

تقليص مجال نشاطهم من طرف الأنشطة الجديدة وذلك بالمرور تدريجيا إلى التفرد باستخدام الأراضي، ثم بعد ذلك تكثيف الفلاحة في المناطق ذات المياه الضحلة وذلك بعد تهيئتها ثم زرعها، كما حدث وشرع فيه بالنسبة للمناطق المجاورة لملوية العليا ثم تأتي مرحلة عرضها في أسواق العقار. وبعد ذلك يطالبون بالحصول على امتيازات تخص سهول الأراضي العميقة في الشمال للتمكن من الوصول إلى المياه. وهكذا يكونون قد راكموا حججا ومبررات تخول لهم الحق المطلق في الاستغلال تعويضا لهم عما يعانونه وتتسبب فيه ظروف المنطقة القاحلة. وإن هذا التطور الذي قاد إلى مضاربة عقارية تزداد حدتها بسبب المزايدات التي يطلقها فاعلو المناطق الأخرى وخاصة من شمال البلاد والجزيرة العربية الذين يقتنون الأراضي فيهيئونها ويزرعونها بالأشجار المثمرة. وموازاة مع ذلك يستمرون في المطالبة بالمحافظة على الدعم المالي تحت حجة ما تعرفه الجهة من جذب وقحط أضف إلى ذلك الوضعية الحدودية الراهنة.

منطقة الجنوب الغربي وجرادة

إن المستويات الاجتماعية والاقتصادية لسكان منطقة الجنوب الغربي ليست أفضل حالا. فالحياة هنا ترتكز على الاستخراج التقليدي لمعدن الرصاص والزنك في محيط « بني طاجيت » و« تالسنت » وكذا الفحم الحجري من جرادة وذلك بعد أن أغلقت المناجم الكبرى. وفي جرادة يرتبط المستغلون الصغار ارتباطا وثيقا بأربع أو بخمس مجمعين صغار كذلك. أما في الجنوب فهم مستقلون منذ أن تنازل الوكيل المعتمد عن حصصه الشخصية غير المحددة التي تمنحه حق استغلال المناجم عن طريق التراضي (فهم اليوم يعتبرونها ملكا عائليا). وبعد ذلك الحين انضاف إليهم وكلاء معتمدون صغار هذه المرة. والآن هناك طرح يفرض نفسه بجرادة، حيث إن كثيرا من أصحاب القرار يسعون إلى إعادة فتح منجم الفحم الحجري رغم أن مخزونه بلغ حدا أوصله إلى حالة مزرية، وأن رداءة جودته تجبر المركز الحراري الكهربائي الذي يعتبر الزبون الوحيد على تحمل مصاريف كبيرة لمعالجة المعدن مما يدفعه إلى استيراده من الخارج. في حين نجد الجنوب الغربي على العكس من ذلك يحظى بامتياز تمنحه الأحوال التي تمر بها أسعار المعادن المرتفعة عالميا. ومن هنا يجد المستغلون أنفسهم مندمجين داخل طريقة تنظيمية للقطاع الذي يتقنونه بشكل كبير داخل علاقات مع المجمعين الذين يدخلون فيما بينهم في منافسة حول قاعدة العلاقة بين السعرعند الانتاج (يكون أدنى بالنسبة للمقاولة التجارية) وآجال الأداء (يكون طويلا بالنسبة لتعاونية تافلالت) الأمر الذي يوجههم نحو استراتيجيات فردية. ويشار إلى أن استغلال وطرح البقايا في كلي الموقعين يمر في ظروف غير صحية وغير لائقة. إذ ليس هناك أي قانون يجبر المستغلين الكبار على عملية التطهير كيفما كانت لا في مرحلة رد الاعتبار للمنجم عند اقفاله لأن أي إجراء أمني لم يتخذ ولا من حيث اعتبار الوقاية الصحية للعاملين التي لم تفرض من طرفهم كما لم يؤخذ بها من لدن المصالح الصحية.

القوانين « التوافقية »

إن الفوائد المتعددة والمصالح التي تتجمع في هذه الجهة يثير الانتباه نحو أحد أسباب ذلك ألا وهو ضبابية القوانين (من حيث واقعيتها ومن حيث التشريع بالنسبة لبعضها) وعدم وضوح الموارد الطبيعية، والجزء الثاني من هذا السبب يتجلى في كون النظم وحتى القوانين تتراكب على بعضها وفي كون المشاريع التي تهم نفس الموارد متضاربة : « غابوي » مصنف على أنه ممنوع على الاستغلال وعلى أنه ذو فائدة بيئية، « جماعي » يلتصق بمفهوم إدخال الفرد داخل المجموعة كما يماثل معنى الملكية دون أن يبوح بذلك بما أنه لا أحد يعترض على هذا التحول في المعنى. وبذلك يبدو هذا الإطار توافقيا.

2.3.3 تشخيص الفاعلين على الموارد الطبيعية

يهتم الفاعلون المحليون بقضية العقار وبمسألة المواد الأولية وبموضوع إعطاء قيمة للمشاهد الطبيعية التي تزخر بها الجهة. فإذا كانت مشاريع تهيئة فضاءات صناعية في الجهة الشرقية يقدم امتيازا لتنمية ذات قيمة بالنسبة للصناعة، فإن اللقاءات والتشاورات مع المهنيين جعلت بعض نقط الضعف تظهر إلى الوجود وخاصة فيما يخص الخدمات التكميلية ويتجلى ذلك في بطء الاجراءات الإدارية وفي إعطاء القيمة وتحديدها[24]. وإن توفر مادة أولية من الصنف الجيد شكلت لبعض الصناعيين رافعة معتبرة.

الصناعة الغذائية

إن ميزة المادة الأولى الفلاحية المحلية وخاصة في محيط بركان أنتجت صناعة غذائية قادرة على تحدي التنافسية على المستوى الوطني والدولي. ويمكن سرد أمثلة كثيرة على ذلك منها COLAIMO على الصعيد الجهوي و Fabre et Cie على الصعيد الدولي، ومنها عرض أراضي شركة تدبير الأراضي الفلاحية SOGETA وشركة التنمية الفلاحية SODIA للإيجار، مما أعطى دفعة جديدة للصناعة الغذائية الجهوية وحث الفاعلين المحليين بشكل كبير على حماية مصالحهم في أفق اندماج يعتبر مكسبا يؤمن تزويدهم بالمواد الأولية.

صنـاعة الآجـور : تعتبر هذه الصناعة مثالا آخر على إبراز الأثر الإيجابي للتقدير الجيد الذي تحظى به المادة الأولية المحلية.

تضم جهة الناظور ما يناهز 20 مصنعا للآجور. ويفسر هذا التمركز من خلال عوامل كثيرة منها الجودة العالية للمادة المستعملة وكذا ترسيخ تقاليد البناء.

يلخص الجدول أسفله رقم 16 أراء ومواقف أدلى بها الفاعلون أثناء انعقاد الورشات الإقليمية. فهي تقدم ارشادات ومعلومات حول الأهمية التي تولى للموارد الطبيعية باعتبارها عوامل رئيسية للنجاح وذلك لفائدة مؤهلات الاقتصاد الجهوي الثلاثة الأساسية. ويلاحظ أن هناك في كثير من الأقاليم رابط بين التنمية وتوفر الموارد الطبيعية ولكن هذا العامل لا ينظر إليه باعتباره حاسما إلا نادرا وخاصة بالنسبة لتنمية اقتصاد المعرفة في الجهة.

جدول 16 : رأي الفاعلين المحليين حول الموارد الطبيعية

الرأس المال الطبيعي	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد المرتبط بالسكان	اقتصاد المعرفة
فـجـيـج	+		
جـرادة		+	
بـركـان	+	+	
تاوريرت	+		
وجـدة	+		
الناظور		+	

( ) : لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(+) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(++) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما أولويا

24- حسب ما أورده رئيس جمعية المنطقة الصناعية بوجدة، فإن أغلبية المحلات في التجزئة تستعمل إما أماكن للتخزين أو ورشات العمل وحتى منازل للسكن.

4.3 الموارد المالية

يجب أن يسمح النظام المالي بتعبئة الادخار بصفة ميسرة ؛ ذلك الادخار الضروري من أجل تمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمار المنتج والرأسمال البشري وذلك يمنح المستثمرين والمدخرين توظيفات متنوعة وسيولة مرتفعة. فالتجميع الجغرافي لأسواق المال في الحواضر الكبرى يهم النظام المالي المغربي كما يهم غيره. وإن الوقوف على هذا الطرح لا يؤدي إلى بلورة سيناريو « حمائي » أو « جهوي » قد يكون فيه الادخار الجهوي مخصص لتمويل الاستثمار الجهوي. بل بالعكس إن الأمر يتعلق بتشخيص يسعى إلى تحديد العوامل المسببة لضعف جاذبية المشاريع الجهوية من أجل نظام بنكي يعمل في إطار تنافسي.

توضح هذه الفقرة المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالقدرة على الادخار وبالشبكة البنكية وباستعمال القروض. كما تشخص أسباب تهريب المدخرات وتذكر ببعض التجارب المفيدة في تعبئة الموارد الخارجية المالية لصالح الجهة. كما تذكر علاوة على ذلك بالتقييم الذي انبثقت عنه اللقاءات مع الفاعلين وداخل الأوراش الإقليمية. وسيلخص الجدول رقم 17 أسفله تلك النتائج وهي على شكل مواطن القوة ونقط الضعف.

جدول 17 : مصفوفة تتضمن مواطن القوة ونقط الضعف المتعلقة بالموارد المالية

المكونات	مواطن القوة	نقط الضعف
الادخار الأبناك استعمال القرض	القدرة على الادخار شبكة بنكية مرتبط بالمواطنين المغتربين	الموجودات قليلة السيولة الأفضلية للسيولة ثقل القطاع غير المهيكل

1.4.3 تشخيص خارجي

ستجدون أسفله المؤشرات الكمية والنوعية المطابقة للقدرة على الادخار وللشبكة البنكية واستعمال القروض. كما يقدم بعد ذلك تحليلا يخص « جدولة الموجودات » وأفضلية السيولة حتى تتمكن من شرح أسباب مواطن الضعف التي وقفنا عليها فيما يتعلق بالتنمية المالية. كما يتم تقديم تجارب أجريت من أجل تعبئة موارد المواطنين المغتربين بواسطة وسائل خاصة.

مستوى عال في ادخار الأسر مرتبط بنسبة استثمار متدنية

تظهر النتائج الرئيسية التي انبثقت عن النموذج الاقتصادي الجهوي بأن الادخار الخام للأسر بالجهة الشرقية يرتفع إلى 7,3 مليار درهم سنة 2003 وهو ما يعادل 34% من العائد الخام المتوفر، وهي نسبة مرتفعة عن المعدل الوطني الذي يصل إلى 19%.

كما يظهر على النقيض من هذه النتائج بأن الجهة تعاني من معدل استثمار أضعف من المعدل الوطني الذي يتأرجح ما بين 20% و27%.

لنذكر بأن حساب إيرادات الأسر تتألف من إيرادات مصدرها الضريبة المضافة التي تنتج داخل الجهة ومن إيرادات واردة من العالم الخارجي. وإن التقديرات المستنتجة تظهر أن هذا الدخل المتوفر الخام لأسر الجهة يبلغ 21,7 مليار درهم منها 50% يرد من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج الذين هم من أصل الجهة التي تصل إلى 10,8 مليار درهم.

التحويلات التي تجعل من الجهة أحد الأقطاب المالية الرئيسية للبلد

تظهر قيمة التحويلات التي يقوم بها الموطنون المغتربون المقيمون بالخارج من حجم الموارد الموضوعة لدى الأبناك المستقرة بالجهة الشرقية، مما يجعل هذه الجهة ثالث قطب مالي للبلاد مباشرة بعد الدار البيضاء الكبرى والرباط وسلا زمور زعير. وهذه الأصول تأتي بالدرجة الأولى من تحويلات المواطنين المقيمين عبر العالم وقد بلغت في أواخر سنة 2005 مبلغا إجماليا يناهز 40 مليار درهم أي ما يعادل 10,8% من المبلغ الإجمالي المسجل على الصعيد الوطني.

جدول 18 : توزيع الأرصدة البنكية حسب الجهات

الجهات	عدد الشبابيك البنكية	الأرصدة البنكية	
		المبلغ بالكيلو درهم	البنية
1- الدار البيضاء الكبرى	710	133 308 213	36,4%
2- الرباط-سلا-زمور-زعير	238	50 238 270	13,7%
3- الجهة اشرقية	183	39 593 497	10,8%
4- طنجة-تطوان	176	29 338 090	8,0%
5- سوس-ماسة-درعة	177	24 366 268	6,7%
6- مراكش-تانسيفت-الحوز	115	16 809 612	4,6%
7- فاس-بولمان	129	14 992 788	4,1%
8- مكناس-تافيلالت	131	14 840 306	4,1%
9- تادلا-أزيلال	68	11 008 297	3,0%
10- تازة-الحسيمة-تاونات	59	10 634 025	2,9%
11- دكالة-عبدة	79	7 972 307	2,2%
12- الغرب-شراردة-بني احسن	58	7 057 718	1,9%
13- الشاوية-ورديغة	38	3 855 913	1,1%
14- وادي الذهب-لكويرة العيون-بوجدور كلميم-اسمارة	29	1 941 912	0,5%
المجموع بالمغرب	2 190	365 957 216	100,0%

المصدر : بنك المغرب – الودائع البنكية حسب دائرة وكالات بنك المغرب يوم 30 / 11 / 2005

وتؤكد الودائع البنكية التي يضعها السكان المكانة التي تحتلها الجهة الشرقية باعتبارها قطبا ماليا هاما .كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 19 الوارد أسفله. ويستنتج أن حجم المتوسط للودائع في الجهة الشرقية وصل إلى مبلغ يتجاوز 600 20 درهم للفرد الواحد مما يرتب الجهة ثالثة بعد مرتبة الرباط زمور زعير التي تحتل الرتبة الثانية ب 200 21 درهم وقبلهما الدار البيضاء في الدرجة الأولى ب 700 36 درهم.

جدول 19 : المبلغ المتوسط للودائع البنكية حسب الفرد

الجهات	متوسط الودائع
1- الدار البيضاء الكبرى	36 713
2- الرباط-سلا-زمور-زعير	21 229
3- الجهة الشرقية	20 642
4- طنجة-تطوان	11 876
5- فاس-بولمان	9 531
6- سوس ماسة-درعة	7 826
7- تادلا-أزيلال	7 589
8- مكناس-تافلالت	6 930
9 - تازة-الحسيمة-تاونات	5 885
10- مراكش-تانسيفت الحوز	5 418
11- دكالة-عبدة	4 018
12- الغرب الشراردة بني احسن	3 795
13- وادي الذهب-لكويرة، لعيون-بوجدور، كلميم-سمارة	2 374
14- الشاوية-ورديغة	2 329
المجموع	**12 243**

المصدر : بنك المغرب – الودائع البنكية حسب دائرة عمل وكالات بنك المغرب 30 / 11 /2005 والمندوبية السامية للتخطيط

جدول 20 : توزيع القروض البنكية حسب الجهة

الجهات	القروض بالكيلو درهم	البنية
1- الدار البيضاء الكبرى	174 169 282	59,0%
2- الرباط-سلا-زمور-زعير	42 907 041	14,5%
3- فاس-بولمان	8 536 604	2,9%
4- سوس ماسة-درعة	14 517 111	4,9%
5- مكناس-تافيلالت	8 491 413	2,9%
6- طنجة-تطوان	9 221 952	3,1%
7- مراكش-تانسيفت الحوز	11 559 763	3,9%
8- الجهة الشرقية	6 809 107	2,3%
9- دكالة-عبدة	5 403 578	1,8%
10- وادي الذهب-لكويرة، لعيون-بوجدور، كلميم-سمارة	1 964 329	0,7%
11- الغرب الشراردة بني احسن	4 367 911	1,5%
12- تادلا-أزيلاك	3 394 374	1,2%
13- الشاوية-ورديغة	2 625 760	0,9%
14- تازة-الحسيمة-تاونات	1 153 677	0,4%
المجموع	**295 121 902**	**100,0%**

المصدر : بنك المغرب

تأخر من حيث التحويلات المصرفية

تحتل الجهة مؤخرة الركب من حيث التمويلات البنكية وبالفعل. فكما يبين ذلك الجدول رقم 20 أعلاه، فإن حجم القروض الموزعة من طرف الأبناك في الجهة أواخر 2005 بلغ 6,8 مليار درهم أي ما يعادل 2,3% من مبلغ القروض المصرفية الموزعة عبر التراب الوطني.

وهذا النقص المسجل في حيوية السوق المالي يعبر عن مستوى نسبة الائتمان بالنسبة للودائع التي تظهر أن القروض الممنوحة من طرف الأبناك في الجهة تمثل قرابة 17,2% من موارد الودائع في مقابل 80,6% الوطني.

جدول 21 : نسبة القروض على الودائع بالجهة

الجهات	نسبة القروض على الودائع
1- الدار البيضاء الكبرى	130,7%
2- وادي الذهب- لكويرة، لعيون-بوجدور، كلميم-سمارة	101,2%
3- الرباط-سلا-زمور-زعير	85,4%
4- مراكش-تانسيفت-الحوز	68,8%
5- الشاوية-ورديغة	68,1%
6- دكالة-عبدة	67,8%
7- الغرب-شراردة-بني احسن	61,9%
8- سوس-ماسة-درعة	59,6%
9- مكناس-تافلالت	57,2%
10- فاس-بولمان	56,9%
11- طنجة-تطوان	31,4%
12- تادلا-أزيلال	30,8%
13- الجهة الشرقية	17,2%
14- تازة-الحسيمة-تاونات	10,9%
المجموع	**80,6%**

المصدر : بنك المغرب – نصيب كل جهة من القروض المصرفية بتاريخ 30 / 11/ 2005

أصول ذات « جودة » دون المتوسط وأفضلية للسيولة

تبين جودة الموجودات من الناحية المالية مجموعة الخصوصيات التي تسهل المنقولات وتخفض من التكلفة أي أن هناك تحديدا مضبوطا لقوانين الملكية ووجودا لسوق الأصول ولمعلومات قابلة للتداول.

أما من وجهة قانون الملكية، فإن نقط الضعف في بعض الأجزاء من التراب الجهوي ظاهرة للعيان. وهكذا فإن تسجيل الملكية العقارية كان بطيئا ومكلفا وسبب ذلك يرجع إلى الخلافات المتراكمة وذلك في المنطقة التي كانت تحت الاحتلال الإسباني.

أما في المنطقة الرعوية، فإن قانون الأراضي (التي يطلق عليها الجماعية) تحدد بالضرورة تطبيق قوانين الملكية. وفي الحالتين معا فإن الذين يضعون أيديهم على هذه الأصول يقصون من الرواج المالي المنظم. إن التراث المتواجد في الأحياء الحضرية غير المهيكل والتي تكاثرت بالجهة مقصي هو الآخر من الأسواق المنظمة. وتعتبر (أفضلية السيولة) ثاني نقطة ضعف وذلك من طرف الفاعلين المحليين الذين ينخرطون في الاقتصاد غير

النموذجي والقطاع غير المهيكل أو الذين يعيشون من الموارد المنقولة. إن هذه الأفضلية ستحد بشكل كبير من القدرة على الاستثمار أو الادخار طويل الأمد. وإن اسواق الأصول تصبح بسبب هذا أقل عمقا وأكثر مضاربة.

أوجه التجديد في تعبئة الادخار المتوقعة

لقد طرحت بشكل متشابه في دول كثيرة مسألة تكييف أدوات تعبئة الادخار لدى المغتربين لفائدة الاستثمار أي كيف نوجه الادخار نحو التوظيفات التي ينظر إليها على أنها منتجة اجتماعيا دون أن تكون تمويلا منتقى ؟ وقد صنفت الأدوات المعبئة لهذا الغرض إلى خمس فئات بدء من أبسطها (تحسين عملية تحويل الأموال[25]) ووصولا إلى أعقدها (تحويل الكفاءات) مرورا بمستويات ثلاثة تتوسط الإثنين. وإن الأكثر أهمية هنا هو التحولات الجماعية بالنظر إلى التنمية الجماعية والاستثمارات المباشرة للمهاجرين ثم المطايا المالية المرتكزة على التحويلات (سندات المغتربين)[26].

2.4.3 تشخيص الفاعلين في الموارد المالية

إنه لمن الأهمية بمكان أن نسجل بأن قضية الموارد المالية لم تحظ بعناية كبيرة لا من طرف الفاعلين المستجوبين ولا داخل الورشات المنعقدة.

جدول 22 : موقف الفاعلين المحليين من الموارد المالية

القطب المالي	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد المرتبط بالسكان	اقتصاد المعرفة
فـجـيـج	+	+	+
جـرادة	+		+
بـركـان		+	
تاوريرت			
وجـدة	+	+	
الناظور		+	

لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح : ( )
أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح (+)
أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما أولويا (++)

5.3 المـوارد الـمـالـيـة

غالبا ما يذكر من بين العوامل الحاسمة في إقامة المقاولات، حجم السوق القابل للاقتحام إضافة إلى جودة البنى التحتية للنقل وتنوعها. إن هذين العاملين يسمحان بتمركز الأنشطة .وهكذا يمكن لقوى التجمعات السكانية، الموصوفة من طرف العديد من الاختصاصيين في مجال الاقتصاد الشاسع، أن تلعب دورا ما[27]. وتتضمن المصفوفة التالية الخلاصات المبينة لمواطن القوة ونقط الضعف.

25- انظر الدراسة المعنونة : « The Remittance Corridor of the Netherlands-Morocco review of obstacles and recommendations on how to increase use of the bank channel », WB, Ecorys, NFX. J. Barendse, C.Hiddink, A. Janszen, A.Janszen, A. Stavast ».

26- انظر تقديم شامل للأدوات ولشروط تفعيلها في دراسة تحت عنوان « الشتات والهجرة والتنمية «.أنجزت من طرف مكتب CARANA لحساب USAID سنة 2005.

27- Fujita et Thisse, 1997

جدول 23 : مصفوفة مواطن القوة ونقط الضعف للموارد المادية

المكـــونات	مـواطـن الـقـوة	نـقـط الـضـعـف
الشـبـكـات	تغطية جيدة للمجال الترابي	صبيب الربط غير كاف
اللوجيستيك	كفاءات « غير رسمية »	انعدام لوجستيك حديث
الـطـاقـة	مؤهلات متنوعة	غياب الفاعلين
المـــاء	برامج التطهير	شبكات الري

1.5.3 التشخيص الخارجي

إذا كان باستطاعة البنى التحتية أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية الجهوية وخاصة عندما تكون مبرمجة بشكل لائق وذات بعد، فإنها تستطيع تبعا لذلك أن تمتص الموارد التي نادرا ما تكون بدون مردودية وخاصة إذا ظلت غير مستعملة لمدة طويلة. فتحقيقها يجمد إذن النمو الاقتصادي أكثر مما ينعشه. وبتعبير أدق فإن التنمية عن طريق البنى التحتية لا تنقص بقدر ما تخلق مزيدا من البنى ولكن إذا ما أخذت بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي تضمن الرفع الجيد من قيمة الاستثمارات المتفق عليها. فلا بد إذن من دراسة منظمة من خلال شبكة معينة. نستهل هذا الفصل إذن بهذه الشبكة التي ستساعد على تحديد مواطن القوة ونقط الضعف في الجهة على ضوء البنى التحتية ونتفادى بذلك ألا يقلص التحليل الرهانات المتعلقة بهذه البنى إلى مجرد وضع لائحة ترقيمية للمواصفات التقنية للطرق والموانئ والمراكز والتجهيزات بالجهة. إن رهانات البنى التحتية للنقل أخضعت للتحليل، الطرق – السكك – الميناء والمطارات مع التموقع داخل إشكالية تنموية ولوجيستيكية جهوية باعتبارها عوامل تنافسية. وإن قطاع الطاقة ، المصادر والتوليد والتوزيع ،خضع للمعالجة هو الآخر (الشمسية والريحية والغاز رغم أن مساهمتها تعتبر اليوم ضعيفة) أضف إلى ذلك البنى التحتية للماء (التعبئة والنقل والمعالجة والتوزيع والتطهير) وهي تمثل المجموعة الثالثة التي تخضع لهذه المعالجة.

دور وتأثيرات البنى التحتية على النمو

يبرز النقاش الدائر حول « البنى التحتية والنمو » الأهمية ووثوق الصلة بين الاستثمارات في البنى التحتية والتنمية[28]. كما يحدد القنوات الجديدة التي تشرح هذا التناغم وتسمح بإدراك القيم التقديرية التي تحظى بها الظروف والشروط التي تساهم داخلها البنى التحتية بشكل إيجابي في النمو والعكس بالعكس.

الميكانيزمات التقليدية للإرسال والنقل

ترتبط أولى المساهمات التي تقدمها البنى التحتية في عملية النمو بالرفع من نسبة إنتاجية عوامل القطاع الخاص. وهكذا يكون تزويد منتظم دون تعطل ولا توقف بالطاقة الكهربائية ضامنا لإنتاجية تحققها آلات مصنع أفضل من تزويد لا يضمن إمكانية الاشتغال، كما هو الشأن بالنسبة لشبكة طرق جديدة لأنها تضمن آجال قصيرة عند التزويد، وبالتالي إنتاجية لآلات تتحرك عجلاتها بشكل قوي.

إن قناة الإرسال والتحول، والتي تعتبر هي الأخرى ذات أهمية كبرى، تتجلى في أن وجود بنى تحتية ترفع من إمكانية اكتساب أرباح من الاستثمارات. وإن البنى التحتية لتسهل إذن توالد استثمارات تقوم هي أيضا باستغلال ما ينتج عن البنى التحتية من أشياء مكملة.

28- Barro, Robert J., « Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, » Journal of Political Economy Gramlich, Edward M., « Infrastructure Investment : A Review Essay, » Journal of Economic Literature.

وبذلك تكون قد ساهمت بشكل مباشر في النمو. فإذا ما اتخذنا ثانية المثال النموذج للطاقة فيمكننا القول بأن إمكانية الاشتغال أو الوثوق في التزود بالطاقة يمكن من تطوير برامج دون اللجوء إلى الاستثمار في عملية توليد خالصة. ويكون مستوى الاستثمار متدنيا إذا بقي رقم المعاملات ثابتا. ومن هنا يصبح الرجوع إلى استثمار أفضل أمرا مطلوبا. كما أن للتخفيض من تكاليف اللوجيستيك مضافة إلى التطورات الحاصلة في بنى تحتية للنقل التأثير نفسه أي أنها ترفع من الاستفادة من كل شيء على حدة وبنفس الدرجة. وإن هذه الزيادة في الاستفادة الربحية من الاستثمارات الخصوصية عن طريق البنى التحتية تكون الميكانيزم المفضل الذي يدفع بواسطة هذه البنى النمو إلى الأمام.

التطورات الحديثة المرتكزة على تأثيرات البنى التحتية

يرتبط أول هذه القنوات الجديدة التي تؤثر بواسطتها البنى التحتية في النمو بالرفع من إنتاجية العمل . وهذه الأخيرة ترتبط بانخفاض المدة التي يستغرقها النقل (بما في ذلك النقل الموسمي للمهاجرين) وبالذهاب إلى المدارس (سهولة المسالك) وسرعة الولوج إلى المستشفيات. كل هذه الميكانيزمات تسمح بتطوير الرأسمال البشري وبالتالي تطوير إنتاجية العمل .أما القناة الثانية فلها علاقة بتكلفة ملائمة الرأسمال، لأن بنى تحتية جيدة تساعد على التخفيض من تكلفة وضع أجهزة جديدة مقتناة من أجل تحسين إنتاجية مصنع ما ناهيك عن تغيير نمط ونوعية إنتاجية. ومن هنا يستنتج أن بنى تحتية جديدة تتيح للجهة فرصة الملائمة السريعة مع الشروط الجديدة والظروف الخارجية.

وهناك مؤثر ثالث ينبثق عن غيره ويرتبط بمدة دوام الاستثمارات الخصوصية المدعمة بوجود بنى تحتية من النوع الجيد .وهذا المسار ينطلق بدء من الشاحنة التي تقطع مسافة طويلة في طرق جيدة وصولا إلى آلات تشتغل أكثر لأن الطاقة قارة أو وصولا إلى أحواض الماء التي لا تعاني من الصدأ لأن المياه ذات جودة عالية.

مؤثرات الشبكة والجاذبية

إذا كانت البنى التحتية تساهم في النمو عن طريق تحسين إنتاجية العوامل وتحسين الاستفادة الربحية للاستثمارات ، فإن تأثيرها يختلف حسب الوسط المحيط بها . فالنسبة للبنى التحتية الشبكية (الكهرباء والسكة والطرق والطريق السيار وشبكة الاتصالات) فإن إنتاجياتها ترتبط بشكل مباشر بحجم الشبكة نفسها التي تقوم بالربط. فالطريق يخفض من تكلفة النقل بنفس القدر الذي يتيح به الربط بأكثر من نقطة. فالشبكة الهاتفية تكون ضرورية بقدر ما تحققه من ربط بين عدد الأشخاص الذين تتيح لهم الاتصال فيما بينهم. أما الربح الحاصل من شبكة السكك الحديدية، فيتسم بالنسبة المتبادلة بين توقف شحن البضائع واستمراريته. وأما شبكة الكهرباء، فإنها تكون مربحة بالقدر الذي تسمح به عند التزود من مصادر متعددة . والشأن نفسه ينسحب على شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب.

فأول معيار لقياس تأثير البنى التحتية يرتبط بشبكات الربط المختلفة التي توفرها . فهكذا يكون الطريق السيار بين وجدة وبوعرفة أقل منفعة من آخر يربط بين وجدة وفاس، لأن هذه الأخيرة تسمح بربط وجدة بمجموعة من الاتجاهات نحو شبكة الطريق السيار الوطنية . وعلى هذا الأساس ستساهم إذن أكثر بكثير في تخفيض التكاليف اللوجيستيكية في الجهة.

وهناك عامل ثان يعتبر حاسما في إنتاجية البنى التحتية وهو يرتبط بثقل الاقتصادات التي تربط فيما بينها. وحتى يوضع تقدير للتبادل بين مجموعتين اقتصاديتين، فإن النماذج الموضوعية والمعمول بها تتخذ ركيزة لها أنماط الجاذبية أو التبادلات التي تتناسب وما ينتجه ثقل الاقتصادات المترابطة فيما بينها. وبالعكس تأخذ

تناسبها على أساس مربع المسافة التي تفصل فيما بينها. فالتواجد بقرب مجموعة اقتصادية هامة يسمح بتعدد فرص التبادل المرتبطة بوضع لبنات التقارب . وإن المعيار المهم في هذا الصدد هو طبيعة المسافة التي توضع في الحسبان وهي تلك المسافة التي تقطع عند نقل البضائع وليست المسافة الجغرافية في حد ذاتها.

التأثير الحاسم للإطار المؤسسي : التنافس والتنمية

حتى تلعب البنى التحتية دورها التحفيزي في الاستثمارات هناك شرط ضروري يتعلق بالإطار المؤسسي الملائم. وهكذا فإن احتكار عملية النقل الطرقي للبضائع من طرف المكتب الوطني للنقل أدى إلى تخفيض الأرباح في الاستثمارات في مجال النقل على الطرقات. فلم تكن المنافسة تلعب دورها في تحويل تخفيضات التكاليف لفائدة مستعملي النقل. وفي السياق نفسه سمح الاحتكار لمكتب استغلال الموانئ لتدبير المرافئ بجعلها متخصصة في توجيه السفن والبضائع من خلال الاستثمارات في مجال الرسو والتفريغ. وكل ذلك يجلب المضرة لبعض الفاعلين وبعض الجهات.

والأمر ذاته بالنسبة لوجود امتياز جهوي. وإن إنتاج الطاقة لا يضمن بالضرورة امتيازا في مجال التنافس إلا بشرط أن يكون هناك تحرير لسوق الطاقة. وفي حالة وجود سعر وطني موحد فإن هذا الامتياز يندثر تماما.

ويظهر إذن الشروط التنظيمية والتنافسية في الأسواق المرتبطة بالبنى التحتية تلعب دورا أساسيا في تحقيق أرباح الاستثمارات الموجهة نحو البنى التحتية. وإن تقييم أرباح أجهزة منشأة أو في طريق الإنشاء يتطلب تقييم شروط التنظيم وبالتالي شروط تحويل الربح محليا.

البنى التحتية للنقل (الطرق والسكة والبحر والجو)

اللوجيستيك باعتباره صلة وصل عند التحليل

إن السكة الحديدية تعتبر الأفضل في النقل البري على المسافات الطويلة وذلك بالنسبة للبضائع ثقيلة الوزن مع استخدام أجهزة موصلة حتى النهاية. فالفوسفاط ينقل منذ القدم باتجاه ميناء الدار البيضاء بواسطة السكة الحديدية كما هو الشأن بالنسبة لمنجم الحديد « بنواديبو ». في حين أن السفن تفرض نفسها عند نقل المعادن ل « مرسيليا « الفرنسية. أما عند نقل صناديق الفواكه والخضر من « أكادير » إلى « بربنيون »، فإن شاحنات التبريد بمقطوراتها تدخل مجال المنافسة مع الحاويات ذات درجة حرارة مراقبة ومع النقل بواسطة السفن أو الشاحنات الكبيرة المحمولة بواسطة السفن مع جرار يقوم بإيصالها إلى الميناء وآخر يتكفل بها إلى ميناء الوصول. أما الطائرة، فتخصص للمنتوجات الرفيعة والخفيفة الوزن.

وغالبا ما يحدث النقل عبر الطائرة بتقطعات في الشحن وعلى الخصوص في الوجهة غير المجهزة مع الذهاب عبر الربط بين مطارين مع تغيير الطائرة، فتقطع مسافة نحو رابط متمم للوجهة ثم مسافة جديدة داخل الجهة .وذلك سواء بالنسبة للركاب أو بالنسبة للحمولة. وهي عملية جائزة أيضا بالنسبة لحمولة الحاويات حيث الناقلات تذهب من موانئ الشحن والتفريغ المخصصة للجهة باتجاه ميناء الشحن والنقل متعدد الوسائل حيث تشحن وتفرغ الحاويات من على سفن ناقلة للحاويات وذات سعة كبيرة وتحقق الربط عبر العالم . وفي هذه الحالة الأخيرة فإن المنطق المتحكم يستدعي ما يطبق فيما يطلق عليه عملية السلم للتقليص من التكاليف .وإن حاملات الحاويات هذه تستطيع أن تنقل ما بين 100 و000 11 صندوق.

وهنا وجب التذكير بأن السعر حسب الطن والمسافة الكيلومترية يكون بالمقابل متناسبا حسب نسبة الكمية. وحتى يتمكن من جعل هذه الميزة ذات قيمة لابد من تحقيق معدل ملء هام مما يجعل حاملات الحاويات الضخمة تتخصص في المسافات والوجهات التي تسلك ويتردد عليها كثيرا. فالموانئ الرابطة لهذه الخطوط تقوم بمهمة

شحن ونقل الأكياس بين الموصلات والخطوط عبر العالم. وبهذه الطريقة يمكن مربع الناظور أن يستفيد على المقطع الرابط بين الجزيرة الخضراء وأوكيناو من أسعار الناقلات الضخمة للحاويات.
إن استغلال ما تنتجه آلية سلم تقليص التكاليف من تأثير على خصوصيات أنماط النقل أدى بالفاعلين إلى عرض خدمات مجزأة نقطة نقطة حيث يحدد منشئ الخدمة انطلاقة البضائع ونقط وصولها مع أوقات الشحن وأوقات التفريغ لا غير. ويمكن أن تكون هذه البضاعة ذات حجم صغير مما يفرض تجميعا عند الانطلاقة ثم تصنيفها عند الوصول في منصات خاصة بذلك. ويقوم الفاعلون والمكلفون باللوجستيك بتقديم أجود خدمات النقل ويضمنون تتبع الوثائق والكميات من البداية حتى النهاية. وغالبا ما تكون هذه المساحات المخصصة مرتبطة بالسكة الحديدة وبالطرق وبالبحر أو قريبة من مطار ما مما يجعلها تلعب دورا في طريقة النقل (عمليات نقل متعددة الوسائل) مع الرفع من جودة امتيازات مختلف أنماط تنظيم النقل. وحتى تتحقق عمليات التجميع والفرز والتصنيف ثم الإرساليات الدولية فإن المنصات تحتوي على مخازن للتخزين المستمر أو المؤقت أو لما قبل التجميع.

وهكذا يكون اللوجيستيك قد عوض النقل التقليدي في وسط تحول هو الآخر بشكل عميق بسبب استعمال التكنولوجيات الحديثة في الاتصال والتواصل التي تسمح بالتتبع المباشر والآني في تحديد أماكن السلع والناقلات (VSAT - GPS – GALILEO) وكذا الاستبدال التدريجي للتبادلات المعلوماتية للوثائق محل الإجراءات الكلاسيكية مما قلص من الآجال ومن التكلفة وزاد من إنتاجية الفاعلين نتيجة لذلك كله.

الشبكات متعددة الوسائط وروابطها

تمثل الخرائط الآتية أسفله (رسم 14 و15 و16) الشبكات متعددة الوسائط المهيمنة على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه . ويرجع الفضل في ذلك إلى المجموعة ذات مستوى عال أسس بمبادرة من المؤتمر الأورومتوسطي الخاص بالنقل، وذلك لتقديم الدعم والمساعدة حتى يتسنى اندماج النقل المتعدد بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه[29].
وتظهر هذه الخرائط بشكل واضح الإكراهات اللوجستيكية الآتية :
• إن البنى التحتية موجهة إلى ثنائية الشرق / الغرب. فاللوجيستيك الجهوي المحروم من الاستمرارية عبر الجزائر لم يعد لائقا سوى لتزويد جهة توجد بذيل الشبكة وبذلك تبقى تأثيرات الشبكة التي ترفع بمقدار عشرة أضعاف مدى الاستثمارات في البنى التحتية عنصرا مؤهلا وقوة كامنة ؛
• إن الرابط شمال/ جنوب يمر عبر غرب الجهة .أما الطرق السيارة البحرية المتوقعة من طرف الرؤية الأورومتوسطية، فتمر عبر ميناء طنجة المتوسطي من أجل خدمة المغرب مما يحرم ميناء الناظور فلا يلعب أساسا سوى دور صلة وصل ؛
• إن تطوير بنية لوجيستيكية شمال / جنوب بهدف تجاوز إكراه الحصار المفروض عن طريق إغلاق الحدود أمر ممكن وسيتيح الربط بين مناطق جنوب الجهة ومناطق وسطها وعلى امتداد ممر تازة.
وإن هذه النقطة الأخيرة لمن الأهمية بمكان من أجل آفاق تنمية الجهة. فما هي إذن العراقيل التي يجب تجاوزها حين نتمكن من إعادة هيكلة لوجيستيك الجهة، بشكل جذري ؟ وما هي المشاريع التي ستساهم في ذلك ؟

29- Networks for Peace and Development. Extension of the major trans-European transport axes to the neighboring countries and regions. UE 2005.

رسم 14 : محاور التطور اللوجيستيكي للجهة

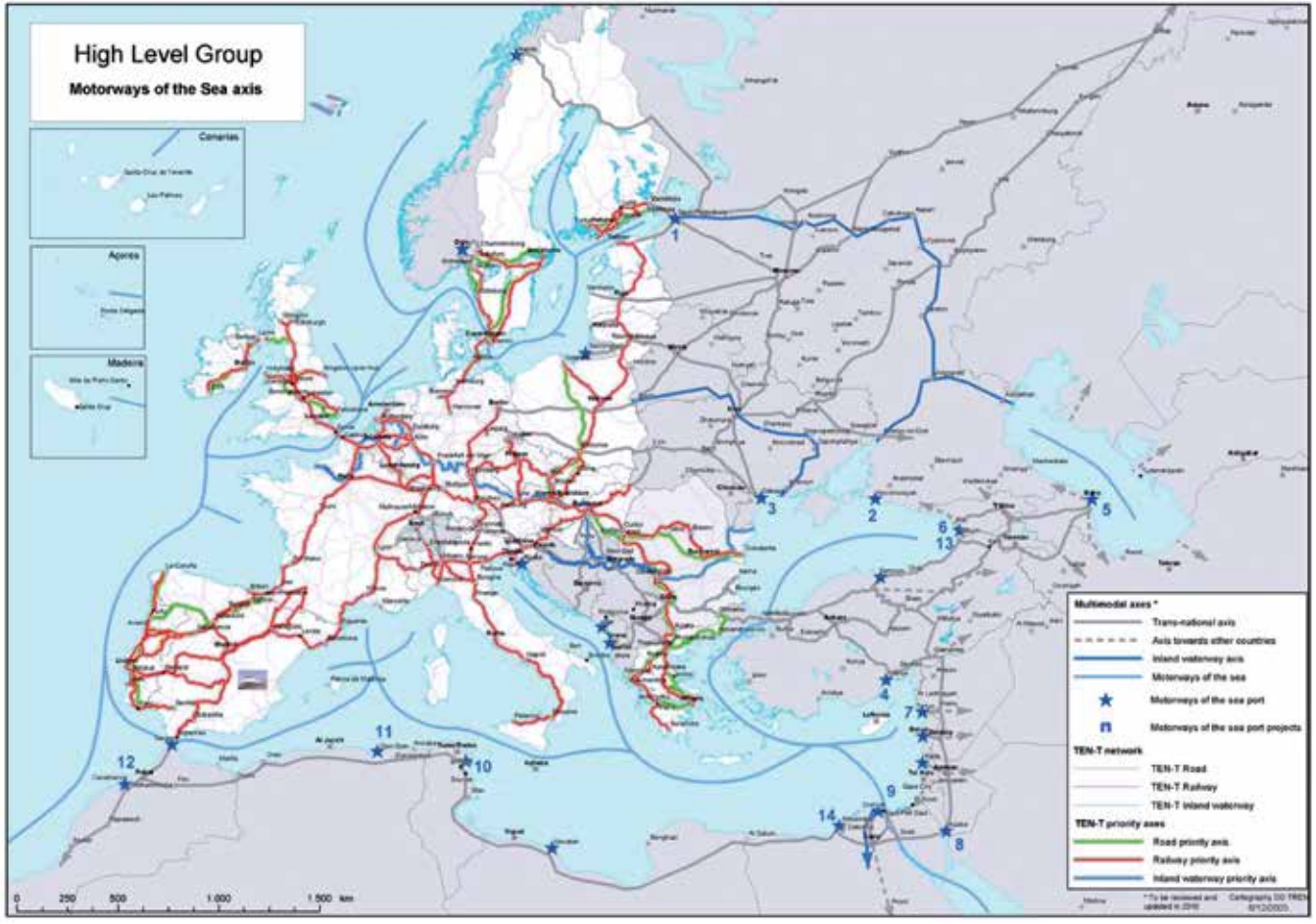

رسم 15 : شبكات اللوجيستيك المغاربية

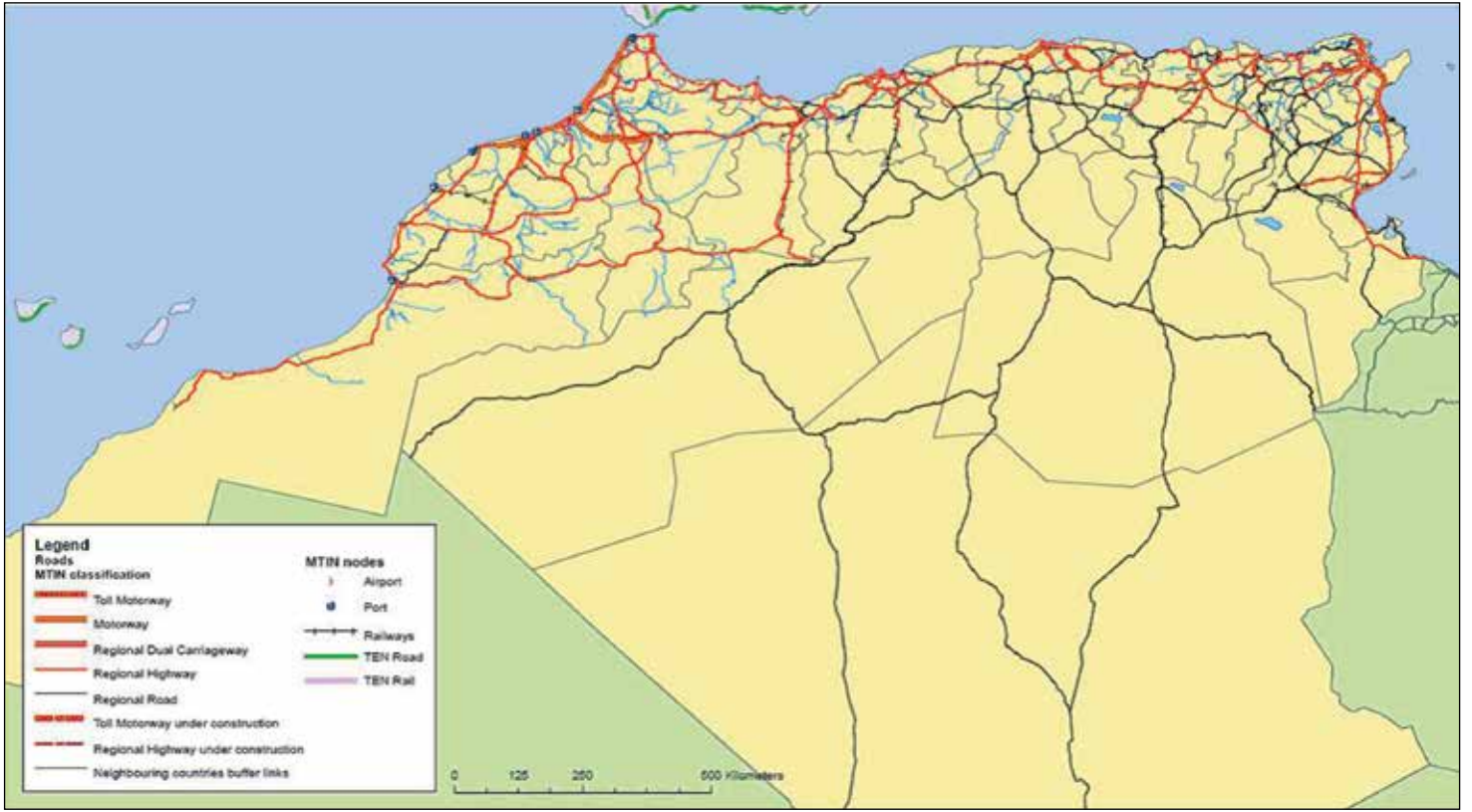

رسم 16 : شبكات اللوجيستيك المغربية

معيقات تغيير التطلعات اللوجيستيكية

ميناء الناظور ركح للتغيير

يمثل ميناء الناظور نقطة حاسمة، فهو الميناء الوحيد للجهة على ضفة البحر الأبيض المتوسط إذا ما استثنينا ميناء مليلية. وهو يعاني من نقط عجز كثيرة :

• إنه لا يقدم الخدمات الخاصة بالحاويات رغم أن كل اللوجيستيكا العصرية توجد بمحيط وحدة الشحن من أجل الزيادة في الإنتاجية وربح الوقت من مدة المكوث داخل الموانئ. وهو أمر ناجم بشكل كبير عن طبيعة الحركية الدائرة في ميناء مليلية والذي يغذي الشبكات غير الرسمية (ما يقارب 60 000 حاوية بسعة 20 قدم في السنة الواحدة)، ويحرم الناظور من التبادلات التي تهم البضائع المختلفة إلا معالجة قضبان الفولاذ للشركة الوطنية للحديد والصلب، والحبوب لحساب المطاحن، والفحم لمحطة جرادة ومساحلة المواد البترولية ؛

• لم يربط بعد بالسكة الحديدية مما يقصي عملية تنظيم النقل متعدد الوسائط من أجل تزويد جهة فاس ومنافسة ميناء الدار البيضاء في هذا المجال ؛
• لم يحظ بالربط بعد بالشبكة الطرقية بشكل كامل حيث إن الطريق المداري المتوسطي لم يكتمل بعد كما هو الحال بالنسبة للطريق المزدوج المتجه نحو وجدة ؛
• آثار إصلاح المرافئ متباطئة رغم أن من شأنها أن تولد ظروفا ملائمة للتنمية اللوجيستيكية الجهوية ؛
• الفاعلون اللوجيستيكيون غائبون بالجهة ؛
• أدوات التبادل المعلوماتي للمعطيات (EDI) عند عملية التحويل والتعشير الجمركي ليست متوفرة.

تنظيم المرفأ الجوي

تقوم مطارات وجدة والناظور وبوعرفة بتغطية جيدة للمجال الترابي. والسياسة المتبعة في الانفتاح على المنافسة في ميدان النقل الجوي والمجسدة في المصادقة على الإتفاق مع الاتحاد الأوروبي حول ما يطلق عليه « السماء المفتوحة » يعطي قيمة لهذه البنى التحتية بتشجيع شركات الرحلات منخفضة السعر، وذلك عن طريق الربط المباشر. غير أن مطارات الجهة، بالنسبة للربط الجوي الدولي، مهيكلة حول مركز الدار البيضاء. ومعنى ذلك أن السفر من وجدة إلى وهران يجب أن يمر عبر الدار البيضاء ثم الجزائر العاصمة. فعملية تحرير الأجواء لم تصاحبها لحد الساعة لامركزية تدبير المطارات حتى يسمح ذلك بجعل هذه البنى التحتية في خدمة مشروع جهوي.

شبكة السكة الحديدية

تكشف شبكة السكة الحديدية هي الأخرى توجه اللوجيستيك الجهوي إلى محور الشرق / الغرب . فالخط يربط الدار البيضاء والرباط وفاس بوجدة . وسيستمر حتى الجزائر العاصمة ومنها إلى تونس العاصمة دون أن يستغل كما يجب . وبهذا المعنى يكون الخط الوحيد الأصلي في اتجاه وجدة هو المعني بهذا الأمر. أي أن هناك حجما أقل بكثير من مؤهل هذه المنطقة باعتبارها منطقة عبور .

مشروع التحول اللوجيستيكي

إن نص المبادرة الملكية السامية يغرس بدرة حتمية هذا التحول اللوجيستيكي. فالطريق السيار بين فاس ووجدة يفتح المجال أمام اندماج مركز الجهة الشرقية. كما أن الطريق المزدوج بين وجدة والناظور يدعم مؤهل الناظور باعتباره بوابة للجهة على البحر الأبيض المتوسط. وقد خلفت السكة الحديدية الجديدة بين تاوريرت والناظور قطيعة في نظام التدفقات اللوجيستيكية، وتطرح الناظور كمنافس ذي مصداقية للدار البيضاء من أجل خدمة مدينة فاس وجهتها.

وتضمن هذه السكة الحديدية تطوير العروض الخاصة بالنقل متعدد الوسائط انطلاقا من ميناء الناظور مما يجعل له مكانة كأرضية لوجيستيكية حقيقية . كما يسمح إتمام أشغال الطريق السيار الساحلي المتوسطي بلعب دور تكميلي للنقل متعدد الوسائل وذلك على امتداد مجموع التراب الوطني انطلاقا من الناظور.

وهكذا فعلى ضوء هذه المشاريع، فإن الناظور سيتموضع إذن داخل نقطة تقاطع الشبكات الطرقية والسككية والبحرية . ومن هنا سينظر إليه باعتباره أرضية لوجيستيك النقل متعدد الوسائل تقدم خدمة لكل من الجهة الشرقية والوسط والمنطقة الساحلية المتجهة نحو الحسيمة وتطوان.

وهكذا فإن محاور النقل متعدد الوسائط ستصبح ذات فاعلية كاملة تقريبا، كما أن عملية الاستيراد الاستراتيجي ستصير شبه منتهية. فلا بد إذا من إتمام إرساء دعائم هذا اللوجيستيك المنهجي الجديد مع الاستمرار في تحرير

السياسة التدبيرية لميناء الناظور وذلك بتجهيزه بمحطة للحاويات لكي يحل محل مليلية في مجال التعامل مع تدفق البضائع المختلفة. كما يجب أيضا أن تحدث عملية اجتذاب للفاعلين الذين يجمعون بين شتى مجالات اللوجيستيك والذين سيواكبون نمو الفضاءات السياحية والصناعية التي تحملها الرؤية الملكية السامية.

البنى التحتية الطاقية

اعتبارا للثروة المنجمية وخاصة معدن الفحم بجرادة، فإن الجهة الشرقية أنتجت بصفة مستمرة من الطاقة الكهربائية ما يستجيب لحاجياتها الذاتية بالمقام الأول ثم للتصدير نحو الجهات الغربية التي تعاني من الخصاص الطاقي. أما الموارد الطاقية المتوفرة في الجهة وخاصة الشمسية والغازية فلم تؤخذ بالحسبان في التنمية إلا بعد ما نضب منجم جرادة وتخلي عنه.

الشبكة الكهربائية

إن الربط المتبادل للشبكات خلق فرص للتبادلات مع الدول الجارة . ومن أجل ذلك، فإن الشبكات في القريب العاجل (الجهوية الوطنية) ستصبح ملتحمة فيما بينها في محيط البحر الأبيض المتوسط.

والآن فإن الشبكات المغربية الإسبانية مرتبطة فيما بينها عن طريق خطين من فئة (400 كيلو فولت) يمران تحت المضيق. كما ترتبط الشبكات بين المغرب والجزائر من خلال خطين بقوة (220 كيلو فولت).

أما على المستوى الجهة، فإن الشبكة كافية وخاصة مع تزويد بالتيار العالي في الجزء الشمالي (جرادة ووجدة والناظور) من فئة 220 كيلوفولت. وهذه الشبكة هي التي ترتبط بالشبكة الوطنية وبالشبكة الجزائرية. أما المنطقة الجنوبية من الجهة، فإن الربط في حدود 60 كيلو فولت.

الإنتاج الكهربائي

إن هذا الانتاج يعبئ ثلاث محطات : محطتان مائيتين بقوة 23 ميكاوات والثالثة حرارية توجد بجرادة بقوة 165 ميكاوات. وقد أعطيت انطلاقة لمحطة حرارية شمسية بقوة 472 ميكاوات، بالقرب من عين بني مطهر. ويقوم هذا المكون الشمسي بتسخين الغاز الطبيعي المستغل في محطة ذات دورة مركبة تقليدية. وبعد التشغيل، فإن الحصيلة الطاقية للجهة ستصبح فائضة بقدرة مقامة تبلغ 660 ميكاوات بمقابل طلب عام يصل إلى 306 كيلو فولت أمبير.

شبكة الغاز

إن الرسم أسفله رقم 17 يمثل شبكات أنابيب الغاز الرابطة بين المكامن الجزائرية وأوروبا، منها أنبوبان يعملان حاليا. وأولهما الأنبوب المغاربي الأوروبي (GME) الذي ينقل الغاز عبر الجهة الشرقية باتجاه إسبانيا وثانيهما الذي يعبر المتوسط إلى إيطاليا مرورا بتونس، إضافة إلى MEDGAZ وGALSI اللذين يعملان من تحت البحر لربط الجزائر بشكل مباشر بإسبانيا وإيطاليا. ويفسر وجود أنبوب الغاز بعين بني مطهر قيمة الاستثمارات الموظفة في هذه المنطقة.

المنجم الشمسي

تظهر خريطة التشمس للمغرب (الرسم رقم 18 أسفله) بجلاء الامكانات التنموية للطاقة الشمسية في الجهة الشرقية. وينبغي قراءة هذه الخريطة بالخصوص بالعلاقة مع كثافة احتلال المجال الترابي. ويمكن أن يدخل استغلال الطاقة الشمسية الكامنة والهائلة حيز التفعيل في الجهة، لأنها تتوفر على المساحات الكبيرة التي يحتاجها المشروع.

رسم 17 : شبكات أنابيب الغاز المغاربية–الأوروبية

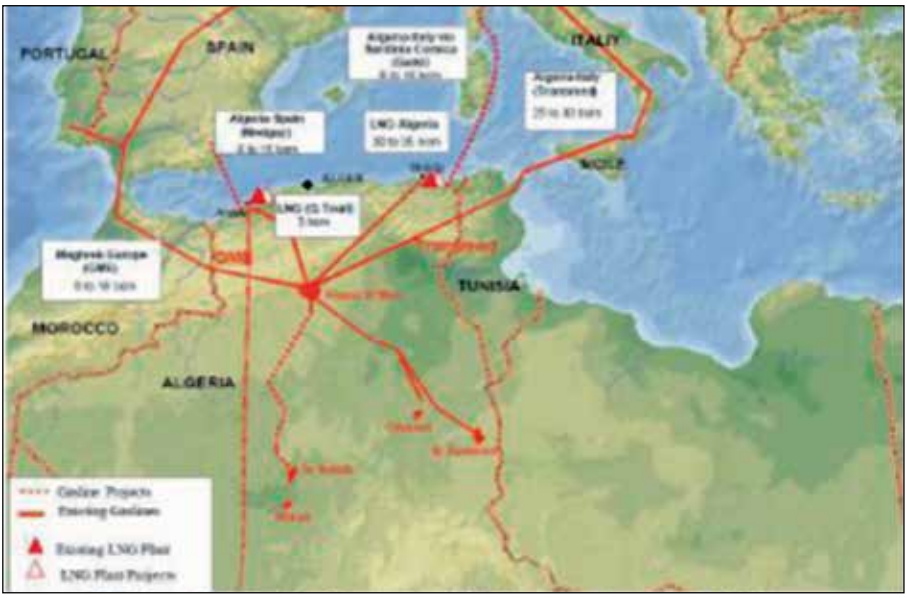

المصدر : « OME Report « Energy & Gaz Prospects in the Mediterranean Area » مارس 2006

رسم 18 : خريطة إشراقة المغرب

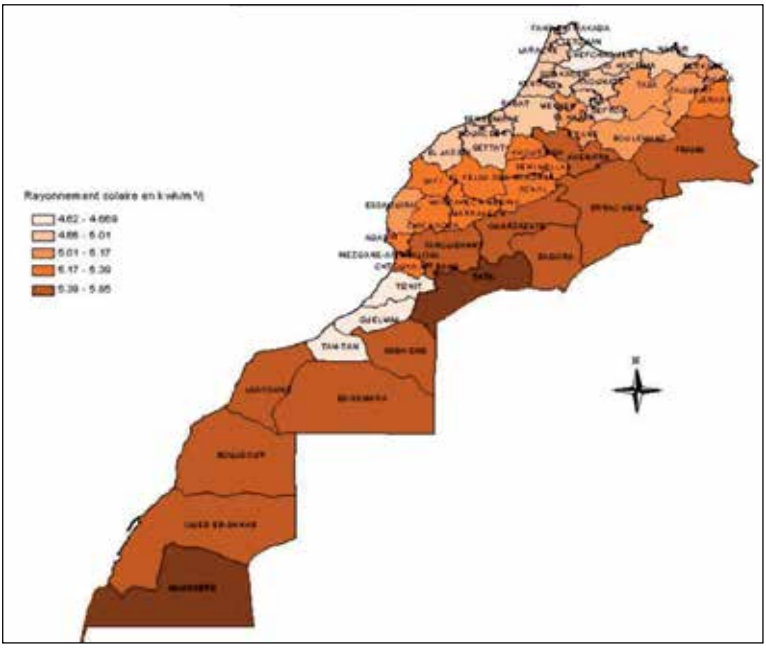

المصدر : CDER

حدود استغلال الامتياز الطاقي

تتصل حدود الامتيازات الطاقية للجهة أساسا بالإطار التنظيمي لتوزيع الطاقة الكهربائية الذي يمنع الجهة من أن تستغل مؤهلاتها خدمة للتنمية الجهوية. فكان لزاما انتظار تحرير سوق الكهرباء على غرار المشاريع الأوروبية مما سمح باستغلال هذا الامتياز استغلالا واسعا لصالح الجهة. أما فيما يتعلق بالغاز فإن مؤهل الجهة يعتبر ذا أهمية وخاصة بالنظر إلى التطور الذي عرفته الصناعة في الجهة. غير أنه لا بد من أن يكون الأنبوب في الحجم المطلوب حتى تتمكن تنمية هائلة تدور حول هذا المصدر من الاعتماد على صناعة قائمة بالجهة.

البنى التحتية للطاقة الكهرومائية

إن البنى التحتية للطاقة الكهرومائية مرتكزة على تعبئة واستغلال مياه نهر ملوية. والاستعمال الأساسي للموارد المعبأة هي من أجل الفلاحة.

التعبئة والنقل والسقي

تمثل السدود سد محمد الخامس (1967) وسد الحسن الثاني (1999) وسد سيدي سعيد (2006) المنشآت التي تعبئ المياه السطحية. فهي تجمع طاقة استيعابية في حدود مليار متر مكعب مقابل حجم متوسط قابل للتعبئة حاليا يصل 600 مليون متر مكعب سنويا وهو رقم قابل للنقصان مع الزمن. وإن الحصص المخصصة للسقي من سد محمد الخامس تتعرض لمنافسة من قبل الطلب على الماء الموجه إلى الشرب والصناعة. كما أنه يخضع إلى التراجع الحاصل بسبب انخفاض سعة السد (أكثر من نصف السعة ضاع من جراء تراكم التوحل). فالحصة المخصصة تبلغ على التوالي 432 مليون متر مكعب سنويا من أجل سقي حوض ملوية و73 مليون متر مكعب للتزويد بالماء الصالح للشرب. يستنتج من تقدير قدرات شبكة الري عنصران :

- العنصر الأول يتجلى في قدمها من حيث عمرها أو من التقنية المستعملة مما يفسر ذلك الخلل الملحوظ في الكميات المستعملة التي تصل إلى ما بين 70 و 80% (النسبة الحاصلة بين الحجم المرسل للمياه من أجل السقي والحجم المسجل عند السقي) مع انتشار نظام للتوزيع يعتمد على الانحدار ولكنه غير متأقلم مع هشاشة الموارد المائية ؛
- التوازن غير قار في ثنائية المساحة المجهزة / الموارد المائية المتوفرة. ومن هنا يكون تخصيص حصة جزافية للهكتار الواحد غير كافية لتقييم المساحة المجهزة.

وهذا يوضح بأن المشاريع التي يسهر عليها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي من بلورة صيغة تصاعدية للسقي الانحداري والسقي بالتنقيط. وهذا التصور الذي دخل حيز التفعيل في المساحات الكبيرة المستثمرة يسمح بسقي مساحات أوسع بكمية أقل من المياه ومن سد الفجوة الحاصلة بين المساحات المجهزة والمساحات المسقية.

التزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير .

هناك ثلاثة عوامل تدفع إلى تطوير شبكة التزويد بالماء الشروب والماء المستعمل في القطاع الصناعي في الجهة :

- توسيع تزويد المناطق القروية بالماء الشروب في إطار برنامج التزويد المجتمع بالماء الشروب للساكنة القروية PAGER على الخصوص ؛
- الاستجابة للنمو الديموغرافي بالمدن المزودة بالماء ؛
- تطور الطلب الملح المرتبط بالتطور الصناعي والسياحي بالجهة.

وحسب المكتب الوطني للماء والكهرباء، فإن مسألة الطلب الرئيسية غير المعروفة تتجلى في حاجيات إقليم الناظور والمنطقة الساحلية. ويتطلع المكتب إلى إنشاء وحدة للتحلية بهذه المنطقة. أما فيما يخص الاستثمارات المتعلقة بالتطهير، فإن المشاريع تتطور طبقا للتوجهات الوطنية مع إطلاق خدمة شركة معالجة المياه الشروبة المبرمجة سنة 2008.

رسم 19 : شبكات الري للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية

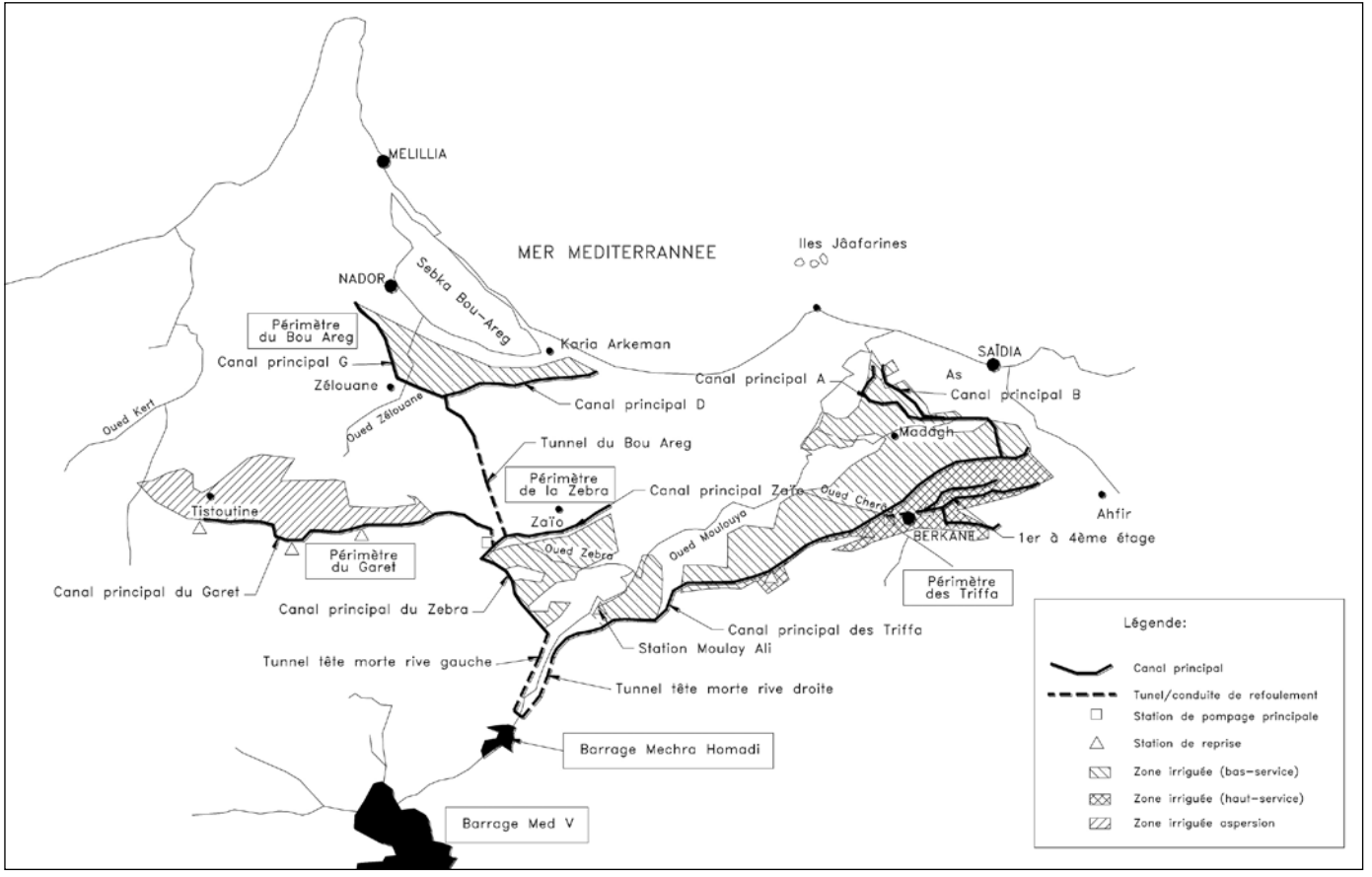

2.5.3 تشخيص الفاعلين

لقد وضع الصناعيون الأصبع على التأخير الحاصل في الاستثمارات العمومية في مجال النقل وإمكانية الوصول إلى الجهة بالمقارنة مع الجهات المغربية الأخرى والآثار السلبية لذلك على تنافسية الصناعة بالجهة. وهذا التأخير يهم مستويات متعددة.

النقل البحري

يعاني ميناء الناظور باعتباره المنفذ البحري للجهة من معيقات تتجلى في ضعف التجهيزات اللوجيستيكية (خاصة في التدبير وسلسلة التبريد وفي حجم الحاويات الهامشية والأسعار المرتفعة). وهكذا فإن أغلبية عمليات الاستيراد في الجهة تمر عبر ميناء الدار البيضاء لأنه أفضل تجهيزا وأرخص تكلفة. وبالرغم من هذه المعيقات، فإن ميناء الناظور يقدم بالنسبة لبعض الأنشطة آفاقا تنموية معتبرة (مثل عملية التقشير الخاصة بالجنبري والقريدس). نظرا لقربه من شبه الجزيرة الأيبيرية ومؤهلاته التنموية العقارية عن طريق المنطقة الحرة داخل المجال المينائي والتي برمجت في إطار برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية.

النقل البري

إن حجم الشبكات الطرقية والسككية في الجهة تمثل هي الأخرى عائقا للتنمية الصناعية مما ساهم في انغلاق الجهة بالمقارنة مع باقي التراب الوطني. وقد عبر كثير من الفاعلين عن رضاهم اتجاه الأوراش التي انطلقت على الخصوص :

- الطريق السيار بين فاس ووجدة الذي سيسمح بتقليص المسافة الزمنية بين الجهة الشرقية وسايس (فاس - مكناس) والساحل الأطلسي (الرباط - الدار البيضاء) ؛
- امتداد السكة الحديدية لتاوريرت باتجاه الناظور.

جدول 24 : رأي الفاعلين المحليين في الموارد المادية

الرأسمال المادي	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد المرتبط بالسكان	اقتصاد المعرفة
فـجـيـج	++	+	++
جـرادة	++	+	+
بـركـان	+	++	
تاوريرت	++	+	+
وجـدة	++	++	++
الناظور	++	+	++

( ) : لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(+) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(++) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما أولويا

6.3 الموارد الاجتماعية

تحدد الموارد الاجتماعية قدرة الفاعلين المحليين على التنظيم في إطار شبكات « المنتجة ». فهذه الشبكات تنتج العوامل الخارجية الايجابية حينما تساهم في خدمة التبادل المعلوماتي التكنولوجي والتجاري، لتخدم بالتالي الابتكار والإبداع. وفي نموذج التكتلات، فإن عنصر القرب يعمل بشكل سريع وبصفة أكثر وثوقية على توزيع

الابتكارات التي تدخلها أقلية بين أعضائها. ومن هنا فإن وجود الشبكات المنتجة يترجم ويقاس بحجم ذيوع الابتكارات. فكما أشار Rodrik، فإن هذه العناصر الخارجية تصلح قبل كل شيء « لاكتشاف » الامتيازات المقارنة الأمر الذي يجعل « الإنتاج لائقا » في جهة ما. كما تنتج عن هذه العناصر الخارجية عناصر أخرى إيجابية بالنسبة « للتنسيق » بين الأعمال العمومية والمبادرات الخصوصية[30] والتي تتدخل حينما ترتبط التنمية بنشاط يمنح فائدة بالنسبة للجهة بتحقيق ملازم لاستثمارات أخرى بداية أونهاية. إن المثال النموذجي هنا هو مثال خدمات النقل بأسعار مقبولة. وإن التشخيص الخارجي ليميز بين مستويات كثيرة من التنظيم بالنسبة للشبكات. فهو يظهر بأن الجهة تبقى ناقصة التزود « بالرأسمال الاجتماعي » لأن الجزء الأساسي من شبكاتها يعمل عامة من أجل أهداف مضارباتية أكثر منها إنتاجية. ويجسد الجدول أسفله الخلاصات على شكل مكامن القوة ونقط ضعف الموارد الاجتماعية.

جدول 25 : مصفوفة مكامن القوة ومواطن الضعف في الموارد الاجتماعية

المكونات	مكامن القوة	مواطن الضعف
شبكات مرتبطة بالمجالات الترابية	الروابط مع الفاعلين الأجانب	المضاربة العقارية
شبكات مفصلية حول الشعب	الصناعة المعدنية – الصناعية الغذائية	السكنى السرية – تهريب البضائع
شبكات مرتبطة بالمغتربين بالخارج	وجود جمعيات	

1.6.3 تشخيص خارجي

سيميز التشخيص الخارجي بين الشبكات المرتبطة بالمجالات الترابية وبين تلك التي تتمفصل في دائرة شعب الإنتاج وبين تلك المرتبطة بأبناء الجهة المغتربين بالخارج.

الشبكات المرتبطة بالمجالات الترابية

جرادة والجنوب الغربي

إن الشبكات المهيكلة حول سلسلة المناجم تتسم بتنظيم جيد. ففي جرادة، هناك روابط تراتبية تجمع بين المَنجمين إذ يوجد أربعة أو خمسة مجمعين وكلهم من المستخدمين القدامى في مجال الاستغلال الفحمي بالمغرب، ويعتبر المكتب الوطني للكهرباء الزبون الوحيد. وقد توحدوا في مواجهة الدولة التي اجبرت على التوجه نحو استيراد المنتوج الفحمي، فأعلنوا بصفة رسمية أنهم بمثابة وكلاء معتمدين في الاستغلال ولكنهم لم يلبثوا أن دخلوا في تنافسية ضيقة فيما بينهم. فالظروف تسير في بعض الأحيان لصالحهم وخاصة في نضالهم من أجل الحفاظ على نشاط المنجم بل وفي بعض الحالات إعادة فتح منجم لم يعد استغلاله ذا مردودية اقتصادية ووصل إلى نضوب احتياطاته وبلغ حدا لم يعد ذا جودة. لكن القرارات التي يمكن أن تتخذ حول أسس السياسة المحلية، وخاصة الاجتماعية لا تخدم مصالحهم إلا في أمد قصير جدا ولا تؤدي إلا إلى تراكم مشاكل التلوث واستفحالها كما هو الشأن بالنسبة للأوبئة والأمراض التي تصيب العمال والساكنة المحادية للمنجم وخاصة الأطفال. أضف إلى ذلك تردي الأوضاع التقنية والمهنية والحالة الاقتصادية.

أما في الجنوب الغربي، فإن المستغلين هم وحدهم من يهيمن على القطاع. فهم فئة أصبحوا وكلاء معتمدين دائمين وأغلبيتهم مستخدمين قدامى بالمنجم. وقد قامت المقاولة بتوزيع حقها في الاستغلال فيما بينهم قبل أن تغادر. إنهم يعتبرون آبارهم التقليدية بمثابة مكسب عائلي. وهم يتطورون داخل حقل اقتصادي شاسع جدا مع

30- انظر أعمال D. Rodrik أو أعمال R. Hausman

تعديل مجهودهم بشكل دائم عن طريق الاتصالات الهاتفية مع السماسرة الذين يقومون بإخبارهم حول الأسعار العالمية للرصاص والزنك، لكنهم لا يتوفرون على السلوك التعاوني إزاء مركز الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج التي اتخذت مدينة الراشيدية مقرا لها. ولا تزال إلى حد الآن مجمعهم الوحيد. وقد انفصلوا عن هذه التعاونية ويعتبرون الشروط المطروحة من طرف فاعل مستقل جديد يقدم عروضا بأثمنة أقل لكنه يدفع نقدا في حين أن تعاونية المركز تتباطأ في الأداء.

الـنــاظــور

تتجمع الأنشطة في إقليم الناظور حول التجارة والخدمات الأخرى. وترتكز الشبكات المهنية للإعلام على العلاقات العائلية بين الساكنة والمهاجرين. فالأسر في مدينة الناظور موزعة بين الناظور ومليلية. أما في باقي الإقليم الذي يحتفظ بطابعه القروي القوي، فإن الأسر تنقسم إلى أجزاء تعيش في المداشر وأخرى تستقر في أوروبا وتحافظ كل نواة أسرة بلحمتها الترابطية.

وتلعب الشبكات دور التقريب والربط بين الفضاءات التجمعية المحلية الصغيرة وأحياء المدينة والجهة بل المغرب بل وأوروبا وهولندا تحديدا، والمداشر المتباعدة جدا عن بعضها البعض مكانيا دون أن تتأثر بالعوالم والمسافات فيما بينها. إنهم متلاحمون ومنغلقون داخل حياة يومية جيدة محلية تقدر داخلها العلاقات وتقدم الخدمات والتي تؤثر بالتالي بشكل يكاد يكون مباشرا وبطريقة متحكم فيها إلى حد ما على تطور استراتيجيات هؤلاء الفاعلين. ويلاحظ ذلك في التطور الذي يحصل عند الانتقال إلى أشكال جديدة من الشبكات ومن الخطاب المحافظ الذي يظل لحمة هذه العلاقات وجوهرها. وفي جميع الحالات، فإن كان المسجد يحافظ دائما على مكانته في تلاقي المسنين، فإن الشباب يميلون أكثر إلى الانتظام داخل جمعيات غير حكومية تطور روابط التعاون والتشارك والتواصل بين الجمعيات بل وبين فروع الجمعية الواحدة التي لها مقرات في أماكن إقامة طرفي العائلات نفسها. إن مراكز اهتمام الشبكات هي الفرص المتاحة في العلاقات التجارية وفي الهجرة والاستثمار في الأنشطة المنتجة والمربحة وذلك في الآونة الأخيرة في مجال تربية الماشية والجزارة والألبان في نواحي « الدريوش » وزراعة البقول في ما بين « ميدار » و« ابن الطيب ». والعلاقات مع شبابيك الأبناك تحويل العملة مما هي عليه مع مصالح التأطير التقني من جانب الدولة ومقاولات القطاع الخاص.

سهول دائرة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية

إن فلاحي سهول دائرة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية يمارسون زراعة تقليدية وطريقة قديمة في السقي وفي الإنتاج لتزويد السوق. وهذا النمط في التسويق متبع منذ خمسين أو ستين عاما وإن استغلال الأراضي لا يوكل سوى إلى أبناء المنطقة الذين أخذوا مكان المستعمرين الفرنسيين دون أن يستفيد من ذلك مستثمرون من الجهات الفلاحية الأخرى أو من المدن الكبيرة مع استثناءات جد نادرة. والظاهر أنهم بحثوا عن جعل ممتلكاتهم العقارية شاسعة لكنهم لم يهتموا بتنويع الانتاج والرفع من جودته. ويتم التزود بالمواد الضرورية وبالمعلومات من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية أكثر مما يأتي ذلك من الخواص الذين يبدو أنهم يوجهونها نحو سوس أو اللوكوس . وكثير منهم يبيعون محاصيلهم قبل الجني دون الأخذ بشروط أو بالآجال المحددة من طرف المستثمرين وحسب ما يفرضه هؤلاء دون اعتبار دورات الانتاج . كما احتفظوا محليا بمكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، ولكنهم لم يتبعوا حركية التوسع والتي سلكها أمثالهم في سوس وحوز مراكش على وجه التحديد.

السهب

إن مجتمع مربي الماشية وتجارها بسهوب في وسط وجنوب الجهة بقي منظما حسب شبكة مؤسسة بشكل كبير على التراتبية تطغى عليه أسر الزوايا واستمر ذلك حتى أواسط التسعينات. وكان رعاتهم وخدامهم ينتمون لفئات اجتماعية تكون إداريا زبائنهم. أما شيوخ الخيمات الكبيرة الآخرون، فكانوا يربطون علاقات متقلبة مع الأسر ذات الحظوة ولكنها علاقات كانت تتطور في إطار الشبكات المحلية وكان لها وزن سياسي كبير على الصعيد الجهوي والوطني وحتى الدولي .

تربية الماشية شائعة وهو نمط مهيمن ومستمر حتى الآن في المناطق القفرة للجهة

لقد أضعف تنظيم المربين داخل تعاونيات من طرف منظري برنامج تنمية المرفق وتربية المواشي بالجهة الشرقية هذه التراتبية ونقص من السلطة التي كانت تتمتع بها تلك الأسر التي يمكن تسميتها دون مبالغة بالأسر « القائدة ». كما نسفت عملية التنظيم هذه تبعا لذلك الحقوق في اتخاذ القرار بين المكاتب والتعاونيات ورؤسائها. وقد استفاد هؤلاء من ديباجة قانونهم ومن الصيغة المؤسساتية الفضفاضة المنتظر بلورتها، امتيازات اقتصادية بما في ذلك تقوية إمكانيتهم في الحوار الندي وفي الولوج إلى المنتوجات التسويقية وإلى الموارد الطبيعية والاجتماعية، غير أنهم لا يمتلكون لحد الساعة زمام المفاوضات بالمعنى الواسع للكلمة ولا يأخذون بناصية السياسات الجهوية التي استطاعت الأسر ذات الحظوة والنفوذ أن تكتسب مهارة عالية فيها وخاصة فيما بين منتصف القرن التاسع عشر وأواخر القرن العشرين. إضافة إلى ذلك فإن تطور العلاقات الاجتماعية على ما يبدو يزيد من التخلي التدريجي عن القيم وعلى التقنيات التي من الممكن أن تكون الاقتصاد المنتج. كما أن تعلق تربية الماشية بالموارد الطبيعية شبه المحلية يسير نحو التضاؤل بشكل تدريجي وبالتالي فهي أكثر فردية.

جبل كبداني وبني يزناسن وفجيج

يتسم كل من جبل كبدانة و السلسلة الجبلية لبني يزناسن وواحة فجيج بفلاحتها البسيطة وكثافة سكانية ضعيفة حيث يمثل السكان القلائل نوعا من « حراس » الأماكن يقصدهم المهاجرون القاطنون بأوروبا وكذا بالخصوص القاطنون بغرب المملكة للتزود بالقوة. ويتنقل هؤلاء بنشاط بين دواويرهم و الناظور ووجدة وخصوصا القاطنون في الشمال والذين بإمكانهم التنقل يوميا بين دوارهم والمدينة التي يعملون بها. زيادة على أنهم سيستفيدون من اندماج المهاجرين الذين ينتمون إلى منطقتهم والذين هم كثر ولديهم أنشطة في مهن حرة وفي الوظيفة العمومية وفي الشبكات الأكثر خبرة والأكثر تأثيرا. وهكذا، فإن الحياة المحلية تبنى على تقديم الإعانات الشخصية للأسر أو في إطار المنظمات غير الحكومية ومن خلال التوصيات من أجل التجهيزات الجماعية. وتحديدا تلك التي تساعد على تحسين ظروف العيش ثم تلك المستعملة في إنتاجية الأفراد. وإن البحث عن الأرباح في عملية « التنسيق » حول البرامج العمومية لا يشكل موطن قوة. فإن لم تتمكن الهيآت التمثيلية وعمليات الاستثمار من إنتاج الأرباح، فإنه من المحتمل أن يكون الخلل الذي يصيب الرأسمال الاجتماعي للجهة هو السبب في ذلك.

شبكات مرتبطة بالقطاعات الصناعية

هناك مؤهل في قطاع الصناعة يخص شعبتين منها، وهما اللتان تحملان شروط التطور على صيغة شبكات إنتاجية. أما بالنسبة للشعب الأخرى، فإن هذه الشروط تبدو غير متوفرة.

مواد البناء

تتكون هذه الشعبة من رائدين وطنيين : الشركة الوطنية للحديد والصلب (SONASID) وشركة (HOLCIM) لصناعة الأسمنت ومن وجود قوي لمصانع الآجور ووحدات تصنيع الحديد بالناظور. وإن التجميع الجغرافي وتنافسية الوحدات وكذا فروعها يخلق الظروف المواتية من أجل تطور الشبكات الانتاجية. وإن الابتكارات المدمجة من طرف مصانع الآجور لتؤكد هذا المعطى على ما يبدو.

الصناعة الغذائية

إن أغلبية وحدات الصناعة الغذائية ذات حجم محدود.

الحوامض والزيوت (زيت الزيتون والأركان بالخصوص) هي المنتوجات التقليدية المحلية للجهة الشرقية

مجال عملها لا يتعدى حدود الجهة عموما. وتمتلك هذه السلاسل مؤهلا تركيبيا على شكل « شبكة إنتاجية » إذا ما أخذت في الحسبان الأرباح المرتبطة بتبادل المعلومات الخاصة حول التكنولوجيات. إضافة إلى أنها مستعدة للتعاون مع السلطات العمومية، وذلك بهدف تقليص ضغط السلع المهربة وحجمها.

أنشطة صناعية أخرى

تعمل الوحدات الأخرى في حظيرة شبكات أكثر اتساعا (وطنية أو دولية) والتي تليق لنقل المهارات أو التكنولوجيا بصفة نهائية. لكنها من حيث الجوهر لا تمتلك الشكل المطلوب (من حيث المزاحمة والمنافسة وحجم السوق) التي تجعلها تمنح أفضلية لاكتساب المستجدات التكنولوجية. وإن النموذج الذي يمكن أن يتطور في الجهة فهو بالأحرى نموذج الذيوع في الفضاء المبني على قاعدة امتياز تكنولوجية مكتسبة في حظيرة شبكات وطنية أو دولية[31].

شبكات مرتبطة بالتعمير غير المهيكل

يكشف التطور العمراني لمدن الجهة الشرقية وجدة والناظور على وجه التحديد مشاكل تكوين وتفكك الرأسمال الاجتماعي للجهة. وإن هاتين المدينتين بنيتا بشكل واسع خارج معايير التعمير القانونية. فهناك نسبة عالية من المساكن تحسب على البناء العشوائي، كما أن هناك تجزءات سكنية سرية. وبالطبع، فإن التواطؤات واللامبالاة هي وحدها من يفسر انتشار هذا النوع من السكن. وحسب مصادر مختلفة، فهي تحيل إلى آليات الفساد. فالمقاولون الذين ينجزون هذه المشاريع ومختلف حماتهم والمتسترون عليهم وكذا شبكات الاتجار في القطع الأرضية كلهم يعملون في إطار غير قانوني تماما. وإن هذه الشبكات تفرغ المعنى القانوني من محتواه لدى أعين مواطني الجهة الذين يجدون أنفسهم في مجابهة الغش الظاهر والبديهي. وبذلك يكون الجميع متواطئ على تخريب الرأسمال الاجتماعي للجهة وتخريب قدرة المواطنين على العمل الجماعي للاندماج. إنهم يعملون على ترسيخ وتشجيع نظام اجتماعي غامض دون شفافية يكون فيه استغلال الفرص غالبا على الانخراط الشعبي. كما أن انتهازية المضاربات تتكرس بجلاء في هذا الصنف من التجزيئات السكنية التي لا تخرج عن كونها تخريبية على المستوى الاجتماعي.

شبكات مرتبطة بالمغتربين

لقد حمل المهاجرون على عاتقهم مهمة التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمحلية وخاصة في الوسط وفي المنطقة الجنوبية كلها. فقد نظموا أنفسهم داخل منظمات غير حكومية ثم وضعوا رهن إشارة مجتمعاتهم المحلية شبكات معارفهم وكفائاتهم التقنية. فلا بد إذن من فتح حوار تشاوري مع هذه الفئة حتى نقف على رغبتها في تقوية التزاماتها ومجهوداتها في مجال التنمية وعلى قدرة المنظمات غير الحكومية على الاحتفاظ بالعلاقات بشكل مستمر وعلى وضع تشخيص هادف وعلى تدبير المستقبل مع ادخال للتنمية الجهوية حيز التطبيق وتفعيل التنافسية المحلية.

2.6.3 تشخيص الفاعلين

لقد ركز الفاعلون الذين شملهم الاستجواب على كل من الإغلاق المتكرر للحدود المغربية الجزائرية ومن ضعف امتلاك الجهة للبنى التحتية الأساسية لشرح الصعوبات التي تعترض الاقتصاد المهيكل بالجهة. وقد لاحظ هؤلاء الفاعلون أن الرأسمال الصناعي للجهة قد تعرض لمغادرة المستثمرين وإلى إغلاق المقاولات التي تنشط الاقتصاد المهيكل. والواقع أن كثيرا من الوحدات التي تعمل في المنطقة الصناعية بوجدة مغلقة أو غيرت

31- انظر الامتداد الذي حصل في CAHIMSA في قطاع صناعة الكعك المؤسس على نقل تكنولوجيا مستوردة من إسبانيا.

نشاطها أو رحلت باتجاه جهات أخرى. كما أن بعض الوحدات المهيكلة طورت أنشطة غير منظمة بهدف الرفع من تنافسيتها في مواجهة القطاع غير المنظم وصناعات المحور الأطلسي مثل النقل غير المهيكل والمواد المسربة القادمة من الجزائر (المحروقات والحليب المجفف وغيرها).

ومن جانب آخر، فإن الرفع من جودة المناخ الاقتصادي أصبح أمرا ملموسا من طرف الفاعلين في السنوات الأخيرة وذلك بعدما تراجع تهريب السلع لذا، فقد أعرب بعض الفاعلين عن رغبتهم في الاستثمار وتطوير أنشطتهم من خلال تحديث وسائلهم الانتاجية أو من خلال اندماج أحسن في القطاع. وقد طال هذا التحسن، على الخصوص، المقاولات العاملة في مجال الصناعة الغذائية (الصناعة المرتبطة بالحبوب والمصبرات النباتية، وغيرها). إلا أن صناعات مثل النسيج وصناعة الأجزاء الميكانيكية لا زالت تعاني من عراقيل بنفس الحدة وذلك من جراء منافسة المنتوجات الصينية ومن الدار البيضاء الكبرى وبحدة أقل من طنجة. ويوجه بعض الفاعلين أصبع الاتهام إلى النظام الضريبي الغير مشجع مقارنة مع جهة طنجة وجهات مغربية أخرى منافسة على ضفة البحر الأبيض المتوسط، ويطالبون بالمزيد من الامتيازات الجبائية أو على الأقل بنوع من التوافق في النسب الضريبية على المستوى الوطني.

وتلخص المصفوفة الآتية أسفله آراء الفاعلين المعبئين داخل الورشات الإقليمية. كما تقدم معلومات حول الأهمية التي تولى للمواردالاجتماعية باعتبارها عاملا أساسيا في النجاح. وكذا ما يرتبط بالقواعد المركزية الثلاثة للاقتصاد الجهوي. ونلاحظ بأن عددا كبيرا من الأقاليم جمعت ما بين التنمية وتوفر الموارد الاجتماعية، غير أن هذا العامل يعتبر بمثابة عامل حاسم بصفة خاصة وتحديدا في تنمية الاقتصاد والمعرفة بالجهة.

جدول 26 : آراء الفاعلين المحليين حول الموارد الاجتماعية

العاصمة الاجتماعية	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد السكاني	اقتصاد المعرفة
فـــجـيـــج		++	++
جـرادة	++	++	++
بـــركـــان	++	++	++
تاوريرت	+	++	++
وجـــدة	+	++	++
الناظور	+	++	++

( ) : لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(+) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(++) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما أولويا

تتلخص النتائج التي توصلت إليها الدراسات، في المصفوفتين أسفله .

جدول 27 : المصفوفة التركيبية لمكامن القوة ومواطن الضعف

الموارد		مكامن القوة	مواطن الضعف
الموارد البشرية	الديموغرافيا التكوين	- تعبئة مكثفة - عروض تكوينية متنوعة	- ساكنة متقدمة في السن - ضعف المردودية « الداخلية » للتكوين
	سوق الشغل	- إمكانات الزيادة في عدد النشطين عن طريق الرفع من معدل الأنشطة النسوية	- الهجرة الانتقائية - تكلفة اليد العاملة نسبيا مرتفعة
الموارد الطبيعية	أراضي الشمال باعتبارها فضاءات	- تشجيعات الدولة للتهيئة الصناعية والسياحية - طلب متزايد من طرف المستثمرين الأجانب عن الجهة	- قليلة وقريبة من النفاذ - بلغت حدها في الملء - ملوثة
	الساحل	- محاد لأسبانيا - مرمل ما بين الناظور والسعيدية - تشجيعات الدولة على تهيئة من أجل السياحة - الطلب متزايد من طرف المستثمرين الخارجيين	- يتموقع بمحور زلزالي كبير - صخري ما بين نكور والناظور - معرض للتلوث المتعاقب بين الناظور والسعيدية
	تربة الشمال	- سهول وهضاب - مهيئة من طرف الدولة بشبكات مائية كبيرة وأخرى صغيرة	- ضعيفة المساحة - فائقة الاستغلال وملوثة
	السهوب	- مؤهلات من ناحية الموارد المعدنية ينظر إليها باعتبارها غير مكتشفة بما فيه الكفاية - مساعدات تقنية ومالية من طرف الدولة من أجل تربية المواشي الرعوية - برامج حكومية من أجل حماية الطبيعة - طلب متزايد من طرف المستثمرين الخارجيين	- شاسعة ويابسة - تربة ضعيفة وخشنة مع تراكم قشرة ممتدة - نباتات منهوكة - وحيش غير مراقب بما فيه الكفاية - قانون الموارد غير واضح مع تراكم القوانين المتناقضة
	الماء	- متوفر بما فيه الكفاية بالمقارنة مع ما يوجد من أراضي فلاحية مع حاجيات الأنشطة المتواجدة والمتوقعة على المدى القريب	- باستثناء الفرشة العميقة للوسط (بني مطهر وركام) هناك ملوحة إما بنيوية أو موسمية - يطالب بها الفاعلون الذين لا يتوفرون على أراضي قابلة للحرث
	الفحم	- الطلب على الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء	- قريب من مرحلة النفاذ ومن الرداءة مما يبعد استغلاله بشكل كبير
	معادن أخرى	- أسواق المعادن في ارتفاع	- استغلال تقليدي وفي ظروف غير ملائمة
	الطاقة الشمسية	- الطلب على الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء	- تبدو أقل فاعلية من الغاز

الموارد المالية	التوفير الأبناك استعمال القروض	- هناك قدرة على الادخار - شبكة بنكية - مرتبط بالمغتربين	- الموجودات من السيولة قليلة - الأفضلية للسيولة - ضغط التجارة غير المهيكلة
الموارد المادية	- الشبكات - اللوجيستيك - الطاقة - الماء	- تغطية جيدة للمجال الترابي - خبرات « غير رسمية » - مؤهلات متنوعة - برامج التطهير	- الربط غير كاف - لا يوجد لوجيستيك حديث - غياب الفاعلين - شبكات الري
الموارد الاجتماعية	- شبكات مرتبطة بالمجالات الترابية - شبكات مفصلية حول القطاعات - شبكات مرتبطة بالمغتربين	- روابط مع الفاعلين الخارجيين - صناعة المعادن - الصناعة الغذائية - وجود جمعيات	- المضاربة العقارية - السكن السري - تهريب البضائع

جدول 28 : المصفوفة التركيبية للفرص المتاحة والمخاطر

الوسط البيئي		المخاطر	الفرص المتاحة
الوسط الجهوي	الوطني	- تأثيرات التجمعات البنكية للحواضر الكبرى الوطنية	- الخروج من اللا مهيكل - تعميم البرامج الوطنية على المجال الترابي - التبادل الحر(النقص من أهمية التهريب)
	الأورومتوسطي	- دخول تركيا ودول شرق أروبا - الطلب على المواهب والمهارات - الحمائية الانتقائية	- منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي (التي تفتح الأسواق المغاربية) - الطلب على المساكن من طرف متقاعدي الشمال - برامج التعاون الأورومتوسطي : النقل-الطاقة-البحث-التوأمة
الوسط القطاعي	الاقتصاد السكني	- التنافسية وجودة العرض السياحي الإسباني - تعددية المشاريع السكنية على المستوى الوطني	- طلب هام - الموارد المالية متوفرة
	الاقتصاد المنتج	- السبق الذي حصل عليه قطب طنجة المتوسطي والامتيازات الضريبية للمنطقة - تحديد ديناميكية قطب فاس (الرأسمال الاجتماعي المنتج)	- الترحيلات . المباشرة بالنسبة للفلاحة . الامتلاء والازدحام على مستوى المواقع الصناعية الكبرى في محيط البحر الأبيض المتوسط . المناولة الصناعية
	اقتصاد المعرفة	- تطور الصناعات الثقافية بفاس - اطلاق أقطاب تكنولوجية (فاس-الرباط-الدارالبيضاء-مراكش) - السبق الذي حصل عليه القطب السينمائي بورززات	- ترحيل الوظائف والمهام المتنوعة شيئا فشيئا - وجود بنى تحتية تكنولوجية وتطويرها

الجزء الثاني : الديمغرافيا والموارد البشرية

مقدمة

تنسج بين الساكنة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية علاقات ترابط معقدة غالبا ما يصعب ضبطها وتحديدها.
إذ يمكن للساكنة أن تؤثر بشكل من الأشكال في التنمية الاقتصادية من خلال تكاثرها وبنياتها الديموغرافية، كما يمكن أن تؤثر هذه الأخيرة بدورها في المتغيرات الخلفية للدينامية الديمغرافية وفي الوضعية السوسيو- اقتصادية للسكان. وإن حركية المد والجزر هاته نصادفها باستمرار كيفما كان مستوى الدراسة والبحث.

وهكذا فإن عملية تقييم نقط التلاقي بين مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انطلقت في البلاد منذ عهد الاستقلال ترجع إلى تفحص مسار الوضعية الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية للسكان والوقوف عليها. وإن هذا الجرد لم يكن من أكثر إيجابيات الجهة وذلك بسبب التنمية غير المتكافئة بين مختلف الكيانات الإدارية للمملكة التي تعتبر أساس الحركية القوية للسكان ليس فقط بداخل البلاد ولكن أيضا بين هذه الأخيرة وباقي العالم .

ودون الادعاء بأننا سنميط اللثام عن هذه التبعية، فإن عملنا الحالي يضع له هدفا رئيسيا يتجلى في استكشاف سوق الشغل بالجهة الشرقية في إطار رؤية الحاجة إلى الشغل المعبر عنها من طرف السكان الأصليين للجهة (أبناء المنطقة والمهاجرون) وكذا القادمين من الجهات الأخرى .
فهو يتمثل بادئ الأمر في :
• تفحص ودراسة الدينامية الديموغرافية الجهوية وذلك بغية إبراز المكونات الأساسية لهذه الدينامية ؛
• ثم بعد ذلك رسم المعالم الثقافية للساكنة النشيطة المهاجرة وتركيبتها المهنية ومجالات نشاطها (إضافة إلى الدراسة الديموغرافية) ؛ كما يسمح هذا الجزء بالإجابة عن السؤال التالي : « ما هي خصوصيات النشيطين الذين يهاجرون من الجهة أو الذين يلتحقون بها ؟ » ؛
• وأخيرا تقويم المؤهل الفعلي للجهة والمكون ليس فقط من الساكنة النشيطة وحدها التي تتراوح بين كونها نشيطة عاملة أم لا . ولكن أيضا من الساكنة غير النشيطة التي من المحتمل أن تتراءى باعتبارها مطالبة للشغل في السنوات المقبلة وذلك مع التركيز على المؤهلات الثقافية (مستوى الدراسة والشواهد المحصل عليها) .

لقد بلغ تعداد الساكنة القانونية للجهة في متم شهر شتنبر 2004، 094 918 1 من السكان مقابل 691 768 1 قبل عشر سنوات. وقد احتفظ هذا الرقم للجهة بمرتبتها على الصعيد الوطني من الناحية الديمغرافية (احتلت الجهة سنة 1994 كما الشأن سنة 2004 المرتبة التاسعة من بين الجهات 16 التي تتكون منها المملكة) غير أنه يشهد على أن تباطؤا هاما يسم الدينامية الديموغرافية.

والواقع أن هناك تدن في النمو السكاني بحيث نقص معدل متوسط الزيادة السنوية في سكان الجهة بما يناهز النصف أي من 1,5% ما بين 1982 و1994 إلى 0,8% خلال عملية الإحصاء الأخيرة. وبذلك جاءت الجهة بعد جهة تازة الحسيمة تاونات والتي عرفت نموا متوسطا ارتفع بما يفوق بقليل 0,5% سنويا في حين أن المعدل الوطني بلغ 1,4%.

جدول 1 : سكان الجهة الشرقية حسب إحصاءات 1982 و1994 و2004 .

	الإحصـــــاء			النسبة المائوية للنمو	
	1982	1994	2004	94-1982	2004-1994
الحضري	825 629	975 978	1 183 355	3,7	1,9
القروي	175 845	792 713	734 739	-0,5	-0,8
المجموع	1 475 000	1 768 691	1 918 094	1,5	0,8
نسبة التحضر	42,7	55,2	61,7	-	-

هناك عوامل متعددة يمكن أن تفسر هذا التباطؤ. وسنعدد منها الحاسمة أكثر حتى نتمكن من فهم العناصر المكونة للنمو الديموغرافي، وخاصة نسبة الولادة والوفيات (وهو ما سنلخصه بالنمو الطبيعي داخل الجهة)، والهجرة الداخلية بين الجهة الشرقية وباقي جهات المملكة والهجرة الخارجية وبين الجهة وباقي العالم .

إن معادلة التوازن السكاني التي تربط بين هذه المكونات بعلاقتها مع التعداد السكاني ترسم إجمالا كالتالي :

$$PO4 = P94 + (N - D) + (I - E)\ interne + (I - E)\ externe$$

مع التحديد التالي :

P04 : الساكنة المنتظرة في أفق 2004

P94 : الساكنة التي شملها الإحصاء سنة 2004

(N – D) : النمو الطبيعي ما بين 1994 و2004

(I – E) interne : صافي الهجرة الواردة من الجهات الأخرى

(I – E) externe : صافي الهجرة الواردة من الخارج

لكن الجهة لم تتعرض للحركية المبينة أعلاه وحدها بل إنها عرفت أيضا حركية داخلية قوية بما في ذلك تلك التي لوحظت بين الوسطين السكنيين . وذلك بدليل ما تحظى به الهجرة القروية من أهمية وكذا نسبة التمدن في الجهة التي قفزت من 42,7% سنة 1982 إلى 55,2%. سنة 1994 ثم إلى 61,7% سنة 2004 . ولقد سجل تعداد الساكنة القروية بالجهة نسب نمو سنوية متوسطة سلبية أي ما بين 0,5% و0,8% خلال فترات الإحصاء 1982-94 و1994-04 على التوالي وذلك بعد ما كان قد سجل تراجعا متتاليا بالمقارنة مع تعداد ساكنة المدن .

1.1 المكون الطبيعي

منذ سنوات الثمانينيات، كانت نسبة الولادة في تراجع مستمر نتيجة النقص الحاصل تدريجيا في الخصوبة وفي الإقبال على الزواج. وقد انحدر المؤشر التركيبي للخصوبة لدى النساء في سن الإنجاب (ما بين 49 و 15 سنة) إلى 3,1 طفل سنة 1994 ثم بعد ذلك إلى 2,1 طفل سنة 2004 بعد ما كان يبلغ 5,6 سنة 1982.

رسم 1 : المؤشرات التركيبية لخصوبة النساء بالجهة الشرقية في السنوات 1982 و 1994 و2004

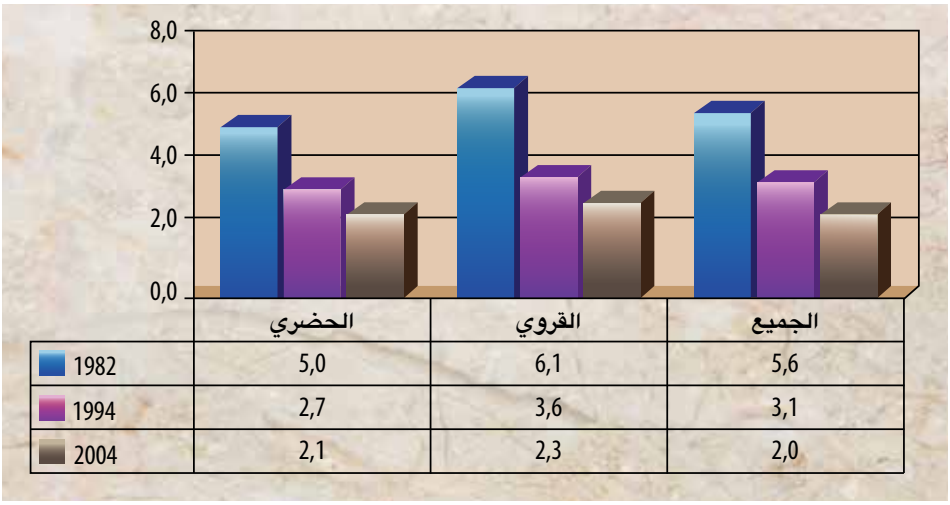

	الحضري	القروي	الجميع
1982	5,0	6,1	5,6
1994	2,7	3,6	3,1
2004	2,1	2,3	2,0

لقد لوحظ تدن في الوسطين السكانيين وذلك من خلال محددات عديدة بما فيها التراجع الذي حدث في الإقبال على الزواج إذ أصبح شباب الجهة لا يعقدون قرانهم إلا في سن متأخرة نسبيا بالمقارنة مع السابق. والدليل على ذلك يظهر في معدل سن أول ارتباط الذي قفز لدى النساء من 22,9 عاما سنة 1982 إلى 26,5 عاما سنة 1994 ثم إلى27,7 عاما سنة 2004 . وذلك تحت تأثير كل من المستوى الثقافي والاندماج التدريجي للنساء في الحياة العملية، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تقف عائقا في وجه تأسيس نواة عائلية.

أما نسبة الوفيات فهي الأخرى في تراجع لكنها تتسم بكثافة أقل من تلك التي هي عليها على المستوى الوطني. كما تنقص النسبة الخام للوفيات وكذا نسبة وفيات الأطفال في الجهة بأكثر من 20% عن المعدل الملاحظ على المستوى الوطني.

جدول 2 : نسبة وفيات الأطفال والمعدل المقارن للوفيات والمعدل الخام للوفيات والمعدل الخام للولادة ومعدل النمو الطبيعي سنة 1986

	اليومي %	م.مقارن-وف	م.خام-وفيات	م.خام-ولادة	م.نمو-طبيعي
الجهة الشرقية	56,7	6,1	5,6	27,6	22,0
المـمـغرب	75,7	7,4	7,4	30,9	23,5
النسب المائوية	33,5	21,3	32,1	12,0	6,8

خلال هذه السنة نفسها بلغ معدل النمو الطبيعي حدود 2,2% في مقابل 2,4% على الصعيد الوطني وهو ما يعادل انخفاضا في حدود 7%.

ومن ناحية أخرى، فقد أتاحت التوقعات الديمغرافية للمملكة خلال العشرية الفائتة إمكانية تقييم هذا النمو الطبيعي على المستوى الوطني ب 1,7% و 1,4% سنة 1994 وسنة 2004 على التوالي مما سمح بتقييم هذه المعدلات نفسها بالنسبة للجهة من 1,5% إلى 1,3%. وبعبارة أخرى فإن النمو الطبيعي للجهة كان يمكن أن يستقر في متوسط 1,4% طيلة العشرية 1994- 2004 [1].

واستنادا إلى هذا المعدل المتوسط إن آفاق التعداد السكاني للجهة الشرقية في 1994 إلى 2004 تبلغ 505 032 2 من السكان. ومن هنا كان من الممكن أن يصل النمو الطبيعي للجهة طيلة فترة 1994 – 2004 إلى 814 263 أي ما يقارب 400 26 في السنة الواحدة الأمر الذي يسمح بالتأكيد على أن الدينامية السكانية للجهة الشرقية تعاني من عجز وذلك بسبب حدة تدفقات الهجرات وليس بسبب النمو الطبيعي.

2.1 مكـون الهـجـرة

إذا كانت أطروحة عدم كفاية النمو الطبيعي تمتلك سندا يدعمها فإن الحركية الخارجية تظل بالتالي المكون الرئيسي : بقدر ما تشتهر الجهة بكونها خزانا لساكنة مهاجرة أصلا ليس فقط باتجاه الجهات الأخرى للمملكة وإنما أيضا باتجاه الخارج.

وإن الجهة الشرقية ليست خاضعة للحركية الخارجية دون غيرها وإنما تتعرض أيضا لهجرة قروية كبيرة، بل و توجد حركيات قوية بين مختلف الكيانات الإدارية للجهة. وبغض النظر عن الحركية الأخيرة هاته، فإن المعطيات حول الهجرة الداخلية المنبعثة عن إحصاء 2004 مقارنة بينها وبين باقي جهات المملكة تسمح بوضع مصفوفة للهجرات حسب المنبع والوجهة على امتداد فترة 1994 – 2004 (الجدول أسفله).

جدول 3 : مصفوفة الهجرات من الجهة الشرقية ما بين 1994 و 2004

	الـوجـهـة		
	الشرقية	جهات أخرى	المـجـمـوع
الجهة الشرقية	161 280	80 330	241 610
الجهات الأخرى	103 540	-	103 540
المـجـمـوع	264 820	80 330	345 150

يمكن أن نستخلص من الجدول رقم 3 أن ما يقارب 000 184 مهاجر تمكنوا من الانتقال مابين الجهة الشرقية وباقي الجهات الأخرى، وأن 000 161 تحركوا داخل الجهة، وهو ما يمثل 000 345 مهاجر أو أكثر بقليل. وبالمقارنة مع التعداد الجهوي العام فإن هذا يعطي نسبة في حدود 18% في مقابل 12% على الصعيد الوطني.

لكن ما يعتبر أكثر أهمية، فيتجلى في التبادلات التي حدثت خلال عشرية 1994 – 2004 ما بين الجهة الشرقية والجهات الأخرى. علما أن هذه الأخيرة غادرها 000 104 مهاجر واستقبلت في المقابل 000 80 مهاجر. فتدفقات الهجرة إذن تصب في صالح الجهة الشرقية وتقدر بأكثر قليلا من 000 23 مهاجر داخلي ما بين 1994 – 2004.

1- على أساس فرضية تراجع المعدلات على الصعيد الوطني وعلى المستوى الجهة الشرقية.

وإذا انضاف عدد المهاجرين إلى النمو الطبيعي، فإن أعداد السكان تساوي 000 287 ساكن. وهو رقم إذا ما انضاف بدوره إلى عدد سكان الجهة الشرقية سنة 1994 فإنه يرفع من عدد هذه الساكنة في أفق 2004 إلى 715 055 2 من السكان وهو عدد أكثر بكثير من العدد الذي جرى عليه الإحصاء (094 918 1 قاطنا). واستنادا إلى حسابات أخرى، فإن من المحتمل أن تكون الجهة قد فقدت 000 138 شخصا في التبادل مع الخارج.

3.1 معدل نمو الجهة حسب المكون

إن الجدول رقم 4 أسفله يلخص مجموع التقديرات المحققة ويظهر بأن الدينامية الديمغرافية للجهة كانت في تدهور واضح خلال فترة 1994 – 2004. وذلك راجع أساسا إلى الهجرة نحو الخارج.

جدول 4 : النمو الديمغرافي حسب المكون بالجهة الشرقية

المنبع	النمو بالأرقام		نسبة النمو (%)
	1994-2004	سنويا	
(N – D)	263,814	26,381	1,4
(I - E) داخلي	23,210	2,321	0,1
(I - E) خارجي	-137,621	-13,762	-0,7
النمو العام	149,403	14,940	0,8

والواقع أن نسبة 0,7% سنويا التي تمثل معدل الهجرة الصافي نحو الخارج يحرم الجهة مما يقارب نصف نموها الطبيعي وهي نتيجة تؤكد الفرضيات التي توضح بأن الجهة الشرقية تعتبر خزانا حقيقيا للسكان القابلين للهجرة. وهنا سؤال يطرح نفسه : « *ما هي الأقاليم التي تهمها أكثر من غيرها هذه التدفقات* ؟ » .

4.1 تدفقات الهجرة حسب الأقاليم

إنه لمن الضروري أن نقدر التأثير الذي يتركه كل صنف من أصناف الهجرة على دينامية ساكنة الجهة الشرقية ومكوناتها الترابية الأساسية : الأقاليم والعمالة وذلك حتى نتمكن من تحديد الكيان الإداري الأساسي المُصدر أو المستقبِل للسكان المهاجرين سواء على المستوى الداخلي (داخل أو خارج الجهة وعلى مستوى البلد كله) أو الخارجي ما بين الجهة ودول المهجر وذلك حسب أصناف الحركية المتعددة.
ويسمح الجدول رقم 5 أسفله بمقارنة تقييمية لفوارق أعداد المهاجرين داخل الجهة وفيما بين كياناتها الإدارية الأساسية.

جدول 5 : فوارق أعداد المهاجرين فيما بين الأقاليم الشرقية بين 1994 و 2004

الـوجـهـة	الأصـــــــل						المجـموع
	01	02	03	04	05	06	
01- بركان	-	280	310	900	-1 010	-160	320
02- فجيج	-280	-	-1 980	-600	-3 920	-1 230	-8 010
03- اجرادة	-310	1 980	-	-190	-8 280	-370	-7 170
04- الناظور	-900	600	190	-	-510	490	-130
05- وجدة-أنجاد	1 010	3 920	8 280	510	-	980	14 700
06- تاوريرت	160	1 230	370	-490	-980	-	290
المـجـمـوع	**-320**	**8 010**	**7 170**	**130**	**-14 700**	**-290**	-

يلاحظ أن أقاليم فجيج وجرادة تفوق بكثير باقي الأقاليم وذلك بفوارق عددية للهجرة بسلبية كبيرة بلغت أرقاما تصل إلى 8 000 مهاجر خلال فترة ما بين الإحصاءين 1994-2004 أي ما قدره 7 730 و 8 840 مهاجرا صافيا على التوالي.

وهكذا، فإن كانت الوجهة الرئيسية للمهاجرين من إقليم جرادة هي عمالة وجدة-أنجاد ، فإن المهاجرين المنحدرين من إقليم فجيج اتخذوا الوجهة الأساسية لهجرتهم وجدة-أنجاد وجرادة، التي لعبت دون شك دور صلة الوصل لهجرة أخرى، وإقليم تاوريرت.

أما عمالة وجدة-أنجاد، فإنها شكلت القطب الرئيسي للاجتذاب في الجهة من حيث الهجرة الداخلية، حيث أنها مثلث المقصد الخالص لقرابة 15 000 مهاجر قادمين في غالبيتهم من إقليمي فجيج وجرادة وأيضا من بركان وبشكل أقل من الناظور .

رسم 2 : معدل الهجرة الداخلية والخارجية والدولية لأقاليم الجهة الشرقية ما بين 1994 و 2004

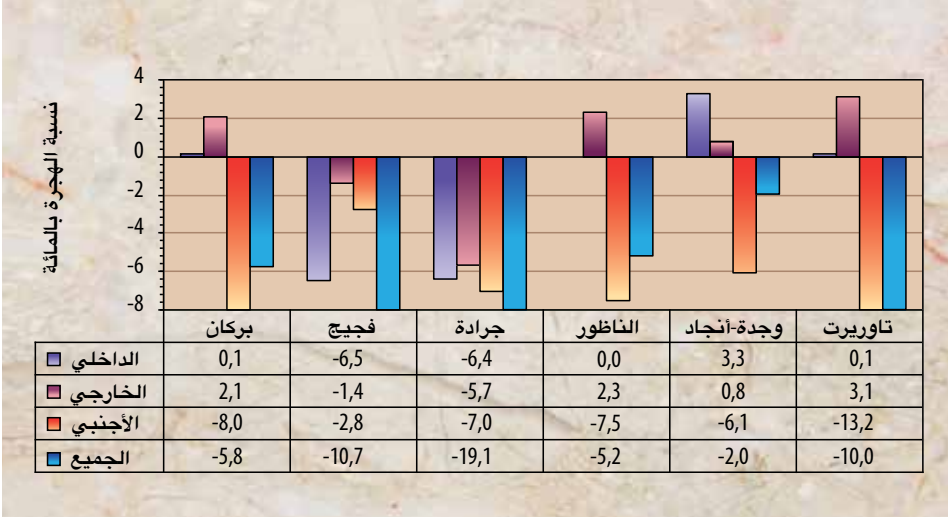

	بركان	فجيج	جرادة	الناظور	وجدة-أنجاد	تاوريرت
الداخلي	0,1	-6,5	-6,4	0,0	3,3	0,1
الخارجي	2,1	-1,4	-5,7	2,3	0,8	3,1
الأجنبي	-8,0	-2,8	-7,0	-7,5	-6,1	-13,2
الجميع	-5,8	-10,7	-19,1	-5,2	-2,0	-10,0

إن الرسم البياني أعلاه والذي يقدم معدلات الهجرة[2] حسب صنف الحركية يظهر أن أضعف معدل للهجرة (أي 2-% يفسر بالاجتذاب الذي تمارسه العمالة على أقاليم الجهة من ناحية وعلى باقي جهات المملكة من ناحية أخرى. ولقد ساهمت الهجرة الدولية ب 6,1% رغم أهميتها الكبرى في كل الكيانات الإدارية للجهة الشرقية.

إن هذه النتائج منضافة إلى النمو الطبيعي تفسر النمو العام المسجل على صعيد عمالة وجدة – أنجاد طيلة فترة ما بين الإحصائين 1994 و 2004 أي 1,3% في حين يتموقع في :

• 1,1-% بجرادة حيث الهجرة الخالصة تظل الأكثر أهمية ببلوغها 19,1% من مجموع ساكنتها (6,4% في الداخل و5,7% في خارج الجهة و 7,0% إلى خارج الوطن).

• متبوعة بإقليم فجيج حيث الهجرة الخالصة تقدر ب 10,7% (6,5% في الداخل 1,4% في خارج الجهة و2,8% إلى خارج الوطن).

أما بالنسبة للمعدل المحسوب على أساس المجموع العام لساكنة كل كيان من كيانات التقطيع الإداري للجهة، فإن أقاليم بركان والناظور وتاوريرت تحتل المرتبة الأولى من حيث الاجتذاب بالنسبة للساكنة المنحدرة من الجهات الأخرى للمملكة وبنفس الدرجة تبقى هي الأكثر أهمية من حيث تدفقات الهجرة باتجاه الدول الحاضنة للهجرة، حيث أن معدلاتها تبلغ 8,0% و7,5% و13,2% على التوالي.

2- حسبت على أساس نسبة الأعداد الصافية للمهاجرين والمغتربين على متوسط الساكنة في الفترة ذاتها.

سنشتغل حول هذا الموضوع على مرحلتين : سنخصص الأولى إلى دراسة الخصائص الديمغرافية والسوسيواقتصادية للساكنة المهاجرة داخل الوطن أي المهاجرون من الجهة الشرقية باتجاه الجهات الأخرى والهجرة المعاكسة من الجهات الأخرى باتجاه الجهة التي نتناولها بالدراسة. أما في المرحلة الثانية فسنعالج التمظهر الذي عليه المهاجرون إلى خارج الوطن بالرجوع إلى بعض المعطيات المتوفرة حول هذه الحركية.

1.2 المهاجرون الداخليون

يقدم الجدول رقم 6 الموالي جوهر المؤشرات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية المتعلقة بالمهاجرين في الجهة وبالساكنة التي لم يسبق لها أن هاجرت وكذا بالمهاجرين من الجهة باتجاه جهات المملكة الأخرى.
وحتى نتمكن من الإحاطة وتقييم تأثير هذه الحركيات على مستوى المؤشرات المتبلورة حول مجموع حركيات الهجرة بغض النظر عن مدة الإقامة.

جدول 6 : المؤشرات الديمغرافية والسوسيواقتصادية لساكنة الجهة الشرقية حسب الفئات
(المهاجرين – المغتربين – غير المهاجرين)

المـــؤشـــرات	المهاجرون	غير المهاجرين	المجمـوع	المغتربون
الـجـنـــس				
- ذكـــور	53,2	47,8	48,6	49,7
- إنـــاث	46,8	52,2	51,4	50,3
- المجـمـــوع	100,0	100,0	100,0	100,0
الفـئـة العـمريـــة				
- 00 - 14	10,7	32,9	29,4	13,2
- 15 - 59	82,6	57,6	61,4	74,2
- 60 فما فوق	6,7	9,5	9,2	12,6
- المـجـمـــوع	100,0	100,0	100,0	100,0
الحالة العائلية				
- عزوبة	56,7	39,7	43,0	29,2
- حالات أخرى	43,3	60,3	57,0	70,8
- المجـمـــوع	100,0	100,0	100,0	100,0
نسبة الأمية				
- ذكور	28,4	31,6	30,9	21,3
- إنـــاث	48,6	55,0	54,0	43,5
- المـجـمـــوع	37,8	44,0	42,9	32,5

المستوى التعليمي				
- لا شيء، أولـي	40,2	45,8	44,8	36,7
- أسـاسـي	74,6	78,4	77,8	59,8
- ثـانـوي	15,1	14,0	14,1	22,1
- عـالي	10,4	7,6	8,2	18,1
أعلى شهادة محصل عليها				
- بدون شهـادة	60,5	67,1	65,9	52,9
- أسـاسي	78,4	82,0	81,2	65,1
- ثـانوي	9,4	9,8	9,7	13,8
- جـامـعـي	9,9	6,7	7,4	16,4
- تقني، تكوين مهني	2,3	1,5	1,8	4,7
معدل النـشـاط				
- الذكـور	78,6	49,9	54,7	66,5
- الإنـــاث	44,1	9,0	13,9	18,9
- المـجـمـوع	62,4	28,5	33,7	42,5
قطـاعات النـشاط				
- أولـــي	22,5	29,7	28,3	11,4
- ثـانوي	29,4	22,4	23,7	22,1
- ثـالثي	48,1	47,9	48,0	66,5
- المـــجـمـوع	100,0	100,0	100,0	100,0
المهنة الأساسية				
- تراتبية، مهنة حرة، إطار	22,9	16,1	17,4	41,9
- تاجر، مصرفي	9,2	13,5	12,6	12,3
- مستغل فلاحي	3,3	9,7	8,5	3,1
- صانع تقليدي، عامل، مياوم	64,6	60,7	61,5	42,7
- المـجـمـوع	100,0	100,0	100,0	100,0
الوضعية داخل المهنة				
- مشغل	1,9	2,1	2,1	4,1
- مسـتـقـل	24,7	35,2	33,1	23,3
- أجـيـر	61,9	51,8	53,7	69,9
- غـيـر ذلـك	11,4	10,9	11,1	2,7
- المـجـمـوع	99,9	100,0	100,0	100,0

1.1.2 الخاصيات الديمغرافية

يكاد يتساوى عدد الرجال المغتربين مع عدد النساء المغتربات في حين نلاحظ أن عدد المهاجرين يبلغ من الرجال 53,2% مقابل 46,8% من النساء وهذه نتيجة تظهر بأن الذين يغادرون بالجهة هم في أغلبيتهم أزواج. كما تبين أن

نسبة غير المتزوجين المغتربين يمثلون 70,8% في حين أن المهاجرين غير المتزوجين تستقر نسبتهم في 43,3%. في حين نجد الساكنة التي لم يسبق لها أن هاجرت تمثل نسبة وسيطة أي 60,3%.

كما يجب أن نسجل لمجموع المهاجرين أن هناك نسبة هامة منهم في سن النشاط المنتج. فهي تبلغ 82,3% عند المهاجرين و74,2% عند المغتربين مقابل 57,6% عند الذين لم يسبق لهم أن غادروا إلى خارج الجهة. وفي هذه الأخيرة نجد الذين يبلغون ستين عاما فما فوق يمثلون نسبة لا بأس بها (9,5%) كما هو الشأن بالنسبة للذين تقل أعمارهم عن 15 عاما ويمثلون قدرا يصل إلى 32,9% خلاف ما ينشر من نسب عن الساكنة المهاجرة التي تظل ضعيفة إلى حد ما. مما يقدم الدليل على أن الهجرات الصافية في الجهة تتألف قبل كل شيء من الساكنة النشيطة.

رسم 3 : نسب الساكنة النشيطة حسب الفئات

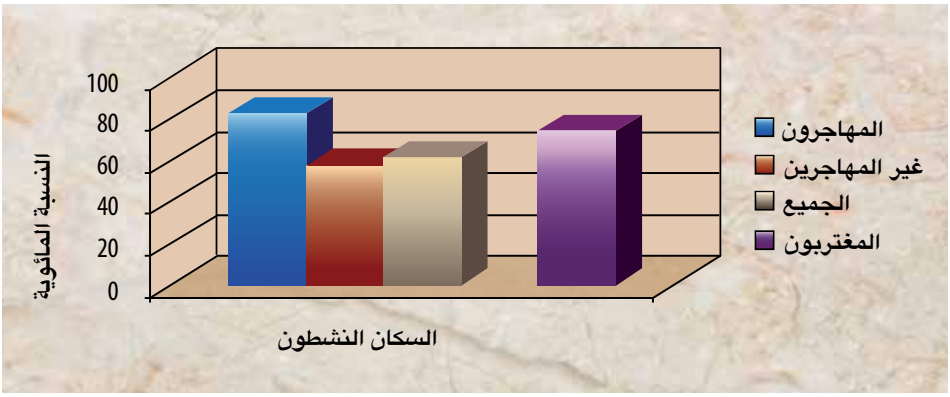

وباستطاعتنا أن نتصور أن المهاجرين بالجهة قد ساهموا في الزيادة من وزن الساكنة النشيطة بما أن هذا الثقل تجاوز 57,6% لدى الذين لم يسبق لهم أن هاجروا و61,4% على مستوى ساكنة الجهة عموما بتزامن مع نقصان في نسبة الارتباط، وهي العلاقة بين نسبة الساكنة التي في سن عدم العطاء (ما بين 00 إلى 14 عاما وما فوق 60 عاما) ونسبة الساكنة التي في سن النشاط (ما بين 15 سنة و59 سنة).

2.1.2 الخاصية التعليمية

إن المؤهلات التعليمية للساكنة المهاجرة للجهة تعتبر لا بأس بها بصفة عامة بالمقارنة مع الساكنة التي لم يسبق لها أن هاجرت. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن مغتربي الجهة يمتلكون مؤهلات أكثر أهمية فهم ليسوا أميين ويتميزون بمستواهم الدراسي الذي يعتبر مرتفعا نسبيا. كما أنهم أكثر تسلحا من حيث الشواهد، حينما نرجع إلى شواهد المدارس الكبرى والجامعات ومعاهد التكوين المهني.

والواقع أن نسبة الأمية التي تبلغ 32,5% عند المغتربين الذين تصل أعمارهم عشر سنوات فما فوق ترتفع إلى حدود 37,7% عند المهاجرين في الجهة. وهو مستوى يصير أدنى من ذاك الذي يسجل لدى القارين غير المهاجرين ألا وهو 44,0%.

أما فيما يخص المستوى التعليمي بالنسبة لكافة المهاجرين الذين ولجوا مؤسسة تعليمية فتبلغ نسبة المغتربين الذين أتموا دراستهم حتى المستوى الثانوي 22,1% و 18,1% منهم فولجوا التعليم العالي. ونجد هذه النسب متدنية عند الذين ولدوا بالجهة والذين لم يهاجروا قط : 14,0% و 7,6% على التوالي.

رسم 4 : نسبة حاملي الشواهد حسب المستوى والفئة

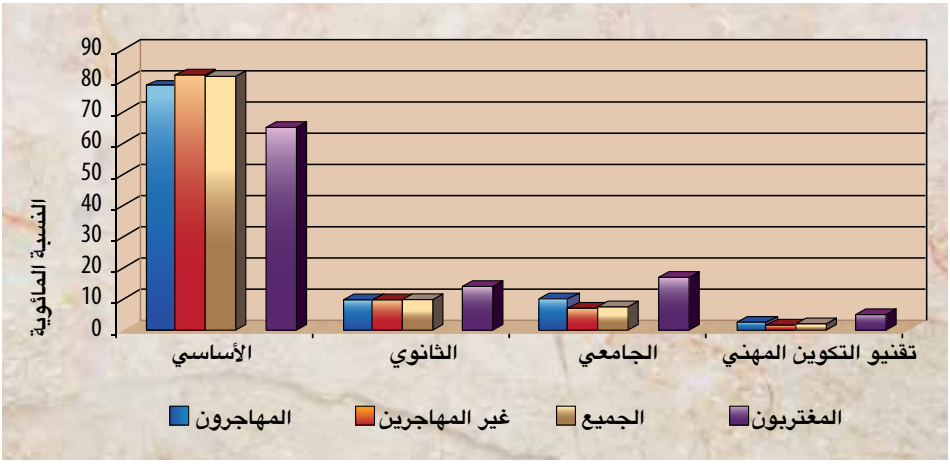

13,8% من المغتربين حاصلون على شهادة من المستوى الثانوي، كما توجد أن نسبة 16,4% يمتلكون دبلوم إتمام الدراسة الجامعية و4,7% حاصلون على شهادة التخرج من معاهد التكوين التقني المتوسط أو من مؤسسات التكوين المهني.

ومعلوم أن هذه النسب أضعف لدى المهاجرين. غير أن هؤلاء سمحوا للنسب التي أظهرها المقيمون غير المهاجرين بأن تكون مرتفعة بشكل دال. وذلك على الشاكلة التي يمكن أن نقف عندها حين نقارن بين نسب حاملي الشهادات في هذه الفئة من الأشخاص وبين النسب التي نقف عندها في مجموع الجهة الشرقية.

3.1.2 سمات الأنشطة

ينظر إلى معدل النشاط باعتباره المؤشر الذي يُستعمل عند أخذ مقياس النشاط. ويتعلق الأمر بنسبة السكان النشيطين المؤلفة من المُشَغلين والذين هم في حالة عطالة على نسبة الساكنة الأصلية أي 42,5% عند المغتربين مقابل 62,4% عند المهاجرين. وتؤكد هذه الأرقام أن المغتربين في الجهة الشرقية هم في غالبيتهم العظمى نتاج نواة الزواج ونتاج الأسر بأتمها في حين أن المهاجرين هم أساسا نتاج الأفراد الباحثين عن الشغل. علاوة على أن نسب النشاط المحسوبة بالنسبة لكل جنس على حدة تظهر تواجد مساهمة كبيرة للنساء في النشاط الاقتصادي ضمن المهاجرات كما الشأن ضمن المغتربات أي 44,1% من النساء المعلن عنهن بصفتهن نشيطات في الفئة الأولى مقابل 18,9% في الفئة الثانية.

هذا، وإن كان معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للمهاجرين في الجهة مرتفعا إلى حد ما ، فإننا نلاحظ أيضا أن 47,5% من المهاجرين النشطين أعلنوا عطالتهم عن العمل. كما أن المعدل نفسه المعلن عند غير المهاجرين وعند المغتربين في الجهة يرتفع إلى ما لا يفوق 17% تبعا للمنهجية المتبعة في عملية إحصاء سنة 2004 أي 16,7% بالنسبة للأوائل و16,6% بالنسبة للأواخر.

رسم 5 : النسبة المائوية للناشطين حسب القطاع و حسب الفئة

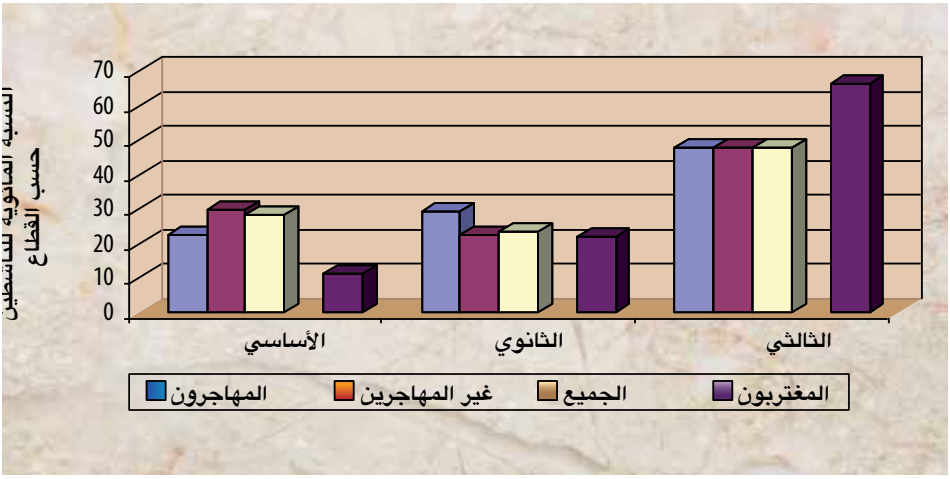

القطاع الثالثي هو الخزان الرئيسي لمناصب الشغل بالنسبة للمهاجرين النشطين العاملين أو العاطلين الذين سبق لهم أن اشتغلوا، وهو يشغل 66,5% من المغتربين و48,1% من المهاجرين. وبعبارة أوضح إن المغتربين بالجهة ينجذبون بشكل كبير نحو القطاعات التجارية والنقل والتواصل والخدمات والإدارة والتربية الوطنية والصحة أقل مما ينجذبون نحو القطاع الأولي (11,4%) أو القطاع الثانوي (22,1%).

ومن بين هؤلاء، 41,9% يعملون في المهن الحرة ووظائف الأطر العليا والمتوسطة و12,3% يشتغلون بصفتهم تجارا أو وسطاء مصرفيين. أما المهن الصغيرة فلا يهتم بها سوى 42,7% من المغتربين. ونجد خلاف ذلك 22,9% فقط من المهاجرين يمارسون مهنا حرة أو وظائف الأطر العليا أو المتوسطة و9,2% يتعاطون للتجارة أو الوساطة المالية. في حين أن المهن الصغرى يمارسها 64,6% من المهاجرين .

أما فيما يتعلق بالوضعية داخل المهنة، فإن 69,9% من المغتربين هم أجراء بما في ذلك 41,8% يعملون في القطاع العمومي، و58,2% في القطاع الخاص. مع العلم أن 29,2% فقط من هذه الفئة من السكان يشغلون منصبا في الوظيفة العمومية و 70,8% يمارسون في القطاع الخاص بصفتهم مُشغِلين (4,1%) ومستقلين (23,3%) وأجراء (40,7%) أو مساعد عائلي أو متدرج في مهنة (2,7%).

وتبلغ نسبة الأُجراء بين المهاجرين 61,9%، و16,7% فقط من بين هؤلاء تشغل منصبا في الوظيفة العمومية. أما الآخرون فيعملون في القطاع الخاص .

2.2 المهاجرون إلى خارج الوطن (الدوليون)

إن دراسة التمظهر الديمغرافي والسوسيو اقتصادي للساكنة المهاجرة القادمة من الجهة الشرقية أو التي تقصدها يسمح بتسليط الضوء على العينة التي تؤثر فيها ظاهرة الهجرة من ضمن باقي السكان بصفة عامة. فالأشخاص المهاجرون غالبا من الذكور وفي سن العطاء. ويكونون مسلحين بشكل أفضل على المستوى التربوي والتعليمي والشهادة المحصل عليها. وهذه كلها أوراق رابحة يمتلكها المهاجرون وتتيح لهم فرص البروز والتفتق على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في موطن الاستقبال .

فإذا كانت الجهة قد ربحت على المستوى الكمي بالمقارنة مع باقي جهات المملكة، فمن الواضح أنها قد خسرت على مستوى الجودة بما أنه غالبا ما يتراءى أن المغتربين أكثر تسلحا معرفيا من المهاجرين كما سبق أن أوضحنا. وهذه ملحوظة قد تمكن من تعضيد مبدأ عدم تكافؤ التنمية بين الجهات. وإن هذا التفاوت هو أصل التناقض الحاصل بين سمات المهاجرين الذين تجتذبهم الجهة وبين أولئك الذين تتخلى عنهم لصالح الجهات الأخرى. فإن كانت هذه الملحوظة جائزة بالنسبة لداخل الوطن فهل هي كذلك بالنسبة للمغتربين في دول المهجر والذين يقدر تعدادهم بحوالي 000 14 مهاجر في السنة ما بين 1994 و 2004 ؟

في الواقع، لا توجد معلومات كافية حول الديموغرافيا والمعلومات السوسيو اقتصادية حول المهاجرين باتجاه الخارج، لأنه في غالب الأحيان يكون مصدرها الدول المستقبلة التي تقوم بنشر بعض المعطيات حول المهاجرين الذين يقطنون في حظيرتها في مناسبات القيام بإحصاءات أو إجراء أبحاث أو استثمار إحصائيات أنجزت من قبل الإدارة العمومية (كما أنه لابد من الإشارة إلى أن هذه المعطيات تنشر حسب كل كيان إداري على حدة من كيانات الدولة الأصلية). وبالرغم من هذا الشح في المعلومات، فإنه من الممكن الوقوف مع ذلك على بعض خصوصيات هذه الساكنة وذلك استنادا إلى ما هو متوفر من هذه المعلومات، وبالرجوع إلى المعطيات القليلة التي يُتوفر عليها ديموغرافيا واقتصاديا.

1.2.2 على المستوى الديمغرافي

إن المهاجرين نحو الخارج يشكلون ما يناهز 75% من المهاجرين من صنف الذكور و9 مهاجرين على 10 هم في سن النشاط وهي معطيات تفوق ما كان من الممكن توقعه. أما العمر المتوسط لهؤلاء المهاجرين فيزيد قليلا عن 28 سنة وبذلك فهي فئة شابة. وبالرجوع إلى الوضعية العائلية، فإن 57% منهم غير متزوجين و43% متزوجون أو مطلقون. إنه تمظهر يشبه إلى حد ما حالة المهاجرين الداخليين في الجهة لكنه يبتعد كثيرا عن حالة المغتربين .

2.2.2 على مستوى النشاط

44% من بين المهاجرين في سن النشاط كانوا يشتغلون في مهنة ما قبل مغادرتهم التراب الوطني، الأمر الذي قد يعني عدم رضاهم عن الوظيفة التي كانوا يمارسونها قبل الهجرة، و23% منهم كانوا عاطلين، و33% يكونوا غير عاملين.

وأخذا بهذه المؤشرات، فإن معدل النشاط من بين الساكنة المهاجرة إلى الخارج يصل 67% ونسبة البطالة تقارب 34% وهو ما يعادل بقليل النسبة المسجلة على المستوى الساكنة المهاجرة داخل الجهة لكنه يمثل عمليا ضعف ما يقدر بالنسبة للساكنة المغتربة.

وقد ارتفع عمر الذين يشتغلون والعاطلين والذين هم في سن العطاء أثناء الهجرة إلى 32 سنة و27 سنة و23 سنة على التوالي.

حتى نتمكن من قياس النشاط بالجهة سنقوم عن طريق التناوب بدراسة تمظهرات الساكنة النشيطة المشتغلة والعاطلة والفئة غير النشيطة، ولكن قبل هذا وذاك وحتى نتجنب كل تأويل خاطئ للنتائج المقدمة هنا. فإنه من اللائق البدء بتقديم تذكير بالآراء الأساسية المتبناة.

وإن دراسة الوضعية لكل شخص على ضوء النشاط الاقتصادي يسمح بالتمييز بين الساكنة النشيطة وتلك التي يطلق عليها « في سكون ».

وتضم الساكنة النشيطة :

• الساكنة النشيطة التي تشغل منصبا (مجموع الأشخاص الذين يبلغ سنهم 7 سنوات فما فوق ويشتغلون) ؛

• الساكنة النشيطة في عطالة والتي تضم جميع الأشخاص الذين هم في سن 15 عاما فما فوق والذين لا عمل لهم وفي حالة بحث عنه بما في ذلك المعطلون الذين سبق لهم أن عملوا والذين ينتظرون وظيفة لأول مرة.

فالساكنة التي في سكون تتضمن كل شخص لا يمارس عملا وكذا الذين ليسوا في حالة بحث عن الشغل وتحديدا أمهات البيوت والطلبة والمتقاعدون والذين لهم إيراد والمرضى والمعوزون.

علاوة على وجود معلومات محددة تهم كل شخص نشيط يشغل منصبا أو معطل سبق و اشتغل، كما تهم نوعية نشاطه ومهنته الرئيسية ووضعيته داخل وظيفته.

1.3 المساهمة في النشاط الاقتصادي

يرتفع عدد الساكنة النشيطة التي تتكون من الذين يشغلون منصبا والمعطلين في الجهة الشرقية إلى 643 000 فرد منهم 61,5% قاطنة بالمدار الحضري. أما الساكنة غير النشيطة فيبلغ تعدادها 1 264 000 من السكان ويحدد هذا العدد نسبة الرابط الاقتصادي فيما يقرب 20 في سكون على 10 نشيطين في مقابل 18 غير نشيطين على 10 نشيطين وذلك على الصعيد الوطني. ويسمح هذا المؤشر، مقارنة مع معدل الرابط الديموغرافي المستخرج من نسبة الضغط السكاني لمن هم في سن حالة السكون على الذين هم في سن العطاء وهي نسبة تمثل 6,3%. إذ يسمح هذا المؤشر بالتأكيد على أن الجهة بعيدة عن أن تستفيد من مؤهلها الديموغرافي أي الذين هم في سن العطاء وذلك بسبب الضعف الكبير لمساهمة نساء الجهة في النشاط الاقتصادي على وجه الدقة.

جدول 7 : ساكنة الجهة حسب نوعية النشاط والوسط السكني سنة 2004 (بآلاف من السكان)

نوعية النشاط	الحضري			القروي			المجموع		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
نشيط	303	92	395	203	45	248	507	136	643
غير نشيط	264	513	777	156	332	488	420	844	1 264
المجموع	567	605	1 172	359	377	736	927	980	1 907

وفعلا وكما يستشف من دراسة الساكنة النشيطة للجهة الشرقية حسب الجنس، فإن هيمنة الذكور أمر مؤكد مهما يكن الوسط السكني، إذ أن قرابة 8 نشيطين على 10 هم رجال أي 76,7% في الوسط الحضري و81,9% في الوسط القروي.

وانطلاقا من أعداد السكان النشيطين، فإن نسبة النشاط التي تعبر عن وزن هذه الساكنة مقسم على مجموع سكان الجهة الشرقية يعطي نسبة ترتفع إلى 33,7% أي ما يعادل عمليا المعدل المسجل حسب الوسط السكني .لكن بحكم أسبقية التشغيل الذكوري، فإن هذا المعدل يمر من 53,4% إلى 15,2% عند الرجال وعند النساء على التوالي في الوسط الحضري، ومن 56,5% إلى 11,9% في الوسط القروي.

رسم 6 : معدل نشاط سكان الجهة حسب الجنس وحسب الوسط السكني

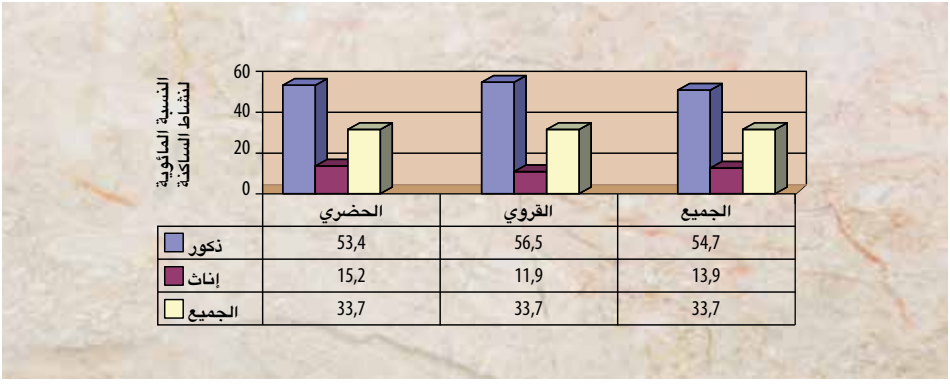

	الحضري	القروي	الجميع
ذكور	53,4	56,5	54,7
إناث	15,2	11,9	13,9
الجميع	33,7	33,7	33,7

2.3 تمظهر الساكنة النشيطة العاملة

يبلغ تعداد الساكنة النشيطة التي تشغل عملا في الجهة ما يقارب 480 000 شخص، منها 85% من جنس الرجال و 94% من الفئة العمرية ما بين 15 و59 عاما. أما الذين هم في سن يقل عن 15 سنة والنشيطين الذين لازالوا يشغلون منصبا وسنهم بلغ 60 سنة أو يزيد فإنهم يمثلون 1,1% و5,4% على التوالي.

رسم 7 : معدل شغل منصب من طرف نشيطين بالجهة حسب الجنس والوسط السكني

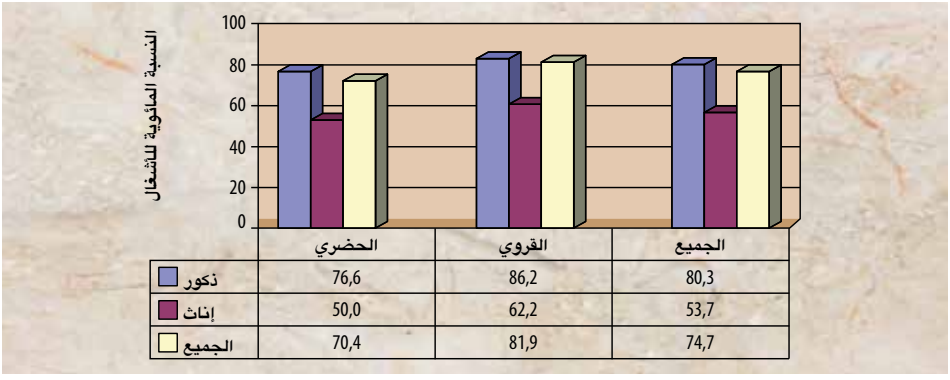

	الحضري	القروي	الجميع
ذكور	76,6	86,2	80,3
إناث	50,0	62,2	53,7
الجميع	70,4	81,9	74,7

يبلغ معدل شغل منصب مستخرج من قسمة عدد النشطين الذين يشغلون منصبا على العدد الإجمالي للنشطين 74,7% على صعيد الجهة بـ 70,4% في الوسط الحضري و81,9% في الوسط القروي. ويسمح الرسم رقم 7 أعلاه بدراسة التغيير الحاصل حسب الجنس.

1.2.3 محاربة الأمية ومستوى التعليم

تصل نسبة الأمية بين السكان النشطين الذين يشغلون منصبا بالجهة 38,0% بـ 36,6% بالوسط الحضري و45,8% بالعالم القروي.

رسم 8 : معدل الأمية بين النشطين الشاغلين منصبا حسب الجنس والوسط السكني

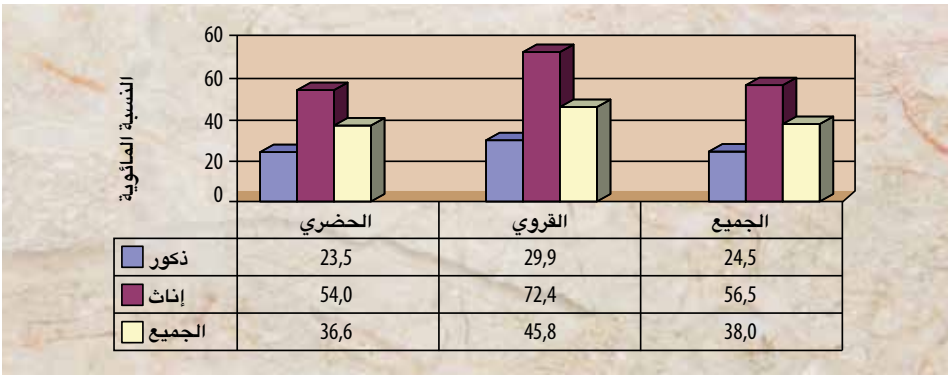

	الحضري	القروي	الجميع
ذكور	23,5	29,9	24,5
إناث	54,0	72,4	56,5
الجميع	36,6	45,8	38,0

وحسب الجنس، فإن هذه النسبة تختلف من 24,5% لدى الرجال إلى 56,5% عند النساء، وهو فارق واضح نجده أيضا في الوسطين الحضري والقروي، إذ نجد في الوسطين السكنيين معا نسبة الأمية لدى الصنف الثاني مرتفعة إلى الضعف عن ما هو لدى الصنف الأول.

وإجمالا فإن مستويات الأمية المرتفعة والتي تدمج إلى المستويات التعليمية المتواضعة إلى حد ما عند الأشخاص النشطين العاملين بالجهة والذين سبق لهم ان ذهبوا إلى مؤسسة تعليمية، تشهد على هشاشة هذه العينة من الساكنة وعلى المستوى التثقيفي الذي تملكه. وبالفعل وكما يستنتج من دراسة توزيع الفئة النشطة العاملة التي سبق أن ذهبت إلى مؤسسة تعليمية أن أكثر من نصف الساكنة يكاد لا تتجاوز مستواها التعليمي الابتدائي 45,6% في الوسط الحضري و72,2% في العالم القروي.

رسم 9 : المستوى التعليمي للنشطين العاملين حسب الوسط السكني

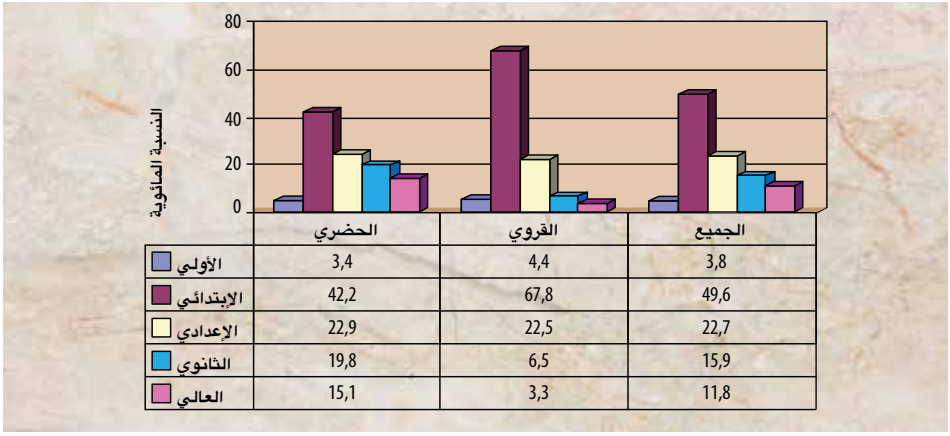

	الحضري	القروي	الجميع
الأولي	3,4	4,4	3,8
الإبتدائي	42,2	67,8	49,6
الإعدادي	22,9	22,5	22,7
الثانوي	19,8	6,5	15,9
العالي	15,1	3,3	11,8

لا تتجاوز نسبة النشطين العاملين الذين وصلوا مستوى الثانوي والعالي في دراستهم في الوسط الحضري كما هو الشأن في العالم القروي 15,9% و 11,8% حسب الترتيب. أما الذين بلغوا مستوى الإعدادي فيقارب 23% من النشطين الذين يشغلون منصبا كيفما كان الوسط السكاني.

أما على مستوى الشهادات، فإن ثلاثين في المائة من هذه الفئة ليس لديهم أي مستوى تأهيلي إذ إن 62,8% من بينهم غير حاصلين على أية شهادة دراسية (50,6% في المجال الحضري و79,7% في الوسط القروي). ومن بين 37,2% الباقية نجد 72,6%. لا يتعدى مستواهم شهادة دروس الأقسام الأساسية و12,2% حاصلون على شهادة الدراسة الثانوية. ويسمح الرسم 10 أسفله بدراسة هذه المؤشرات حسب الوسط السكني.

رسم 10 : الساكنة النشطة الشاغلة لمنصب حسب أعلا دبلوم محصل عليه

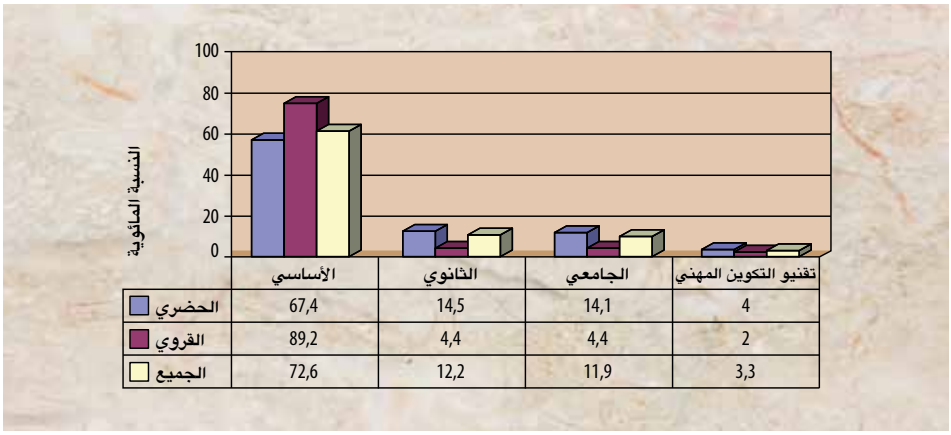

	الأساسي	الثانوي	الجامعي	تقنيو التكوين المهني
الحضري	67,4	14,5	14,1	4
القروي	89,2	4,4	4,4	2
الجميع	72,6	12,2	11,9	3,3

لاتظهرالدبلومات الجامعية وشهادات مؤسسات التكوين المهني والتقني إلا بنسبة 11,9% و3,3% بالتوالي .

2.2.3 المهن وشعب النشاط

يتراءى من الجدول رقم 8 أسفله أن المهن الفلاحية هي المسيطرة، إذ إن 29,2% من الفئة النشطة العاملة بالجهة تمارس في هذا القطاع. وإن هذه النسبة المائوية قليلة نسبيا في الوسط الحضري وتصل في المجال القروي إلى 70%.

جدول 8 : الساكنة النشطة الشاغلة للمجموعات الكبيرة المهنية والوسط السكني

المجموعات الكبيرة المهنية	الحضري	القروي	المجموع
0. الهيئة التشريعية، المسؤولون التراتبيون في الوظيفة العمومية، المديرون وأطر الإدارة والمقاولات	1,8	0,3	1,2
1. الأطر العليا وأصحاب المهن الحرة	2,9	0,2	1,8
2. الأطر المتوسطة	9,5	1,1	6,0
3. المستخدمون	13,1	3,6	9,1
4. التجار والوسطاء التجاريون والماليون	16,7	7,4	12,7
5. المشتغلون الفلاحيون، الصيادون، الغابويون والقناصة وما شابههم	1,6	19,1	9,0
6. الصناع والعمال المؤهلون في الصناعة التقليدية (دون العمال الفلاحين)	28,1	13,7	22,0
7. العمال والمياومون الفلاحيون وعمال الصيد (بما في ذلك العمال المؤهلون)	4,3	41,9	20,2
8. مسيرو الآلات وعمال التركيب والتجميع	4,8	3,1	4,0
9. مياومون غير فلاحيين، الحرفيون اليدويون والحرف الصغرى	17,2	9,6	14,0
10. عناصر لا يمكن تصنيفها حسب المهنة	1,8	0,3	1,2
المجموع	100,0	100,0	100,0

ومن ناحية أخرى فإن 22% من النشطين الذين شملتهم الدراسة يعتبرون صناع تقليديين أو فلاحين مؤهلين في مهن تقليدية و14% مياومين غير فلاحيين و4% سائقين لآليات وعمال التجميع.

رسم 11 : الساكنة النشيطة العاملة بالجهة الشرقية حسب المجموعات المهنية الكبرى

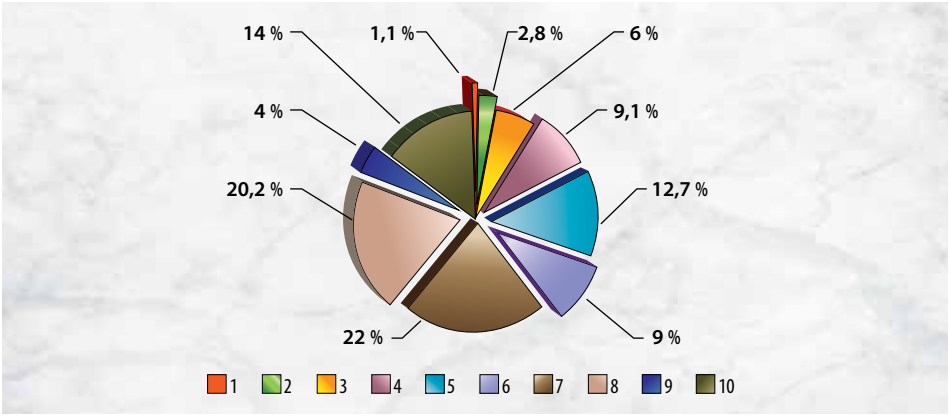

ويمثل التجار والوسطاء التجاريين والماليين 12,7% (16,7% و في الوسط الحضري و 7,4% في الوسط القروي). أما فيما يتعلق بالمسؤولين التراتبيين في الوظيفة العمومية وفي القطاع الخاص والأطر العليا والأطر المتوسطة والمستخدمين، فيمثلون 18,1% بالجهة (27,3% بالوسط الحضري مقابل 5,2% بالعالم القروي).

أما فيما يخص الوضعية داخل المهن فإن دراسة المعطيات في الرسم 12 تكشف عن أن وضع الأُجراء من بين النشطين العاملين في الجهة يهيمن بـ 52,4% متبوعا بالنشطين الذين يعملون لحسابهم الخاص أو مستقلين (33,8%) أما مساعدو البيوت والمتعلمون فيمثلون 11,6% وأخيرا المستخدمون (2,2%).

رسم 12 : الساكنة النشيطة التي تشغل منصبا بالجهة حسب الوضعية داخل الوظيفة

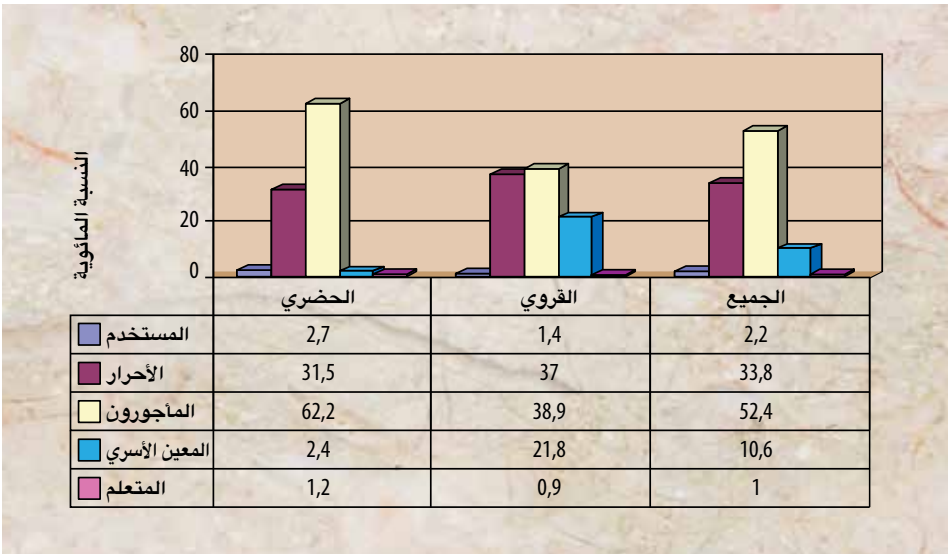

	الحضري	القروي	الجميع
المستخدم	2,7	1,4	2,2
الأحرار	31,5	37	33,8
المأجورون	62,2	38,9	52,4
المعين الأسري	2,4	21,8	10,6
المتعلم	1,2	0,9	1

تتغير بطبيعة الحال البنية من وسط سكني إلى آخر وذلك بشكل كبير. فبنية الأجراء أكثر حضورا في الوسط الحضري حيث نجد 68,8% من النشطين أُجراء منه في العالم القروي حيث تبلغ النسبة 38,9% على أقل تقدير وهي نسبة مائوية ضعيفة إلى درجة أنه لا يجب أن نشرح على ضوء وضعية هيمنة بنية معاوني الأسر التي على الأرجح قروية والتي قد تحتل مكان الأجراء. وبالفعل فإن 21,8% من النشطين المشتغلين في هذا الوسط هم مساعدو الأسر في مقابل 2,4% في الوسط الحضري فقط.

إضافة إلى أن خصوصية النشاط في العالم القروي تجعل بنية المستقلين هي المسيطرة بنسبة 37,0% من النشطين مقابل 31,5% في الوسط الحضري . ونسجل بهذا الصدد أن المستقلين هم الذين يشتغلون مساعدي الأسر وأن هذه الحالة نادرة بالوسط الحضري. أما فيما يخص بنيات المشغلين والمتعلمين فتتواجد بالأحرى في الوسط الحضري أكثر منه في العالم القروي. فهناك 2,7% مقابل 1,4% بالنسبة للبنية الأولى و1,2% مقابل 0,9% بالنسبة للبنية الثانية.

وأما ما يتعلق بشعب الأنشطة، فإن الجدول رقم 9 أسفله يقدم التوزيع النسبي للنشطين الذين يشغلون منصبا. كما أنه يظهر أن شعب النشاط الاقتصادي « الفلاحة والغابة والصيد » هي أول شعبة تختزن المناصب بالجهة بنسبة 28,6% من النشطين. ثم تليها شعب « التجارة » و « الإدارة العمومية و التربية و الصحة و الأعمال الاجتماعية » ثم « البناء والأشغال العمومية » التي تشغل 19% و 14,1% و 12,4% على التوالي. أما شعب الخدمات والنقل والتواصل و « الصناعة العصرية والصناعة التقليدية » فتعبئ على التوالي 14,2% و 9,6% من ساكنة الجهة النشطة التي تشغل منصبا.

جدول 9 : الساكنة النشيطة العاملة حسب شعبة النشاط والوسط السكني

شعب النشاط الاقتصادي	الحضري	القروي	المجموع
1. الفلاحة وتربية الماشية والغابة والصيد البحري	5,9	59,7	28,6
2. المـعادن	0,3	0,6	0,5
3. الصناعة العصرية والصناعة التقليدية	12,8	5,3	9,6
4. الماء والكهرباء والطاقة	0,6	0,1	0,4
5. البناء والأشغال العمومية	14,3	9,8	12,4
6. التـجارة	26,0	9,5	19,0
7. النقل والتواصل	6,2	3,0	4,8
8. الخـدمات	10,5	7,9	9,4
9. الإدارة العمومية والصحة والأعمال الاجتماعية	21,8	3,5	14,1
10. النشاط الممارس من خارج المغرب وغير المصرح به	1,6	0,6	1,2
الـمـجـمـوع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

وهكذا فإذا كانت أغلبية الأنشطة بالوسط القروي تتمركز في المجال الفلاحي (ما ينقص شيئا عن 6 نشطين على 10 نشطاء) فإن خمسة شعب للنشاط تزيد بكثير في الوسط الحضري ويتعلق الأمر على التوالي وحسب درجة الأهمية بفرع التجارة وفرع الإدارة العمومية وفرع التربية والصحة والأعمال الاجتماعية والبناء والأشغال العمومية والصناعة والصناعة التقليدية والخدمات.

رسم 13 : الساكنة النشيطة المشتغلة بالمجال الحضري حسب صنف النشاط

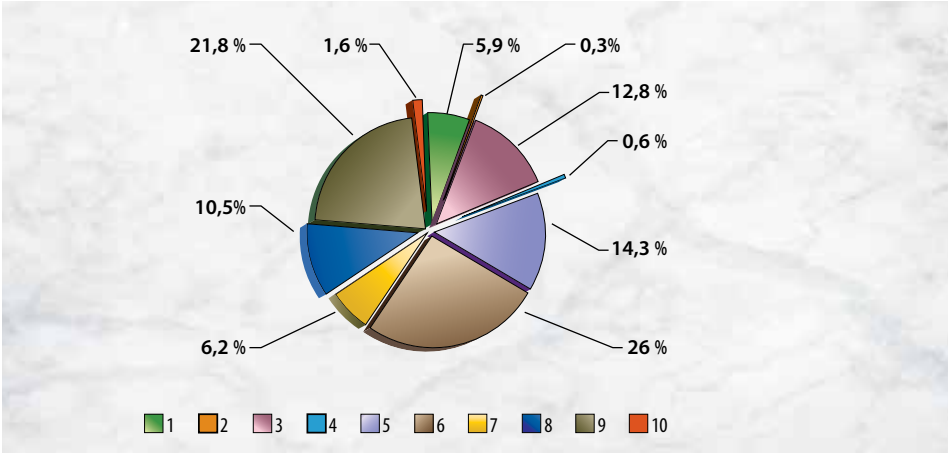

فإذا سمح هذا التوصيف بتسليط الضوء على المهن المهيمنة بالجهة وكذا شعب النشاط الأساسية التي تحتل مناصب، فإنه لا يسمح بإبراز التمظهر السوسيو ثقافي لهذه الشريحة التي لها علاقة بالقطاع النشيط الذي سنتطرق إليه في المقطع الثالث أسفله والذي سيتناول بالمعالجة المستوى التكويني المكتسب عن طريق الشهادة العليا المحصل عليها وشعبة النشاط.

3.2.3 التكوين وشعبة النشاط

جدول 10 : الساكنة النشيطة التي تشغل منصبا حسب شعبة النشاط وأعلى شهادة محصل عليها

لكل قطاع، المستويات حسب أعلى دبلوم محصل عليه	الأساسي	الثانوي	الجامعي	التقني	التكوين المهني	لا شيء	المجموع
الفلاحة وتربية المواشي والغابة والصيد البحري	14,6	0,4	0,3	0,0	0,1	84,6	100,0
المعادن	18,6	0,0	1,8	0,0	0,0	79,6	100,0
الصناعة	36,1	1,6	1,2	0,2	1,0	59,9	100,0
الماء والكهرباء والطاقة	52,7	11,3	5,9	3,2	2,2	24,7	100,0
البناء والأشغال العمومية	26,9	1,1	0,6	0,1	0,6	70,7	100,0
التجارة	34,8	2,8	2,3	0,1	0,5	59,4	100,0
النقل والتواصل	34,6	4,7	2,4	0,4	0,8	57,1	100,0
الخدمات	28,9	3,2	4,7	0,2	1,2	61,9	100,0
الإدارة العمومية التربية – الصحة –الأنشطة الاجتماعية	30,1	20,3	21,4	4,1	0,7	23,4	100,0
النشاط الممارس خارج المغرب والغير مصرح به	33,8	11,4	9,8	1,8	1,3	42,0	100,0
المجموع	**26,9**	**4,5**	**4,4**	**0,7**	**0,6**	**62,9**	**100,0**

لكل مستوى حسب أعلى شهادة محصل عليها التوزيع حسب القطاعات	الأساسي	الثانوي	الجامعي	التقني	التكوين المهني	لا شيء	المجموع
الفلاحة وتربية المواشي والغابة والصيد البحري	15,5	2,3	1,8	1,7	4,4	38,5	28,6
المعادن	0,3	0,0	0,2	0,0	0,0	0,6	0,5
الصناعة	12,9	3,4	2,6	2,9	16,7	9,2	9,6
الماء والكهرباء والطاقة	0,8	1,0	0,5	1,7	1,5	0,2	0,4
البناء والأشغال العمومية	12,4	3,1	1,7	2,0	12,6	14,0	12,4
التجارة	24,6	12,0	9,9	3,8	17,8	18,0	19,0
النقل والتواصل	6,2	5,0	2,6	2,6	7,0	4,4	4,8
الخدمات	10,1	6,7	9,9	2,0	20,0	9,3	9,4
الإدارة العمومية، التربية، الصحة والأنشطة الاجتماعية	15,7	63,5	68,1	80,3	17,4	5,2	14,1
النشاط الممارس خارج المغرب والغير مصرح به	1,4	2,9	2,5	2,9	2,6	0,8	1,2
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

1.4 خصوصيات الساكنة النشيطة بالجهة

يقدر تعداد مجمل ساكنة الجهة سنة 2006 بما يناهز 2 مليون شخص. منها مجموعة نشطة يرتفع عددها إلى ما يفوق 636 000 وهو ما يمثل نسبة نشاط تصل 45,0% مقابل 51,3%على الصعيد الوطني.
وتضم الجهة سنة 2006 أكثر من 261 000 شخص نشيط بالعالم القروي أي ما يعادل نسبة نشاط تبلغ 50% مقابل 60,5% على الصعيد الوطني. ويصل هذا المعدل إلى 71,3% بالنسبة للرجال و16,3% للنساء. أما العاطلون فيقدر عددهم بـ 33 000 في الوسط القروي.

رسم 14 : معدل النشاط الحضري حسب الجهات (بحث قامت به مديرية الإحصاء سنة 2006)

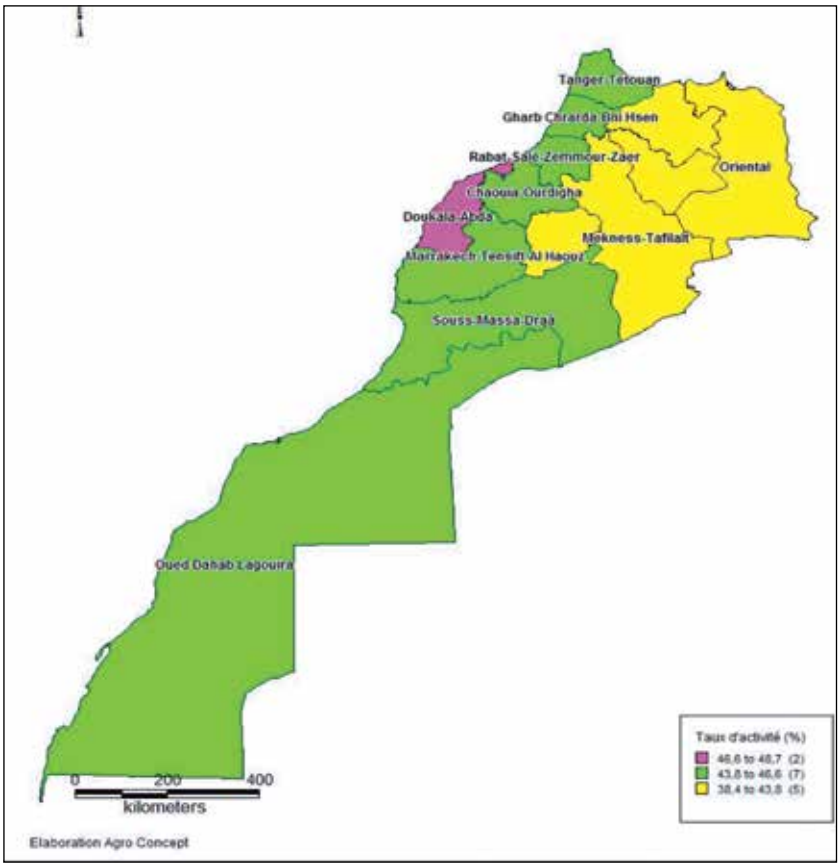

إن تعداد الساكنة النشيطة في الوسط الحضري يقدر سنة 2006 بـ 000 374 شخص أي بمعدل نشاط يستقر في 42,1% في مقابل 44,7% على الصعيد الوطني. إن نسبة 59,6% هاته تخص الرجال يقابلها 8,8% من النساء. هذا وإن العطالة تمس أكثر من 000 79 شخص يقطنون في الوسط الحضري بالجهة. وإن إحدى الخصوصيات الرئيسية للساكنة النشيطة هي أنها يغلب عليها طابع الفتوة. والواقع أن 56,6% من عمر الساكنة يتراوح ما بين 25 عاما و35 عاما من مجمل النشطين.

علاوة على أن هذه الساكنة تتميز أيضا بتدني مستواها التأهيلي (هذا التقييم ينبني انطلاقا من أعلى شهادة محصل عليها) وبتنوعها على مستوى التأهيل فيما بين الوسطين. وفي سنة 2006 لم تكن نسبة 66,5% من الساكنة النشيطة حاصلة على دبلوم. غير أن هذا المعدل يبلغ 46,0% في الوسط الحضري و 86,8% في الوسط القروي.

وقد بلغت الفئات السكانية النشيطة الحضرية الحاصلة على مستوى تعليمي متوسط وعال 32,5% و21,5% على التوالي. وعلى العكس من ذلك فإن هذه النسب تصل تواليا 11,6% و 1,6% بالمجال القروي.

رسم 15 : معدل النشاط بالوسط القروي حسب الجهات (بحث قامت به مديرية الإحصاء لسنة 2006)

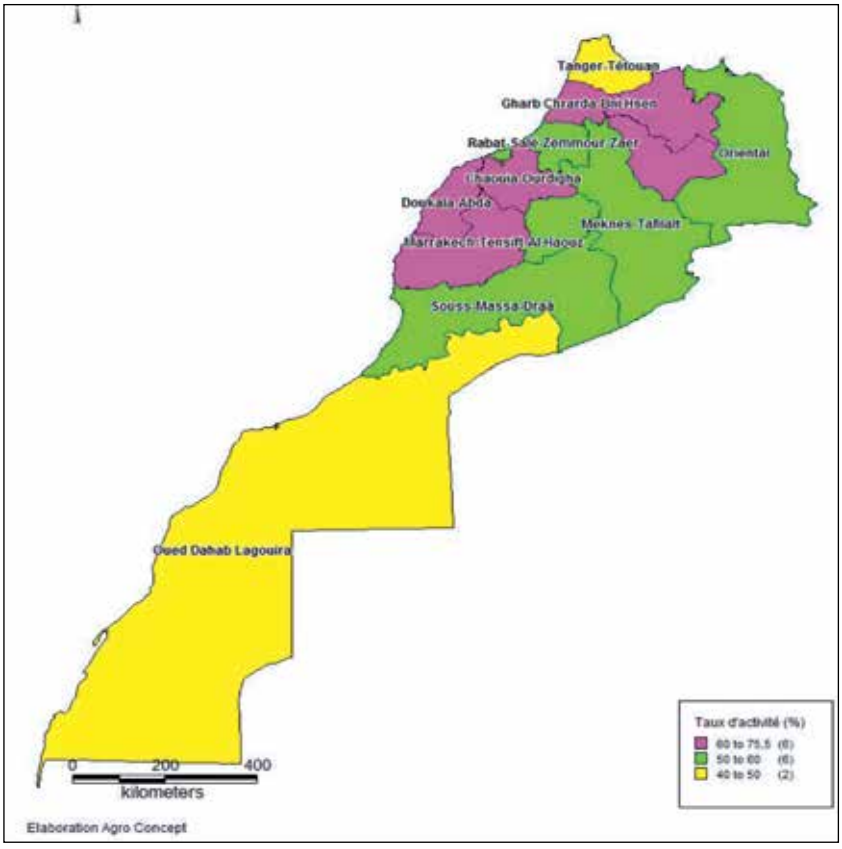

رسم 16 : نسب النشاط للساكنة النشيطة حسب مستوى الدراسة

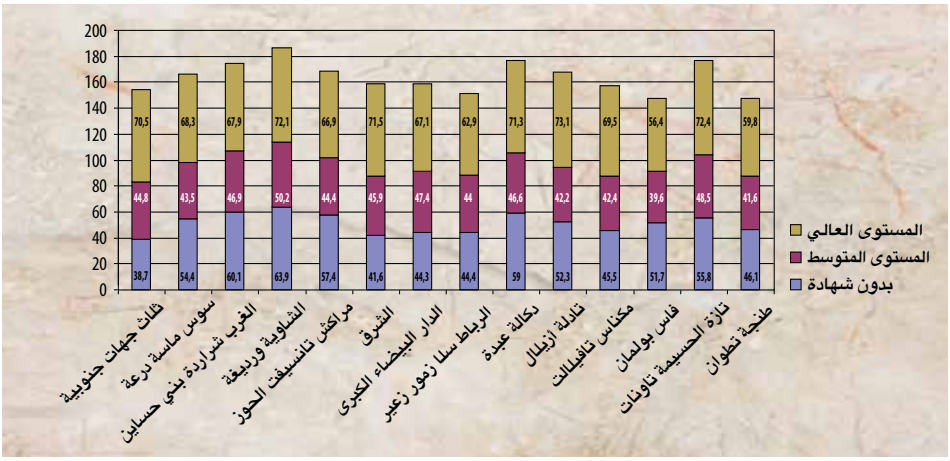

2.4 الساكنة النشيطة : التشغيل والعطالة

1.2.4 التشغيل بالجهة

في سنة 2006 كانت الجهة الشرقية ذات نشاط اقتصادي يتسم بالضعف مقارنة بالجهات الأخرى باستثناء الجهات الثلاث الجنوبية (نسبة التشغيل في حدود 35%) .أما نسبة التشغيل في الجهة الشرقية فتستقر في 37% مقابل 46,3%. على الصعيد الوطني. ونحن نلاحظ إضافة إلى ذلك أن هناك نقصا في إدماج النساء النشطات في الاقتصاد الجهوي، حيث يبلغ معدل التشغيل عند النساء 11,5%في مقابل 24,6% بالنسبة لمجموع الوطن.

رسم 17 : خلق المناصب ما بين 2005 و2006 من أجل النشطين البالغين سن 15 عاما فما فوق حسب الجهات وعلى أسس مائوية (%)

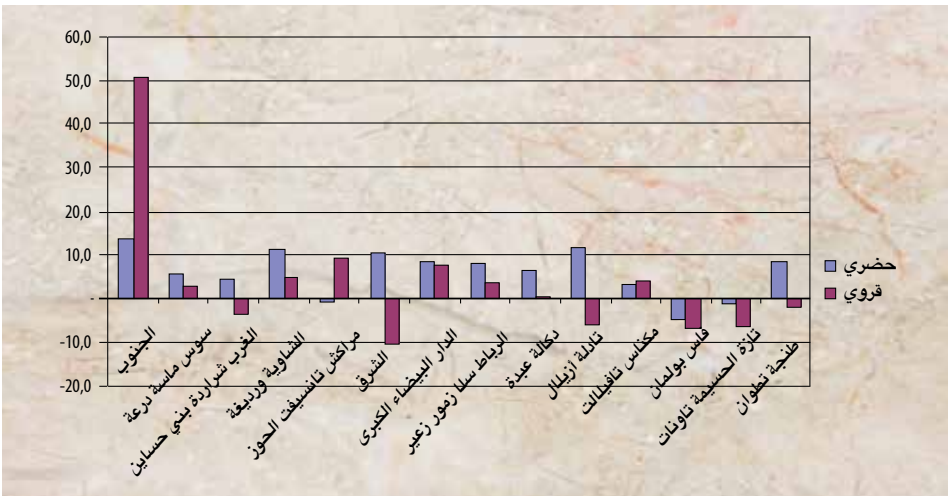

رسم 18 : خلق المناصب ما بين 2005 و 2006 من أجل النشطين البالغين 15 عاما فما فوق
حسب الجهات والقيمة المطلقة

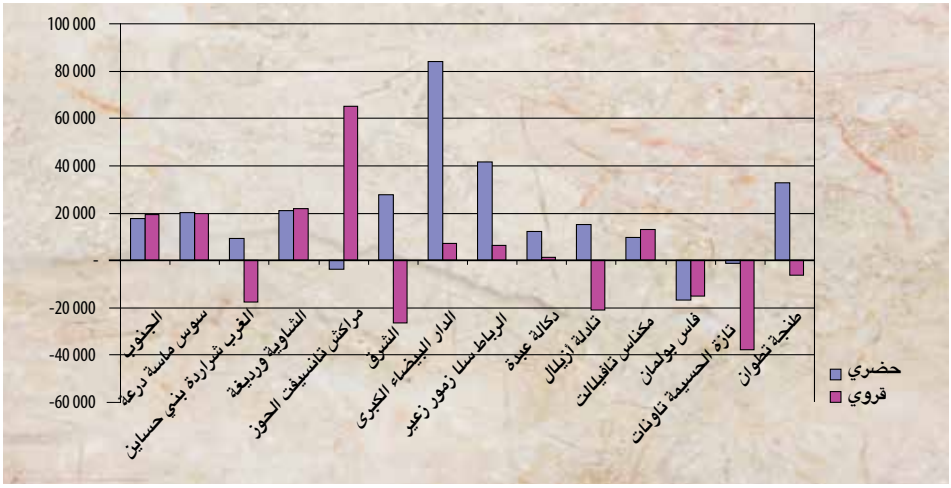

يظهر الرسم رقم 19 أسفله المتعلق بتشغيل البالغين حسب شعب النشاط الاقتصادي أن التوظيف بالجهة يعتبر هاما جدا في قطاع الخدمات (أكثر من 250 000 شخص). كما أن الفلاحة تساهم في تشغيل ما يقارب 150 000 فرد. في حين أن قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة يوفر عددا لا يتعدى 100 000 منصب شغل.

رسم 19 : الساكنة النشيطة الشاغلة للمناصب والبالغين من العمر 15 سنة فأكثر
حسب الجهات وقطاعات النشاط الاقتصادي

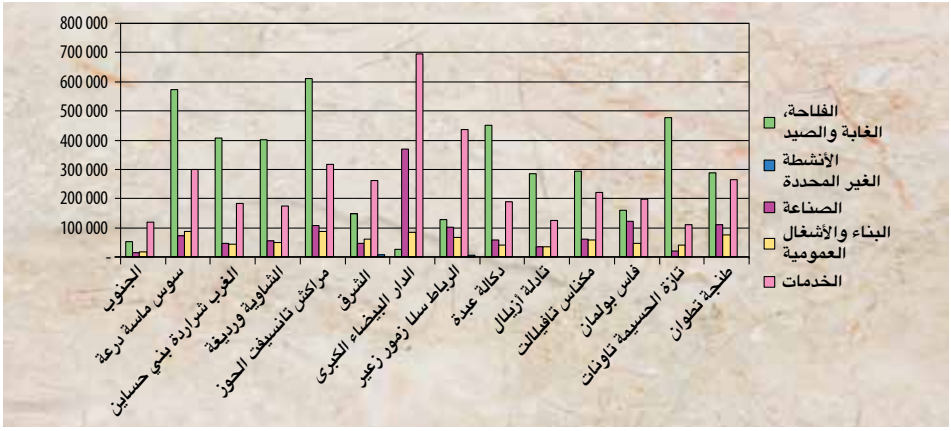

2.2.4 خصوصيات الساكنة التي تعاني من العطالة بالجهة الشرقية

ارتفع عدد العاطلين بالمغرب سنة 2006 إلى ما يفوق مليون شخص (أي 9,7%من الساكنة النشيطة). ويتعدى 93 000 عاطل من الساكنة النشيطة بالجهة الشرقية أي نسبة 17,8%.

ويصل هذا المعدل في الوسط الحضري إلى 15,5% على الصعيد الوطني مقابل 21,3% بالجهة الشرقية (إنها أعلى نسبة عطالة مقارنة بباقي جهات المملكة). أما في الوسط القروي، فإن هذا المعدل يبلغ 3,7% بالنظر إلى مجموع الوطن في حين يكون في حدود 12,6% بالنسبة للجهة الشرقية (النسبة الأهم بعد الجهات الجنوبية الثلاث).
وهنا نلاحظ أن العنصر النسوي بمدن الجهة معرض أكثر من غيره من الذكور للعطالة وذلك بمعدل يصل 31,8% مقابل 19,3% للرجال. وبالنقيض فإن الوسط القروي يحتوي على نسبة عطالة نسائية متدنية مقارنة مع الذكور. فهي تبلغ 7,6% وسط النساء و13,7% وسط الرجال.

وكما يكشف عن ذلك الرسمان رقم 20 و24 أسفله، فإننا نلاحظ بأن نسبة العطالة تتدنى تبعا للأعمار. فبالنسبة للجهة هناك 29,3% من الساكنة تبلغ من العمر ما بين 15 سنة و 24 سنة و23,1% في عمر يتأرجح بين 25 سنة و34 سنة و9,2% من الساكنة النشيطة تفوق 35 سنة. وتبعا للوسط السكني فمن الملاحظ أن الفئة الشابة بالوسط الحضري هي الأكثر عرضة للعطالة من أقرانهم بالعالم القروي.

رسم 20 : نسب العطالة حسب الأعمار والجهات بالوسط الحضري

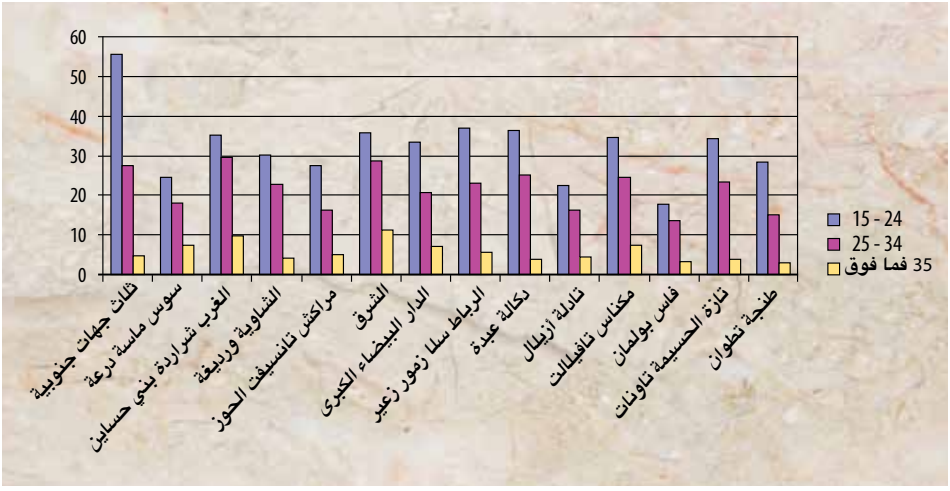

رسم 21 : نسب العطالة حسب الأعمار والجهات بالوسط القروي

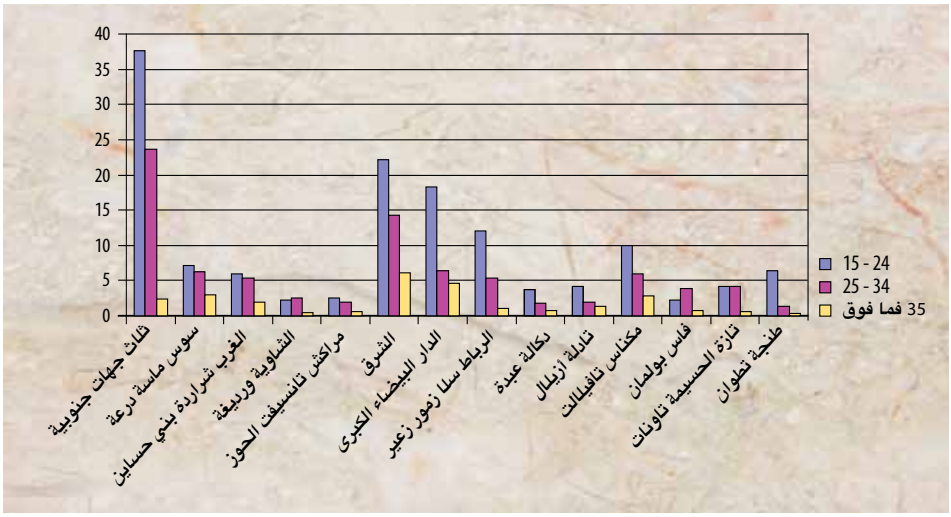

رسم 22 : نسب العطالة حسب الجنس بالوسط الحضري

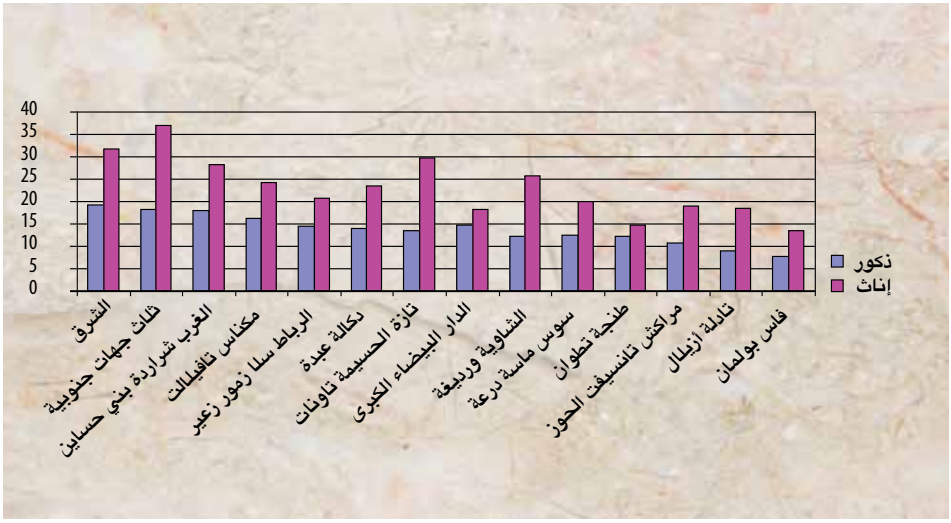

رسم 23 : نسب العطالة حسب الجنس بالوسط القروي

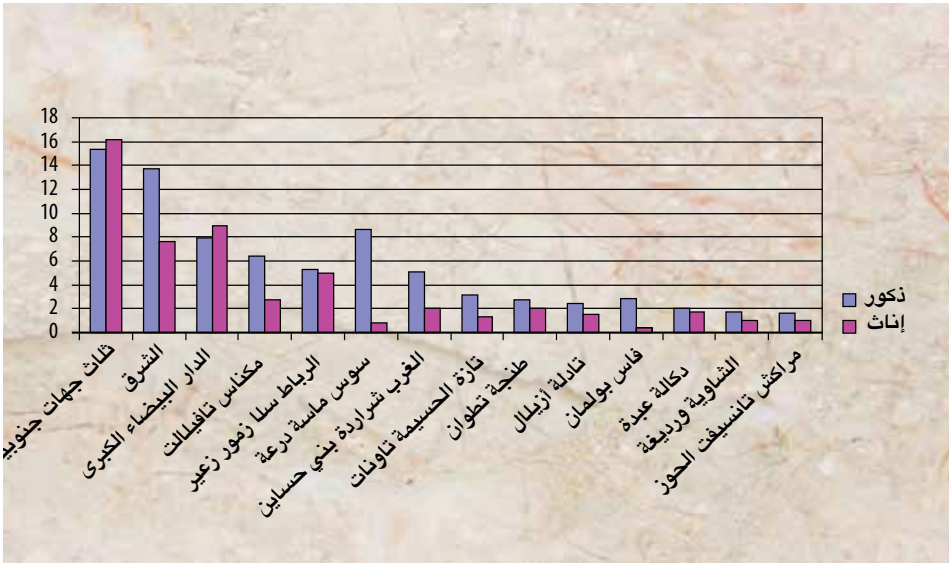

يلاحظ أن نسبة العطالة ترتفع بارتفاع مستوى التكوين بجهة الشرق. فنسبة عدد العاطلين النشطين الحاملين لشهادات عليا تصل 28,5% وإلى 21,8% بين الحاصلين على مستوى تكويني متوسط. وهذا المعدل ينخفض كثيرا بين النشطين غير الحاصلين على دبلوم (14,3%).

رسم 24 : نسب العطالة بين الساكنة النشطة حسب المستوى التكويني

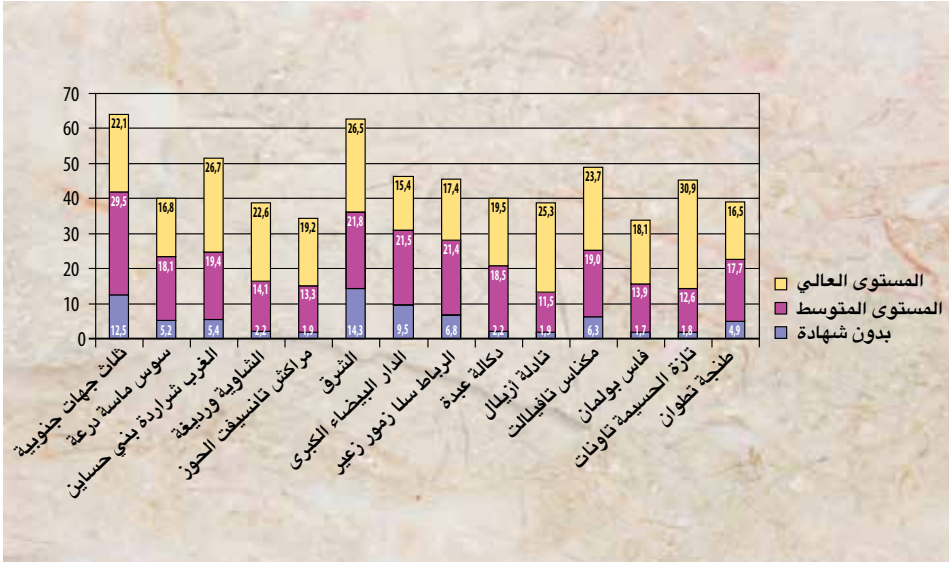

1.5 الموارد العلمية والتكنولوجية

إن الجزء الكبير من البحث العلمي بالمغرب بحث منجز من قبل المؤسسات العمومية. إنه يجري اليوم في حظيرة المؤسسات التالية :

• 15 جامعة موزعة على 18 مدينة وتتضمن 81 مؤسسة جامعية (مدارس وكليات) إضافة إلى 4 معاهد جامعية للبحث العلمي ؛

• 41 مؤسسة لتكوين الأطر في الميادين العلمية والتقنية إضافة للقانونية والاقتصادية والبيداغوجية ؛

• 15 مؤسسة عمومية للبحث موضوعة تحت تصرف مختلف المصالح الوزارية.

ففي سنة 1997 قامت دراسة أنجزها المركز الوطني للتنسيق والتخطيط للبحث العلمي والتقني الذي يتكفل بتصنيف المختبرات بجرد 910 وحدة متفرقة في 118 مؤسسة منها العمومية والخصوصية. ويمثل القطاع العمومي وحده 90% في حين يصل نصيب القطاع شبه العمومي 9% ولا يحصل القطاع الخاص سوى على 1% لا غير. كما يستحوذ قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر على 79% من هذه الوحدات التي تهتم بالبحث والتي خضعت للتعداد.

ويوجد بوجدة 96 مختبر للبحث منها 11 وحدة مصنفة « كبيرة » إضافة إلى 29 وحدة مصنفة « ذات قيمة » حسب تصنيفات المركز الدولي للبحث من أجل التنمية.

رسم 25 : تصنيف المختبرات الرئيسية المهتمة بمجال العلوم الأساسية وعلوم الهندسة وذلك حسب مكانتها

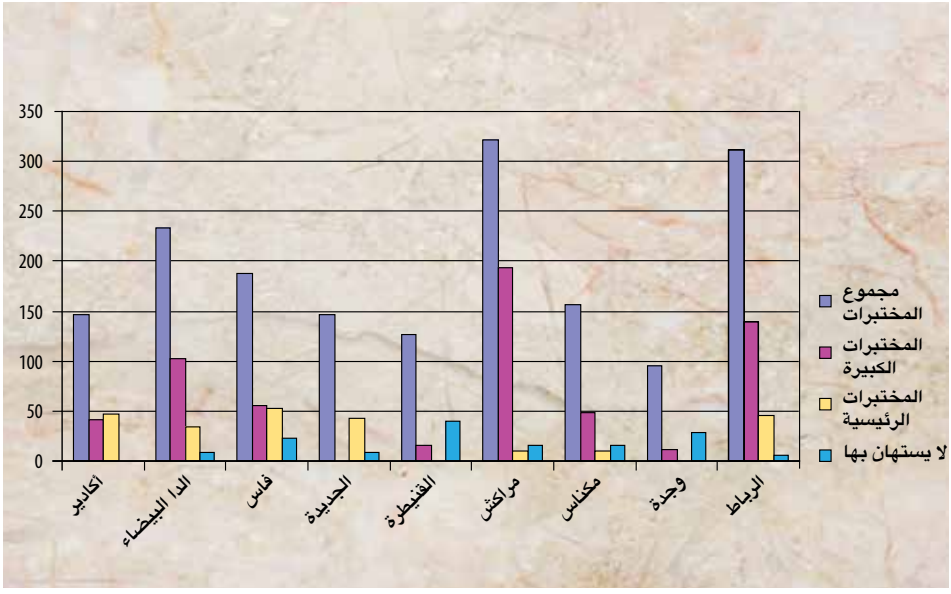

المصدر : العلوم الأساسية وعلوم المهندس. باسكال 2001

جدول 11 : مجالات تخصص مختبرات البحث الرئيسية

	أكادير	الدارالبيضاء	فاس	الجديدة	وجدة	الرباط
الرياضيات العامة		9	8	5	10	16
الاحتمالات والإحصاء		5	3	1		6
التحليل الرقمي		5	7	1	4	5
رياضيات التدبير		4	2			6
الأدوات النظرية		19	4	5	10	9
الفيزياء النووية		1	1	4	1	4
البصريات والسمعيات		3	3	8	2	1
الميكانيك الحرارية		23	5	3		7
البلازما		8				41
علم البلوريات		21	16	20	4	22
الميكانيك الصلب الحراري		19	4	2	1	7
السطح والسطح البيني		3	1	5	5	
النقل الإلكتروني		3	5	8	3	8
شبه الموصلات		1	23	3	11	8
التوصيلة الفائقة			1	4		
الإليكترونيك الصلب والمغنطيسي		42	32	10		38
علم التحليل الطيفي			9	3	1	19
علوم الما دة		7	9	4	5	2
علم التيارات			1	1		
نظرية المراحل		8	2	12	1	2
الإلكتروكيمياء والكمياء الصناعية		8		1		4
الكيمياء الفيزيائية		1	14	7	3	6
الكيمياء المعدنية		3	9	2	1	1
الكيمياء الحيوية			1			7
الكيمياء التحليلية					3	
البرمجيات		1	7		4	3
الأتوماتيك		6	11	5	5	8
الإليكترونيك		13	6	9	3	2
الاتصالات		1	12	1	3	3
الهندسة الطاقية		2	7	1	2	13
الهندسة الكيميائية		7	11	1	9	10
الهندسة المدنية		9	6	5	1	13
الحديد والصلب		1	2	8	9	20
علم التكنولوجيا الحياتية		6	7	4	1	10
الهندسة الميكانيكية		2				1
مجموع المختبرات	147	233	188	146	96	311
المختبرات الكبيرة	41	103	55		11	140
المختبرات الرئيسية	47	34	53	42		46
لا يستهان بها		8	23	8	29	6

جدول 12 : مجالات تخصص المعاهد الرئيسية (ما عدا العلوم الطبية)

مجالات/المعاهد التخصص	م ج س ابن رشد	جامعة مراكش	معهد الزراعة والبيطرة	جامعة الرباط	مركز الاستشفاء الرباط	مستشفيات الرباط	جامعة الدار البيضاء	مركز الاستشفاء ابن سيناء	المدارس العليا للأساتذة	جامعة فاس
النتيجة الإجمالية	505	281	188	182	153	143	136	122	117	63
الفلاحة والتربة		25	67	11			1		1	6
تربية المواشي			5	2						
الصناعة الغذائية		6	66	6			1			2
التقنيات البيولوجية الفلاحية		17	10	4			4			1
الفلاحة		23	148	23			6		1	9
البيولوجيا الأساسية		9	19	6			6			3
البيولوجيا الحيوانية		33	24	20	2		9	1	3	5
البيولوجيا النباتية		6	4	1						
علوم الأرض		146	16	70			16		30	40
علوم البحار				1						
جيو فيزيائية			2	1						
علم الفلك										
الفيزياء العامة		9		24			18		3	1
الفيزياء النووية		9		16			6		59	2
البلازما		52		64			55		10	24
الكيمياء المعدنية		26		7			8		10	4
الكيمياء الحياتية		3		6			1			1
الرياضيات		38	1	3			7		14	2
الإعلاميات والإحصاء		5		1			4			4
العلوم الرئيسية		336	66	220	2		130	1	129	86
علوم المهندس		107	26	45			58		49	7
اختصاصات مشهورة		طاقة	طاقة	طاقة			مادة		ميكانيك	
		ميكانيك		هند كيم			هند كيم مك		طاقة	

جدول رقم 12 : تـــابــع

مجالات/معاهد التخصص	جامعة مكناس	جامعة وجدة	جامعة أكادير	جامعة القنيطرة	المدرسة المحمدية المهندسين الرباط	جامعة تطوان	مركز الاستشفاء ابن رشد الدار البيضاء	جامعة الجديدة	المدرسة الحسنية الأشغال العمومية	معهد باستور	مدرسة المعادن
النتيجة الإجمالية	59	49	48	47	46	46	46	35	32	20	14
الفلاحة والتربة	8	2	8	17							
تربية المواشي											
الصناعة الغذائية		2		3	2						
التقنيات البيولوجية الفلاحية	1	2		2				2			
الفلاحة	9	6	8	22	2			2			
البيولوجيا الأساسية	3	3	1	1		1				4	
البيولوجيا الحيوانية	4	18	8	3		6	1		11		
البيولوجيا النباتية	2			1		2					
علوم الأرض	26	28	10	22	26			20	20		16
علوم البحار									4		
جيو فيزيائية											1
علم الفلك											
الفيزياء العامة	1		2	1	24	2		2	1		
الفيزياء النووية	3		1	2				5			
البلازما	15	3	24	6		5		5			
الكيمياء المعدنية	10	3	7	4	4	3		6	1		2
الكيمياء الحياتية	5		1	1		4		2			2
الرياضيات	2	2	4	1	1	9		4			
الإعلاميات والإحصا					6	1					
العلوم الرئيسية	71	57	58	42	61	33	1	44	37	4	21
علوم المهندس	3	7	10	13	6	5		11	9		3
اختصاصات مشهورة			ميك	ميك				هند كيم	تلوث		

إن البحث العلمي المغربي يجري بالجامعات على الخصوص. وحسب الإحصائيات الأخيرة لوزارة التعليم العالي فإن مجالات البحث في المؤسسات الجامعية يتوزع على الشكل التالي :

- الآداب 20% ؛
- القانون والاقتصاد 16% ؛
- العلوم 15% ؛
- التكنولوجيا والعلوم التقنية وعلوم المهندس 30% ؛
- الطب والصيدلة وطب الأسنان 8% ؛
- التجارة والتسيير 4%.

2.5 التعليم العالي

تستقبل الجهة الشرقية 7% من العدد الإجمالي لطلبة السلك الثالث الذي يبلغ 424 17 أي 148 1 طالبا (برسم السنة الجامعية 2003 – 2004)

رسم 26 : تعداد طلبة السلك الثالث حسب كل جامعة (2003 – 2004)

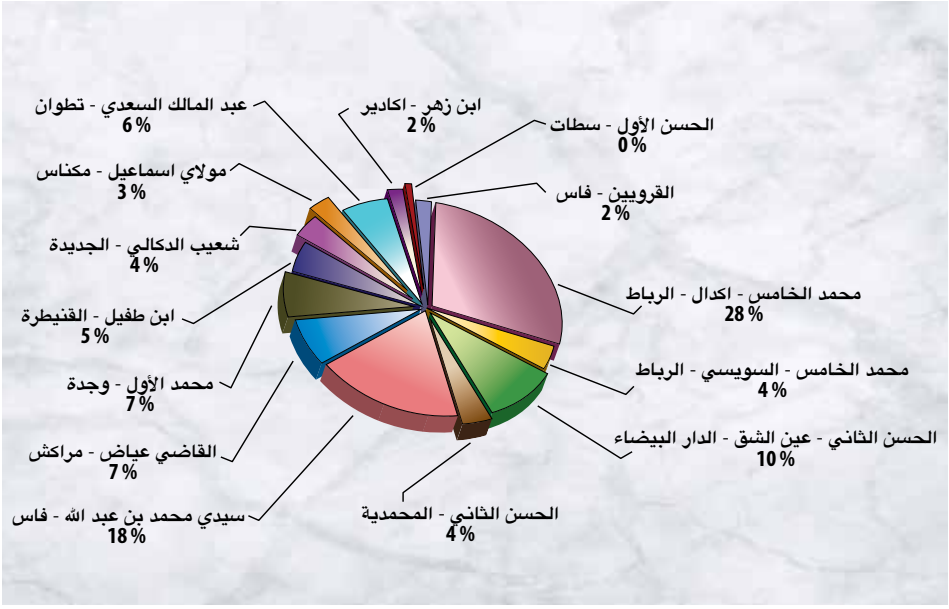

مقر رئاسة جامعة محمد الأول بوجدة

رسم 27 : توزيع طلبة جامعة محمد الأول

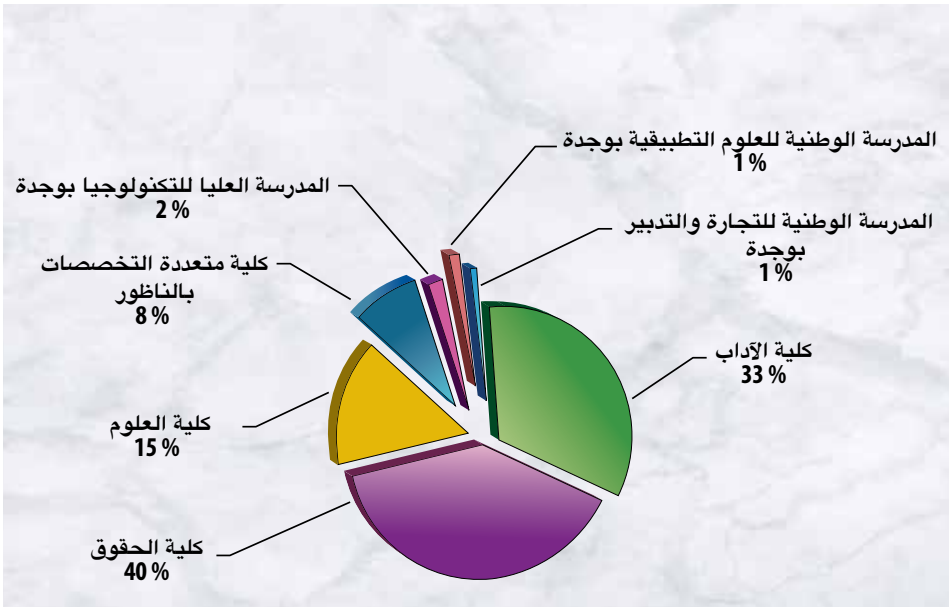

جامعة محمد الأول بوجدة تقدم تكوينا في تخصصات تتلائم وحاجيات السوق الجهوية

نحصي من بين 24 572 طالبا جامعيا بالجهة الشرقية النسب التالية :

- 40% من الطلبة بالعلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية ؛
- 33% من الطلبة يتابعون دراستهم بشعبة الآداب ؛
- 8% من الطلبة يتابعون دراستهم بشعبة العلوم ؛
- 8% يتابعون دراستهم بالكلية المتعددة الاختصاصات بالناظور ؛
- 4% المتبقية موزعة على المدارس العليا (المدرسة العليا للتقنيات، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، المدرسة الوطنية للاقتصاد والتسيير).

رسم 28 : توزيع المتخرجين (2004 – 2005)

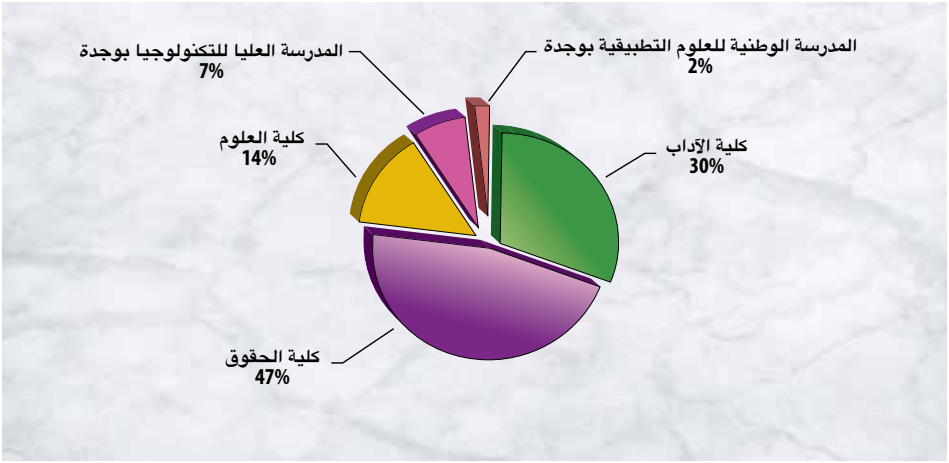

3.5 التكوين المهني

يبلغ عدد مؤسسات التكوين المهني في القطاعين العمومي والخصوصي على الصعيد الوطني سنة 2006، 2 267 مؤسسة منها أكثر من 78% في القطاع الخاص أي 1 773. ويطابق هذا العدد من المؤسسات 186 601 طالبا متدربا لا يستحوذ منها القطاع الخصوصي سوى على 36% فقط.

هكذا وفي سنة 2006 لم يكن يبلغ عدد مراكز التكوين العمومية سوى 494 مركزا منها 213 تحت وصاية مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل . كما أن التكوين المهني العمومي تسهر عليه بالوصاية مختلف المصالح الإدارية (وزارات الفلاحة والنقل والسياحة والصحة إلى جانب مكتب التكوين المهني). وقد كان عدد المكونين في القطاع العمومي على الصعيد الوطني يصل سنة 2006، 331 120 عنصرا منهم 82% تكفل بتكوينهم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و6% تكفلت بهم وزارة الشباب والرياضة و3% لكل من وزارة الفلاحة ووزارة السياحة.

المعهد التخصصي للتكنولوجيا التطبيقية ببركان من مؤسسات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (400 مقعد) خاص بقطاع الصناعة الغذائية

كانت النسبة بين أعداد المتدربين على مجموع المؤسسات في القطاع الخصوصي أقل بست مرات عنه في القطاع العمومي وباثني عشر مرة عن مكتب التكوين.

جدول 13 : عدد المؤسسات وأعداد من هم في طور التكوين بالمغرب

	العمومي		الخصوصي	المجموع
	المجموع	مكتب التكوين وإنعاش الشغل		
عدد المؤسسات (1)	494	213	1 773	2 267
أعداد المتدربين (2)	120 331	99 054	66 270	186 601
(1) / (2)	244	465	37	82

إن الرسم رقم 29 أسفله، يكشف عن تموضع الجهة الشرقية في إطار المقارنة فيما بين جهات المملكة، أخذا بالاعتبار عدد المؤسسات وعدد المتدربين المنخرطين في التكوين.

رسم 29 : توزيع مؤسسات التكوين المهني الخصوصية وأعداد المتدربين حسب الجهات
برسم سنة 2005 / 2006

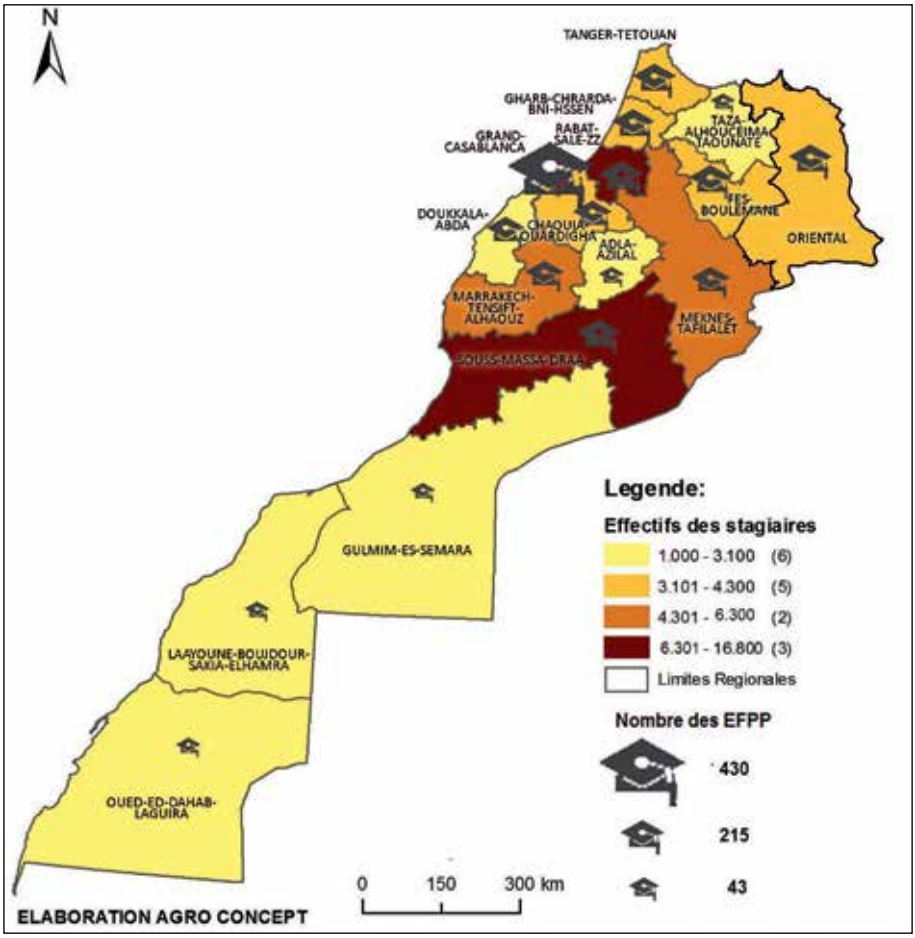

رسم 30 : توزيع مؤسسات التكوين المهني الخصوصية حسب قطاعات التكوين بالجهات
برسم سنة 2005 /2006

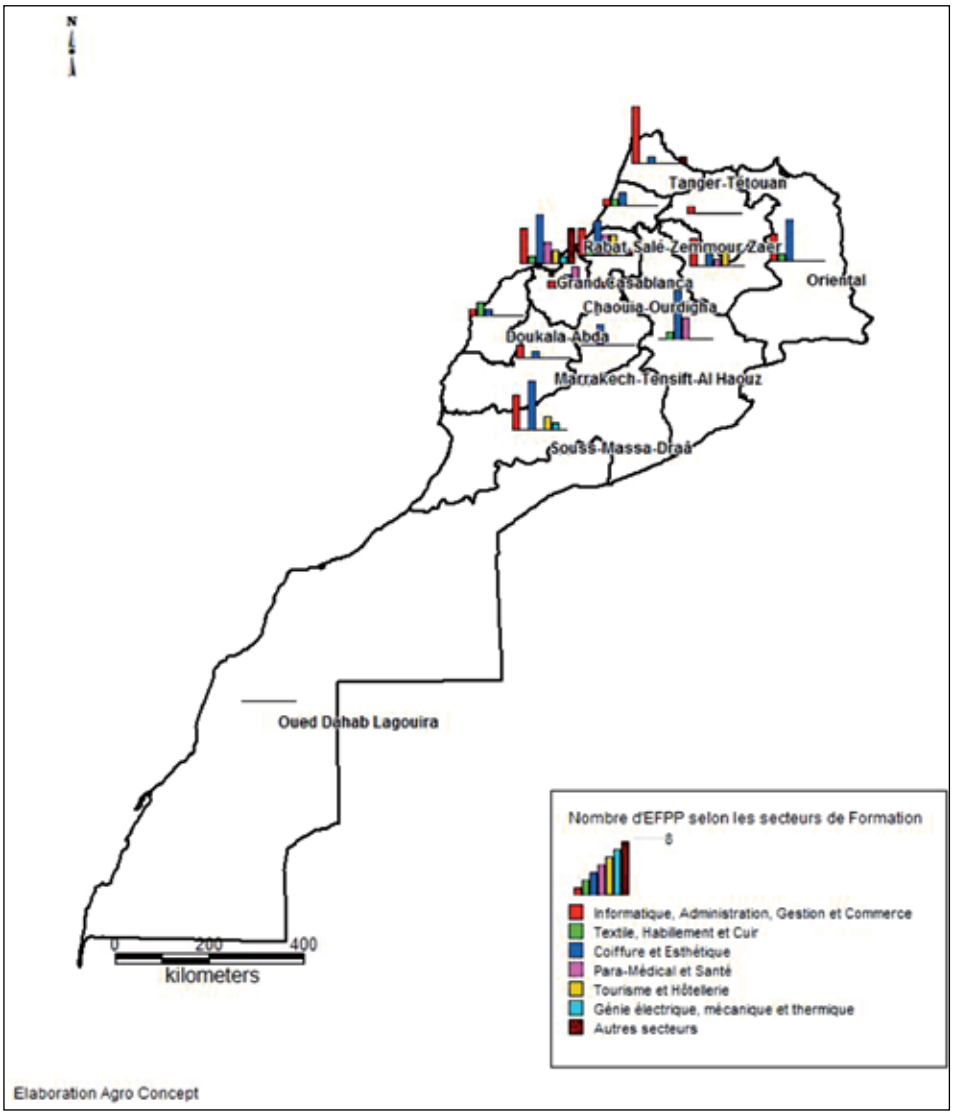

لقد وصل عدد المتدربين بالمغرب إلى ما يفوق 000 120 شخص سنة 2006. أما بالجهة الشرقية فبلغ العدد أكثر من 000 7 فرد أي 6% من الرقم الإجمالي الوطني. وعلى المستوى التكويني، فإن عدد المتدربين الذين هم في طريق التأهيل يبلغ 839 2 على الصعيد الجهوي أي ما يعادل 40% من الرقم الإجمالي للجهة. أما التقنيون المتخصصون فيمثلون 372 1 متدربا أي بنسبة 20% من إجمالي المتدربين بالجهة.

جدول 14 : أعداد الذين في طور التكوين حسب المستوى والإقليم بالقطاع العمومي
وذلك برسم السنة التكوينية 2005/2006

	المجموع	تقنيون متخصصون	تقنيون	تأهيل	تخصص
بركان		233	497	443	132
فجيج	401	-	87	195	119
جرادة	389	-	86	223	80
الناظور	1 290	328	309	525	128
وجدة-أنكاد	3 295	811	886	1 173	425
تاوريرت	354	-	52	280	22
الشرق	**7 034**	**1 372**	**1 917**	**2 839**	**906**

رسم 31 : توزيع المتدربين حسب مستوى التكوين بالجهة (2005 / 2006)

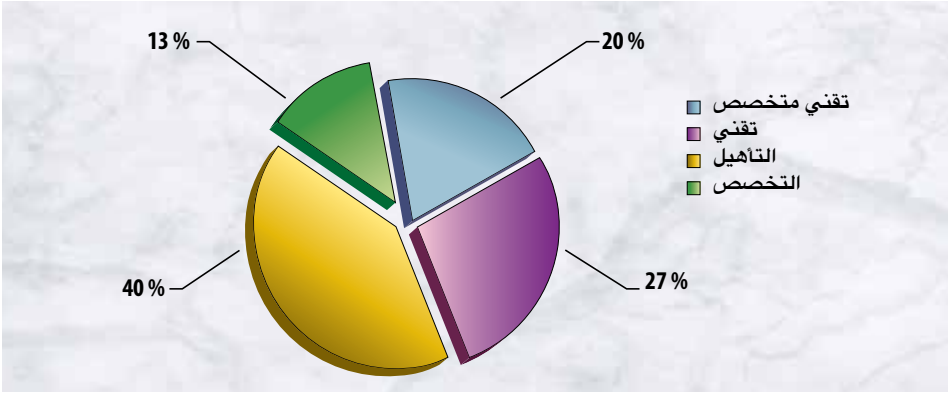

رسم 32 : توزيع المتدربين في طور التكوين المهني حسب الأقاليم

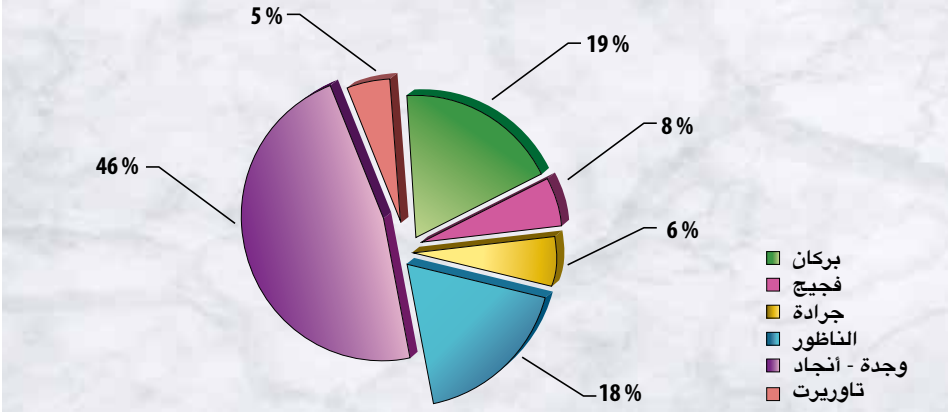

4.5 تطور التكوين المهني بالجهة

إن أعداد الذين كانوا في طور التكوين بالقطاعين العمومي والخصوصي بالجهة بلغ 8 846 برسم سنة 2002/2003 ثم انتقل سنة 2005/2006 إلى 10 336 أي بزيادة ما يعادل 5% سنويا. ففي القطاع العمومي انتقل الرقم من 5 092 متدربا سنة 2003/2002 إلى 7 034 سنة 2006/2005 أي ما يمثل زيادة 11% سنويا. أما في القطاع الخصوصي، فإن هذا الرقم كان في حدود 3 754 متدربا سنة 2003/2002 فهبط سنة 2006/2005 إلى 3 302 متدربا أي بنسبة تدن سنوية وصل 4%.

وتحتوي الجهة الشرقية على 122 مؤسسة تكوينية مهنية خصوصية. وفي سنة 2005 حصلت 118 مؤسسة حديثة على رخص الممارسة في مختلف الجهات، 11 منها بالجهة الشرقية بطاقة استقبال تصل إلى 345 متدربا. وتتوزع هذه الأخيرة على النحو التالي :

- 6 مؤسسات تكوينية مهنية خصوصية في شعبة الحلاقة والتجميل ؛
- 4 مؤسسات في الإعلاميات و الإدارة والتسيير والتجارة ؛
- 1 مؤسسة واحدة في النسيج والألبسة والجلد.

رسم 33 : تطور الأعداد في التكوين بالجهة الشرقية

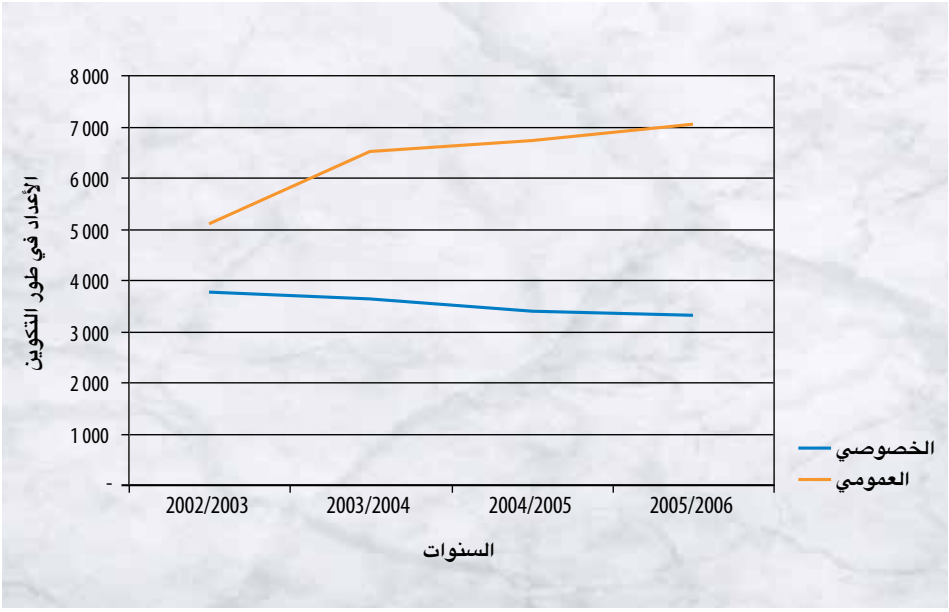

رسم 34 : تطور الأعداد بالتكوين العمومي بالجهة الشرقية

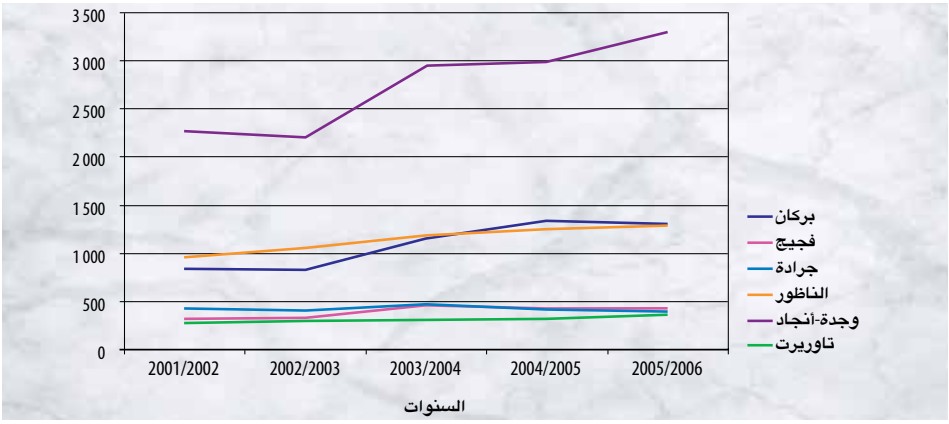

5.5 طلبات الترشح للتكوين

ترتبط طلبات التكوين باهتمامات حاملي الباكلوريا الجدد وذلك حسب ما يورده المسؤولون عن التكوين المهني. وترتكز طرق إعلام وإرشاد التلاميذ لاختيار توجيههم على العلاقات الشخصية (بواسطة أحد الأقرباء بالخارج أو عن طريق السماع والإخبار). وتشكل المهن التي ينصب عليها الاختيار بأوروبا الهدف المفضل لدى التلاميذ وذلك بأسباب عدة. « *فالتكوينات التي تستند إلى التحصيل الكمي في أمد قصير (ما بين 6 أشهر وسنة) هي الأكثر طلبا من غيرها وبذلك تتجاوز بكثير عدد المقاعد المتوفرة حيث سبق للطلبة الذين يقبلون على التسجيل أن حصلوا على فكرة تخص الهجرة إلى إسبانيا* » كما يذكر بذلك مدير مركز التأهيل المهني بجرادة. وإن السمات المستقبلية للهجرة قد أفضى إلى بروز الرغبة في إعادة التكوين لدى حاملي الإجازات في القانون وفي الآداب وفي الدراسات الإسلامية. ونجد من بين المهن التي تحظى بالطلب عند الهجرة تلك التي لا تخضع للترحيل والمرتبطة بالخدمات والبناء وخاصة إصلاح السيارات والصناعة الحديدية والإليكترونيك وكهرباء البنايات. وخلاف ذلك، فإن مهن من قبيل الرصاصة والنجارة يكون الإقبال عليها ضعيفا، بالرغم من أنه يوجد طلب ملح محليا على هذه الخدمات من أجل إنشاء المقاولات تحديدا كما جاء على لسان مدير التكوين بمركز التأهيل المهني ببوعرفة.

جدول 15 : طلبات الطلبة حول التكوينات بمركز التأهيل المهني بجرادة

السلسلة	المسجلون	الناجحون
تقني محاسباتي بالمقاولات	59	28
إصلاح هياكل السيارات	72	33
عامل متعدد المهام في صناعة الحديد	56	32
عامل متعدد المهام في التلحيم	60	60
كهرباء الصيانة الصناعية	35	28
الإليكترونيك	37	26
عامل مؤهل في النجارة	8	8
كهرباء البنايات	60	60

لسد حاجيات الاقتصاد، فإن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بكل الجهة أطلق مخططا لهذا الغرض. لكن المخطط المديري الوحيد الذي رأى النور هو مخطط جهة الدار البيضاء الكبرى كما يشرح ذلك مدير النيابة الجهوية لمكتب التكوين وإنعاش الشغل بوجدة. ويمكن تفسير ذلك بانعدام الخبرة في حقل هندسة الموارد البشرية على حد قوله.

6.5 التعليم الابتدائي والثانوي

1.6.5 التعليم الابتدائي بالقطاع العمومي

يمثل تعداد التلاميذ بالتعليم الابتدائي خلال السنة الدراسية 2006/2005 بالوسط الحضري بالجهة الشرقية نسبة 8% من مجموع الرقم الوطني. أما في العالم القروي، فإن نسبة عدد التلاميذ لا تتعدى 6% من المجموع الوطني.

هذا وإن النسبة المائوية من الفتيات بالوسط الحضري اللواتي يلجن المدارس الابتدائية يبلغ 48% على الصعيد الوطني و47% على صعيد الجهة الشرقية . وفي الوسط القروي، فإن هذه النسبة المائوية من الفتيات بالابتدائي تستقر في 45% على مستوى البلد كله مقابل 45% بالجهة الشرقية.

جدول 16: نصيب الفتيات من عدد المتمدرسين بالتعليم الابتدائي برسم السنة الدراسية 2006/2005

	حضري	قروي
بركان	47%	45%
فجيج	47%	42%
جرادة	46%	44%
الناظور		46%
وجدة أنجاد	48%	45%
تاوريرات	47%	42%
الشرق	47%	45%
المجموع	48%	45%

تطور الأعداد

لقد انتقل عدد التلاميذ بالمجال الحضري بالجهة من 598 139 تلميذا سنة 2004/2003 إلى 867 131 تلميذا برسم السنة الدراسية 2006/2005 مسجلا نسبة تراجع سنوي بلغ 2%.

كما انتقلت أعداد التلاميذ بالنسبة للعالم القروي من 848 109 تلميذا سنة 2004/2003 إلى 933 105 سنة 2006/2005 بتراجع سنوي يبلغ 1%.

رسم 35 : تطور الأرقام العددية لتلامذة التعليم الابتدائي حسب الأقاليم وبالوسط الحضري

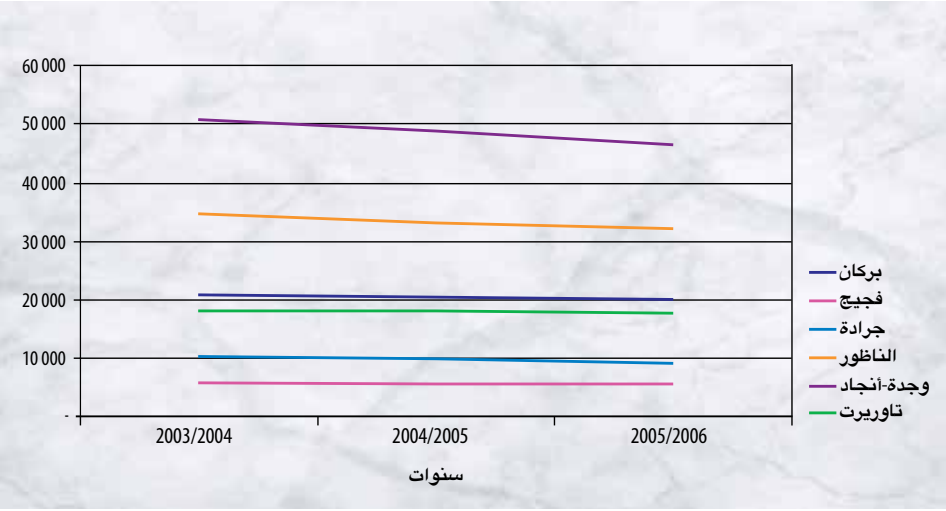

رسم 36 : تطور أعداد التلاميذ بالابتدائي حسب الأقاليم وبالعالم القروي

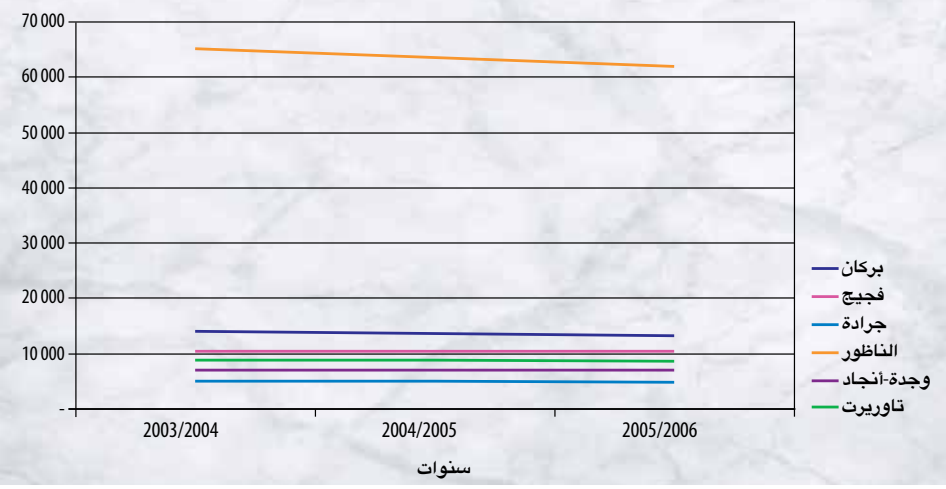

2.6.5 التعليم الثانوي الإعدادي بالقطاع العمومي

بعكس ما نلاحظ من تراجع في عدد تلامذة التعليم الابتدائي، فإن التعليم الثانوي الإعدادي قد عرف ارتفاعا في الأعداد بالوسطين الحضري والقروي بالمنطقة الشرقية. وهكذا، ففي الوسط الحضري انتقل العدد من 278 57 تلميذا في سنة 2004/2003 إلى 358 61 تلميذا برسم السنة الدراسية 2006/2005 أي بنسبة ارتفاع سنوي بلغت 2%. أما في الوسط القروي (21% من تلامذة الجهة)، فقد انتقل العدد من 759 14 تلميذا سنة 2004/2003 إلى 591 16 سنة 2006/2005 وهو ما يمثل نسبة ارتفاع سنوي وصلت 4%.

جدول 17 : تطور أعداد التلاميذ بالمجالين الحضري والقروي بالمنطقة الشرقية

السلسلة	2004-2003	2005-2004	2006-2005	نسبة التغيير 2006/2004
الشرق (حضري)	57 278	59 249	61 358	2%
الشرق (قروي) (1)	14 759	16 017	16 591	4%
المجموع بالجهة الشرقية (2)		75 266	77 949	3%
المجموع بالتراب الوطني (3)	1 134 223	1 198 141	1 274 748	4%
(2)/(1)	20%	21%	21%	
(3)/(2)	6%	6%	6%	

3.6.5 التعليم الثانوي التأهيلي العمومي

يتسم عدد التلاميذ في الوسط الحضري بالجهة بالاستقرار النسبي في الثانوي التأهيلي. فقد مر من 928 35 تلميذا سنة 2004/2003 إلى 501 35 تلميذا سنة 2006 في حين عرف بعض التدني في الوسط القروي إذ يلاحظ انخفاض بنسبة بلغت 4% (ما بين 2004 و2006).

وهكذا، فإن حصة التلاميذ في العالم القروي بالنسبة لإجمالي الجهة الشرقية انتقل من 12% سنة 2004 إلى 10% سنة 2006. في المقابل، نجد بالنسبة لمجمل التراب الوطني فإن أعداد التلاميذ في الثانوي التأهيلي العمومي زاد ب 3% ما بين 2004 و2006.

جدول 18 : التطور الحاصل في الأعداد بالوسطين القروي والحضري بالجهة

	2004-2003	2005-2004	2006-2005	نسبة التغيير 2006/2004
الشرق (حضري)	35 928	35 563	35 501	0%
الشرق (قروي) (1)	4 670	4 296	4 070	-4%
المجموع بالجهة الشرقية (2)	40 598	39 859	39 571	-1%
المجموع بالتراب الوطني (3)	573 648	599 549	618 871	3%
(2)/(1)	12%	11%	10%	
(3)/(2)	7%	7%	6%	

نجمل الأسباب الرئيسية للهدر المدرسي على حد قول مختلف المسؤولين بالنيابات التعليمية الوطنية (مصلحة التخطيط) فيما يلي :

- الوضعية السوسيو اقتصادية لغالبية الأسر ؛
- ابتعاد مقار السكنى من المؤسسات التعليمية وصعوبة المسالك ؛
- عدم كفاية المنح المخصصة لتلامذة التعليم الثانوي الإعدادي و التأهيلي ؛
- ضعف الطاقة الاستيعابية للداخليات ؛
- انعدام وسائل النقل المدرسي في بعض الجماعات بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي.

ولقد بلغ الهدر المدرسي في الناظور عند متم شهر نونبر 2006، 465 5 تلميذا منهم 021 3 تلميذا بالتعليم الثانوي الإعدادي و932 1 بالابتدائي و512 تلميذا بالثانوي التأهيلي. وهناك جماعات تعرف هدرا مدرسيا هاما وهي : تروغوت وتمسمان وتسافت وحسي بركان و بودينار و لعزانن.

الجزء الثالث : البنى التحتية

1.1 عمـومـيـات

تعرف الجهة الشرقية صنفين من الأراضي المسقية :

• المنطقة المسقية الكبرى وتدخل تحت الوصاية الحصرية للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية وهو مكون من أربعة سهول (طريفا و زبرا وغرات وبوعارك). وهذه السهول تضم ما مجموعه 65.400 هكتار ؛

• المنطقة المسقية المتوسطة والصغرى، وتحتوي في مجملها على 32 800 هكتار وهي تحت الرعاية لثلاث مديريات إقليمية للفلاحة (الناظور وفجيج و وجدة) إضافة إلى مشروع « مشرع حمادي » من المنطقة الخاضعة لنفوذ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لحوض ملوية.

وقد شرع في تهيئة مساحة ملوية السفلى في مطلع سنوات الخمسينات. وهو مزود بالمياه من سد الموازنة لمشرع حمادي (دخل حيز التفعيل المائي سنة 1955).

وسد محمد الخامس (في الأعلى لمشرع حمادي) يعتبر أهم مشروع في التهيئة، إذ إنه يستطيع أن يؤمن سقي أكثر من 73 000 هكتار من أراضي المنطقة المسقية الكبرى وذلك نظرا لقدرته على تخزين أكثر من 700 مليون متر مكعب مبدئيا.

وإن ظروفا من قبيل ضعف الحمولات وتغيراتها مع حجم التوحل في السد وارتفاع المساحات المزروعة (ما يناهز 20 000 هكتار حاليا مقابل المساحة التي كانت منتظرة أوليا والمحددة في 11 000 هكتار) كلها عوامل تؤدي إلى مراجعة الأهداف الأولية نحو الأسفل. وأخيرا، فإن 65 000 هكتار هي التي جهزت مقسمة إلى 36 060 هكتار على الضفة اليمنى (طريفا) و29 340 هكتار على الضفة اليسرى (زبرا وبوعارك وغارت).

وقد توبعت عملية التجهيز والتزويد بالمياه لمختلف القطاعات حتى أواخر سنوات الثمانينات. ويقدم الرسم 1 أسفله للتطور الذي عرفه تجهيز مختلف أجزاء الدائرة.

رسم 1 : توسع المساحات المجهزة في محيط ملوية

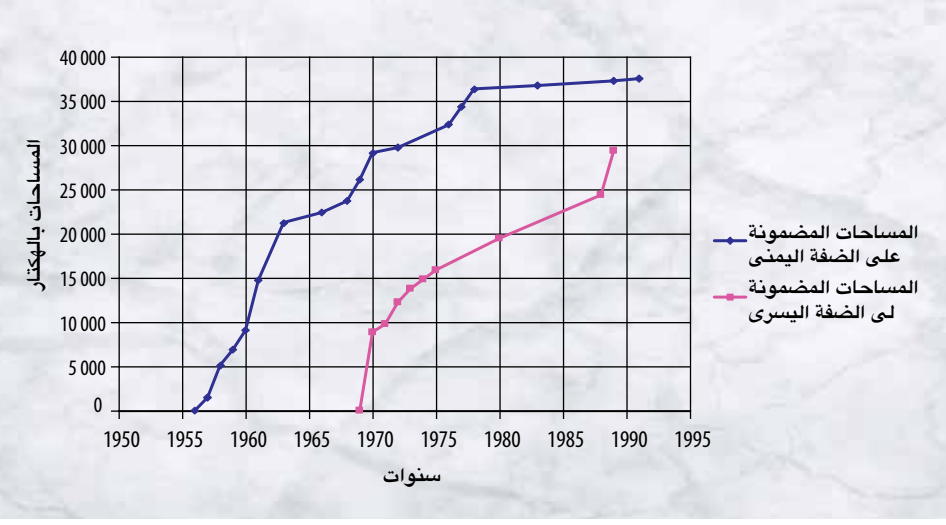

لقد أجريت أشغال تهيئة الفلاحة السقوية على امتداد سنوات الخمسينات من 1950 إلى 1960، ثم تبعته تهيئة سهول الضفة اليسرى. ونمط الري المتبع والمهيمن هو طريقة الانحدار (السواقي). وحدها بعض القطاعات من الضفة اليمنى (عين شباك وبوغريبة) إضافة لمحيط « غرات » بالضفة اليسرى جهزت بنظام الري بالرش.
ويبين الجدول الآتي تواريخ إيصال المياه لمختلف القطاعات بأسفل ملوية.

جدول 1 : تواريخ تجهيز المساحات وإيصال المياه اليها

الدائرة	نـظـام الـري	تاريخ إيصال المياه	المساحة المجهزة بالهكتار
طريفا (السواقي)	نظام السواقي	83-1952	35 285
طريفا (المرشوشة)	نظام الرش		775
زبـــرا	نظام السواقي	75-70	5 660
غـــرات	نظام الرش	90-81	13 487
بـــوعارك	نظام السواقي	73-70	10 214
الـمـجـمـوع	-	-	**65 421**

الوضعية المتوقعة لعملية الري عند المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي تتميز بما يلي :
• إمكانيات التخفيض من بعض المساحات المسقية تبعا لامتداد مدن بركان والناظور ؛
• مخاطر صعود الملوحة « بطريفا » مما يجعل التربة غير صالحة للمزروعات التي لا تتحمل الملوحة.

وضع حلول لتزويد الجهة الشرقية بالماء الشروب في الحالات الصعبة والحادة

رسم 2 : البنية المهيكلة للشبكة الرئيسية للمساحات

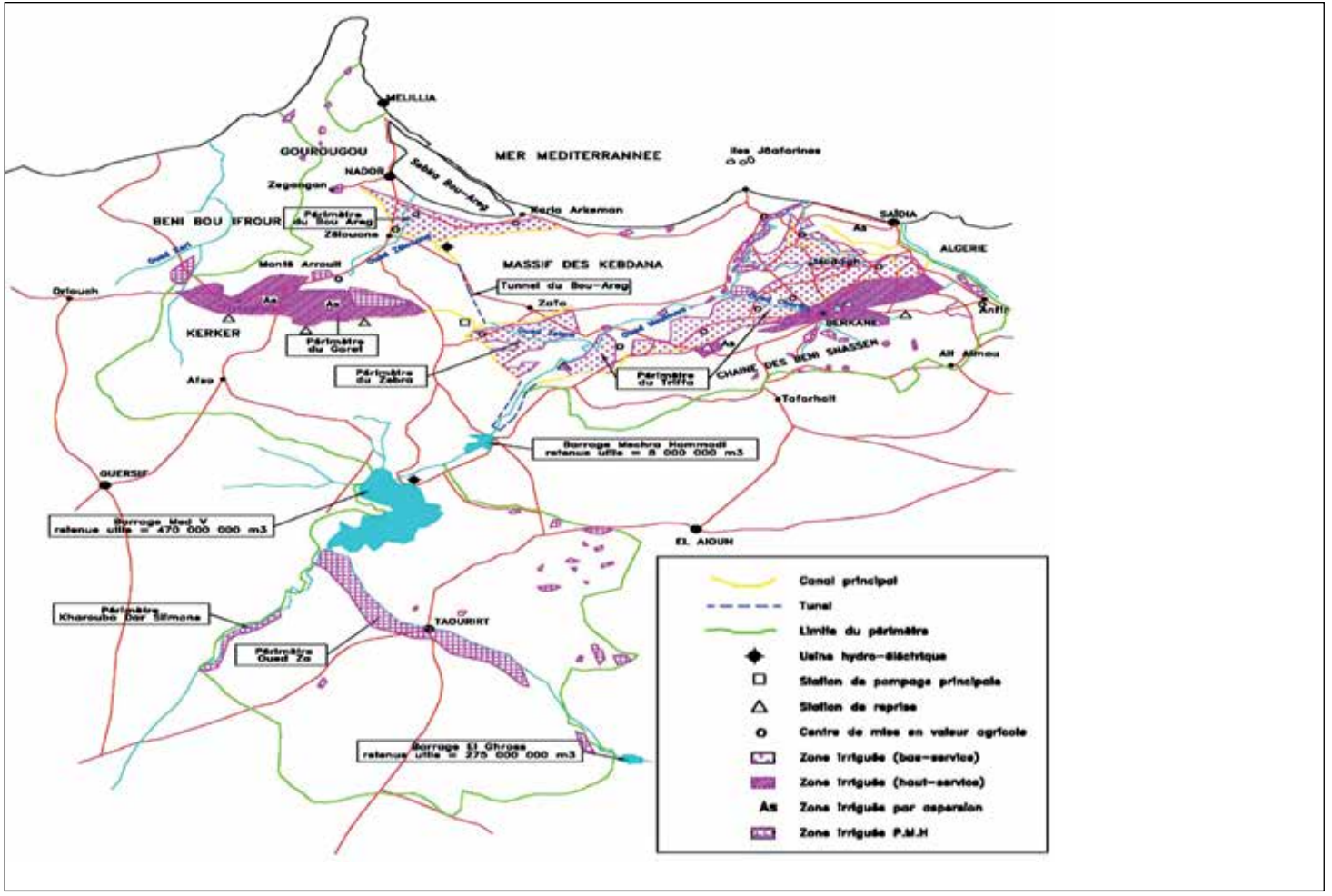

2.1 توصيف القنوات الرئيسية وحالتها

إنها قنوات مصنوعة من الإسمنت تأخذ شكلا شبه منحرف وأصنافها مختلفة من حيث طلاء التقوية. فيظهر الجدول رقم 2 أسفله خصوصيات القنوات الرئيسية.

جدول 2 : خصائص القنوات الرئيسية بمحيط ملوية

القناة	الطول (كلم)	السعة الدنيا والقصوى م^3 في الثانية	عدد المعدات الضابطة	صنف الضبط
طريفا القناة الموزعة الرئيسية	83 300	18	26	المنبع العلوي
طريفا الفرع A	15 330	3/0,9	9	م ع : 9 مدفقات مسطحة
طريفا الفرع B	8 985		11	م ع : 9 مصرفات 3 محولات
طريفا الخدمة العليا الطابق الأول	15 935	4/1	6	مصب سفلي 6 صممات AVIS
طريفا الخدمة العليا الطابق الثاني	1 870	1,1		مصب سفلي طابق الثالث SP
طريفا الخدمة العليا الطابق الثالث	4 686	0,55/0.25	2	مصب سفلي : صممات AVIS
طريفا الخدمة العليا الطابق الرابع				
زبرا موصلة	28 575	17/17	6	منبع علوي 5 صممات AMIL+ مدفق مسطح
زبرا قناة زايو	13 519	4,5/1,5	13	منبع علوي 4 صممات منظمة 8 مصرفات مسطحة
جرات	37 088	6/2,16	8	مصب سفلي 8 صممات AVIS
بوعارق قناة D	21 740	4,5/0,8		منبع علوي عتبات ثابتة
بوعارق قناة G	9 110	5,5		منبع علوي عتبات ثابتة
المجموع	240 138			

إن أغلبية القنوات ترجع إلى سنوات 1950-1970 وقد بدأ مفعول الزمان يتراءى من خلال تدهور الطلاء إلى درجة أن مظهره أصبح باد للعيان أضف إلى ذلك الشقوق الغائرة على الجدران. ومن هنا تأثرت الفعالية تأثرا كبيرا. كما أن حد التدفق الأقصى للقناتين الرئيسيتين انخفض تبعا لذلك من جراء الأوحال المترسبة وخاصة في المقاطع عند المصب العلوي . كما نلاحظ عملية التوحل في القناة الرئيسية التي تتسبب في ازدياد النباتات المائية مما يقلص علاوة على ذلك من سرعة حمولة القناة ويؤدي إلى فيضان المياه. إن قدرة الإيصال تبلغ 14,5 م^3 في الثانية على أكبر تقدير. بالنسبة للضفة اليمنى (مقارنة ب 18 م^3 في الثانية في الحالة الطبيعية الأصلية) و14 م^3 في الثانية بالنسبة للضفة اليسرى (مقابل 17 م^3 في الثانية أصلا).

وحسب « دراسة لتحسين واستغلال أنظمة الري وصرف المياه » BCEOM-MP (1996)، فإن ما بين 80 و90% من تجهيزات المحركات المائية تعاني من التلف ومن كونها مهترئة وذلك بسبب قدمها ونتيجة انعدام الصيانة.

وتتلخص أشكال التدهور الرئيسية والأعطاب الوظيفية تتلخص فيما يلي : تراكم الأوحال والأجسام العائمة والتآكل والتلف وسوء الإحكام والضبط و التخريب وغير ذلك كثير. زيادة على أن طريقة تنظيم القنوات ليست منسجمة ولا متجانسة.

وإن هذه المشاكل كلها تؤدي إلى هدر المياه وإلى سوء الاشتغال ولا تسمح بضمان تدبير مرض للمياه في الشبكات.

وقد ساهمت حملة هامة قام بها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بحوض ملوية في إعادة تأهيل التجهيزات الأساسية ورد الاعتبار لها.

مصب ملوية،
النهر الرئيسي للجهة والوحيد الدائم تدفق بكمية كبيرة وهو مفتاح سقي المناطق الفلاحية الرئيسية

3.1 شبكات القنوات المحمولة

يتعلق الأمر بشبكة مكونة من 337,3 كلم من القنوات الفرعية وبقطر يتراوح ما بين 800 و1460 مم و807,9 كلم من القنوات الثالثية بقطر يتراوح ما بين 700 و390 مم، مع تفرعاتها الملحقة ومخرجاتها ولوازمها المحركة المائية المرتبطة بها في سهول طريفا، زبرا وبوعارق.

4.1 شبكات تحت الضغط

إن الشبكة تحت الضغط مكونة ومقسمة إلى موصلات مطمورة تحت الأرض (من الخرسانة بالنسبة لقنوات بقطر من 500 إلى 1 200 مم ومصنوعة من الأميانت والإسمنت بالنسبة لذات القطر من 80 إلى 450 مم) مزودة بأنابيب وتجهيزات مناسبة لها. وهذه الشبكة تجهز القطاعات الثلاث لسهل غرات و قطاعين بطريفا (بوغريبة وعين شباك).

وهذه هي المشاكل الرئيسية التي نصادفها هنا :

- في محطات الضخ، أعطاب في الآليات والتصفية ومجموعة الضخ ؛
- تسربات وخلل وانعدام ضبط حافات السقي وذلك بسبب الكسور التي يتسبب فيها المزارعون (هناك برنامج ساري المفعول لإعادة إصلاح هذه الجوانب) ؛
- مشاكل تتعلق بآليات الري المتحرك والتي تبدو غير مصانة من لدن الفلاحين.

5.1 نجاعة الشبكة

جدول 3 : نجاعة شبكة السقي وتطورها

السنوات	الحجم بمليون متر مكعب		النسبة المائوية للنجاعة
	الحجم المقذوف	الحجم المحصي	% en
1980	502	322	64
1981	362	204	56
1982	213	137	64
1983	307	202	66
1984	161	109	68
1985	167	116	69
1986	241	170	71
1987	371	257	69
1988	282	188	67
1989	263	170	65
1990	361	263	73
1991	343	258	75
1992	319	240	75
1993	132	95	72
1994	328	230	70
1995	274	220	80
1996	345	279	81
1997	361	290	80
1998	308	248	81
1999	203	156	77
2000	114	72	63

تمثل هذه النجاعة معدل الأحجام المرسلة عند المصب بالسد طبقا لحاجيات الفلاحين المعلنة على أحجام المياه المسجلة في حساب المستعملين.

الباب الثاني : التزود بالماء الصالح للشرب

1.2 التمظهر المؤسساتي

تتدخل كثير من المؤسسات في التزود بالماء الشروب : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والبلديات والوكالات والجماعات. وتدبير الماء الشروب بالمراكز الحضرية يمكن أن يسير على النهج التالي :

• تدبير الإنتاج والتوزيع الذي يتكفل به المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ؛

• تدبير الإنتاج دون التوزيع المتكفل به من قبل المكتب الوطني للماء الشروب في حين تترك مهمة التوزيع للبلدية أو توكل لوكالة بلدية ؛

• الإنتاج والتوزيع تؤمنهما البلدية أو وكالة تابعة لها.

أما وجدة والناظور فقد أوكلا مهمة تدبير مشاريع الإنتاج والتوزيع إلى وكالات مستقلة لتوزيع الماء (و.م.ت.م.ك.م بوجدة، و.م.ت.م.ك.م بالناظور).

ومنذ يناير 2004 أصبح الربط بالماء الشروب من اختصاصات المكتب الوطني للماء الشروب الذي حدد استراتيجية من أجل تعميم تزويد العالم القروي بالماء والتي يمكن أن نلخص عناصرها الأساسية على النحو المبين أسفله.

1.1.2 السيـاق

إن قطاع التزويد القروي بالماء الشروب بالمغرب قطاع معقد. فخلافا لعملية توزيع الماء في المجال الحضري، فهو يفرض تحكما في مقاييس من صنف اجتماعي واقتصادي وطبيعي ولو كانت المشاكل المعترضة على المستوى التقني أقل تعقيدا في المجال الحضري.

2.1.2 الأهداف الجديدة وتطلعات القطاع

إن الهدف المسطر من طرف برنامج التزود الجماعي القروي بالماء الشروب القديم (PAGER) المتجلي في بلوغ معدل 80% سنة 2010 في الحصول على الماء الشروب، قد روجع من أجل رفعه نحو الأعلى. وقد وضعت العارضة في مستوى عال من أجل تدارك التأخير الملاحظ مقارنة مع الوسط الحضري. والهدف الجديد للسلطات العمومية هو بلوغ نسبة ولوج الماء تفوق 90% سنة 2007.

3.1.2 عناصر الاستراتيجية

• المبادئ الموحدة :

- الحق في الماء وفي إرضاء متطلبات الخدمة العمومية ؛
- تطور منسجم للتزويد بالماء الشروب ؛
- تخفيض تكلفة التدخل بالعالم القروي ؛
- التنمية المحلية.

• المحاور الاستراتيجية لتدخل المكتب الوطني للماء الشروب من أجل تعميم الماء الصالح للشرب :

- تطوير برنامج تعميم إيصال الماء الشروب (يهم هذا المحور تعبئة إقامة استثمارات بغية بلوغ الأهداف المحددة) ؛
- تأمين وضمان التدفق بصفة دائمة وذلك باتباع أفضل أنماط التدبير التي توصل إلى تخفيض تكاليف التدخل من جانب المكتب الوطني للماء الشروب مع ضمان استمرارية نظام وكالة الماء الشروب القائمة أو المستقبلية.

4.1.2 اجراءات التتبع والمصاحبة من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية

لقد اتخذت تدابير كثيرة من أجل تفعيل برنامج التعميم وذلك في أفضل الظروف. وتقوم هذه التدابير بالتدخل على المستوى التنظيمي والمالي والتشريعي.

الحقينة المائية لسد الحسن الثاني آخر مولود من السدود الكبرى بالجهة الشرقية

2.2 الطلب على الماء الشروب

1.2.2 الطلب على الماء الشروب بالمجال الحضري

1.1.2.2 سمات الاستهلاك القديم

لقد صنفت المراكز الحضرية إلى ثلاثة أصناف : المدن الكبرى (وجدة والناظور) والمدن المتوسطة والمراكز الصغرى. ويجمع الجدول الآتي إحصائيات الطلب على الماء حسب صنف المركز الحضري.

جدول 4 : تطور الاستهلاك من الماء الشروب والاستهلاك الصناعي حسب صنف المركز (بالألف متر^3)

صنف المدينة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	%	المتوسط السنوي
المدن الكبرى	29 266	27 311	26 552	25 234	27 935	29 019	28 183	27 824	29 228	29 959	31 702	54.3	3.67
المدن المتوسطة	11 535	11 453	14 153	14 259	15 192	16 826	15 705	16 559	16 489	17 668	19 598	33.6	5.44
المراكز الصغرى	4 276	4 364	4 730	4 389	4 388	4 886	5 160	5 461	5 791	6 380	7 097	12.1	5.20
المجموع	45 077	43 128	45 435	43 882	47 515	50 732	49 048	49 844	51 508	54 007	58 397	100	

تمثل وجدة والناظور أكثر من النصف (54%) من الاستهلاك الحضري . أما المدن المتوسطة والمراكز الصغرى فتسجل معدل نمو سنوي يتجاوز 5% مقابل 1,6% بالنسبة للمدينتين الكبيرتين.

الحقينة المائية لسد محمد الخامس، مفتاح التنمية الفلاحية في حوض ملوية

وهناك سمة أخرى تميز الاستهلاك ألا وهي هيمنة استهلاك المساكن المزودة بالربط وذلك بما يقدر بقرابة 84,2% من الحجم الإجمالي. كما يمثل استهلاك الإدارات والوحدات الصناعية على التوالي 8,4% و 4,4%.
ويظهر الرسم رقم 3 أسفله التطور الحاصل في معدل الربط في المدينتين الكبيرتين والمدينتين المتوسطتين الذي يحظى بأهمية الدراسة.

رسم 3 : تطور معدل الربط بالمدن الرئيسية

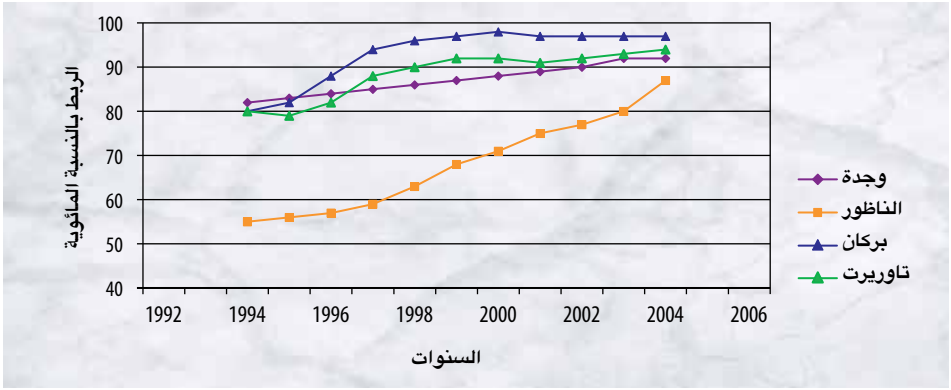

بالجنوب ما بعد « تالسنت » تكتسي مجاري المياه طابع أودية صحراوية

يمكن أن يستنتج ما يلي :

• إن مدينة بركان تسجل أقوى معدل من حيث الربط (98%) ؛

• معدل الربط بالناظور ازداد وبإيقاع متسارع وصل 2% سنويا ليبلغ سنة 2004 قيمة 89% ؛

• كانت مدينة الناظور أقل تزويدا من حيث الربط الخصوصي (بدأ التطور سنة 1997 ليصل إلى معدل ربط يقارب 90%).

جدول 5 : تطور استهلاك الخواص المرتبطين بالشبكة (بالمتر المكعب في اليوم)

صنف المدينة	1994	2004	المتوسط السنوي
المدن الكبرى	33 723	38 187	1,3%
وجدة	27 668	29 770	0,7%
الناظور	6 055	8 417	3,3%
المدن المتوسطة	15 444	26 975	5,7%
بركان	6 419	8 622	3,0%
سيدي سليمان شراع	935	1 645	5,8%
بوعرفة	879	1 270	3,7%
جرادة	0	2 211	-6,8%
العروي	872	1 860	7,9%
بني انصار		1 830	7,6%
زايـــو	1 008	1 925	6,7%
زغنغن	546	1 181	8,0%
إحدادن	104	551	18,1%

إن تطور معدل نمو الاستهلاك بالنسبة للخواص الموصلين بالشبكة يحدث بصفة تختلف حسب أصناف المدن :

• نمو مهم وبنفس أهمية بالمدن المتوسطة (5,7% سنويا) والمراكز الصغيرة (4,9%) ؛

• معدل أكثر ضعفا بالمدن الكبرى (1,3%) ؛

• وعلى صعيد الجهة، فإن نمو متوسط الاستهلاك عند الخواص يبلغ ما يقارب 3,1%.

ولقد أظهرت دراسة تطور تزويد الخواص الموصلين بالشبكة ميلا هاما نحو انخفاض هذا التزود بالمدن الكبرى التي تستقر حول 75 ليترا يوميا لكل ساكن وذلك ابتداء من سنة 2000. وفي المقابل، فإن هذا التزود متغير بشكل كبير في المدن المتوسطة مع استقرار نسبي ابتداء من 2002.

جدول 6 : التزويدات المستقبلية للخواص الموصولين بالشبكة

	1994	1995	1998	2000	2002	2004
وجدة-أنجاد	90	87	84	83	76	75
الناظور	98	91	86	84	82	77
المدن المتوسطة	70	65	64	62	62	61

2.1.2.2 توقعات الطلب المستقبلية

بالنسبة للاسقاطات المستقبلية لمختلف يناسيب الاستهلاك، احتفظ المخطط المديري للتعبئة المندمجة للموارد المائية (PDAIRE)، كفرضية أولية، بالقيم المقدمة من طرف المكتب الوطني للماء الشروب. وتأخذ هذه القيم بعين الاعتبار أهداف المكتب الوطني ومرامي مختلف الوكالات. وجدادات الحاجيات المقدمة في إطار ملحق تلخص القيم المحتفظ بها لتقدير الحاجيات المستقبلية من الماء بالحواضر (المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة).

تزود الخواص الموصلين

وهكذا، فإن المخطط المديري يحتفظ بتزويدات الخواص الذين يستفيدون من الربط والذي يتماشى وتوقعات المكتب الوطني وذلك بغاية بناء تقديرات تخص الحاجيات المستقبلية من المياه. كما هو مبين في جداول المتضمنة للطلب على الماء والواردة في الملحق . وإن مستويات التزود كالتالي : من 80 إلى 85 لتر لكل ساكن في اليوم على التوالي بالنسبة لمدينتي وجدة والناظور، كما يتأرجح هذا التزود ما بين 50 و70 لتر لكل قاطن في اليوم الواحد بالنسبة للمدن المتوسطة باستثناء بركان حيث يستقر المستوى في ارتفاع ليصل إلى 95 لتر لكل قاطن في اليوم.

الاستهلاك الإداري

تخضع مستويات التزود الإداري المأخوذ بها في توقعات الحاجيات للتغيرات حسب كل مركز إداري على حدة. وتحدد هذه التزودات في 10 لترات لكل ساكن في اليوم داخل المدينتين الكبيرتين (وجدة والناظور) كما تتغير من 3 إلى 15 لترا لكل ساكن في اليوم بالنسبة للمراكز المتوسطة. أما فيما يخص المراكز الصغرى، فإن التزود ضبط عند قيمة وسطى بلغت 6 لترات للساكن الواحد في اليوم.

الاستهلاك الصناعي

يوجد هناك صنفان من الاستهلاك الصناعي : الصناعات المنتشرة والصناعات المتمركزة في قطب للتنمية الصناعية. فبالنسبة للصناعات المتفرعة، فإن تزويد المكتب الوطني للماء الشروب قد التزم بها (من 3 إلى 8 لترات في اليوم لكل فرد) على التوالي فيما يخص وجدة والناظور (ومن 2 إلى 5 لترات للساكن في اليوم بالنسبة للمدن المتوسطة). وهناك تزويد أقوى يهم مدينتي بركان (8 لترات لكل ساكن في اليوم) وتاوريرت (10 لترات للقاطن في اليوم الواحد).

أما فيما يتعلق بقطب التنمية الصناعية بالجهة الشرقية (PDIRO) فإن حاجيات المحطات الصناعية قد حددت على أساس مستويات التزويد التالية :

- المجمع الصناعي بسلوان : 40 م^3 في اليوم للهكتار ؛
- المجمع الصناعي بوغريبة في بركان : 40م^3 في اليوم للهكتار ؛
- القطب التكنولوجي بوجدة : 40 م^3 في اليوم للهكتار ؛
- المنطقة الحرة الحدودية (مفترق الداخل والخارج) : 20 م^3 في اليوم للهكتار.

إن هذا المعطى يحدد الحاجة من المياه في حدود تطوير هذه المجمعات الصناعية.

جدول 7 : الحاجيات المستقبلية للمجمعات الصناعية

المجمع	المساحة بالهكتار	متوسط التزود م^3/ هكتار / اليوم	الطلب على الماء بمليون م^3 في السنة
سلوان	72	40	1,1
بوغريبة	58	40	0,8
قطب التكنولوجيا بوجدة	34	40	0,5
المنطقة الحرة (20+ 45)	65	20	0,5
المـجـمـوع			2,9

3.1.2.2 تركيبة الطلب على الماء

لقد تمكنا من وضع رؤية مستقبلية للطلب على المياه وذلك إلى أساس نسب الاستهلاك الواردة أدناه. ويقدم الجدول رقم 8 النتائج الرئيسية للتطور التوقعي.

جدول 8 : تطور الطلب على الماء بالمجال الحضري حسب نوعية المدينة (1 000 متر مكعب في السنة)

النوعية	2004	2005	2010	2015	2020	2025	2030	المعدل السنوي
المدن الكبرى	31 702	31 778	30 106	31 040	32 163	34 674	37 382	0,64%
المدن المتوسطة	19 598	20 043	19 933	21 039	23 096	25 461	28 082	1,39%
المدن الصغيرة	7 097	10 324	9 980	10 679	11 892	13 073	14 379	2,75%
المـجـمـوع	58 397		60 019	62 758	67 150	73 208	79 843	% 1,21

2.2.2 الطلب على المياه الشروبة بالوسط القروي

1.2.2.2 *المعطيات الديموغرافية*

جدول 9 : الساكنة القروية

الأقاليم	عدد الدواوير / النواحي			السكان القرويون (المحصيون)			الأسر 2004	
	1982 (دواوير)	1990 (*) (نواحي)	1994 (دواوير)	1982	1994	2004	العدد	الساكن / الأسرة
بركان - تاوريرت	-	-	409		169 273			
بركان						114 183	24 934	4,6
تاوريرت						87 431	12 976	6,7
جرادة	-	-	206		66 050	41 030	6 361	6,5
وجدة-أنكاد	692	863	179	301 843	52 479	66 292	11 420	5,8
الناظور	745	1 194	780	478 193	436 990	359 532	64 613	5,6
فجيج	166	189	223	64 907	65 912	66 271	11 590	5,7
المجموع العام	1 603	2 246	1 182	844 943	555 381	492 095	87 623	5,6
./. الوطنية	5%	6%	4%	7%	4%	4%	4%	0,9
المجموع الوطني	31 473	39 302	31 915	11 689 156	12 624 713	13 428 074	2 225 455	6,0

* بحث وطني أنجز من طرف المديرية الجهوية للماء الشروب في إطار المخطط المديري الوطني للتزويد القروي بالماء الشروب

2.2.2.2 *خصوصيات الخدمة الحالية المتعلقة بالماء الشروب*

يمكن أن تتميز وكالة الماء الصالح للشرب بالمجال القروي بما يلي :

- عدد أنظم وضعية التزويد بالماء الشروب (خدمات التزويد بالماء الشروب) ؛
- عدد البنايات المزودة بهذه الخدمات ؛
- السكان القرويون المزودون بالربط الفردي (حتى المنزل) وتقدير بالتالي نسبة الربط.

يجمل الجدول رقم 10 أسفله المعطيات المستخرجة من البحث الوطني الذي قام به المكتب الوطني للماء الشروب (سنة 2004) في إطار الدراسة التشخيصية لقطاع التزويد بالماء الصالح للشرب القروي.

جدول 10 : وضعية التزويد بالماء الصالح الشروب بالعالم القروي بالجهة الشرقية

الإقليم	عدد الدواوير		الساكنة القروية 2004	الساكنة المزودة بالماء الشروب نهاية 2004		عدد الجهات المزودة					نسب الربط		بما في ذلك					
	1990 (النواحي)	الإحصاء العام 1994		الساكنة المزودة	نسبة الولوج (%)	المديرية العامة للمياه	المكتب الوطني للماء	الجماعات القروية والعمالة	غيرها	المجموع	السكان الموصلون	نسبة الربط	الوكالة الحضرية للماء		الجماعات القروية		المكتب الوطني للماء الشروب	
بركان تاوريرت	-	409																
بـركـان			114 183	111 899	98,0%	31	65	68	11	175	67 012	59%	8 737	7,7%	3 943	3,5%	54 088	47,4%
تـاوريرت			87 431	74 111	84,8%	106	13	122	30	271	12 226	18%	6 274	9,5%	2 582	3,9%	3 370	5,1%
جـرادة		206	41 030	34 706	84,6%	38	6	4	67	115	10 471	26%	1 660	4,0%	60	0,1%	2 141	5,2%
وجدة-أنكاد	863	179	66 292	30 196	45,5%	67	12	13	7	99	34 760	10%	170	0,0%	10 695	3,0%	19 973	5,6%
الناظور	1 194	780	359 532	181 131	50,4%	115	15	123	63	316	8 064	12%	3 248	4,9%	4 796	7,2%	0	0,0%
فجيج	189	223	66 271	26 529	40,0%	80	16	19	27	142	11 387	13%	2 756	3,2%	131	0,1%	497	0,6%
المجموع	**2 246**	**1 182**	**734 739**	**237 856**	**48,3%**	**437**	**127**	**349**	**205**	**1 118**	**143 920**	**20%**	**22 845**		**22 207**		**80 069**	
						39%	**11%**	**31%**	**18%**		**20%**		**3%**		**3%**		**11%**	

يوحي هذا الجدول بالتعليقات التالية :

• إن المراكز القروية التي تشكل نواة تنمية الجماعات مزودة بالمقام الأول بشبكات التوزيع والإيصال الفردي. والخدمة غالبا ما تكون مضمونة من طرف الجماعة لكنها خدمة ناقصة (انعدام العناصر البشرية والوسائل المادية) ؛

• نقف حاليا على الضغط الكبير الذي تمارسه الجماعات على المكتب الوطني للماء الشروب من أجل تفويت خدمة الماء إلى هذا الأخير في إطار عقد تدبيري. لكن الوثيرة الحالية لتدخل المكتب لا تسمح بالاستجابة لهذا الطلب (زد على ذلك أن هذه العملية متبوعة بمجموعة من الإجراءات القبلية ومنها تحديدا تعبئة 30% من تكلفة الاستثمار من طرف الجماعات مع تطبيق أسعار البيع الجاري بها العمل عند التوزيع بمراكز المكتب الوطني للماء الشروب) ؛

• لقد بذلت مجهودات معتبرة على مستوى الدواوير من أجل إيصال الماء الشروب للعالم القروي. الأمر الذي رفع نسبة تزود الساكنة القروية إلى 48,3% سنة 2004 وهو ما يوافق تزويد 856 237 قاطن موزعة على ما يعادل 118 1 مسكن ؛

• لكن التقييم الجغرافي لنسبة الولوج لخدمة التزود بالماء يظهر نقصا في التوازن بين مختلف الأقاليم (من 98% بإقليم بركان إلى 40% بإقليم فجيج) ؛

• فبالرغم من معدل الولوج إلى خدمة الماء والمقدر ب 48,3% (الساكنة المستفيدة من الخدمة / الساكنة الإجمالية). فإن عدد المباني التي شملها البرنامج لا تمثل سوى 49% من عددها الإجمالي الأمر الذي يفسر كون المشاريع التي تتحقق همت أساسا المباني الأكبر حجما وسعة ؛

• أما المباني المتبقية التي تنتظر التزود فإنها دون شك أكثر صعوبة من حيث الإيصال مقارنة بتلك التي استفادت من الخدمة والتي تبسط شروطا اجتماعية وتقنية وجيولوجية مائية أكثر تكلفة بكثير. ومن هنا تبرز ضرورة تحديث معايير التخطيط مع الأخذ في الحسبان بالظروف الخاصة بكل حالة (المساكن المتفرقة ،ضعف الكثافة السكانية، الموارد البعيدة أو الغائرة والمنابع السطحية، الخ.).

3.2.2 تزايد الطلب على الماء بالعالم القروي

1.3.2.2 معايير حساب الطلب على الماء

نسب الولوج إلى خدمة التزود بالماء الشروب

على ضوء المعطيات التي تمنحها الوضعية الحالية والأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية من أجل عملية تعميم الماء الشروب في الوسط القروي (90% في أفق 2007)، فإن الأهداف المرسومة على أساس نسب الولوج من حيث ارتباطها بهذه النسب سنة 2004 تتجلى في الجدول رقم 11 أدناه.

جدول رقم 11 : نسب التزود بالماء الشروب

	نسب التزود 2004	نسب التزود / في أفق 2030
أهداف نسب التزود على الصعيد الإقليمي (%)	<70%	95%
	≥70	100%

نمط خدمة التزود

لقد حددت الأهداف حسب نوعية السكن ومعدل الإيصال الملحوظ سنة 2004. كما يظهر ذلك الجدول رقم 12 أسفله.

جدول 12 : المعدلات المراد بلوغها في الإيصال والربط الفردي حسب نوعية السكن

	معدل الربط الملاحظ 2004	معدلات الولوج / أهداف 2030		
		السكن المتمركز	السكن المشتت	المقسم
أهداف نسب الولوج وخدمة التزود على الصعيد الإقليمي (%)	0%	%85	%60	%60
	%10-0	%85	%65	%70
	%20 - 10	%85	%65	%75
	%30 - 20	%90	%70	%80
	%50 - 30	%90	%70	%80
	%70 – 50	%95	%70	%80
	%70<	%95	%70	%80

التزود بالماء بالنسبة للساكنة القروية

تأخذ عملية التزود المقترحة من أجل استهلاك الساكنة الموصلة بالشبكة وغير الموصلة في الحسبان الاستهلاك الفعلي انطلاقا من المنشآت المنجزة وخصوصيات كل إقليم على حدة (التنافس حول مصادر المياه البديلة، مداخيل الأسر، عادات الساكنة، الخ.).

• تزويد السكان الموصلين :

- 50 لتر لكل ساكن في اليوم بالنسبة لإقليمي بركان والناظور
- 45 لتر لكل ساكن في اليوم بالنسبة لأقاليم فجيج، جرادة، وجدة-أنجاد وتاوريرت

• تزويد الساكنة غير الموصلة :

- 25 لتر لكل ساكن في اليوم بإقليمي بركان والناظور .
- 20 لتر لكل ساكن في اليوم بأقاليم فجيج، جرادة، وجدة-أنجاد وتاوريرت.

نتائج الحسابات

إن النتائج المستخلصة من الحسابات الواردة بالجدول رقم 13 أدناه تظهر تزايدا في الطلب على الماء الشروب من طرف الساكنة القروية ما بين 2010 و2030.

جدول 13 : تزايد الطلب بالعالم القروي في الجهة الشرقية

الإقليم	التوقعات الديموغرافية (السكان)					متوسط الطلب على الماء (المتر المكعب / اليوم)				
	2010	2015	2020	2025	2030	2010	2015	2020	2025	2030
بركان	112 303	118 032	122 525	127 189	132 031	4 928,9	6 120,9	7 364,3	7 774,9	8 206,1
فجيج	74 985	80 780	84 901	89 232	93 784	2 006,5	2 580,9	3 599,6	4 063,4	5 055,2
جرادة	52 151	57 579	63 572	68 485	73 778	1 333,5	1 740,9	2 509,5	3 180,3	4 052,7
الناظور	361 605	370 736	375 393	380 109	384 884	9 377,6	13 044,6	15 390,6	20 915,6	22 632,0
وجدة-أنكاد	37 916	38 873	39 361	39 855	40 356	919,8	1 099,3	1 615,8	1 756,5	2 095,4
تاوريرت	91 382	94 861	97 256	99 712	102 230	2 251,6	2 744,1	4 060,4	4 480,1	5 438,1
مجموع	730 342	760 861	783 008	804 582	827 063	20 817,9	27 330,7	34 540,2	42 170,8	47 479,5
المجموع بالمليون متر مكعب في السنة					4,91	7,60	9,98	12,61	15,39	17,33

4.2.2 مختزل للطلب على الماء الشروب والصناعي

1.4.2.2 إقليم الناظور

سيرتفع الطلب على التزود بالماء الشروب الصناعي على صعيد إقليم الناظور سنة 2030 إلى 50 مليون متر مكعب في السنة الواحدة مما يعادل 590 1 لتر في الثانية عند الإنتاج وذلك من أجل ساكنة قد يصل تعدادها إلى ما يناهز 1,02 مليون ساكن.

ويلخص الجدول رقم 14 حسب الوسط السكني السكان والطلب على الماء بالمليون متر مكعب في السنة وباللتر في الثانية عند الإنتاج ما بين 2004 و2030.

جدول 14 : مختزل للطلب على التزويد بالماء الشروب والصناعي بإقليم الناظور

	الساكنة (1 000 / الساكن)				الطلب (مليون متر مكعب في السنة)				الطلب (لتر في الثانية)			
	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030
الحضري	377,7	432,9	533,0	639,0	15,4	24,5	35,0	39,2	489	776	1 111	1 242
القروي	350,9	361,6	375,4	384,9	1,92	3,28	5,47	8,15	61	104	173	258
المجموع الجزئي	728,6	794,5	908,4	1 023,9	17,33	27,76	40,49	47,32	550	880	1 284	1 501
القطيع					2,26	2,34	2,52	2,72	72	74	80	86
المجموع					**19,6**	**30,1**	**43,0**	**50,0**	**621**	**955**	**1 364**	**1 587**

2.4.2.2 إقليم بركان

يبلغ الطلب على الماء الشروب في البلديات والمراكز والدواوير وكذا بالمحطات السياحية للإقليم 26,3 مليون متر مكعب في السنة أي ما يعادل 834 لتر في الثانية وهو إنتاج من أجل 811 394 ساكن.

الجدول رقم 15 أسفله يلخص الطلب على الماء بإقليم بركان.

جدول 15 : مختزل للطلبات على الماء في إقليم بركان

	الساكنة (1 000 / الساكن)			الطلب (مليون متر^3 في السنة)			الطلب على الماء (لتر في الثانية)		
	2010	2020	2030	2010	2020	2030	2010	2020	2030
الدواوير والمراكز		122,5	132	1,8	2,7	3	57,1	85,7	95,2
البلديات (مليون متر مكعب)		220,9	262,8	10,3	11,3	13,4	327,0	358,7	425,4
المحطة السياحية الجديدة للسعيدية (مليون متر مكعب)				2,6	4,12	4,12	82,5	130,8	130,8
4 000 مستخدم بفاديسا بالسعيدية (مليون متر مكعب)				0,4	0,45	0,53	12,7	14,3	16,8
توسعة محطة السعيدية					3,67	3,67	0,0	116,5	116,5
المجمع الصناعي بوغريبة ببركان				0,28	0,85	0,85	8,9	27,0	27,0
حاجيات القطيع				0,6	0,7	0,7	19,0	22,2	22,2
المجمـــوع	**296,5**	**343,4**	**394,80**	**16,0**	**23,8**	**26,3**	**507,3**	**755,2**	**834,0**

3.4.2.2 عمالة وجدة-أنجاد

ستقترب ساكنة عمالة وجدة أنجاد سنة 2030 من 600 693 ساكن كلها تقريبا حضرية. وسيرتفع الطلب على الماء آنذاك إلى ما يناهز 30 مليون متر مكعب سنويا أي 950 لتر في الثانية عند الإنتاج.

جدول 16 : يلخص الطلب على التزود بالماء الشروب والصناعي

	الساكنة (1000 / نسمة)			الطلب على الماء (مليون متر^3 في السنة)			الحاجيات عند الإنتاج (لتر في الثانية)			
	2010	2020	2030	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030
وجدة-أنكاد	470,6	546,2	633,9	23,4	23,8	27,6	829,7	743,5	755,0	876,3
بني درار	10,6	13,8	17,7	0,3	0,4	0,5	9,6	10,8	13,4	17,1
النعيمة	1,3	1,5	1,7	0,1	0,1	0,1	3,1	3,5	4,1	4,7
المنطقة الصناعية بني خالد				0,2	0,2	0,2		7,9	7,9	7,9
عين الصفا	5,2	5,4	5,6	0,05	0,08	0,11	0,9	1,5	2,6	3,3
بني خالد	7,3	7,6	7,8	0,06	0,11	0,15	1,2	2,1	3,6	4,7
بصارة	2,0	2,1	2,1	0,02	0,03	0,04	0,3	0,6	1,0	1,3
إيسلي	11,2	11,7	11,9	0,10	0,17	0,23	1,9	3,2	5,5	7,2
مستفركي	5,0	5,2	5,3	0,04	0,08	0,10	0,8	1,4	2,5	3,2
سيدي بونوار	3,6	3,8	3,9	0,03	0,06	0,07	0,6	1,0	1,8	2,3
سيدي موسى لمهاية	3,5	3,7	3,8	0,03	0,06	0,07	0,6	1,0	1,7	2,3
المناطق الحضرية	482,5	561,5	653,3	24,1	24,6	28,6	842,5	765,7	780,4	906,0
المناطق القروية	37,9	39,4	40,4	0,3	0,6	0,8	6,4	10,6	18,7	24,3
المجموع	520,4	600,8	693,6	24,5	25,2	29,3	848,9	776,4	799,1	930,2
حاجيات القطيع				0,52	0,56	0,61	15,8	16,5	17,8	19,3
مجموع الطلب على الماء				25	26	30	865	793	817	950

4.4.2.2 إقليم تاوريرت

سيبلغ الطلب على الماء الشروب في أفق سنة 2030 بإقليم تاوريرت ما يناهز 10 ملايين متر^3 في السنة وذلك لتلبية حاجيات الساكنة التي يبلغ تعدادها قرابة 000 323 نسمة، يمثل فيها القرويون الثلث.

جدول 17 : يلخص الطلب على الماء بإقليم تاوريرت

المدن – المراكز والجماعات القروية	السكان (1000 / ساكن)				الطلب على الماء (مليون متر^3)				الحاجيات عند الإنتاج (لتر في الثانية)			
	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030
تاوريرت	80,0	95,6	125,9	162,8	3,5	3,9	4,5	5,8	110,0	122,8	142,6	184,3
العيون	34,8	38,0	44,1	51,2	0,9	1,0	1,1	1,3	28,6	32,7	36,4	42,3
دبدو	4,6	5,0	5,8	6,8	0,2	0,2	0,2	0,3	5,8	6,4	7,5	8,7
العاطف	2,5	2,6	2,8	2,9	0,015	0,023	0,042	0,056	0,5	0,7	1,3	1,8
اولاد محمد	2,2	2,3	2,4	2,5	0,01	0,02	0,04	0,05	0,4	0,6	1,2	1,6
سيدي علي بن قاسم	13,9	14,5	15,4	16,2	0,08	0,13	0,24	0,31	2,7	4,1	7,5	10,0
سيدي لحسن	9,8	10,2	10,9	11,4	0,06	0,09	0,17	0,22	1,9	2,9	5,2	7,0
عين لحجر	9,2	9,6	10,3	10,8	0,06	0,09	0,16	0,21	1,8	2,7	5,0	6,6
مشرع حمادي	7,4	7,8	8,3	8,7	0,05	0,07	0,13	0,17	1,4	2,2	4,0	5,4
مستغمر	6,4	6,7	7,1	7,5	0,04	0,06	0,11	0,14	1,2	1,9	3,4	4,6
تنشرفت	7,5	7,8	8,3	8,7	0,05	0,07	0,13	0,17	1,4	2,2	4,0	5,4
أهل وادي زا	14,2	14,9	15,8	16,6	0,09	0,13	0,24	0,32	2,7	4,2	7,6	10,2
قطيطر	6,7	7,0	7,5	7,9	0,04	0,06	0,11	0,15	1,3	2,0	3,6	4,8
ملغ الودان	7,7	8,1	8,6	9,0	0,05	0,07	0,13	0,17	1,5	2,3	4,1	5,5
الحضري	119,4	138,6	175,9	220,8	4,6	5,1	5,9	7,4	144,5	161,9	186,5	235,2
القروي	87,4	91,4	97,3	102,2	0,5	0,8	1,5	2,0	16,8	26,1	47,0	62,9
المـجـمــوع	**207**	**230**	**273**	**323**	**5,1**	**5,9**	**7,4**	**9,4**	**161**	**188**	**233**	**298**
حاجيات القطيع					0,60	0,63	0,68	0,74	19,2	20,0	21,7	23,6
مجموع الطلب على الماء					6	7	8	10	180	208	255	322

5.4.2.2 إقليم جرادة

سيشتمل إقليم جرادة في أفق 2030 على 000 173 ساكن منها 92.000 حضري (57%) . أما الطلب على التزود من الماء الشروب والصناعي فيكون في حدود 15,2 مليونا متر^3 في السنة وهو ما يمثل صبيبا يبلغ 480 لترا في الثانية عند الإنتاج .

جدول 18 : الطلب على التزود بالماء الصالح للشرب والماء الصناعي لإقليم جرادة

المدن – المراكز والجماعات القروية	السكان (1000 / نسمة)				الطلب على الماء (مليون متر^3)				الحاجيات عند الإنتاج (لتر في الثانية)			
	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030
تاوريرت	80,0	95,6	125,9	162,8	3,5	3,9	4,5	5,8	110,0	122,8	142,6	184,3
العيون	34,8	38,0	44,1	51,2	0,9	1,0	1,1	1,3	28,6	32,7	36,4	42,3
دبدو	4,6	5,0	5,8	6,8	0,2	0,2	0,2	0,3	5,8	6,4	7,5	8,7
العاطف	2,5	2,6	2,8	2,9	0,015	0,023	0,042	0,056	0,5	0,7	1,3	1,8
اولاد محمد	2,2	2,3	2,4	2,5	0,01	0,02	0,04	0,05	0,4	0,6	1,2	1,6
سيدي علي بن قاسم	13,9	14,5	15,4	16,2	0,08	0,13	0,24	0,31	2,7	4,1	7,5	10,0
سيدي لحسن	9,8	10,2	10,9	11,4	0,06	0,09	0,17	0,22	1,9	2,9	5,2	7,0
عين لحجر	9,2	9,6	10,3	10,8	0,06	0,09	0,16	0,21	1,8	2,7	5,0	6,6
مشرع حمادي	7,4	7,8	8,3	8,7	0,05	0,07	0,13	0,17	1,4	2,2	4,0	5,4
مستغمر	6.4	6.7	7.1	7.5	0.04	0.06	0.11	0.14	1.2	1.9	3.4	4,6
تنشرفت	7,5	7,8	8,3	8,7	0,05	0,07	0,13	0,17	1,4	2,2	4,0	5,4
أهل وادي زا	14,2	14,9	15,8	16,6	0,09	0,13	0,24	0,32	2,7	4,2	7,6	10,2
قطيطر	6,7	7,0	7,5	7,9	0,04	0,06	0,11	0,15	1,3	2,0	3,6	4,8
ملغ الودان	7,7	8,1	8,6	9,0	0,05	0,07	0,13	0,17	1,5	2,3	4,1	5,5
الوسط الحضري	119,4	138,6	175,9	220,8	4,6	5,1	5,9	7,4	144,5	161,9	186,5	235,2
الوسط القروي	87,4	91,4	97,3	102,2	0,5	0,8	1,5	2,0	16,8	26,1	47,0	62,9
المـجـمــوع	**207**	**230**	**273**	**323**	**5,1**	**5,9**	**7,4**	**9,4**	**161**	**188**	**233**	**298**
حاجيات / القطعان					0,60	0,63	0,68	0,74	19,2	20,0	21,7	23,6
مجموع الطلب على الماء					6	7	8	10	180	208	255	322

6.4.2.2 إقليم فجيج

سيتوفر إقليم فجيج على 170.000 ساكن في أفق 2030 يمثل القرويون منها 55%. وتبلغ حاجيات السكان من التزود بالماء الشروب والماء الصناعي حوالي 7,1 مليون متر مكعب، منها 38%. كحاجيات للقطيع، مما يبين الطابع الرعوي وتربية للماشية للإقليم.

عمالية تروية القطعان تبقى عملية حاسمة ودقيقة في إقليم فجيج وخاصة في الهضاب العليا لبني كيل

يعتبر جلب المياه بواسطة أنواع مختلفة من الصهاريج وانطلاقا من آبار بعيدة أحيانا من الإكراهات التي تحد من تنمية تربية المواشي

جدول 19 : الطلب على الماء بإقليم فجيج

المدن الكبرى والجماعات القروية	السكان (1000 / نسمة)					الطلب على الماء (مليون متر^3)				الحاجيات عند الإنتاج (لتر في الثانية)			
	2004	2010	2015	2020	2030	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030
بوعرفة	25,9	30,4	34,4	39,0	48,9	1,0	1,1	1,4	1,8	31,8	35,6	45,9	57,6
فجيج	12,6	13,8	14,8	16,0	18,5	0,0	0,4	0,4	0,5	0,0	11,2	13,9	16,1
تندرارة	6,3	6,8	7,4	7,9	9,2	0,0	0,2	0,2	0,3	0,0	6,7	6,9	8,0
بوعنان	10,8	11,8	12,7	13,4	14,8	0,10	0,12	0,21	0,29	3,1	3,7	6,6	9,2
بوشاون	11,2	12,3	13,2	13,9	15,4	0,10	0,12	0,22	0,30	3,2	3,8	6,8	9,6
بومريم	7,5	8,2	8,8	9,3	10,2	0,07	0,08	0,14	0,20	2,2	2,5	4,5	6,4
تالسنت	14,7	16,0	17,3	18,1	20,0	0,13	0,16	0,28	0,39	4,2	5,0	8,9	12,5
عبو لكحل	1,5	1,6	1,8	1,9	2,0	0,01	0,02	0,03	0,04	0,4	0,5	0,9	1,3
بني كيل	9,1	9,9	10,7	11,2	12,4	0,08	0,10	0,17	0,24	2,6	3,1	5,5	7,7
معطاركا	8,0	8,8	9,5	9,9	11,0	0,07	0,09	0,15	0,22	2,3	2,7	4,9	6,9
تندرارة	5,8	6,3	6,8	7,2	7,9	0,05	0,06	0,11	0,16	1,7	2,0	3,5	5,0
الحضري	44,8	51,0	56,6	62,9	76,7	1,0	1,7	2,1	2,6	31,8	53,5	66,7	81,7
القروي	68,6	75,0	80,8	84,9	93,8	0,6	0,7	1,3	1,8	19,8	23,2	41,7	58,5
المجموع	**113**	**126**	**137**	**148**	**170**	**1,6**	**2,4**	**3,4**	**4,4**	**52**	**77**	**108**	**140**
حاجيات القطيع						2,24	2,35	2,46	2,69	71	74	78	85
مجموع الحاجيات						**3,9**	**4,8**	**5,9**	**7,1**	**123**	**151**	**186**	**226**

5.2.2 تركيبة الطلب على الماء على صعيد الجهة الشرقية

سينتقل إجمالي الساكنة الجهوية من 1,91 مليون فرد من سنة 2004 إلى 2,78 مليون فرد سنة 2030. وسيتطور المعدل الحضري من 64% سنة 2004 إلى 70% سنة 2030.

جدول 20 : الزيادة في الطلب على الماء حسب الإقليم

المدن الكبرى والجماعات القروية	الطلب على التزود بالماء الشروب والماء الصناعي (مليون متر^3)											
	القروي				الحضري				المجموع بالجهة الشرقية			
	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030	2004	2010	2020	2030
الناظور	4,2	5,6	8,0	10,9	15,4	24,5	35,0	39,2	19,6	30,1	43,0	50,0
بركان	1,8	2,4	3,4	3,7	10,7	13,1	20,3	22,6	12,5	15,5	23,8	26,3
وجدة	0,7	0,9	1,2	1,4	26,6	24,1	24,6	28,6	27,3	25,0	25,8	29,9
تاوريرت	1,1	1,5	2,2	2,7	4,6	5,1	5,9	7,4	5,7	6,6	8,0	10,1
جرادة	1,2	1,2	1,7	2,3	8,0	12,2	12,4	12,9	9,1	13,4	14,1	15,2
فجيج	2,9	3,1	3,8	4,5	1,0	1,7	2,1	2,9	3,9	4,8	5,9	7,1
المجموع	**11,9**	**14,7**	**20,3**	**25,5**	**66,3**	**80,7**	**100**	**114**	**78,1**	**95,4**	**121**	**139**

سيمر الطلب العام من 78,1 مليون متر^3 في سنة 2004 إلى 139 مليون متر^3 سنويا في أفق 2030 مع هيمنة لإقليم الناظور بحوالي 50 مليون متر مكعب أي ما يعادل 36% من الطلب الإجمالي. أما أقاليم الناظور وبركان ووجدة، فتمثل مجتمعة ما يفوق ثلاثة أرباع الطلب الجهوي.

3.2 حصيلة الموارد والحاجيات

1.3.2 إقليم الناظور

يلخص الجدول رقم 21 الآتي الطلبات من الماء حسب الموارد المستغلة حاليا والموارد التي يمكن أن تعبأ

جدول 21 : الطلب على الماء حسب الموارد

الأفق		2010	2015	2020	2025	2030
متوسط الحاجيات عند الإنتاج (مليون متر مكعب في السنة)						
الدواوير والمراكز (مليون متر^3 مكعب في السنة)	جماعات قروية تجاور مركز التزويد الحسيمة (12 جماعة)	1,18	1,66	1,96	2,65	2,89
	القطيع : 12 جماعة قروية	0,85	0,87	0,90	0,93	0,96
	الجماعة القروية راس الما	0,35	0,41	0,50	0,58	0,66
	باقي الدواوير والمراكز / الناظور	6,59	8,23	9,64	11,56	12,66
	الحاجيات وما يناسبها من قطعان	1,50	1,56	1,62	1,69	1,75
	المجموع	**10,46**	**12,72**	**14,61**	**17,41**	**18,92**
البلديات		11,83	12,81	14,29	15,59	17,01
مجموع الناظور		**22**	**26**	**29**	**33**	**36**
المحطات السياحية و المجمعات الصناعية		7,8	14,1	14,1	14,1	14,1
مجموع الناظور (مليون متر^3 في السنة)		**30,1**	**39,6**	**43,0**	**47,1**	**50,0**

ينوي المكتب الوطني للماء الشروب القيام بما يلي :

• تزويد الجماعات القروية المحادية لمزود الحسيمة انطلاقا من المياه السطحية لنظام سد محمد بن عبد الكريم الخطابي (SMBK)، وتقدر حاجة جماعاته بالشمال الغربي لإقليم الناظور بما يناهز 2,9 مليون متر^3 عند الإنتاج سنة 2030 (ويتعلق الأمر ب 12 جماعة قروية : أيت معيط وتزارين من دائرة دريوش وابن الطيب وبني مرغيت وبودينار ولجرماوس ومهاجر وورداتة وولد أمغار وتليلت وتمسمان وتروغوت من دائرة الريف) ؛

• ربط السعيدية–راس الما وهو الآن في طور الإنجاز وسيسمح بتزويد مجموع المجموعات السكانية بالجماعة القروية راس الما بمجرد تشغيل هذا الربط الجديد.

ومن المرتقب أن تبلغ حصيلة قائمة الحاجيات - الموارد في أفق سنة 2030 حسب الجدول رقم 22 أسفله.

جدول 22 : قائمة الحاجيات والموارد بالنسبة للناظور

الأفـــق	2004	2010	2015	2020	2025	2030
الموارد مليون متر مكعب في السنة عند الإنتاج						
محطة المعالجة الناظور (توسعة)	13,2	26,5	26,5	26,5	26,5	26,5
محطة المعالجة زايو	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6
محطة المعالجة وكالة الناظور	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9
حفر الآبار عين زهرة		0,5	0,5	0,5	0,5	0,5
حفر آبار زايو		1,3	1,3	1,3	1,3	1,3
سد محمد بن ع الكريم الخطابي (محطة المعالجة الحسيمة)		2	2	3	3	4
موارد بركان (الجماعة القروية راس الما)		1	1	1	1	1
مجموع الموارد	**16,7**	**33,8**	**34,5**	**34,9**	**35,9**	**36,5**
الطلب الإجمالي الناظور باستثناء المحطات السياحية	19,6	22,3	25,5	28,9	33,0	35,9
موارد بالمليون متر^3	**16,7**	**33,8**	**34,5**	**34,9**	**35,9**	**36,5**
الحصيلة باستثناء المحطات السياحية	-2,9	11,5	9,0	6,0	2,9	0,6
طلبات السياحة والمجمع الصناعي		**7,8**	**14,1**	**14,1**	**14,1**	**14,1**
الحصيلة بما في ذلك المحطات السياحية	-2,9	3,7	5,1	-8,1	11,2	13,5
توسعة محطة الناظور (400 لتر في الثانية)	-2,9	3,7	7,5	4,5	1,4	0,9

بدون راس الما وموارد نظام سد محمد بن عبد الكريم الخطابي المزود ل 12 جماعة قروية محادية لمزود الحسيمة، ستكون الحصيلة سلبية في أفق 2030. ومع ذلك، فإن الحصيلة ستكون سلبية كثيرا رغم (13,5 مليون متر^3 سنة 2030) رغم اللجوء إلى الموارد الآنفة الذكر، أمام طلب التهيئات السياحية والصناعية المقررة في الإقليم . ولا يمكن أن يتقلص هذا العجز إلا بتوسيع محطة المعالجة بالناظور لتصل 400 لتر في الثانية (12,6 مليون متر^3 عند الإنتاج) أو عن طريق اللجوء إلى موارد غير تقليدية من قبيل تحلية مياه البحر .

وسترتفع الطلبات على الماء في إقليم الناظور في أفق 2030 إلى 50 مليون متر^3 مكعب عند الإنتاج. ولن تستطيع المياه الباطنية سد الحاجيات إلا في حدود 2 مليون متر^3 في السنة وما تبقى ستغطيه مياه السطحية :

- التزود الجهوي لبركان ب مليون متر^3 سنويا ؛
- التزود الجهوي للحسيمة ب 4 ملايين متر^{3}سنويا ؛
- التزود الجهوي للناظور بما تبقى أي 43 مليون متر^3 في السنة. وإلا فلا بد من إيجاد مورد آخر من قبيل تحلية ماء البحر لسد حاجيات المناطق الصناعية على الأقل.

2.3.2 إقليم بركان

إن مدينة بركان والمراكز التابعة لها تتزود حاليا من الماء الشروب الذي يجلب من المياه السطحية لنهر ملوية والمخزونات الجوفية . ويصل الصبيب الإجمالي المجهز إلى 294 لتر في الثانية منها 260 لتر في الثانية تتحملها محطة المعالجة ببركان و34 لتر في الثانية عن طريق موارد المياه الباطنية. ولتغطية الطلب المستقبلي، فإن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ينوي توسيع محطة بركان على مرحلتين حسب تطور محطة السعيدية الشاطئية : المرحلة الأولى بـ 520 لتر في الثانية سنة 2010 والمرحلة الثانية بـ 610 لتر في الثانية سنة 2015.

وتمثل الموارد المائية العميقة صبيبا اجماليا يبلغ 317 لتر في الثانية . ومن الممكن أن يرتفع إنتاج فرشة بني يزناسن إلى 295 لتر في الثانية عن طريق استغلال بئرين جديدين (50 ×2 لتر في الثانية). وبالتالي، يمكن للفرشات المائية العميقة لإقليم بركان أن تؤمن صبيبا إنتاجيا في حدود 417 لتر في الثانية .

جدول 23 : المصادر المائية بإقليم بركان (بالمليون متر مكعب

الأفـــق	2004	2010	2015	2020	2025	2030
محطة المعالجة بركان		16,40	19,24	19,24	19,24	19,24
فرشة طريفا (بركان)		0,95	0,95	0,95	0,95	0,95
فرشة بني يزناسن (أحفير)	9,30	9,30	9,30	9,30	9,30	9,30
آبار تافوغالت	0,22	0,22	0,22	0,22	0,22	0,22
آبار سيدي بوحرية	0,16	0,16	0,16	0,16	0,16	0,16
آبار أكليم		1,01	1,01	1,01	1,01	1,01
آبار عين الركادة	1,14	1,14	1,14	1,14	1,14	1,14
آبار رسلان	0,38	0,38	0,38	0,38	0,38	0,38
مجموع المصادر (بالمليون متر^3)	**21,3**	**29,5**	**32,4**	**32,4**	**32,4**	**32,4**

جدول 24 : حصيلة الموارد - الحاجيات لإقليم بركان (بالمليون متر^3)

الأفق	2004	2010	2015	2020	2025	2030
الطلب	12,5	15,5	20,2	23,8	25,0	26,3
مجموع الموارد		29,5	32,4	32,4	32,4	32,4
الحصيلة		14,1	12,2	8,6	7,4	6,1
الجماعة القروية لراس الما (إقليم الناظور)		0,5	0,5	0,6	0,7	0,9
الحصيلة	8,8	13,6	11,6	8,0	6,7	5,2

وستتيح توسعة محطة المعالجة لبركان سد حاجيات الطلب في أفقي 2004 و2030.

3.3.2 عمالة وجدة-أنكاد

لقد أبانت الدراسات على أن الموارد المائية القريبة محدودة في المياه الجوفية، ومنها بالأساس جبل حمزة جنوب المدينة الذي يستغل بوتيرة تتجاوز ما تتحمله الفرشة . أما ما تبقى، والموجود ببني وكيل وكنفودة، فلم تسفر التنقيبات الهيدروجيولوجية العديدة على نتائج مشجعة. وحسب توجيهات المديرية الجهوية للماء الشروب، فإن الاستخراجات انطلاقا من الفرشة لا يجب أن تتجاوز 15,8 مليون متر^3 سنويا (500 لتر في الثانية) حتى تتاح لهذا المصدر فرصة التجدد. وفي هذا السياق، وحتى يواجه المكتب الوطني للماء الشروب الحاجيات من الماء التي لا فتئت تتزايد بالنسبة لمدينة وجدة، فقد وضع برنامجا يضمن تزودا جهويا وذلك اعتمادا على سد مشرع حمادي.

وهكذا، ففي المستقبل القريب، سيتم تزويد مدن وجدة وتاوريرت والعيون بالماء الشروب انطلاقا من المياه السطحية بواسطة الربط الجهوي لوجدة واعتمادا على سد مشروع حمادي.

جدول 25 : قائمة بموارد وحاجيات عمالة وجدة أنجاد (بالمليون متر^3)

الأفـــق	2004	2010	2015	2020	2025	2030
الحاجيات بمليون متر^3 (عمالة وجدة)	27,3	25,0	24,7	25,8	27,7	29,9
الموارد : فرشة جبل حمزة (توقع 500 لتر في الثانية)	26	15,8	15,8	15,8	15,8	15,8
موارد مشرع حمادي		18	18	18	18	18
الحصيلة	-1,3	8,8	9,1	8,0	6,1	3,9

إن الربط الجهوي وجدة – مشروع حمادي سيتدخل لتلبية الطلب على الماء لصالح وجدة أنجاد حتى أفق 2030 .

4.3.2 إقليم تاوريرت

يظهر الجدول رقم 26 بأن الموارد المائية الجوفية المتواجدة وصلت أقصاها.

جدول 26 : الموارد المائية الجوفية بإقليم تاوريرت

الأفـــق	2004	2010	2015	2020	2025	2030
حاجيات مدينة العيون الشرقية	0,9	1,0	1,1	1,1	1,2	1,3
حاجيات مدينة تاوريرت	3,5	3,9	4,2	4,5	5,1	5,8
الحاجيات	4,4	4,9	5,2	5,6	6,3	7,1
الموارد (الجوفية) للعيون	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6
الموارد (الجوفية) تاوريرت	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2
المـــوارد	2,8	2,8	2,8	2,8	2,8	2,8
الحصيلة	-1,6	-2,1	-2,4	-2,5	-3,5	-4,3
مورد مشرع حمادي		6	6	6	6	6
		3,9	3,6	3,2	2,5	1,7

سيعوض تفعيل عملية الربط والتزويد من مشرع حمادي العجز الحاصل في الموارد المائية الجوفية التي بلغت حدها الأقصى.

5.3.2 إقليم جرادة

بالنسبة لإقليم جرادة، فإن المياه الجوفية تشكل المصدر الوحيد.

الموارد الأساسية :

• الفرشة الغائرة لعين بني مطهر : مصادر المياه لـ «كفايت» تتضمن سلسلة من الينابيع موزعة على كيلومترين أو ثلاث كيلومترات (بصبيب إجمالي يتراوح ما بين 300 و700 لتر في الثانية) ؛

• عيون المياه براس العين وعين بني مطهر، والتي بها صبيب يبدي تأرجحا ملموسا وتجمع حاليا 500 لتر في الثانية في فترة الفيض و200 لتر في الثانية حينما يصير مستوى الماء منخفضا في شهر شتنبر (إن عملية حفر الآبار الارتوازية التي تجري على هضبة عين بني مطهر أو على الضفاف فهي تقدم صبيبا إجماليا في حدود متر^3 واحد في الثانية).

جدول 27 : الموارد المائية المتوفرة بإقليم جرادة

الموارد		الكمية المختبرة لتر في الثانية	مليون م^3
المحطة الحرارية جرادة + جرادة	6 ثقوب مائية مكتب الوطني للماء + 4 آبار	501	15,8
لبخاتة	2 ثقوب مائية	6	0,2
راس عصفور	8 ثقوب مائية	73	2,3
كنفودة	21 ثقوب مائية	357	11,3
كفايت	4 ثقوب مائية	41	1,3
مريجا	15 ثقوب مائية	84	2,6
أولاد غزيل	7 ثقوب مائية + 2 آبار	23	0,7
بني مطهر + المحطة الكهربائية	46 ثقوب مائية	2 293	72,3
أولاد سيدي عبد الحكيم	14 ثقوب مائية	67	2,1
تويلي، تويسيت، الحيمر وسيدي بوبكر	12 ثقوب مائية	73	2,3
لعوينات وجرادة	10 ثقوب مائية	34	1,1
سيدي بوبكر	4 ثقوب مائية	13	0,4
المجـمـوع		3 064	97

يظهر من خلال هذا الجدول أن الطلب على الماء بإقليم جرادة مستجاب بشكل كاف انطلاقا من المصادر المائية الجوفية وذلك في أفق سنة 2030 .

6.3.2 إقليم فجيج

تمثل المياه الجوفية المصدر الوحيد القابل للتعبئة محليا وهي كافية لتغطية الطلب على الماء الشروب والماء الصناعي في أفق 2030 وذلك بكمية تفوق 30 مليون متر مكعب.

جدول 28 : المصادر المائية المتوفرة بإقليم فجيج

الجماعات القروية	المـصـــادر	
	باللتر في الثانية	بمليون متر^3
شواطر	11,6	0,4
بني تيجيت	152,1	4,8
تالسينت	143,1	4,5
بوشاون	17,3	0,5
بومييم	20,3	0,6
بوعنان	139,6	4,4
معطاركا	57,4	1,8
عبو الكحل	13,2	0,4
تندرارة	196,8	6,2
بني جيل	263,0	8,3
	1 014,3	32,0

المصدر : دراسة شاملة لعملية التزويد بالماء الشروب لدواوير ومراكز إقليم فجيج : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 2007

4.2 مخططات لعملية التزويد بالماء الشروب

1.4.2 مخططات لعملية التزويد بالماء الشروب لأقاليم الناظور وبركان

إن مخطط عملية التزويد بالماء الشروب المقترحة من قبل دراسة التصميم المديري للساكنة القروية والحضرية لأقاليم بركان والناظور يميل في خطوطه العريضة إلى ما يلي :

• عملية تزويد الشمال الغربي لإقليم الناظور بالماء الشروب انطلاقا من موارد الحسيمة ؛

• هناك اختياران مقترحان من أجل تقوية موارد إقليم الناظور (باستثناء منطقة الشمال الغربي) لسد العجز الذي سيعاني منه الإقليم في أفق 2015 :

- توجه يقضي بتحلية مياه البحر (المحطة للتحلية بقرية أركمان المسماة SDKA) ؛

- اختيار ثان يرى ضرورة الرفع من حصة التزود من الماء الشروب وماء الصناعة وذلك اعتمادا على السدود لملوية السفلى (محطة معالجة بحسي بركان انطلاقا من سد مشرع حمادي المسماة محطة المعالجة بحسي بركان) ؛

- خيار محطة المعالجة بتاوريرت انطلاقا من سد الحسن الثاني (المسماة محولة محطة المعالجة بتاوريرت) ؛

• تأمين أخذ المياه الخام والتي تنجز حاليا على مستوى قنوات الري لأجل محطات المعالجة :

- الناظور وزايو عن طريق جر المياه في رأس القناة الرئيسية زبرا؛

- بركان عن طريق جر المياه من الجزء الأعلى للقناة الرئيسية طريفا ؛

• إنجاز نظم جديدة لتقديم خدمات التزود بالماء الشروب إلى النواحي التي لازالت لم تستفد من خدمة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

2.4.2 التزود بالماء الشروب في منطقة الشمال الغربي انطلاقا من موارد الحسيمة

ستصبح المنطقة الشمالية الغربية من إقليم الناظور محولة انطلاقا من نظم الإنتاج المتوفرة أو المبرمجة مستقبلا في منطقة الشمال الشرقي لإقليم الحسيمة (سد سيدي محمد بن عبد الكريم الخطابي ومحطة المعالجة بالحسيمة). وإن برامج التزويد بالماء الشروب للجماعات القروية بمنطقة الشمال الغربي يتطلب تحقيق المد عن طريق المنحنى (السواقي) وذلك على امتداد الطريق الساحلي للبحر الأبيض المتوسط وانطلاقا من خزانات بسعة 3 500 متر^3 مقامة عند مصب محطة المعالجة بالحسيمة وصولا إلى خزان قاذف للماء نحو مداخل الجماعات القروية (نهاية المنحنى). وانطلاقا من هذه المداخل يقذف بصبيب على شكل حصص يومية من نظم خدمة التزويد التي تقذف بها هي الأخرى نحو الخزانات التي تمد مخارج نظم الخدمة هاته.

إن تعبئة الموارد المائية في منطقة الشمال الشرقي للحسيمة من أجل برنامج التزويد بالماء الشروب لمنطقة الشمال الغربي لإقليم الناظور يستند إلى المسببات التالية :

• العامل الأول هو القرب الذي يجمع منطقة الشمال الغربي لإقليم الناظور بموارد شرق الحسيمة (إن كل دراسة لإشكالية مصادر المياه لمنطقة الحسيمة يجب أن تدرج في حسبانها حاجيات منطقة الشمال الغربي للناظور (160 لتر في الثانية). وفي حالة حدوث مشكلة ما تتعلق بوفرة موارد المياه فإنه ينصح بإنشاء مركز للإنتاج على مستوى إمزورن مدعم بمحطة لتحلية ماء البحر تقام على مستوى السواني أو محطة لإزالة المعادن ؛

• العامل الثاني يتمثل في بعد منطقة الشمال الغربي لمحطة المعالجة بالناظور (تلك المحطة التي توجد على بعد 90 كلم من الجهة الشرقية للمنطقة).

وإن نُظم الشمال الغربي لتسمح في المستقبل بإمداد 266 موقعا تنتمي إلى الدوائر الريفية (11 جماعة قروية و199 مدشر) ودرويش (4 جماعات قروية و67 مدشر) وكلها تضم 873 103 ساكنا وذلك سنة 2004 و388 138 قاطن في أفق 2030.

3.4.2 تقوية موارد الناظور

1.3.4.2 *خيار محطة تحلية مياه البحر قرية أركمان*

إن خيار محطة تحلية مياه البحر يهدف إلى إنشاء محطة لتحلية ماء البحر على مستوى مركز قرية أركمان بسعة 450 لتر في الثانية من المياه المعالجة موزعة كالتالي :

• 430 لتر في الثانية من أجل تقوية محطة المعالجة بالناظور بواسطة المد والدفع لمسافة 29 كلم (مد محطة التحلية قرية أركمان ومحطة المعالجة بالناظور) ؛

• 20 لتر في الثانية مخصصة لمنطقة راس الما عن طريق المد لمسافة تبلغ 37 كلم تقريبا (مد محطة التحلية راس الما).

وتهم محطة التحلية لقرية أركمان 569 موقعا تنتمي إلى منطقة الناظور (479 ناحية و 5 بلديات) ومنطقة الجنوب (48 ناحية) ومنطقة حاسي بركان (26 ناحية) ومنطقة راس الما (16 ناحية) وكلها تضم 753 624 ساكن سنة 2004 و764 967 في أفق 2030.

وهناك العديد من الملاحظات التي تسير في اتجاه إبراز مميزات هذه المحولات ومنها على الأخص :

• تخفيض من الحصول على الماء الشروب انطلاقا من سد مشرع حمادي على حساب عملية الري وخاصة بعد ما دخل حيز التطبيق برنامج مد وجدة من هذا السد ؛

• التطور الحاصل في التكنولوجية الخاصة بالتحلية والذي ساعد على تقليص تكلفة محطة التحلية ؛

• بُعد سد الحسن الثاني عن إقليم الناظور الأمر الذي يعتبر حاسما في إزاحة كل حل أو للتزود بالماء انطلاقا من هذا السد ؛

• إن التحلية تعتبر حلا تعويضيا مستقبليا يفرض نفسه بعدما وصلت عملية المد استنادا إلى السدود إلى حدها الأقصى مع ندرة المصادر الجوفية في إقليم الناظور.

2.3.4.2 *خيار محطة المعالجة حاسي بركان*

خيار إقامة محولة محطة المعالجة حاسي بركان تتطلب إنشاء محطة للمعالجة على مستوى مركز حاسي بركان من أجل صبيب من الماء المعالج يبلغ 430 لتر في الثانية مخصص لـ :

• تقوية محطة المعالجة المقامة بالناظور عن طريق الإيصال بواسطة السواقي المنحدرة التي يبلغ طولها 24 كلم ؛

• سد حاجيات الجماعة القروية حاسي بركان بشكل مباشر اعتمادا على محطة المعالجة المنتظر إقامتها بحاسي بركان دون اللجوء إلى نظام الإنتاج بزايو ؛

• دراسة إمكانية تزويد زايو (70 لتر في الثانية) مباشرة انطلاقا من محطة المعالجة المنتظر إنشاؤها بحاسي بركان دون اللجوء إلى التزود من محطة المعالجة المقامة بالناظور.

وستغذى محطة المعالة بحاسي بركان انطلاقا من سد مشرع حمادي بواسطة التزود بقذف 450 لتر في الثانية من الماء غير المعالج في قنوات من الخرسانة لما يقارب 14 كلم.

وستغطي محطة المعالجة هذه 553 ناحية تنتمي إلى منطقة الناظور (479 ناحية و 5 بلديات) ومنطقة الجنوب (48 ناحية) ومنطقة حاسي بركان (26 ناحية) بساكنة تقدر ب 865 614 فردا سنة 2004 و695 945 في أفق 2030.

3.3.4.2 *خيار محطة المعالجة تاوريرت*

يقضي خيار محطة المعالجة إقامة محطة في محيط سد الحسن الثاني بإقليم تاوريرت على بعد 54 كلم إلى الجنوب الشرقي من مدينة تاوريرت وذلك من أجل صبيب من المياه المعالجة يصل إلى 430 لتر في الثانية موجهة إلى تقوية محطة المعالجة المتواجدة بالناظور، عن طريق قنوات اسمنتية أو قنوات حديدية بمسافة إجمالية تصل إلى 130 كلم. والظاهر أن هذا الحل لم يؤخذ به.

4.4.2 التزود بالماء الشروب لمنطقة جنوب إقليم الناظور

ستغذى منطقة جنوب إقليم الناظور انطلاقا من محطة المعالجة بالناظور بواسطة مخرج عبارة عن ثقب بقنوات التزويد المتواجدة أي محطة المعالجة الناظور- بتيزتوتين على بعد 20 كلم من محطة المعالجة وذلك بصبيب يبلغ 41 لتر في الثانية. إن هذا المد (مد الجنوب) يسمح بتغذية عدد من الخزانات ، ترسل انطلاقا منها نظم خدمة التزويد بمعدل سلسلة من 9 محطات الإعادة بعد الالتقاط (إن عملية تسوية الأراضي بشكل كبير بين مخرج الثقب في المزود المتواجد على أساس 249 م حسب مقياس المسح الطبوغرافي المغربي (NGM) والدواوير الأكثر ارتفاعا المراد تزويدها التي يصل ارتفاعها عن السطح إلى 000 1 حسب المقياس نفسه).

إن نُظم الجنوب ستمكن من خدمة 48 موقع تنتمي إلى دائرة لوطا (2 جماعات قروية و15 ناحية) ودريوش (3 جماعات و33 ناحية) وتجمع كلها 990 25 ساكن سنة 2004 و897 34 قاطن في أفق سنة 2030. وإن الاقتراح من أجل إيصال الماء الشروب إلى المنطقة الجنوبية من إقليم الناظور ليعرف إكراهات منها :

• الطبوغرافي : إذ إن الحاجز الجبلي على امتداد الحد الفاصل لشرق هذه المنطقة عن الجماعة القروية حاسي بركان يقطع الطريق عن إيصال الماء لهذه المنطقة الجنوبية انطلاقا من المياه السطحية لسد مشرع حمادي ؛

• ندرة مصادر المياه المحلية بهذه المنطقة تلك المصادر المكونة فقط من الآبار المحفورة بعين زهرة (حالة التجريب) والذي سُيؤمن صبيبا لا يتعدى 15 لتر في الثانية ولا يكفي سوى لتغطية حاجيات الجماعة القروية لعين زهرة لا غير وذلك في أفق سنة 2015.

5.4.2 تأمين أخذ المياه غير المعالجة إلى محطات المعالجة

إن تصريف المياه الخام من مأخذ القناة الرئيسية للسقي بزبرا (إقليم الناظور) وبطريفا (إقليم بركان) عوض صرفه من المآخذ الحالية يمكن أن يتبنى من أجل تأمين التغذية من المياه الشروب انطلاقا من محطات المعالجة للناظور وزايو وبركان وذلك للغايات التالية :

• ضمان وفرة مسترسلة من الموارد المائية دون توظيف استثمارات إضافية من أجل تخزين المياه الخام في محيط هذه المحطات ؛

• تجنب المخاطر والأحداث المباغتة التي قد تؤدي إلى اضطرابات في التزويد بالماء على المستوى الكمي وعلى مستوى الجودة (قناة الري موقوفة ومياه عكرة وتلوث) ؛

• ضمان استقلالية بين برنامج التزويد بالماء الشروب وبرنامج الري.

1.5.4.2 إيصال المياه الخام إلى زبرا

إن إيصال زبرا يقتضي اللجوء إلى أخذ المياه الخام عند بداية القناة الرئيسية زبرا بصبيب يبلغ 940 لتر في الثانية موزعة كالتالي :

• 880 لتر في الثانية من الماء الخام مخصصة لمحطة المعالجة بالناضور لتعويض المياه المأخوذة حاليا من قناة التوصيل ببوارغ ؛

• 60 لتر في الثانية موجهة إلى محطة المعالجة بزيو لسد الكمية التي تؤخذ حاليا من وسط قناة زبرا.

2.5.4.2 إيصال الماء الخام إلى طريفا

إن إيصال الماء الخام إلى طريفا يقتضي اللجوء إلى أخذ الماء غير المعالج من رأس القناة الرئيسية طريفا في حدود صبيب يبلغ 640 لتر في الثانية من الماء الخام موجهة إلى محطة المعالجة ببركان وذلك لتغطية ما يؤخذ حاليا من مصب قناة طريفا.

6.4.2 منظومة التزود من الماء الشروب بعمالة وجدة-أنكاد

تعتبر المياه الباطنية المصدر الوحيد المائي المتوفر في الضاحية المباشرة لمدينة وجدة . وهي متواجدة بجبل حمرة على بعد 7 كلم إلى الجنوب من المدينة ويخضع للاستهلاك منذ مدة من أجل التزويد بالماء الشروب وذلك بمعدل استخراج يفوق الوثيرة الضرورية لتطعيم الفرشة المائية. وتتواجد الموارد المائية السطحية الكفيلة بتزويد مدينة وجدة لتتواجد بحوض ملوية.

وحتى تغطى حاجيات هذه المدينة من الماء مع ضمان استرجاع الفرشة لحمولتها الأصلية التي تتعرض للاستنزاف، فإن المديرية العامة للماء تتطلع في إطار مخطط التهيئة لمياه ملوية إلى ما يلي :

- تحديد كمية المياه المستخرجة من الفرشة في 15,8 مليون متر مكعب سنويا ؛
- تخصيص 40 مليون متر^3 سنويا نصيب وجدة، تاوريرت والعيون على مستوى سد مشرع حمادي، موزع ب 24 مليون متر^3 لوجدة و16 مليون متر^3 لتاوريرت والعيون. وفي هذا السياق، شرع المكتب الوطني للماء الشروب في تحقيق مد جهوي انطلاقا من سد مشرع حمادي وذلك حتى تتنسى مواجهة حاجيات مدينة وجدة من الماء . هذه الحاجيات التي لا تفتأ تتزايد، حتى يتسنى استثمار المخصصات التي قررها المخطط المديري لتهيئة مياه حوض ملوية.

7.4.2 نظم تموين إقليم تاوريرت من الماء الشروب

إن مدينتي تاوريرت والعيون تتزودان حاليا من الآبار من أجل توفير صبيب إجمالي للاستهلاك يصل 100 لتر في الثانية.

8.4.2 نظم تموين إقليم جرادة من الماء الشروب

تمثل المياه الجوفية المصدر الوحيد لإقليم جرادة (فرشة غائرة بعين بني مطهر : ينابيع كفايت بصبيب يتراوح ما بين 300 و700 لتر في الثانية ثم ينابيع راس الما بصبيب 500 لتر في الثانية).

ويتزود مركز عين بني مطهر انطلاقا من بئرين. أما في الوسط القروي، فإن نسبة الولوج إلى الماء الشروب تصل إلى 65% وهو تمويل تضمنه الينابيع والآبار الجماعية أو مخارج من منظومة التزويد.

9.4.2 منظومة تزويد إقليم فجيج

هناك العديد من أنماط التمويل من الماء الشروب بالنسبة لمراكز ودواوير هذا الإقليم. وتستند هذه الأنماط إلى الينابيع والوديان والآبار الخاصة والجماعية وتتجه الآن نحو نظام التزويد بالماء الشروب الذي وضع رهن الخدمة بواسطة السقايات الجماعية أو الربط الفردي.

وقد بلغ معدل الولوج إلى خدمة الماء الشروب بالوسط القروي ما يقارب 53%.

10.4.2 التوليف الإجمالي لمختلف منظومات المد بالماء الشروب

الجدول رقم 29 أدناه يلخص أشكال الطلبات على نظم الموارد المتوفرة أو المنتظرة تجهيزها (الامدادات الجهوية والفرشات).

جدول 29 : أنواع الطلب على الماء منظومات الموارد المتوفرة أو المنتظر تجهيزها

الإقلـيـــم	الناظور	بركان	وجدة	تاوريرت	جرادة	فـجـيـج	المجموع
المياه السطحية							
التزويد الجهوي لوجدة			14,2	7,28			21,48
التزويد الجهوي للناظور (محطة زايو، الناظور – و م م ك)	44,4						44,4
التزويد الجهوي بركان	0,9	13,2					14,1
التزويد الجهوي SNBK	3,8						3,8
المياه الجوفية							0,5
بئر عين زهرة	0,5						1,3
بئر زايو	1,3						0,95
فرشة طريفا (بركان)		0,95					9,3
فرشة بني يزناسن (أحفير)		9,3					0,22
بئر تافوغالت		0,22					0,16
بئر سيدي بوحرية		0,16					1,01
بئر أكليم		1,01					1,14
بئر عين الركادة		0,14					0,38
آبار رسلان		0,38					15,8
فرشة جبل الحمرة			15,8				1,64
مصادر المياه الباطنية لتاوريرت				1,64			1,23
مصادر المياه الباطنية علوان				1,23			15,2
منبع راس الما وفرشة بني مطهر					15,2		7,1
الفرشة الجوفية لفجيج (تمالت وزوزفنا)						7,1	139,7
المـجـمـوع	**50,9**	**26,36**	**30**	**10,15**	**15,2**	**7,1**	**139,7**

1.3 الطلب على الطاقة الكهربائية

1.1.3 هدف التوقعات المستقبلية لهذا الطلب

تسمح هذه التوقعات المستقبلية بتدبير تطور الشبكة بشكل يأخذ بعين الاعتبار احترام التوازن بين معايير جودة الخدمات والنجاعة المحددة من طرف الشركة والإكراهات الاقتصادية وكذا إمكانات الاستجابة للطلب.

2.1.3 عنصر التخطيط

إن المعطيات الإحصائية وكذا التوقعات المستقبلية مستخرجة من التصميم المديري لشبكات التيار المتوسط بجهات وجدة وتاوريرت وجرادة وبوعرفة . ويتعلق الأمر بوثيقة مهيأة من لدن المصالح التقنية الجهوية للجهة الشرقية والتي تُتخذ أداة اتصال ومرجعية تسمح لكل متدخل في انجاز الشبكة بالاطلا ع على المحاور الرئيسية لتطور شبكة التيار المتوسط وضمان رؤية على المديين المتوسط وكذا البعيد لتطوير شبكة التيار المتوسط. ويقدم بذلك التوجهات العريضة للشبكة التي تسمح بإرضاء الطلب مع ضمان خدمة جيدة. هذا وقد حددت الرؤية البعيدة للمخطط المديري في خمسة عشر سنة (ما بين 2005 و2020) وذلك حتى يُتمكن من الرفع من جودة اختيار الاستثمارات.

ويرتكز مسار التخطيط على ثلاث محاور :

- محور « التصديق والتوقع » وهو مخصص لبلورة خصوصيات الحمولات بالنسبة للمدة الزمنية المحددة ؛
- محور « التحليل والتصور » ويهم بلورة الحلول وتحسين الاستثمارات على المدى المتوسط كما البعيد مع تقليص الخسائر ؛
- محور « الوثوقية والتدبير » للمخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار كل احتمالات التخطيط .

وينجز التخطيط حسب مراحل العملية الآتية :

- تحديد وقت الاستهلاك القصوى للشبكة مع مراقبة حالتها عند التوزيع مقارنة بالحمولة الطبيعية للأسلاك الناقلة للتيار المتوسط و المنخفض ؛
- تحديد السنوات الحرجة (سنوات الطلب القصوى وسنة بلوغ المنشأة حدها الأقصى).

3.1.3 فرضيات تحديد الطلب

الفرضيات التي احتفظ بها المخطط المديري من أجل تحديد الطلب هي :

- نسبة 10% نسبة مقبولة في انخفاض التيار ؛
- قدرة المُوصِلات محددة في 80% ؛
- قدرة تجهيزات مراكز الانطلاق محددة في 80% ؛
- التيار المتوفر عند مركز الانطلاق محدد في 22 كيلو فولت ؛
- عامل الغزارة محدد في 0,9 ؛
- قوة مضمونة في مراكز التيار المرتفع والتيار المتوسط ؛
- كهربة العالم القروي (تحديد قوة التيار في 400 واط لكل مسكن) ؛
- الأخذ بعين الاعتبار اهتراء الشبكة ؛
- الأخذ بعين الاعتبار جودة الخدمات.

4.1.3 وضع نموذج للطلب

إن النموذج يجب أن يسمح بتوقع قوة ذروة استهلاك الجهة وذلك باستعمال علاقة وظيفية بين المتغير المتعلق (قوة الذروة) ومتغير أو متغيرات مستقلة (أشكال مختلفة من الاستهلاك) :

• استهلاك التيار المتوسط ؛
• استهلاك التيار المنخفض الذي يتضمن الإنارة الخصوصية والإنارة المؤدى عنها والإنارة الإدارية والإنارة العمومية (لاستعمال البيوت والقوة الدافعة) . وهو نموذج على الشكل التالي :

$$\text{قوة ذروة الاستهلاك} = \Sigma ai * Cii \quad i = 0, 1, 2, \ldots, 8$$

ai : المعاملات التي يجب تحديدها
ci : أنماط الاستهلاك
إن تحليل المعطيات الإحصائية للاستهلاك المسائي تسمح بتحديد المعاملات المختلفة للنمط المتوخى.

5.1.3 تحليل الاستهلاك المسائي

• 87% لجهة وجدة ؛
• 77% لجهة جرادة ؛
• 75% لجهة تاوريرت وبوعرفة.

لقد سمح التحليل الإحصائي لهذه المعطيات للمصالح التقنية لمكتب الوطني للكهرباء بتحديد مختلف عناصر النماذج المتوخاة للجهة الشرقية.

جدول 30 : معايير نموذج التوخي

الإقـلـيـم	استهلاك حسب الوحدة (كيلواط / ساعة / السنة)	عدد المنخرطين
السنة المعتمدة في التوقع	2004	
جهة وجدة التيار المتوسط المساكن معدل النمو السنوي بالنسبة للتوقع التيار المتوسط المساكن	314 568 1 288 5% 4%	187 93 239 3% 6%
جهة تاوريرت : التيار المتوسط المساكن معدل النمو السنوي للتوقع التيار المتوسط المساكن	121 60 968 4% 2%	44 19 543 5% 5%
جهة جرادة التيار المتوسط المساكن معدل النمو السنوي بالنسبة للتوقع التيار المتوسط المساكن	131 807 826 2% 2%	33 13 465 1% 3%
جهة بو عرفة التيار المتوسط المساكن معدل النمو السنوي بالنسبة للتوقع التيار المتوسط المساكن	114 153 776 1% 2%	37 15 272 2% 4%

إن تطبيق النموذج على كل جهة يكشف عن تطور القوة المطلوبة المقدمة في الجدول رقم 31 أسفله.

جدول 31 : تطور القوة المطلوبة

السنة	وجدة	تاوريرت	جرادة	بوعرفة
2004	57 968	10 176	8 875	7 551
2005	63 070	11 041	9 278	7 825
2006	68 622	11 981	9 699	8 110
2007	74 666	13 001	10 139	8 406
2008	81 244	14 110	10 600	8 714
2009	88 405	15 315	11 081	9 035
2010	96 199	16 625	11 584	9 369
2011	104 683	18 048	12 110	9 716
2012	113 919	19 594	12 659	10 079
2013	123 974	21 275	13 234	10 456
2014	134 919	23 103	13 835	10 849
2015	146 836	25 090	14 463	11 259
2016	159 810	27 250	15 119	11 686
2017	173 936	29 598	15 806	12 132
2018	189 317	32 152	16 524	12 596
2019	206 064	34 930	17 274	13 080
2020	224 299	37 950	18 058	13 586

6.1.3 برنامج الكهربة القروية الشمولي

لقد عرف برنامج الكهربة القروية الشمولي الذي رأى النور سنة 1995، نجاحا ملموسا بشكل سريع وذلك من خلال طلب الساكنة المتزايد . و حتى يواجه المكتب الوطني للكهرباء هذا الإقبال لجأ في أواخر سنة 2002 إلى الرفع من وثيرة هذا البرنامج الذي اتخذ تعميم ولوج خدمات الإنارة في العالم القروي غاية له يحققها في أفق 2007 عوض 2010 التي كان مخططا لها في الأصل .

وقد تمكنت أكثر من 35 000 قرية من ولوج خدمات الإنارة أي ما يمثل 12 مليون مواطن بالوسط القروي وذلك تنفيذا لبرنامج تعميم كهربة العالم القروي في أواخر 2007. وسيحقق هذا الهدف قرابة 91% وذلك باللجوء إلى الكهربة بواسطة الربط بالشبكة في حدود 7% انطلاقا من الكهربة اللامركزية وخاصة بواسطة طواقم من اللوحات الضوئية.

وقد تم ربط 1 538 قرية بالجهة الشرقية بالكهرباء منذ انطلاقة برنامج التعميم سنة 1996 مما فتح مجال الولوج إلى الكهربة في وجه 114 000 منزل . وهكذا تجاوز معدل الكهربة القروية 90% سنة 2007.

وحسب الأقاليم عند انطلاق البرنامج سنة 1996، فإن معدل الكهربة يتراوح ما بين 9% بتاوريرت و24% بوجدة أنجاد و32% بجرادة و53% بفجيج . وقد ارتفع هذا المعدل إلى ما يفوق 95%. وقد حقق برنامج تزويد مجموع البيوت بالعالم القروي بالإنارة هدفه بشكل شبه تام.

ويبين الجدول رقم 32 تطور معدل الكهربة القروية سنويا وحسب كل إقليم.

جدول 32 : معدل الكهربة القروية

السنة	وجدة-انجاد	جرادة	تاوريرت	فجيج	الناظور	بركان
1996	24	32	9	53	43	
1998	30	39	23	57	56	
2002	62	41	29	64	69	
2003	70	41	32	67	74	
2004	70	50	36	74	81	
2007	88	56	66	88	92	95

جدول رقم 33 : تنفيذ برنامج تعميم الكهربة القروية بجهة الشرق

الإقليم	وجدة-أنجاد		تاوريرت		جرادة		فجيج		الناظور		بركان		المجموع الشرقي	
	عدد الدواوير	عدد البيوت	عدد الدواوير	عدد البيوت	عدد الدواوير	عدد البيوت	عدد الدواوير	عدد البيوت	عدد الدواوير	عدد البيوت	عدد الدواوير	عدد البيوت	عدد الدواوير	عدد البيوت
البرنامج 1 و2	17	439	44	6 621	17	439	44	2 389	151	29 353	178	10 460	451	49 701
البرنامج 3			14	935			42	3 207	104	13 849			160	17 991
البرنامج 4 المرحلة 1	19	910	9	652	19	910	8	1 251	145	11 607			200	15 330
البرنامج 4 المرحلة 2	17	695	53	2 817	17	695	7	662	222	13 645			316	18 514
البرنامج الشمسي	67	2 014	171	6 105	67	2 014	106	2 313			44		411	12 490
المجموع	120	4 058	291	17 130	120	4 058	207	9 822	622	68 454	178	10 504	1 538	114 026

2.3 إنتاج الكهرباء

1.2.3 الإنتاج الحالي

يتحقق هذا الإنتاج بواسطة ثلاثة مراكز يقدمها الجدول أسفله.

جدول 34 : مراكز الكهرباء القائمة حاليا.

المقر	النوع	الطاقة (مليون وات)
جرادة	طاقة حرارية	165
سد محمد الخامس	طاقة مائية	20
بوعارك	طاقة مائية	3

لقد خلق سد محمد الخامس القوي حقينة تبلغ 6 500 هكتار من مياه واد ملوية

نظرة مختصرة عن المحطة الحرارية لجرادة

لقد بنيت محطة التوليد الكهربائي بجرادة سنة 1971 للاستفادة من فحم منجم المدينة ذي الجودة المتدنية.

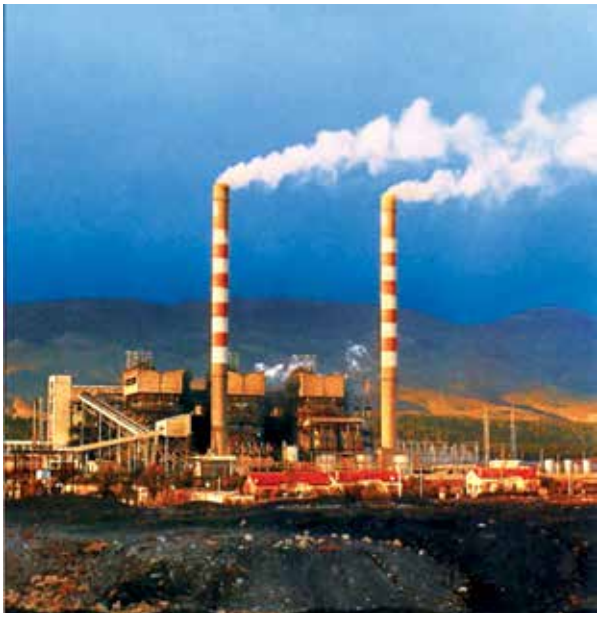

المحطة الحرارية لجرادة أقيمت بشراكة روسية، تعمل بالفحم الحجري المنتج محليا

تتلخص المميزات الأساسية لهذه المحطة فيما يلي :

عدد المولدات : 3

الطاقة الإنتاجية = 3 × 55 ميغا وات .

الوقود = الفحم

تجلى بالطاقة الكهربائية المنتجة إلى الشبكة الوطنية بواسطة أسلاك التيار العالي (225 كيلو فولت) التي تربط المحطة بالمراكز وجدة و بورديم .

وتلعب محطة جرادة دورا أساسيا في الشبكة الوطنية عن طريق القدرة الطاقية التي توفرها وبفضل تعديل واستقرار التوتر بالجهة الشرقية. وقد كانت تؤمن في البداية قرابة 30% من الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية، إلا أن مساهمتها حاليا لا تتعدى 6% وتلعب المحطة دورا سوسيواقتصاديا هاما بالنسبة لإقليم جرادة وذلك عن طريق مناصب الشغل التي توفرها مباشرة أو بواسطة المقاولات المناولة وكذا عبر تطوير أنشطة موازية.

وقد استعملت المحطة الفحم المحلي المستخرج من منجم جرادة الذي أخذ إنتاجه في التنازل ابتداء من 1996 ليتوقف مع إغلاق المنجم سنة 2000 .

وفي سنة 1999، شرعت الأطر التقنية للمحطة في تجارب تخص مدى احتراق الفحم البترولي والفحم البخاري من أجل إيجاد حلول تجعل تكلفة الكيلوات ساعة منافسة وملائمة مع المنشئات القائمة.

وقد كانت النتائج جد مهمة :

• جعل وحدة الإنتاج الكهربائي تنتعش من جديد بعدما كانت مهملة تماما وأوشكت على الإغلاق ؛

• المساهمة في دينامكية تطوير المجال الذي لا يحتوي حسب المعطيات الحالية على أي مورد اقتصادي هام.

وهذه العملية تظهر على الخصوص أنه من المحتمل أن تكون التنمية البشرية أحد الموارد الرئيسية للتطور المجالي.

2.2.3 المستقبل

1.2.2.3 المحطة الحرارية الشمسية بعين بني مطهر

يتواجد موقع المحطة الحرارية الشمسية ذات الدورة المركبة بالغاز لتوفير طاقة تصل إلى 472 ميغاوات (منها 20 ميغاوات من أصل شمسي) بالقرب من عين بني مطهر. ويهدف هذا الإنجاز إلى تنويع الموارد الطاقية وإلى ضمان تزويد البلاد بمحطة تلبي الطلب على الطاقة الكهربائية والتي تسجل تزايدا بنسبة تبلغ 6% سنويا حتى حدود عام 2010. وستسمح بالرفع من القدرة الإنتاجية للمكتب الوطني للكهرباء وذلك بتزويد نظام الربط المتبادل بـ 538 3 ميغاوات ساعة في السنة منها جزء من مصدر شمسي. وتمثل مساهمة المحطة زهاء 10% من الاستهلاك الكهربائي السنوي بحلول عام 2010. والطاقة المنتجة من طرف المحطة ليست موجهة بشكل خاص نحو استهلاك منطقة المشروع من الطاقة الكهربائية ولكنها ستضخ في منظومة الربط الكهربائي للمكتب الوطني للكهرباء.

وهناك خاصية هامة لهذا المشروع وهي تأثيره على البيئة. فهناك في واقع الأمر جزء من الإنتاج المؤسس على الطاقة الشمسية يساهم في التقليص النسبي لمعدل انبعاثات الغاز المسبب للاحتباس الحراري في الجو حسب الكيلوواط ساعة المُنتج. وفي هذا الصدد، هناك منحة تبلغ 43,2 مليون دولار أميريكي من طرف الصندوق الدولي من أجل البيئة تمول بشكل مشترك الاستثمار في المكون الشمسي.

2.2.2.3 إعادة تأهيل المحطة الحرارية لجرادة وتوسيعها

إعادة تأهيل المحطة

ستسمح إعادة التأهيل هذه بإطالة عمر المحطة لمدة عشر سنوات على أقل تقدير.

توسيع المحطة

إنه تصور لازال في مرحلة دراسة الجدوى مع ثلاثة أصناف من الإكراهات :

- **القدرة على استيراد الفحم**، لأن قدرة الاستقبال لميناء الناظور محدودة لمواجهة الطلبات الحالية المختلفة (المحطة الحرارية بجرادة، الشركة الوطنية للحديد والصلب، شركة الإسمنت CIOR) إضافة إلى التوسعات المتوقعة مستقبلا ؛
- **توفير المياه الكافية للاشتغال** المحطة إذ إن هذه الأخيرة تتغذى في الوقت الراهن من الماء انطلاقا من فرشة عين بني مطهر وذلك بصبيب متوسط يقدر ب 200 لتر في الثانية . ويتم استغلال هذه الفرشة بشكل كبير وستظل كذلك في المستقبل من طرف مختلف المستخدمين (الزراعات والمد بالماء الشروب ومحطة بني مطهر). وبالنظر إلى التنافس الشديد على هذه الفرشة، فإن تحكيما من طرف السلطة العليا سيكون ضروريا ؛
- **الاعتبارات البيئية والمقارنات بالمواقع المنافسة**.

فإذا تم الأخذ بالحل، فإن الطاقة ستنتقل إلى ما يقارب 300 إلى 400 ميغا وات. وسيستمر انجاز التوسيعات خمس سنوات تقريبا.

3.3 شبكة النقل الكهربائي

تخدم الشبكة الكهربائية من التيار العالي مجمل الجهة الشرقية.

تعتبر الشبكة الجهوية من التيار العالي طريقا سيارا كهربائي حقيقي انطلاقا من محطة جرادة

شبكة التيار العالي جدا (225 كيلو فولت) تزود منطقة شمال جرادة، لأن طلب هذه المنطقة تمثل أكبر طلب بالوسط الحضري (مدن وجدة والناظور وبركان وتاوريرت،الخ.) والصناعي SONASID وميناء الناظور ووحدة الإسمنت ومعمل السكر) والسياحي (السعيدية ثم مستقبلا مارشيكا) وكذا الصناعات المتوسطة والصغيرة لمختلف المناطق الصناعية للمدن، إضافة إلى الصناعة الغذائية في المحيط السقوي لحوض ملوية السفلى.

وتزود شبكة التيار (60 كيلو فولت) المنطقة الجنوبية لإقليم فجيج . ويأتي الطلب على الكهرباء في مجمله من الوسط الحضري والمدن الصغيرة والمراكز (بوعرفة، وفجيج وتندرارة، الخ.). وليس مخططا إقامة وحدة صناعية تتطلب إضافة هامة من الطاقة الكهربائية. وشبكة التيار العالي يكمل تزويد حاجيات المنطقة الشمالية كما يسمح بربط شبكة (وجدة بركان وسلوان وتاوريرت) بالشبكة الوطنية عبر كرسيف وتازة.

فتأتي شبكة التيار العالي (60 كيلو فولت) للمنطقة الجنوبية من مركز الراشيدية . وستدخل هذه الشبكة في ربط متبادل مع شبكة الناظور عبر رابط بين تندرارة وعين بني مطهر. وأخيرا هناك شبكة للتيار العالي جدا في ارتباط متبادل مع الشبكة الوطنية.

4.3 الحصيلة الطاقية

تأتي حصيلة الإنتاج الحالي والمبرمج على الصعيد الجهة الشرقية كالتالي :

- المحطة الحرارية لجرادة = 165 ميغا وات
- سد محمد الخامس = 20 ميغا وات
- المحطة المائية لبورك = 3 ميغا وات
- المحطة الحرارية الشمسية عين بني مطهر = 472 ميغا وات
- مجموع الإنتاج سنة 2009 = 660 ميغا وات

يلبي هذا الإنتاج بشكل يسير حاجيات الطلب الجهوي كما برمجه المكتب الوطني للكهرباء، وكما يظهر ذلك الجدول رقم 35 أدناه.

جدول 35 : القائمة الطاقية للجهة الشرقية

السنـــة	2009	2010	2020
الإنتاج ميكاواط	188	660	660
الطلب (كيلو فولت امبير)			
منطقة وجدة	88 405	96 199	224 299
منطقة تاوريرت	15 315	16 625	37 950
منطقة جرادة	11 081	11 584	18 058
منطقة بوعرفة	9 035	9 369	19 586
منطقة الناظور	98 084	107 465	269 118
منطقة بركان	58 584	64 716	175 989
مجموع الطلب	**280 504**	**305 958**	**745 000**

لن تستعمل الطاقة المنتجة خصيصا من قبل مختلف الوحدات من أجل تزويد المنطقة من الطاقة الكهربائية، ولكنها ستضخ في المنظومة الوطنية للربط للمكتب الوطني للكهرباء. وفي هذه الحالة، فإن الحصيلة على المستوى الوطني ستأخذ في الحسبان الإنتاج الإجمالي الوطني.

الباب الرابع : الشبكة الطرقية

1.4 مقدمة

تعتبر الطرق إحدى البنى التحتية التي لا محيد عنها في التنمية الاقتصادية لأنها تسمح بتثمين المنتجات الفلاحية والتطور المنجمي والسياحي . علاوة على أن من بين مجمل الحاجيات الساكنة القروية نجد الولوج إلى باقي جهات ومناطق الوطن بواسطة الطرق القروية، التي تعتبر من الأوليات بالنسبة للكل بالعديد من المناطق المعزولة، بتسهيل اقتناء المواد الفلاحية أو تسويق المنتجات. وترافق الطرق سياسة فك العزلة التي تؤمن الاندماج السوسيو إداري، خاصة للمناطق المحرومة.

وتعتبر الطرق أيضا عاملا بنيويا ومهيأ للمجال الترابي وذلك بتوفير توزيع جيد للاستثمارات وخاصة لصالح المجالات الترابية المعزولة.

2.4 عناصر السياسة الطرقية

1.2.4 التوجهات العامة

إنها توجهات القطاع الطرقي على امتداد العشرية المقبلة.

1.1.2.4 المحافظة على الموروث

إن المحافظة على الموروث تمثل أولوية في السياسة الطرقية وذلك بضمان ما يلي :

- صيانة سنوية ؛
- تدخلا مرحليا (تحديد طبقات السطح وإعادة هيكلة البنى الحاملة المتضررة من جراء تراكم المحمولات.

2.1.2.4 تكييف الشبكة

إن تزايد الجولان (يتضاعف كل عشر سنوات) مع البحث عن الرفع من مستوى جودة وسلامة المسارات الأكثر استعمالا وكذا التقليص من تكاليف السير . وهذا كله يتطلب تكييفا دائما للشبكة بالأمور التالية :

- توسعة الطرق الضيقة ؛
- الرفع من مستوى المرور وتحسينه ؛
- المدارات في التجمعات السكنية الكبيرة ؛
- برامج الطرق السيارة ؛
- السلامة الطرقية.

3.1.2.4 تمديد الشبكة

يتعلق الأمر بتنمية الشبكة الطرقية وذلك بخلق طرق تفك العزلة حتى يتسنى تحفيز التنمية في العالم القروي. وهناك برنامج طموح لهذه الغاية دخل حيز التنفيذ.

2.2.4 تدبير الشبكة الطرقية

يتطلب تدبير الشبكة الطرقية وضع استراتيجية محكمة ومحددة للصيانة الطرقية. وهناك صنفان من أشغال الصيانة المطبقة :

• أشغال الصيانة المرحلية والمتكررة عبر السنة وهي مرتبطة بالصيانة البنيوية والتبليط السطحي وبملء الجنبات والتشويرالأفقي وما إلى ذلك ؛
• الأشغال الخاصة بالصيانة الدائمة المنجزة طيلة السنة.

1.2.2.4 الصيانة الطرقية العادية

تجري أشغال الصيانة المسترسلة كل عام : ردم الحفر مع خدمات التطهير وأعمال الاصلاح والتشوير العمودي.
وإن كل مديرية إقليمية للتجهيز تمتلك فرقا خاصة ضرورية :
• فرقة لردم الحفر وترميمها ؛
• فرقة متعددة المهام ؛
• فرقة التدخل في الوقت المناسب.
أما على المستوى الجهوي، فكل مديرية إقليمية للتجهيز لديها فرقة جهوية مجهزة من أجل التبليط والترميم بالآليات من قبيل : الرافعة والمسطحة والمعمر وأربع شاحنات وآلة للدك وصهريج متحرك وكل ما يعمل على استقرار العمال في الورش. وتساهم هذه الفرق في بناء وتنقية المسالك بالعالم القروي.
والموارد المتوفرة من أجل الصيانة الطرقية العادية (من حيث الميزانية والآليات والعمال) غير كافية لهذه المهمة.

تمثل الشبكة الطرقية المكسية أو المعبدة أكثر من ثلثي شبكة جهة الشرق

2.2.2.4 الصيانة الطرقية المرحلية

تهم الصيانة المرحلية الخدمات التالية :
• تقوية وتوسعة وتعبيد الطرقات ؛
• معالجة جوانب الطريق ؛
• التشوير الأفقي.
وتستند مهمات تنفيذ أعمال الصيانة المرحلية هذه إلى مقاولات القطاع الخاص.

3.2.4 آثار الميزانيات على حالة الشبكة

لقد ساعدت الدراسات المنجزة من طرف المديرية الجهوية للطرق على إبراز أثر الميزانيات المخصصة لصيانة الشبكة الطرقية . فهناك وضعيتان تختلفان عن بعضهما :

• ففي حالة الرفع من الغلاف المالي المخصص للصيانة بمقدار 10% في السنة من الميزانية المرصودة حاليا من أجل ترميم وصيانة الشبكة الطرقية المعبدة، فإن ذلك يعتبر إجراء يقود إلى تحسين سنوي بمقدار 7% من حالة الشبكة ؛

• في حين أنه في حالة تخفيض من ميزانية الصيانة، فإن 85% من شبكة الطرق ستوجد في حالة ما بين سيئة وسيئة جدا وذلك في غضون ثلاث سنوات.

4.2.4 تمويل القطاع الطرقي

تعتمد استراتيجية تمويل البنى التحتية الطرقية على :

• تعميم الأداء على المقاطع الفرعية للطريق السيار ؛

• الرفع من الموارد المخصصة للصندوق الطرقي حتى يتسنى له ضمان كافة مصاريف الصيانة وتحسين السلامة الطرقية ؛

• الرفع من موارد الميزانية العامة التي تغطي تمويل القسط الكبير من الممولين الماليين الدوليين.

على الهضبات العليا لبني كيل خاصة، تبقى المسالك، وسيلة الربط الرئيسية والأكثر رواجا

3.4 معطيات حول القطاع الطرقي المصنف

تمتد الشبكة الطرقية لجهة الشرق على طول 4 964,5 كلم تقريبا منها 3 352,5 معبدة ومنها 1 612 كلم في حالة مسالك. ويعكس تصنيف الشبكة الطرقية سياسة تكييف الشبكة مع المناخ المؤسساتي (اللامركزية وخلق جماعات جديدة) والاقتصادي للبلاد (خلق أقطاب جديدة للتنمية).

وتتكون الشبكة من ثلاثة أصناف :

- الوطنية : 1 507,4 كلم منها 1 381,7 معبدة ؛
- الجهوية : 913 كلم منها 649,7 معبدة ؛
- الإقليمية : 2 544,1 كلم منها 1 321,1 معبدة ؛

- المجموع : 4 964,5 كلم منها 3 352,5 معبدة .

التوزيع الخطي للشبكة الطرقية حسب المحور والمسار الملحق.

جدول 36 : الشبكة الطرقية بالجهة الشرقية (بالكلم)

أقاليم / عمالة	الطرق الوطنية		الطرق الجهوية		الطرق الإقليمية		المجموع		مجموع الأقاليم
	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	
وجدة - انكاد	108,5				180,0	95,7	288,5	95,7	384,2
بركان			46,5		253,5	19,3	371,3	19,3	390,6
تاوريرت	212,4	41,0	106,7	19,5	299,4	167,3	618,5	227,8	846,3
جرادة	95,0		112,9	34,4	160,2	258,0	368,1	292,4	660,5
الناظور	417,0		223,2		241,5	10,0	881,7	10,0	891,7
فجيج	477,5	84,7	160,4	209,4	186,5	672,7	824,4	966,8	1 791,2
مجموع الجهة	**1 381,7**	**125,7**	**649,7**	**263,3**	**1 321,1**	**1 223,0**	**3 352,5**	**1 612,0**	**964,5 4**
	1 507,4		**913**		**2 544,1**		**4 964,5**		

إن دراسة الجدول رقم 36 تستدعي التعاليق التالية :

- 68% من الشبكة الطرقية المصنفة في الجهة الشرقية معبدة ؛
- تمثل الطرق الرئيسية أكثر من نصف مجموع الطرقات ؛
- إن الطرق المعبدة تهم أكثر من تلثي الطرق المصنفة ؛
- 36% من الخط الطرقي يتواجد بإقليم فجيج الأمر الذي يفسر من خلال مساحته الكبيرة.

هناك خاصية مميزة للشبكة الطرقية بالجهة الشرقية تتجلى في كثافتها :

- 1,75 كلم / 1 000 ساكن من حيث الكثافة الاجتماعية ؛
- 40,5 / 1 000 كلم^2 من حيث الكثافة الخاصة .

هذه القيم المتوسطة تخفي تفاوتات عظيمة بين أقاليم الجهة كما يبين ذلك الجدول 37 أسفله.

جدول 37 : الشبكة الطرقية بالجهة الشرقية (بالكلم)

أقاليم / عمالة	المسار بالكلم			السكان 2004	المساحة بالكلم^2	نسبة المجموع للمسار		نسبة الشبكة المعبدة		الكثافة ساكن/ كلم^2
	معبدة	غير معبدة	المجموع	كلم/1000 ساكن	كلم/1000 كلم^2	كلم/1000 ساكن	كلم/1000 كلم^2	كلم/1000 ساكن	كلم/1000 كلم^2	
وجدة-انكاد	288,5	95,7	384,2	477 100	2 485	0,81	154,61	0,60	116,10	192
بركان	371,3	19,3	390,6	270 328	1 939	1,44	201,44	1,37	191,49	139
تاوريرت	618,5	227,8	846,3	206 762	9 915	4,09	85,36	2,99	62,38	21
جرادة	368,1	292,4	660,5	105 840	6 331	6,24	104,33	3,48	58,14	17
الناظور	881,7	10,0	891,7	728 634	6 119	1,22	145,73	1,21	144,09	119
فجيج	824,4	966,8	1 791,2	129 430	55 988	13,84	31,99	6,37	14,72	2
المجموع	**3 352,5**	**1 612,0**	**4 964,5**	**1 918 094**	**82 777**	**2,59**	**59,97**	**1,75**	**40,50**	**23**

تتراوح الكثافة ما بين 0,6 كلم /100 ساكن (عمالة وجدة-أنكاد) و6,37 كلم / 1000 ساكن (إقليم فجيج)، بينما تبلغ الكثافة الخاصة 191,5 كلم / 1000 كلم^2 (بإقليم بركان) مقابل قرابة 14,7 كلم / 1000 كلم^2 (بإقليم فجيج). وإن هاتين النسبتين لتعكسان الطابع الجهوي للجهة : كثافة سكانية متغيرة من إقليم لآخر.

4.4 البرنامج الوطني للطرق القروية

1.4.4 وضعية البنى التحتية القروية عشية صدور البرنامج الوطني للطرق القروية (PNRR)

إن الوصول إلى باقي مناطق البلاد بواسطة الطرق القروية يمثل أولوية قصوى من بين مجموع الحاجيات السكانية للقرويين كما تظهر ذلك مختلف الدراسات القروية المنجزة .

ويظهر الخصاص من الطرق القروية ضرورة وضع سياسة استباقية للتنمية. وهذا الأمر يفرض نفسه أكثر لأن :

• للعالم القروي دورا تتضاعف أهميته أكثر فأكثر. كما أن التوازن داخله يعتبر ضرورة قصوى في للعمل المتناغم لفضاء الوطني كله ؛

• إن استقرار الساكنة القروية بمناطقها شرط ضروري في التدبير الجيد لكل من الفضاء القروي والفضاء الحضري ؛

• إن الخصاص الذي يمس البنى التحتية للطرق بالعالم القروي يعيق بشكل كبير المبادرات التي تروم تنميته وخاصة تطوير الزراعات الجديدة التي تنتج قيمة مضافة قوية والتي لا يمكن أن تحدث دون فك العزلة.

يتعلق الأمر بمشاكل حقيقية تعيشها الساكنة المحلية والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وخلاصة القول فإن مديرية الطرق والجولان الطرقي برمجت إنجاز ما يقارب 2 000 كلم وذلك من خلال برامجها الوطنية للطرق القروية في الجهة الشرقية.

وقد قامت المديرية الجهوية بجرد على امتداد الوطن كله لـ 38 000 كلم من الممرات غير المعبدة بالعالم القروي خاصة. وقد أظهر تشخيص هذه المسالك ما يلي :

• 82% منها في حالة متردية و30% غير قابلة للاستعمال لمدة تفوق 30 يوما سنويا وتؤدي بالتالي إلى جعل الساكنة في حالة عزلة تامة ومعها المناطق التي توصل إليها ؛

• 16% منها في حالة لا بأس بها ؛

• 2% في حالة جيدة .

علاوة على :

• 22% من النواحي غير قابلة لتلج إليها العربات في جميع الأوقات . فهي إذن محاصرة بشكل كامل ؛

• 35% من الأماكن يمكن أن تصل إليها بصعوبة مع المعاناة من عزلة موسمية ؛

• 43% من النواحي لديها إمكانيات المداخل بسهولة على طول الموسم .

وأخذا بالاعتبار الحاجة الملحة والكبيرة من الطرق لكسر العزلة، فإن الإرادة السياسية تحملت مسؤولية إطلاق برنامج وطني للطرق القروية سنة 1995.

2.4.4 البرنامج الوطني الأول للطرق القروية (PNRR-1)

لقد انطلق البرنامج الوطني الأول سنة 1995 وذلك بهدف إنجاز 11 200 كلم من الطرق وبوثيرة 1 000 كلم في السنة. وقد سمح هذا البرنامج برفع نسبة وصول الساكنة القروية إلى التجهيزات السوسيو إدارية بـ 36% سنة 1995 إلى 54% سنة 2005 وهي السنة التي اكتمل فيها البرنامج.

وقد حققت العمليات التي انطلقت منذ 1995 إلى غاية متم شتنبر 2004 إنجاز مسافة 9 654 كلم من الطرق موزعة كالتالي : 5 494 كلم للبناء و4 160 كلم للتهيئة. وهكذا فإن العمليات المنجزة همت 8 900 كلم منها 8 557 كلم دخلت حيز الخدمة.

يجمع الجدول رقم 38 أدناه البرنامج الوطني الأول للطرق القروية بالجهة الشرقية.

جدول 38 : البرنامج الوطني الأول : توزيع المسافات في الجهة الشرقية بالكلم

النـوعـيـــة	وجدة	الناظور	فجيج	المجموع
الإنشاء والبناء	144	77	153	374
الإصلاح والترميم	248	199	135	582
مجموع البرنامج الوطني الأول	**392**	**276**	**288**	**956**

3.4.4 البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية (PNRR2)

لقد دفع النجاح الذي حققه البرنامج الوطني الأول بوزارة التجهيز والنقل إلى الانخراط في إنجاز برنامج وطني ثان وذلك ما بين 2005 و2010 . وقد اتخذ هدفا ومؤشرا ما يلي :

• استثمار مُقدر ب 10 مليار من الدراهم ؛

• إنجاز 15 000 كلم من الطرق القروية ؛

• خدمة 80% من الساكنة القروية في أفق 2015.

وقد خطط البرنامج الوطني الثاني لإنجاز 960 كلم بالجهة الشرقية منها 552 كلم من الطرق الجديدة و408 كلم تخضع للإصلاح كما يجمل ذلك الجدول رقم 39 أسفله.

جدول 39 : البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية بالجهة الشرقية (بالكلم)

النوعية	الإقليم / العمالة						المجموع
	وجدة-أنجاد	تاوريرت	بركان	جرادة	الناظور	فجيج	
البرنامج المتوخى							
البناء	188				211	153	552
الإصلاح	204				69	135	408
المجموع المتوقع	**392**				**280**	**288**	**960**
البرنامج في طريق الإنجاز							
البناء	70	75	40	37	281	182	685
الإصلاح		80	3	66	66	226	441
المجموع	**70**	**155**	**43**	**103**	**347**	**408**	**1 125**

5.4 مشاريع مهيكلة

لقد تمت برمجة كثير من المشاريع الطرقية المهيكلة أو هي في طريق الدراسة بالجهة الشرقية .

1.5.4 الطريق السيار وجدة-فاس

وهو عبارة عن امتداد للطريق السيار الموجود بين الدار البيضاء وفاس والذي يربط بالخصوص وجدة أي شرق البلاد وجنوبه وربما مستقبلا بالجزائر. وقد أطلقت شركة الطريق السيار مجموع المقاطع دفعة واحدة من وجدة إلى فاس قبل سنة 2010.

يعتبر الطريق السيار فاس-وجدة رابطا سيارا مع وسط المغرب ومن تم مع جميع المدن الكبرى

2.5.4 تثنية الطريق أحفير-السعيدية

انتهت الأشغال ودخلت الطريق حيز الخدمة . وقد نجم عن هذه الأشغال تثنية المحور وجدة-أحفير. وستكسب هذه الطريق أهمية متزايدة مع المحطة الشاطئية الجديدة بالسعيدية.

3.5.4 تثنية الطريق أحفير-سلوان

إن هذا المحور يتجزأ إلى مقاطع كثيرة : أحفير - بركان، بركان - قنطرة ملوية، قنطرة ملوية - زايو، زايو - سلوان.

4.5.4 الطريق الساحلي المتوسطي

جاءت الطريق الدائرية المتوسطية بطول 550 كلم تقريبا تربط بين السعيدية وطنجة . وينعكس تأثير هذه الطريق على تهيئة المجال الترابي والتنمية السوسيو اقتصادية والسياحية لشمال المملكة.

6.4 الطرق الالتفافية حول مدينتي بركان والناظور

إن جعل من بركان والناظور مدينتين متطورتين يقتضي إنجاز طريقين إلتفافين يصل طولهما 15 كلم و17 كلم على التوالي.

7.4 خاتمة

على الشبكة الطرقية أن تضمن من بين ما تضمنه الربط والإرساليات بين الجهات الأخرى للمملكة وكذا تقديم الخدمات الداخلية وكسر العزلة.

فالجهة الشرقية مرتبطة مع باقي المجال الترابي الوطني بواسطة محورين طرقيين كبيرين يحققان عملية وسق البضائع :

• الطريق الوطنية رقم 6 تعتبر المحور الرئيسي للربط وهو بمثابة الحبل السري بالنسبة للجهة فهو يضمن التبادلات البرية مع المراكز الكبرى لغرب البلاد (فاس والرباط والدار البيضاء) ؛

• الطريق الوطنية رقم 19 وقويت ووسعت سنة 1997 عند مقطع الناظور وتاوريرت وهي تلعب دور الرابط بين الشمال كله (إقليم الناظور) ومن الشرق إلى غرب البلاد ومع الربط بالطريق الوطنية رقم 6 قرب تاوريرت.

وعكس ذلك، فإن الجنوب كله (جنوب السلسلة الجبلية لهورست مع جزء من إقليم جرادة وكل إقليم فجيج) يجد نفسه محاصرا ومعزولا لأن عند الدخول إلى الغرب (فاس والرباط والدار البيضاء) يقتضي ذلك المرور عبر وجدة إلى الشمال عبر الطريق الوطنية رقم 17 ، أو عبر الراشيدية إلى الغرب من الطريق الوطنية رقم 10.

وإن الجولان حاليا في هذه المنطقة الجنوبية للجهة الشرقية لا زال متواضعا. والحقيقة أن هذه الحركية تقتصر على فترة العطل الكبرى وخاصة الصيفية حيث نعاين حركية متوسطة باتجاه تندرارة وبوعرفة وفجيج. وفي واقع الأمر، فإن الجزء الأوسط للهضبات العليا تعاني من انعدام فاضح لمسالك الجولان.

وستخفف الطريق السيار فاس وجدة العبء عن الطريق الوطنية رقم 6 كما ستسهل تنقل الساكنة وكذا نقل البضائع والسلع. وستشكل رافعة حقيقية من أجل تنمية الجهة الشرقية والاندماج الاقتصادي في النسيج الوطني.

الطريق السيار فاس–وجدة رافعة اندماج الجهة في الاقتصاد الوطني

هناك محور آخر يتجلى في الطريق الساحلي المتوسطي . وتتجلى أهميته المزدوجة فيما يلي : ضمان فك العزلة عن الجهة الشمالية للجهة الشرقية من جهة وانفتاحها على أنشطة سياحية من قبيل المركب السياحي للسعيدية من جهة أخرى. هكذا وإن هذا المحور يتيح ربط الشرق بشمال البلاد (الحسيمة وتطوان وطنجة) جالبا تطورا في التبادلات مع هذه المناطق وبالتالي مع أوروبا وبلاد الأندلس على وجه الخصوص.

أما بالنسبة للخدمات الداخلية للجهة، فهناك محوران يتطلبان اهتماما خاصا. ازدواجية الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين وجدة وسلوان عبر أحفير وبركان وستخفف هذه العملية الازدحام الذي تعرفه الطريق وكما ستساهم أيضا في تنمية أقاليم الجهة. وأما المقطع وجدة-أحفير فقد أنجز حاليا وستحسن التثنية بين أحفير وسلوان على مسافة 97 كلم من مستوى الخدمة عبر إزالة الاحتقان عن الطريق الوطنية رقم 2.

وسيحسن ربط السهول الفلاحية لأنجاد والمحيط السقوي لملوية السفلى (سهل طريفا بإقليم بركان وسهل زبرا وغالب وبوعارغ في إقليم الناظور). كما ستسهل حركية الإنتاج الفلاحي وإرساله نحو المناطق الاستهلاكية الكبيرة في الجهة (وجدة وبركان والناظور والسعيدية)، وإلى داخل البلاد (فاس والدار البيضاء والرباط). وإن الولوج إلى الواجهة المتوسطية انطلاقا من وجدة والناظور سيصبح سهل المنال أكثر من ذي قبل مما سيرفع من قيمة المركبات السياحية التي توجد حاليا رهن الإنجاز أو البرمجة.

كما أن اتمام تهيئة الطريق الوطنية رقم 19 عند المقطع دبدو - تندرارة انطلاقا من « العطوف » سيفتح منطقة الهضبات العليا على المحور الرئيسي (الطريق الوطنية 6) للربط بغرب البلاد ثم مع الطريق السيار فاس-وجدة. وإن هذه الخطوة تمكن من إضفاء خصوصية أساسية من أجل التنمية الاقتصادية للجهة، والتي من أنشطتها الرئيسية تربية المواشي (الأغنام والماعز) بكمية وافرة. زد على ذلك أن الانفتاح على السوق الغربية باعتبارها القطب الرئيسي للاستهلاك الوطني يعتبر فاعلا في ديناميكية تربية المواشي.
وموازاة لهذه المحاور المهيكلة فإن الشبكة الطرقية الجهوية أو الإقليمية تعاني من خصاص في الصيانة وذلك بسبب النقص الحاصل في الميزانيات المخصصة لهذه العملية.

إقليم فجيج أكبر مساحة مزودة بأطول شبكة غير أن حاجياتها إلى خدمة طرقية حاجيات صارخة

وإن شبكة الخدمة الداخلية في الجهة تكتمل بواسطة البرنامج الوطني للطرق القروية الأول والثاني والذي دخل حيز الإنجاز.

الجزء الرابع : الأنشطة الاقتصادية

مقدمة

يصف هذا الجزء الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للجهة الشرقية من خلال عدد من المؤشرات. وتستند الحالة الراهنة في المؤسسات الاقتصادية الممارسة، على صعيد التراب الجهوي الشرقي، إلى نتائج الإحصاء الاقتصادي الذي أُجري خلال المرحلة الممتدة ما بين 2001 و2002 من طرف مديرية الإحصاء التابعة للمندوبية السامية للتخطيط. فهذا التعداد يمثل أول مسح للمؤسسات الاقتصادية الخصوصية والعمومية بالمغرب. وقد غطى جميع التراب الوطني واستهدف جميع المؤسسات الاقتصادية الممارسة في حيز مكاني محدد، باستثناء الاستثمارات الفلاحية والمؤسسات التي لم تنطلق بعد أنشطتها والورشات المؤقتة والوحدات الممارسة خارج إطار الأماكن القارة (الباعة المتجولون والصيادون غير المستقرين ، إلخ.). وعلى امتداد فترة ما بين سنة 2001 وسنة 2002 فإن جهة الشرق كانت تضم قرابة 400 53 مؤسسة اقتصادية وهو ما يعادل 7% من العدد الإجمالي الذي أجري عليه الإحصاء على المستوى الوطني.

جدول 1 : عدد المؤسسات الاقتصادية بالجهة الشرقية (2001 / 2002)

القطاع	عدد المؤسسات		البنية	
	الشرق	الوطني %	الشرق	الوطني
الصناعة	9 112	5,9%	17,1%	20,5%
البناء والأشغال العمومية	628	7,2%	1,2%	1,2%
التجارة	31 052	7,5%	58,2%	54,9%
الخدمات	12 594	7,2%	23,6%	23,4%
المجموع	**53 386**	**7,1%**	**100,0%**	**100,0%**

لقد حققت المؤسسات الاقتصادية بالجهة في الفترة نفسها التوظيف القار لقرابة 000 120 شخص أي ما يعادل مستخدمين اثنين نشطين قارين لكل مؤسسة وهو رقم ما دون المتوسط الوطني الذي يبلغ 3 مستخدمين. وإن القطاع الأكثر استخداما لليد العاملة هو التجارة وذلك بنسبة 44% من العدد الإجمالي للمستخدمين في القطاعات الأخرى مجتمعة بالجهة متبوعة بقطاع الخدمات بأكثر من 28%.

جدول 2 : عدد المستخدمين من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجهة (2001 / 2002)

القطاع	عدد المناصب		البنية	
	الشرق	الوطني %	الشرق	الوطني
الصناعة	920 30	3,8%	25,8%	36,7%
البناء والأشغال العمومية	396 2	4,4%	2,0%	2,4%
التجارة	579 52	6,9%	44,0%	34,0%
الخدمات	735 33	5,6%	28,2%	26,9%
المجموع	**119 630**	**5,3%**	**100,0%**	**100,0%**

وسنخصص ما تبقى من هذا الجزء للقطاعات الفلاحية والصيد والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والمعادن.

تحتل الفلاحة والرعي مكانة معتبرة في اقتصاد الجهة الشرقية. فالفلاحة تعتبر أساسية في الجزء الشمالي بينما الرعي يهيمن بالجزء الجنوبي. أما فيما يتعلق بالإنتاج النباتي فنلاحظ تنوعا كبيرا مع هيمنة واضحة لغراسة الأشجار المثمرة وزراعة الحبوب والأشجار.

1.1 الوضعية العامة للفلاحة

يعتبر محيط ملوية واحدا من بين الجهات الفلاحية المغربية الأكثر أهمية. فمجموع المساحات المجهزة حاليا تبلغ 65 400 هكتار منها 36 600 هكتار على الضفة اليمنى (طريفا) و29 340 هكتار على الضفة اليسرى (زبرا وبوعارق وكارت). فالمضاربات الرئيسية الممارسة تخص غرس الأشجار (من 35% إلى 40% من المساحات) والحبوب (من 26% إلى 38%) وزراعة البقول والخضر، الخ.

ويبدو أن الفوارق بين أنظمة الإنتاج في مختلف السهول ناتجة عن السياق السوسيو اقتصادي والعادات والتقاليد المحلية.

2.1 الإنتاج النباتي

1.2.1 الزراعات المتبعة على صعيد الدائرة الخاضعة لنفوذ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية

يرجع تاريخ التهيآت الأولى للمحيط إلى سنوات الخمسينات . فمنذ تلك الحقبة عرف هذا الفضاء انطلاقة غرس الأشجار وزراعة الخضر.

رسم 1 : دائرة ملوية - تطور استغلال التربة ما بين 1998 - 2006 .

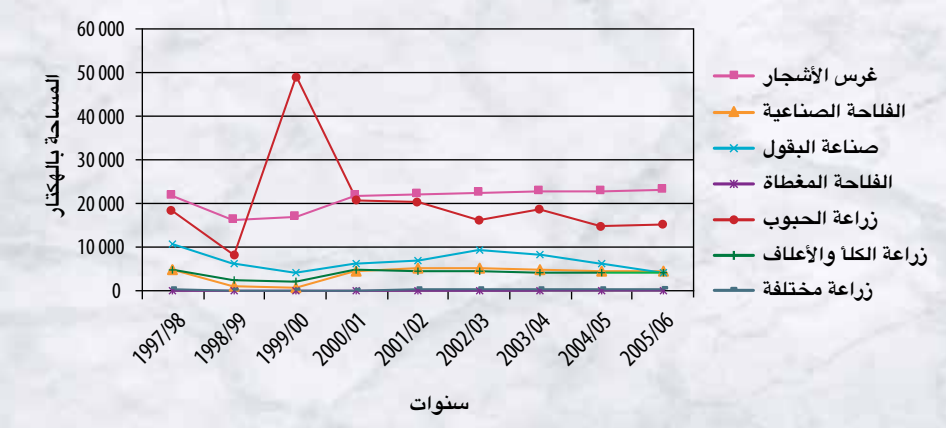

نعاين ارتفاعا ملحوظا في المساحات المغروسة واستقرارا نسبيا في زراعة العلف وفي الزراعة الموجهة للصناعة. كما نلاحظ تقلبا كبيرا في المساحات المخصصة للحبوب والقطاني وزراعة الخضر. وتعرف هذه الأخيرة تأرجحا يخضع لوفرة المياه. وهكذا فإن المساحات المزروعة بالحبوب والقطاني تخضع لقيمة المخصصات المالية المقدمة.

والرسم رقم 2 يقدم معدلات التكثيف الزراعي في المساحة والذي يتنوع كثيرا (مابين 80% و 97%) الأمر الذي يمكن شرحه على ضوء المخصصات المقدمة غير المرضية.

رسم 2 : دائرة ملوية - تطور معدلات التكثيف الزراعي

نلاحظ أن معدل التكثيف الزراعي المتوسط بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بملوية ضعيف إلى حد ما (86%).

2.2.1 استغلال التربة

يظهر الرسم أدناه نوعية الزراعات التي يمارسها المكتب الجهوي.

رسم 3 : استغلال التربة حسب النوعية

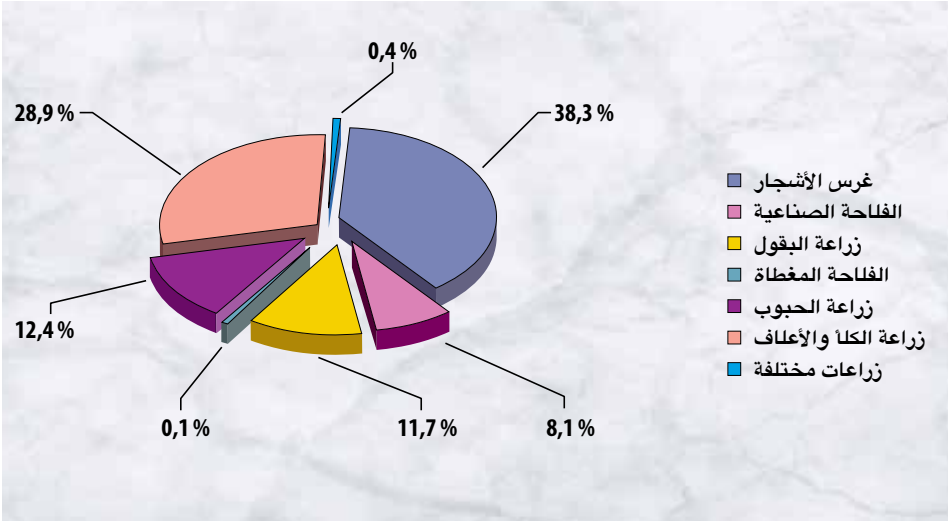

3.2.1 النوعيات المستعملة في السقي الصغير والمتوسط

يشكل السقي الصغير والمتوسط قطبا هاما في الفلاحة إلى جانب السقي الكبير. فهي تحتل 800 32 هكتار. ويهم جزء لا يستهان به من هذه المساحات غرس الأشجار وزراعة الحبوب.

جدول 3 : النوعيات المستغلة في السقي الصغير والمتوسط

الزراعة	المساحة المخصصة بالهكتار				المجموع
	المكتب الجهوي	فجيج	الناظور	وجدة	
الحبوب	4 542,62	143,25	3 430,07	3 290,09	11 406,02
العلف	1 946,84	246,58	1 470,03	1 410,04	5 073,49
الخضر والبقول	908,52	156,33	686,01	658,02	2 408,89
غرس الأشجار	4852,98	1 675,50	3 796,47	3 641,54	13 966,49
المجموع بالتناوب بالهكتار	**1 2250,95**	**2 221,67**	**9 382,58**	**8 999,69**	**3 2854,89**
المساحة المسقية بالهكتار	1 1286,00	1 722,00	8 829,00	8 468,70	3 0305,70
معدل تكثيف الزراعة (%)	108,55	129,02	106,27	106,27	108,41

4.2.1 استغلال التربة بالسقي الصغير والمتوسط

رسم 4 : استغلال التربة في السقي الصغير والمتوسط

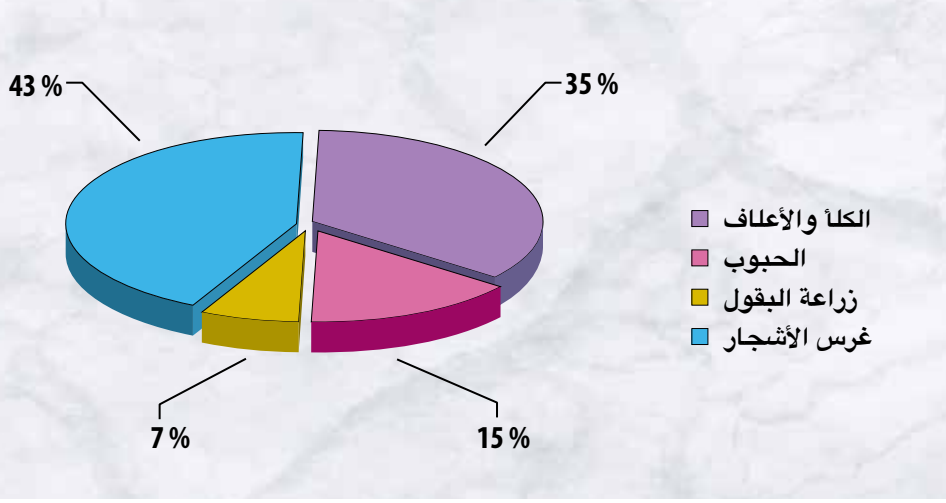

يحتل غرس الأشجار المرتبة الأولى في السقي الصغير والمتوسط حسب المساحة المستغلة.
إنها تمثل 43% من المساحة. أما الحبوب فتأتي وراءها بنسبة 35%.

3.1 الإنتاج الحيواني

تضم الجهة الشرقية قطيعا هاما مؤلفا أساسا من الأبقار والأغنام والماعز منها المربى ومنها الرعوي.

الإنتاج الحيواني الأكثر شهرة بالجهة الشرقية : أغنام من فصيلة بني كيل

يبدي قطيع الجهة نفس طريقة التطور التي يبديها غيره من الأصناف في جميع جهات البلاد.

رسم 5 : تطور أعداد قطيع المواشي المربى في المغرب

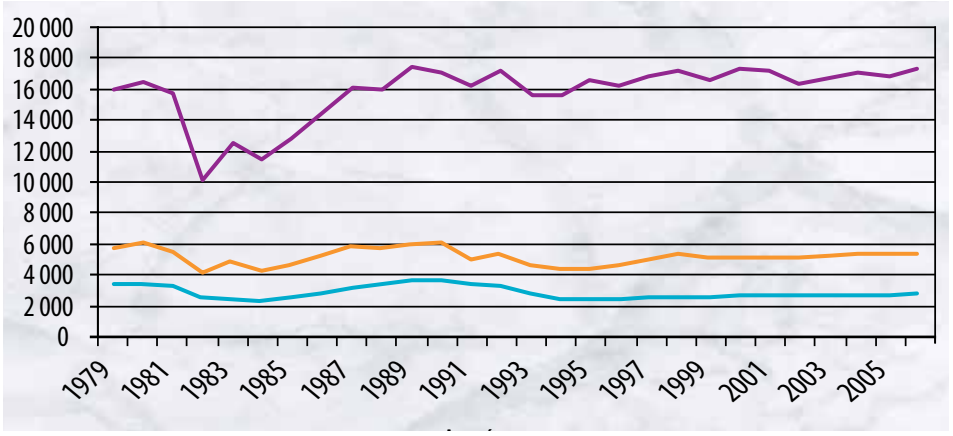

إن قطيع الأبقار بالجهة يمثل 3% من مجموع قطيع البلاد الأمر الذي غير ذي دلالة فعلا بالمقارنة مع جهات أخرى.

وأما قطيع الأغنام فيمثل تقريبا 11% من مجموع قطعان المغرب، في حين تصل أعداد الماعز حدود 8%. فالشرق إذن يعتبر من بين الجهات التي تعرف نشاطا رعويا نسبيا متطور.

رسم 6 : تطور أعداد قطيع المواشي المربى بالجهة

عرف قطيع الأغنام ارتفاعا بينا وخصوصا في مناطق فجيج ووجدة هناك حيث المراعي متوفرة . أما على صعيد فجيج فإن أعداد الأغنام تمثل حاليا قرابة 35% من أعداد الأغنام بالجهة مع ارتفاع متوسط سنويا يبلغ 4%.
وفيما يتعلق بأعداد الأغنام والماعز نلاحظ بأنها تعرف نفس التطور بالنسبة للجهة كلها.

وختاما، يتجلى أن الجهة تمتلك مؤهلات هامة من حيث الموارد من أجل تغذية القطيع. فعلى ضوء هذه العوامل، فإن تربية الماشية يمكن أن تتحسن على مستوى الأعداد والإنتاج لكن هذا يتطلب استثمارات تتعلق بتحديث هذا المؤهل وبتثمينه. ويتعلق الأمر بما يلي :

- تكثيف زراعة العلف ؛
- ضمان تدبير جيد وتثمين المراعي والإسطبلات ؛
- التشجيع على استعمال المواد العلفية المركزة.

1.2 الأصناف والكميات المصطادة

كانت كمية الأصناف المصطادة بالناظور سنة 2005، تبلغ 12 671 طن وذلك بقيمة 115 560 كيلو درهم. أما كمية « راس كبدانة » فتصل 3 370 طن (أي 11 808 كيلو درهم). أما في 2001 فإن الكمية بلغت بالتتابع 6 009 طن (أي 103 442 كيلو درهم) و1 414 طن (أي 7 971 كيلو درهم). وقبل ذلك كان ميناء الناظور الميناء الوحيد الذي سجل 8 779 طن (أي مقابل 58 865 كيلو درهم) في سنة 1990، و9 521 طن (ما يعادل 12 043 كيلو درهم) في سنة 1982.

السفن وميناء الصيد براس الما، ميناء مشابه لموانئ الجهة الشرقية

جدول 4 : تفريغ منتوجات الصيد البحري الساحلي بالميناء

		1982	1990	2001	2005
الكمية (بالطن)	الناظور	9 521	8 779	7 971	12 671
	راس كبدانة			1 414	3 370
القيمة (بآلاف الدراهم)	الناظور	12 043	58 865	103 442	115 560
	راس كبدانة			6 009	11 808

إجمالا، تبلغ التفريغات السنوية من الأسماك في الموانئ الشرقية حوالي 14 000 طن بقيمة تصل 140 مليون درهم. أما التفريغات بميناء الناظور، فتمثل قيمة أعلى بمرتين أو ثلاث مرات من التفريغات التي تتم بميناء راس كبدانة.

رسم 7 : تفريغات المنتوجات السمكية للصيد الساحلي بالشرق (بالطن)

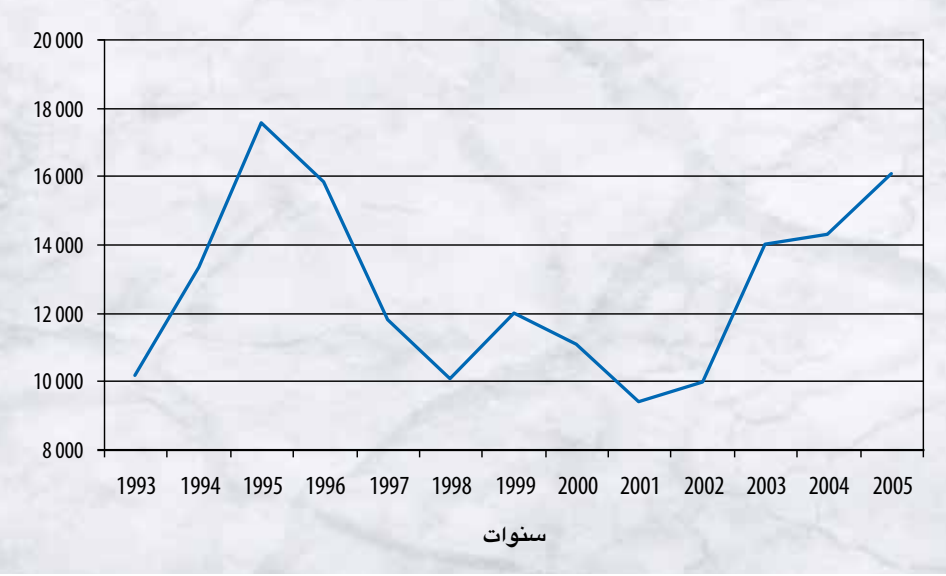

إن هذا الصنف من الصيد لا يمثل على الصعيد الوطني قدرا مهما (أقل من 2% من مجمل تفريغات الصيد الساحلي) بهذا القطاع. ولكن الجهة تعرف تنوعا في العمق يمنحها مكانة هامة داخل سوق الأصناف السمكية ذات القيمة العالية في سوق الاستهلاك الراقي (مطاعم، رجال الأعمال والسياحة على وجه التحديد).

إن الأصناف المصطادة عادة هي سمك القرموط والجريث والحبار والسردين والأبرميس والهامور وسمك موسى وبنذور والإخطبوط والغار والصوبا وغيرها. أما الأنشوبة، فلا تظهر إلا في شهري نونبر ويناير وهكذا تكون بوفرة تسمح باصطياد 800 كيلو غرام في كل خرجة. إلا أن جمع القفالة والقشريات والصدفيات وصوجا البحر، فقد تدنى محصولها بشكل ملفت وذلك منذ قرابة 20 عاما.

جدول 5 : تطور إنتاج الصيد السمكي وقيمته التسويقية

الكمية والقيمة	سمك المريو	جراندان	باجو	أسماك بيضاء أخرى	القشريات	الرخويات	الصدفيات	أنواع أخرى	بونيت ملفا	التونة	السردين	الشنشار	ماكرو	الأنشوبة
2005														
T	114	16	163	4 191	543	1 218 T	0	602	2		2 875	2 658	84	175
1000 درهم	2 985	92	2 148	35 523	30 067	14 158	0	11 752	14		7 993	9 231	244	1 219
1990														
T	51		399	1 842	141	104	1 (481 خلال 1988، 10خلال 1989)	483	166	4	5 214	1 428	38	49
1000 درهم	2 245		5 311	20 755	13 579	1 964	3 (156)	6 376	724	137	13 601	7 564	162	593
1982														
الوزن بالطن	498		328	1 887	26	0	0 (موانئ أخرى بما فيها كبدانة 240)	762	20	0	1 942	1 739	0	2 319
1000 درهم	1 564	1 698		3 785	751	0	0 (1150)	246	100	0	1283	1 818	0	798

2.2 تسويق المنتوج

تأخذ منتوجات الصيد طريقها نحو محلات البيع بالمحطات والأسواق والمطاعم المجاورة ومصانع التحويل والتصدير. وأغلبية كمية الأخطبوط تستهلكها مصانع التحويل ببني نصار بواسطة العمال الذين يجمعونها ويتاجرون حولها مع بائعي السمك بالجملة بالجوار. أما الأخطبوط من الحجم الصغير فيأخذ وجهته نحو مطاعم الناظور. وما يتبقى من الأصناف الأخرى فيتجه صوب الأسواق المجاورة لمحطات الصيد.
أما القرموط (نوع من الجمبري ذي اللون الوردي والأحمر يستخرج من الأعماق) والذي يعتبر الساحل ما بين طنجة والناظور المنطقة الرئيسية التي تتوفر عليه على الصعيد الوطني فهو الصنف الأكثر قيمة تجارية والأكثر تصديرا في مجمله. إما عن الطريق مليليا أو مباشرة نحو الأسواق الإسبانية وذلك بعد تدخل المجمعين وخاصة بالمضيق وطنجة والذين تربطهم علاقة بالوكلاء بـ « فيكو » بإسبانيا. وقد نقصت الكمية المصطادة بشكل كبير في العقدين الأخيرين.

ويصل عدد بائعي السمك بالجملة إلى 28 تاجرا (لكل واحد منهم معاون أو اثنان) كلهم من أبناء الجهة وأغلبيتهم من الصيادين القدامى، 18 منهم يمتلكون سيارة و7 منهم يمتلكون دراجات نارية. أما الآخرون فراجلون أو يستعملون النقل العمومي ويبيعون محصولهم بأماكن التفريغ. والصيادون يفضلون بيع الأصناف ذات القيمة العالية ليرفعوا من مردودياتهم ، واستهلاكهم الذاتي لا يتجاوز 2 كيلوغرامات كل خرجة والجزء الذي يبيعونه بأنفسهم في الأسواق القريبة يبقى ضئيلا.
والتكاليف التي يتحملها بائعو السمك بالجملة متنوعة : الأجور والبنزين والثلج على وجه الخصوص. فبائع السمك بالجملة الذي يمتلك أماكن للبيع يتحمل مصاريف قارة ومعروفة. فالمكسب الذي يحققه البائع الذي يمتلك سيارة ومحلا في الموقع فيصل إلى 57 000 درهم. أما الذين يستعملون الدراجات النارية فيصل مدخولهم إلى 29 000 درهم. وهؤلاء الباعة هم الذين يحددون الأثمان حسب سعر السوق والصنف والحجم.
ويرتبطون بالصيادين عن طريق تعاقدات شفهية تقضي ببيعهم الكمية المستخرجة دون غيرهم . ويمكن للباعة بالجملة أن يقدموا مساعدات للصيادين مثل تزويدهم بالبنزين أو صيانة تجهيزات الصيد . وهناك بعض بائعي الجملة من يبيع سمكه إلى مضاربين آخرين بموقع الصيد.

3.2 أنواع الصيد

هناك خمسة أنواع من الصيد كلها تقليدية وهي تمارس بشكل قد يزيد أو ينقص من حيث أهميته في هذا الجزء من الساحل المتوسطي . فهناك صيد الجنبري ذي الحجم الكبير بالمياه العميقة (الكراموط) وبعض من سمك أبوسيف (إسبادون) وصيد آخر يخص السردين. ثم الصيد الساحلي بواسطة ما يقارب ألف قارب يعمل بكل واحد منها صيادان أو ثلاثة . وأخيرا وبشكل محلي جمع الصدفيات (وهو نوع غير معلن عنه). أضف إلى ذلك أن تربية الأسماك على بحيرة الناظور قد توقف بما يربو عن عشرة أعوام . ومن بين سبعة وأربعين موقعا للصيد بالجهة هناك :

- موقعان (2) فقط (بني انصار وراس كبدانة) مهيآن على شكل مرافئ وظيفية ؛
- وهناك عشرة (10) بجانب بحيرة الناظور ولديها هيأة شاطئ وقريبة من أماكن الاستهلاك والإزاحة ؛
- توجد تسعة (9) منها وهي المتواجدة في غرب الناظور مكونة من مخارج صغيرة سهلة الولوج عبر الطريق ولها منطقة رطبة متسعة بما فيه الكفاية بالرغم من صغرها ؛

• ومنها (25) تتواجد تحت الجرف الصخري وهي صعبة المسلك إن لم يكن مستحيلا إلى درجة أن بعضا من المنتوج يتخلى عنه أحيانا.

جدول 6 : الأسطول الصغير التقليدي بالجهة الشرقية

الإقليم	عدد المواقع	عدد القوارب	بما في ذلك غير المستعملة	عدد البحارة
الناظور	45	925	(63)	2 835
بركان	2	100	(17)	170
المجموع بالساحل المتوسطي	93	2 693	(146)	8 034

1.3.2 الصيد التقليدي

في سنة1961 كانت بحيرة الناظور تضمن العيش ل 182 أسرة أي ما يعادل 728 شخص وتستعمل بها 76 زورق. أما في سنة 1982 فقد زاد عدد القوارب وكان عدد الصيادين يبلغ 700 صيادا ، وشرعت منشآت تربية الأسماك في نشاطها . وفي سنة 1999 وصل عدد الزوارق 300 زورق تتواجد باثني عشر موقعا وتشغل 800 بحار.

والصيادون جميعهم ينحدرون من الجهة ويقطنون بجوار موقع الميناء الذي يرتبطون به. ومهنة الصيد نشاطهم الرئيسي، ونادرا ما يصاحب هذه المهنة نشاط الزراعة القوتية وذات مردود ضئيل أو تصحبها تجارة صغيرة أو إعانات من أحد أفراد العائلة ممن يعملون خارج الجهة.

ويناهز الرأسمال الإجمالي المستثمر في البحيرة 20 مليون درهم. وتمثل القوارب 50% من الرأسمال هذا لكل صياد تقليدي. وتمثل أجهزة الصيد 40% ويمثل المحرك 10%.

2.3.2 صيد السردين

تعد الناظور من بين الموانئ السبعة المرتبطة ب 146 قاربا متخصصا في صيد السردين بالساحل المتوسطي المغربي. وبامتلاكه لـ 35 قاربا سنة 2002، فهو يأتي بعد المضيق (بـ 43 وحدة سنة 2002). وقبل الحسيمة التي بها 28 قاربا دائما بنفس السنة كما الشأن بالنسبة لطنجة. كما أن هناك 42 قاربا يصيد السردين بطرق أخرى إضافة إلى الشباك التي تجر من الأعماق الرملية في حالة ما كانت الظروف ملائمة. ويتألف الطاقم من عدد من العناصر يتراوح ما بين 9 و 40 بحارا في كل سفينة. ويكون الإبحار انطلاقا من الناظور والحسيمة في جزئه الكبير من القوارب المتخصصة في صيد السردين (70%). فبالمضيق هناك تنوع يضم (42%) فقط خاصة بالسردين و(23%) بالاستمري (الماكرو) و21% بالاسقمري (الشنشار) و(13%) بسمك البوق.

وتغادر طيلة عدد من الأشهر 50% من قوارب صيد السردين ميناء الناظور باتجاه الحسيمة أو الموانئ الأطلسية (وخاصة نحو ميناء العرائش) حيث تفرغ حمولتها حينما يصبح نشاط الصيد بها مربحا أكثر وتكون الحمولة ناقصة القيمة في مناطق نشاطها الأصلية.

وتسجل الناظور امتيازا يتجلى في الخسائر الأقل ارتفاعا حيث المجهودات المبذولة أثناء الصيد تكون مقبولة وحيث هجومات الدلفين الكبير تكون ناقصة مما يجعل الخسائر لا تتعدى 9% وهو ما يعادل قيمة 1,8 مليون درهم (أما في الحسيمة والمضيق فتتراوح الخسائر ما بين 16% و19% أي ما يعادل ما بين 7,5 ملايين من الدراهم و 10 ملايين درهم).

3.3.2 صيد أبو سيف (الأسبدون)

تهتم الجهة أيضا بطريقة مباشرة إلى حد ما بصيد « أبو سيف » وهذه النوعية يتكفل بها زهاء 330 سفينة صيد منها 75% راسية بميناء طنجة، إذ يمثل مضيق جبل طارق الممر الوحيد لعبو « أبو سيف » من الأطلسي إلى المتوسط . ويُمارس هذا النشاط أساسا ما بين شهر أبريل وشهر شتنبر في مدار جبل طارق وطيلة الأشهر الأخرى في الجهة الشرقية ما بين « رأس كيلاطا » و « السعيدية » (في الشرق وفي مناطق الصيد الثلاثة المتواجدة على التوالي : الأولى فيما بين راس الما والجزر الجعفرية والسعيدية، أما الثانية ما بين « رأس ورك » و« رأس كيلاطا » وعلى سطح « توفينيو » وخصوصا في منطقة « سيكو » التي تقع على بعد ثلاث ساعات من الإبحار من ميناء الحسيمة وأخيرا جزر « ألبوران »).

وهكذا فإن 90% من « أبوسيف » المصطاد تستخرج من البحر المتوسط . وإن هذه العينة من الصيد لم تعرف تغيرات تذكر في السنوات الخمس الماضية مع متوسط في حدود 300 3 طن سنويا وطفرة إنتاج من 35% في شهر ماي وحده. ويتراوح الربح الصافي المتوسط لكل سفينة ما بين 000 44 و000 117 درهم، مما يدفع بالسفن القادمة من الجهات الأخرى المغربية للتوافد على الساحل المتوسطي لاصطياد « أبو سيف « وخاصة على امتداد موسم الذروة. ويُشغل هذا النوع من الصيد 500 3 بحار منهم 72% بميناء طنجة وحده.

ويبلغ الرأسمال المستثمر من طرف المصايد التي تستعمل الصنانير في التقاط سمك « أبو سيف » 400 مليون درهم أي ما قدره 35% من إجمالي الاستثمار في قطاع الصيد بالبحر الأبيض المتوسط المغربي وذلك بمتوسط عن كل قارب صيد 1,2 مليون درهم . وقد ارتفع رقم المعاملات الإجمالي الذي يقارب 234 مليون درهم ب 10%. ما بين سنة 2002 وسنة 2005 . ويبلغ الربح الصافي لسفينة صيد بالصنانير تلتقط سمك « أبوسيف » ما بين 44,35 و117,430 درهم.

ويصدر 98% من الإنتاج (إلى إسبانيا بالأساس) منها 75% توجه إلى إيطاليا و20% إلى السوق الإسبانية و56% ونحو البرتغال وألمانيا وسويسرا وفرنسا واليونان وكندا. ثم 2% تباع بالتقسيط في المدن المغربية الكبرى.

و يهيمن اثنان أو ثلاثة من بائعي السمك بالجملة، الذين يملكون سفن صيد بالصنانير ووحدات التجميد والشاحنات، على السوق حسب ظروف السوق الإسبانية .

4.3.2 جمع الصدفيات

لقد أصبح استغلال الصدفيات غير ذي أهمية . ففي سنة 1970 أدمج هذا النوع من الصيد من طرف صيادين أتوا من جهة تطوان متبوعين بـ 400 طاقم من الجهة الشرقية. وقد كان الإنتاج يتراوح آنذاك ما بين 500 و 000 1 كيلوغرام لكل قارب يوميا .أما في سنة 1980 حيث بلغ عدد وحدات القوارب التي تجمع الرخويات 000 1 وحدة، فقد تدنت الكمية المجمعة إلى ما بين 50 و100 كيلوغرام للقارب الواحد في اليوم الواحد. وفي أواخر سنوات التسعينات تسببت جائحة أصيب بها القطاع في تدن سريع للإنتاج، وانخفض عدد القوارب وتحولت إلى صيد الأخطبوط.

أما في سنة 2007 فقد أصبح جمع الصدفيات ممنوعا لكن إعادة الرفع من كمية المخزون سمح باصطياد ما بين 15 و25 كيلو غرام للقارب في اليوم. غير أن صيد الأخطبوط استمر رغم التعارض الذي كان يحصل بين السفن. و قد كان يساعد جمع الصدفيات على ضمان وسائل العيش للعديد من الأشخاص حيث كانت تبلغ مداخلهم غير الصافية السنوية قدرا يتراوح ما بين 000 240 و 000 300 درهم مقابل مابين 300 13 و 300 72 درهم في محيط طنجة وتطوان. وقد كان يحدث جمع الصدفيات ما بين فبراير ويوليوز على الشاطئ الواقع بين راس كبدانة والسعيدية حيث الأرصدة الطبيعية وافرة.

جدول 7 : التقديرات السنوية طيلة الفترة ما بين 1993 و1999

منطقة الصيد	الأنواع	الإنتاج الوطني بالطن	القيمة بالدرهم (الثمن عند التفريغ)	عدد القوارب	عدد البحارة
راس كبدانة	المحار الصغير	1 038	2 594 000	86	172
	فصوليا البحر	21	210 000		20
السعيدية	المحار الصغير	717	17 931 375	77	154
	فصوليا البحر	82	820 152		30
الشرق	مجموع ذوي الصدفتين	1 858	44 903 527	163	386
المجموع الأطلسي	مجموع ذوي الصدفتين	5 138	53 762 177	334	735

كانت الغنائم من فصوليا البحر والصدفيات والمحار الصغير والورنيش (فرني) كانت تباع لتجار الجملة مباشرة وللتو عند التفريغ، بمبلغ 100 إلى 170 درهم للكيس من 50 إلى 60 كيلوغرام من الصدفيات. وكان الجزء الهام يرسل في أكياس من البلاستيك تحتوي على ما بين 50 و60 كيلوغرام داخل شاحنات التبريد وجزء منها نحو المستوردين الإسبان (خاصة بمليليا) والإيطاليين والفرنسيين حيث تصل المنتوجات في حالتها الطرية. وفي بعض الحالات القليلة توجه نحو معامل تجميد المحار الصغير والتصبير النصفي أو الكامل للصدفيات والتخزين داخل أحواض سمك الورنيش بالمضيق و « قاع سراس » والناظور وتطوان. ويباع جزء بسيط من الكميات للمصطادة في حالته الطرية إلى المطاعم والفنادق المحلية. وقد كانت القصيبة (كوتو) ولوزة البحر (تستعمل بمثابة طعم عند صيد الأسماك بالصنارة) تصطاد في الحين نفسه الذي تجمع فيه الصدفيات الأخرى بواسطة الشباك أو اليد أو بالمخطاف أو بالمعزف.

وإن جمع آكلة الحجارة (ليطوفاج) التي تؤخذ ما بين الناظور وراس كبدانة وذلك عن طريق تكسير الصخور فتباع بـ 200 درهم للكيلوغرام للباعة بالجملة الإسبان من أجل الاستهلاك الطري. وقد كانت ممنوعة من أجل الحفاظ على الصخور من التحطيم والتكسير.

أما صدفية سان جاك (14,5 طن في السنة) والتي تباع بـ 200 درهم للكيلوغرام إلى الباعة بالجملة الإسبان وكذا المحار المروحي (بوزروك) فيصطاد حسب المواسم من قبل الغواصة بميناء المضيق وفي محطات تربية التونة الحمراء.

وهناك المحار القفال (كلوفيس) وهو مؤشر على أن الوسط ملوث. ويصطاد بشكل كثيف من بحيرة الناظور حتى سنة 1990 وذلك بواسطة الشبكة الكاسحة من على القوارب أو بالكسح باليد ويسوق في حالته الطرية.

ويتتبع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري حالة الجودة الصحية للشاطئ. وعلى ضوء التسممات الحاصلة، فإن الصيد وتسويق الصدفيات يصبح ممنوعا في مراحل معينة من السنة منذ 1993 في منطقة الفنيدق وقاع سراس، ومنذ 1997 في منطقة الناظور والسعيدية بالنسبة لمراحل غير محددة على طول الشاطئ ويهم ذلك الأصناف كلها وحتى بالنسبة لتلك التي لا يلاحظ أنها تحمل آثار التسمم . وإن الصدفيات هي الوحيدة التي تتعرض باستمرار إلى التسمم. كما أن المحار الصغير والورنيش أو فاصوليا البحر لا يصيبها التسمم إلا في مراحل معينة من السنة. وأثناء مراحل منع صيد الرخويات، فإن صيادي الجهة بتطوان وقاع سراس يشتغلون في الفلاحة وتربية الماشية وصيد أنواع أخرى بصفة تقليدية أو بالتجارة وبالأنشطة المرتبطة بالسياحة. وفي جهة الناظور والسعيدية قليل من المجمعين للصدفيات كانوا يعملون أثناء الفترة السياحية. وقليل منهم باعوا قواربهم منذ إيقاف عملية جمع الصدفيات وغالبيتهم توجهوا نحو صيد الأخطبوط والجنبري الملكي وسمك موسى والحبار .

5.3.2 تربية الأسماك

لقد انطلقت تربية سمك الذئب والأبرميش (الدوراد) بالمغرب سنة 1986 حسب نظام مكثف ببحيرة الناظور. كانت تنتج 1 000 طن منها 50% تباع في الأسواق المغربية و 8% من الصادرات توجه نحو إيطاليا و10% إلى إسبانيا و7% إلى فرنسا و3% إلى البلدان الأخرى. وتشغل تربية الأسماك 200 شخص منهم 150 عاملا في غالبيتهم أرباب أسر الصيادين المحليين وقد تُخلي عنها سنة 1990.

4.2 الآفاق السلبية للصيد

إن الحد الرئيس للتنمية التامة لصيد السمك هي ندرة أو اختفاء مخزونات بعض الأصناف الذي تتسبب فيه الآليات والضغط الممارس على الصيد ومشاكل التلوث المحدثة داخل البحيرة وعلى جوانب الجهة الشرقية للساحل بسبب ما يلي :

- التفريغ المباشر للمياه العادمة ؛
- النفايات المحمولة على ظهر مياه الأنهار الجارية ؛
- آثار تربية الأسماك على البحيرة ومحيطها (مخلفات أحواض تربية الأسماك، فائض الأطعمة والنقص الموسمي الحاصل في جريان المياه وضخها).

ميناء الصيد ما بين تيبودا ورأس ورك

ويستفيد الصيد من الظروف الملائمة للسوق . فبالرغم من الانخفاض الكبير لأسعار الأسماك المرباة في بلدان البحر الأبيض المتوسط والمرتبط بالازدياد المتواصل في هذا النشاط، فهناك مكانة هامة للإنتاج. فالسوق الإيطالية تبقى المنفذ المفضل. ففي تونس مثلا يحدث صيد الجنبري بالمياه العميقة في « رأس بون » أما في الجزائر فيحدث ذلك في الجزء الأوسط للساحل. وتعتبر المياه الإسبانية والإيطالية الفضاءات الأرحب حيث يمارس هذا النشاط. إلا أن الطلب على « أبوسيف » (إسبادو) يبقى الأكثر قوة وهو ما يمنح فائدة تفضيلية للصيد.

علاوة على ذلك، لا يبدو أن هناك تنافس بين الصيد التقليدي بالجهة الشرقية للمغرب وبين الجهة الغربية للجزائر، حيث يمارس في 23 موقعا من أصل 64 ويستعمل فيه 418 قارب (من أصل 646 1) وكما يعمل به 993 بحارا (من أصل 012 4). والواقع أنه لا يمتلك التوجهات نفسها إذ يهتم بصيد السباريدي (باجو – باروق – باجر) وبصيد أسماك الفرخ (الميرو – الباديش) وبصيد السقمريات (بونيت المخطط الظهر – بونيت مخطط البطن – ميلفا – باكوريت – التونة الحمراء) والرخويات (روجي – روجي الصخر) عقارب البحر (راس كاس الأحمر والبني) والشيميات (ساوريل – ليمون). و135 ميناء للصيد بالساحل الجنوبي لإسبانيا حيث يعمل 402 5 بحارا محمولين على ظهر 820 2 قاربا يمتلكون شعاع عمل ويستهدفون أصنافا هامة من السمك.
إضافة إلى هذا، فإن آفاق التنمية السياحية والسكانية الجهوية تمنح فرصة نمو الطلب على المنتوجات البحرية بكمية كبيرة وفرصة تنظيم الأنشطة والترفيه والثقافة والصيد بالقصبة مع الخروج إلى البحر بصحبة الطواقم، إلخ.

وقد سطرت الدراسات لمدة 20 عاما التوجهات نحو مشاريع تكثيف كل سلاسل الصيد. وقد هُيأ ميناء أثناء فترة ما بين 1997 و1999 بالسعيدية فهو اليوم يضم 150 وحدة للصيد لتطوير السياحة والصيد. ذلك المرفأ الذي خطط له منذ 1920 فهو اليوم يضم 150 وحدة للصيد كانت موزعة من ذي قبل على امتداد السواحل المجاورة.
ومن شأن المقاولتين في ميدان تربية الأسماك أن تشكل أولى المحطات الموجهة حسب الدراسات التي أطلقت سنة 1982 نحو التوسعة المدعمة.
ويوجه المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري جهوداته المتعلقة بتطوير التربية السمكية من خلال مشاريع تطوير الدراسات وزراعة الطحالب والصدفيات، وخاصة على امتداد السواحل الأطلسية المغربية وفي مرحلة ثانية نحو بحيرة الناظور ومنطقة راس كبدانة – السعيدية.
غير أن هذه التصورات الجديدة تبدو وكأنها تزيح من حساباتها الصيد باعتباره أولوية جهوية. وهكذا، فإن مخطط العمل الساحلي بالناظورأخذ على عاتقه حماية الطبيعة والإنعاش السياحي، وذلك من أجل التخفيض من التصادمات التي يُضغط بوزنها على الموارد الطبيعية الساحلية لجهة الناظور. وقد أعطيت انطلاقة هذا المخطط في إطار مشاريع التدبير المندمج للمناطق الساحلية والذي رسم هدفها في الحد من التدهور الذي يصيب الثروات الطبيعية للسواحل بالناظور مع ضمان وسائل العيش للساكنة من خلال وضع خطة عمل تهدف إلى تدبير مندمج للمناطق الساحلية مع الانخراط الواسع لجميع الأطراف الفاعلة، لكنه لم يضع أي خطة تخص قطاع الصيد البحري.

الباب الثالث : الصناعة

القطاع الصناعي بالجهة لا يزال ضعيفا مقارنة بالمجمعات الصناعية الوطنية، وذلك بالرغم من المؤهلات العديدة التي تزخر بها الجهة الشرقية وخاصة فيما يتعلق بتحويل المواد الفلاحية والحيوانية والنباتية وكذا منتوجات الصيد إضافة إلى التحويل المعدني ومواد المقالع.
ويبلغ الإنتاج الصناعي للجهة الشرقية 8,3 مليار درهم موزعة ضمن الجدول أدناه كما يلي.

جدول 8 : بنية الإنتاج الصناعي بالجهة الشرقية

شعبة	الإنتاج (بالمليار درهم)	%
أدوات البناء (بما في ذلك الحديد والصلب)	5,2 (3,8)	63% (46%)
مواد معدنية أخرى	1,4	17%
الصناعات الغذائية	1,5	18%
صناعات أخرى	0,2	2%
المجموع	**8,3**	**100%**

وعملية تصدير المواد الصناعية عملية محدودة (734 مليون درهم) فهي مكونة أساسا من سبائك الرصاص (416 مليون درهم) ومصبرات السمك والفواكه والخضر (276 مليون درهم).
أما الاستيراد، فيشمل أساسا المواد الأولية (الحبوب – قضبان الحديد – الفحم). وتمثل الاستثمارات الصناعية بالجهة 7% من الإجمالي الوطني سنة 2005 أي ما يعادل 918 مليون درهم تقريبا. ويشغل أعدادا من المستخدمين يصل إلى 735 7 شخصا استنادا إلى مؤسستين كبيرتين رائدتين : معمل الأسمنت (HOLCIM) والشركة الوطنية للحديد والصلب بعدد من العاملين يبلغ على التوالي 310 و505 عاملا.

والمؤسسات الصناعية المتواجدة هي من حجم صغير (ثلاث شركات برقم معاملة يفوق 500 مليون درهم وثماني شركات برقم معاملات يفوق 100 مليون درهم). ومن ضمن 291 وحدة صناعية أحصيت بالجهة هناك 85% تستقر بوجدة والناظور).
وهذه أهم المنشآت الصناعية بالجهة :

- **الشركة الوطنية للحديد والصلب** (SONASID) تتموقع على بعد 18 كلم من مدينة الناظور أنشئت سنة 1974 وتحدد مهمتها في تلبية الطلب الوطني على مواد الحديد والصلب (قضبان البناء وأسلاك المحركات) ؛
- **شركة تكرير السكر بالشرق** (SUCRAFOR) أنشئت سنة 1971 في إطار السياسة الوطنية لتطوير صناعة السكر وهو مصنع لديه قدرة على معالجة 000 210 طن من الشمندر السكري في المحصول الواحد وبطاقة إنتاجية تبلغ 000 30 طن من السكر ؛
- **شركة** (HOLCIM) وجدة فرع من (HOLCIM) المغرب وهي مختصة في صناعة الإسمنت بوجدة . وقد انطلق العمل بها سنة 1978 وهي تشغل 305 شخص وتبلغ طاقتها الانتاجية 000 280 1 طن من الآجور و000 600 1 طن من الأسمنت. وهي مرتبطة بسكة حديدية وتتموقع بجوار الطريق الوطنية الدار البيضاء وجدة على بعد 45 كلم من هذه المدينة ؛

• COLAIMO : تعاونية الحليب للمغرب الشرقي بوجدة. ودخلت مجال الإنتاج سنة 1953 تحت إسم (SOCOLMO) (الشركة التعاونية للحليب بالمغرب الشرقي بوجدة) والتي كان لها إشعاع محلي (ضواحي وجدة)، بقدرة إنتاجية اسمية للمعالجة لا تتجاوز 15 000 لتر يوميا. وفي 1993 أنشئ معمل جديد بطاقة إنتاجية تصل إلى معالجة 70 000 لتر يوميا (قابلة للتوسع لتبلغ 140 000 لتر يوميا). وتضم التعاونية عند انطلاقة دراسة الجدوى 17 861 متعاونا ينتمون إلى منطقة تدخلها. فهي تُجمّع كمية من الحليب تصل سنويا إلى ما يناهز 30 مليون لتر.

تعتبر تعاونية COLAIMO واحدة من أعمدة الصناعات الغذائية بالمغرب الشرقي ولها علامة تجارية عصرية متميزة

هكذا تمثل مواد البناء والصناعات الغذائية الأعمدة الأساسية للصناعات بالجهة.

1.3 مواد البناء

إن شعبة الحديد والصلب هي الشعبة الأكثر أهمية بالجهة برقم معاملاتها وعدد مناصبها الصناعية :

• رقم معاملاتها يبلغ 3,8 مليار درهم منها :

- 2,2 مليار درهم حققتها الشركة الوطنية للحديد والصلب SONSAID ؛

- 0,5 مليار درهم حققها معمل الرصاص والزنك « زليجة » (.F.P.Z) ؛

• مايقارب 30% من عدد المستخدمين يعملون بالقطاع الصناعي.

أما سلسلة (الأسمنت ومواد البناء الأخرى) فتتواجد بقوة أيضا ضمن النسيج الصناعي الجهوي. كما تعرف تطورا هاما على الصعيد الوطني :

• 1,2 مليار درهم كرقم المعاملات، منها 0,8 مليار درهم حققتها شركة HOLCIM.

• 25% من أعداد العاملين في القطاع الصناعي بالجهة.

2.3 الصناعات الغذائية

إنها سلسلة لا محيد عنها بالنظر إلى المؤهلات الفلاحية التي تزخر بها الجهة الشرقية (سلاسل الأغنام والزيوت والحوامض، وغيرها) :

• رقم معاملات يصل 1,5 مليار درهم مما يجعل منها القطاع الصناعي الثاني بالجهة ؛

• قرابة 30% من أعداد المناصب الصناعية ؛

• توفر الأراضي الفلاحية، وخاصة 10 000 هكتار تابعة لشركة التنمية الفلاحية SODEA توجد قيد التفويت ؛

• شهرة بركان على الصعيد الدولي (الليمون والكليمانتين، والكروم، إلخ.) ؛

• يد عاملة مرنة ومتوفرة بتكلفة منافسة ؛

• تشجيعات جبائية للسلسلة (على الصعيد الوطني).

الباب الرابع : السياحة

تتميز الجهة الشرقية بمؤهلات سياحية متنوعة، تدعمها واجهتها الحدودية المزدوجة : الساحل المتوسطي على امتداد 200 كيلو كيلو متر وواجهة مكونة من الجبال والسهوب والصحاري.

وهذا التنوع في المؤهلات السياحية يزود الجهة بمنتج سياحي متكامل. وبالفعل، فهي الجهة الوحيدة بين جهات المملكة التي يمكن للزائر أن يتمتع فيها خلال يوم واحد بالبحر ورماله ثم بالجبل وهوائه العليل المنعش، وأخيرا بصحرائه وشمسه.

وتتوفر الجهة على شواطئ وغابات ونخيل وينابيع حرارية ومعالم تاريخية ومعمار قديم وعلى كهوف أركيولوجية، إضافة إلى المناخ الملائم الذي يمنح أكثر من 300 يوم مشمس في السنة .

الجهة الشرقية بهضابها العليا وجبالها وواحاتها وساحلها المتوسطي وغاباته

1.4 الطاقات الفندقية

لاستقبال الزوار المحليين والأجانب، تتوفر الجهة الشرقية إبان الدراسة 44 فندقا مصنفا يتضمن 1 670 غرفة تتطابق والمعايير الدولية. كما تحتوي على 3 340 سريرا وذلك بهدف استقبال سياح داخلين وأجانب. إضافة إلى 116 فندق غير مصنف بها 2 360 غرفة مقابل 4 500 سرير، أي بطاقة استيعابية تفوق 7 800 سرير.
وتتمركز الفنادق بمدينتي وجدة والناظور بـ 27 و 16 فندقا مصنفا و62 و49 بالنسبة للفنادق غير المصنفة على التوالي.

أحد الشواطئ الرائعة للجهة الشرقية

2.4 الأنشطة الفندقية

يتجلى من الإحصائيات المرتبطة بالأنشطة الفندقية، بأن تطور ليالي المبيت السياحية في الفنادق المصنفة لجهة الشرق تأثر بالظروف الدولية وخاصة بالوضعية التي تعيشها الحدود مع الجزائر.

رسم 8 : نصيب الجهة من ليالي المبيت السياحية (الفنادق المصنفة)

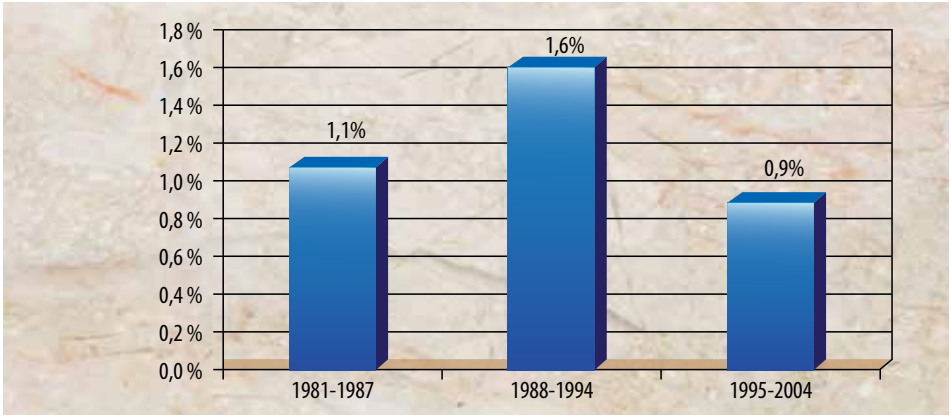

ومن جانب آخر، فإن معدل الملء في الفنادق المصنفة بالجهة الشرقية في الفترة ما بين سنة 2002 و2005 كان يعد من بين المعدلات الأضعف بالمقارنة مع المتوسط الوطني الذي يتراوح ما بين 40% و50% في الوقت الذي يحتل فيه معدل الجهة مكانة تتأرجح ما بين 13% و17%.

جدول 9 : تطور عدد ليالي المبيت السياحية التي حققتها الفنادق المصنفة

	الشرق	المجموع	النصيب	ملاحظات
1981	82 653	7 590 006	1,1%	
1982	85 885	8 236 068	1,0%	
1983	90 122	8 562 847	1,1%	
1984	105 771	9 051 414	1,2%	
1985	110 593	9 641 691	1,1%	
1986				
1987	94 196	10 241 599	0,9%	فتح الحدود مع الجزائر
1988	139 142	10 548 783	1,3%	
1989	163 420	10 749 907	1,5%	
1990				
1991	203 880	7 788 116	2,6%	
1992	174 786	10 669 919	1,6%	
1993	170 772	11 592 863	1,5%	
1994	154 736	11 535 672	1,3%	إغلاق الحدود مع الجزائر
1995	73 599	9 941 340	0,7%	
1996	93 453	10 073 206	0,9%	
1997	103 967	10 908 443	1,0%	
1998	107 847	11 980 914	0,9%	
1999	112 926	13 063 998	0,9%	
2000	112 247	13 539 567	0,8%	
2001	99 099	12 695 227	0,8%	
2002	100 624	11 320 882	0,9%	
2003	117 236	11 173 119	1,0%	
2004	119 839	13 164 870	0,9%	
2005	129 338	15 215 589	0,9%	

منذ سنوات مضت والرحلات الصحراوية في تزايد في جنوب الجهة الشرقية

جدول 10 : معدل الملء في المؤسسات المصنفة حسب الجهات

الجهة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
وادي الذهب – لكويرة	-	-	21	12	16	34
العيون – بوجد ور – الساقية الحمراء	16	16	27	27	16	15
كلميم – اسمارة	15	12	12	12	15	14
سوس – ماسة - درعة	59	54	45	41	46	49
الغرب – اشراردة – بني احسن	38	37	35	35	39	44
شاوية – ورديغة	31	31	30	24	25	34
مراكش – تانسيفت – الحوز	67	62	54	50	56	66
المنطقة الشرقية	**13**	**14**	**13**	**15**	**15**	**17**
الدار البيضاء الكبرى	64	56	54	49	50	51
الرباط – سلا – زمور – زعير	45	45	38	39	41	45
دكالة – عبدة	30	30	30	23	21	23
تادلة – أزلال	20	20	14	14	14	16
مكناس – تافيلالت	26	25	20	19	20	20
فاس – بولمان	51	43	36	32	31	33
تازة – الحسيمة – تاونات	49	48	40	28	34	30
طنجة – تطوان	34	35	33	35	36	39
المجموع	**52**	**48**	**42**	**39**	**43**	**47**

3.4 الإمكانات المتوفرة لإعادة الديناميكية للأنشطة السياحية

رغم التطور الغير مرضي الذي عرفته الجهة الشرقية، فإن هذه الأخيرة تمتلك مؤهلات ذات أهمية من أجل إعادة الديناميكية للأنشطة المتعلقة بالسياحة ومن أجل إيقاف النزيف المنتظم للوجهة وذلك بفضل الترويج والاستثمارات الموظفة طيلة السنوات الأخيرة. وهذه الاستثمارات ستسمح بتعديل واضح للعرض السياحي بالجهة سواء على المستوى الكمي أوالكيفي.

1.3.4 سياحة الاكتشاف

المحطات

- الواحات : واحة سيدي يحي بوجدة وواحة فجيج ؛
- الجبال : بني زناسن وتفوغالت ؛
- الينابيع : دبدو وغيرها ؛
- المنحوتات الصخرية : فجيج ؛
- المناطق الرطبة : بحيرة مرشيكا – مصب ملوية ؛
- القنص : أكثر من 500 000 هكتار من المحميات غنية بالوحيش ؛
- الصيد الرياضي : بني زناسن.

ثقافة وتقاليد

- الموسيقى والطرب الأندلسي الغرناطي ؛
- الأهازيج الشعبية المنتشرة بالجهة، وتحديدا « لعلاوي » وتفرعاته (منكوشي – نهاري وما إلى ذلك) إضافة إلى أحيدوس والفروسية ؛
- منتوجات الصناعة التقليدية : خصوصيات بعض المنتوجات، منها بالخصوص (الأغطية والزرابي والبرانس، والجلابيب والفساتين الوجدية والقفطان المنسوج والمنتوجات النباتية والقصبية. كما نجد أيضا جل منتوجات الصناعة التقليدية التي تصنع بالمدن الأخرى بالمملكة).

جبال بني يزناسن، أحد أهم الأماكن السياحية لاكتشاف المناظر الخلابة

2.3.4 محطة السعيدية الشاطئية

المكـــونات

• تسعة فنادق، مساكن وفيلات سياحية ؛
• شقق وفيلات سكنية وقرى سياحية ؛
• ثلاث ملاعب للكولف (18 الحفرة) ومرفأ (مارينا ب 740 حلقة من أجل السفن) ؛
• 17 تجهيزا (نادي بحري – مراكز تجارية – منتزهات – مطاعم) ؛
• حمامات معدنية وتجهيزات مختلفة.

المســاحــة

869 هكتار.

الطاقة السريرية

39 000 سرير (5 564 سرير فندقي و33 436 سرير سكني).

توفير مناصب الشغل

56 000 منصب (9 000 مباشر و 47 000 غير مباشر).

الاستثمار

15,8 مليار درهم.

جدول 11 : مشاريع سياحية أخرى (شاطئية)

المشروع	المساحة بالهكتار	الطاقة السريرة	توفير مناصب الشغل	المبلغ (مليار درهم)
راس الما	903	35,229	39,345	12,6
بوكانا	200	9,950	9,000	2,2
بني شيكر	581	22,000	39,950	10,8
الكلات	1,026	40,411	39,900	11,0
المجموع بما فيه السعيدية	3,579	146,590	184,195	52,4

جانب من القطاع السكني لمحطة السعيدية الشاطئية

الباب الخامس : الصناعة التقليدية

1.5 المنتوجات الرئيسية للصناعة التقليدية

تتميز منتوجات الصناعة التقليدية بالجهة الشرقية بخصوصيات بعض الأصناف مثل الأغطية والزرابي والبرانس والجلابيب والفساتين الوجدية والقفطان (المنسوج) ومنتوجات القصب. كما نجد أيضا أغلبية أصناف الصناعة التقليدية المصنوعة بالمدن المغربية الأخرى. ويشكل إنتاج الزرابي الصنف الرئيسي. وتتوفر الجهة على المواد الأولية الأساسية من أجل تطوير الصناعة التقليدية (الصوف، والحلفاء والجلد، إلخ.). أما فيما يتعلق ببنية قيمة المصدرات من منتوجات الصناعة التقليدية بالمنطقة الشرقية، فإنها تبرز أهمية الألبسة التقليدية بما يعادل (39%) وكذا المنتوجات الجلدية (21%).

جلالة الملك وهو يدشن المركب الجديد للصناعة التقليدية بجرادة (سنة 2010)

يحتل قطاع الصناعة التقليدية مكانة متميزة في الجهة الشرقية باعتبار عدد المناصب التي يوفرها : أكثر من 000 50 صانع تقليدي مؤطرين من طرف 34 تعاونية و83 جمعية. ويعمل المسؤولون المهتمون على إحياء مجموعة من المهن قيد الاندثار مثل البرانس وصناعة السروج باعتبارها منتجات ذات إشعاع في الصناعة التقليدية المحلية.

رسم 9 : البنية القيمية لتصدير منتوجات الصناعة التقليدية بالجهة (2004)

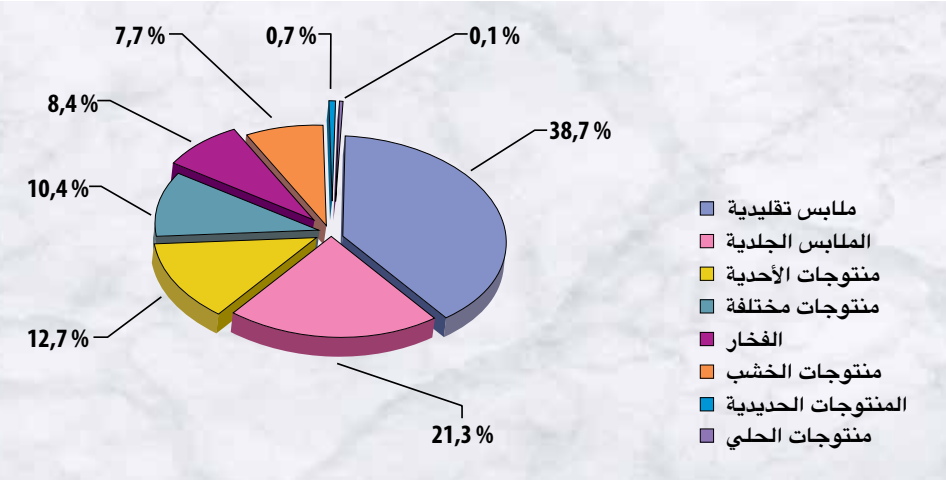

2.5 المؤشرات الرئيسية والمقارنة الجهوية

تبقى مساهمة الجهة الشرقية في قطاع الصناعة التقليدية هامشيا بالنسبة للجهات الأخرى للبلاد كما يُظهر ذلك الجدول اسفله باستثناء القروض الممنوحة للصناع التقليديين من طرف البنك الشعبي حيث بلغت حصة الجهة الشرقية 17,4% سنة 2004.

جدول 12 : الزرابي مختومة بخاتم المركز – مساحة الزرابي (بالمتر المربع)

المراكز	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أكادير	698	335	675	224	-	-
الدارالبيضاء	2 188	1 875	1 661	2 444	831	809
فاس	119 331	86 418	66 168	49 682	30 762	43 384
القنيطرة	175 818	168 631	96 716	91 751	73 208	72 979
الخميسات	118	119	103	-	-	-
مراكش	14 652	11 206	8 607	4 865	7 780	5 341
مكناس	18 329	17 355	16 777	12 793	10 982	9 479
ورزازات	781	456	137	-	-	113
وجدة	**256**	**188**	**237**	**102**	**32**	**32**
الرباط وسلا	257 346	258 545	216 019	222 239	207 057	180 333
طنجة	4 711	1 234	72	8	-	142
تازة	109	66	76	15	46	63
المجموع	**594 337**	**546 428**	**407 248**	**384 123**	**330 698**	**312 643**
نصيب وجدة	**0,04%**	**0,03%**	**0,06%**	**0,03%**	**0,01%**	**0,00%**

جدول 13 : تصدير منتوجات الصناعة التقليدية حسب المندوبية الجهوية (000 1 درهم)

المندوبية	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مراكش	254 956	266 069	307 018	309 660	334 675	366 177
الدار البيضاء	216 075	200 292	221 876	201 435	191 498	190 957
الرباط	153 151	141 021	107 227	101 279	91 141	80 761
فاس	30 921	24 017	23 690	22 267	22 352	30 370
طنجة	17 797	9 666	7 528	8 703	5 635	8 077
مكناس	8 485	8 355	8 020	6 281	5 443	4 503
أكادير	6 898	5 429	6 406	6 451	6 556	6 223
وجدة	**495**	**704**	**1 156**	**863**	**1 400**	**5 184**
المجموع	**688 778**	**655 553**	**682 921**	**656 939**	**658 700**	**692 252**
نصيب وجدة	**0,07%**	**0,11%**	**0,17%**	**0,13%**	**0,21%**	**0,75%**

جدول 14 : القروض الممنوحة للصناع التقليديين حسب المندوبية الجهوية(*) - سنة 2004

	عدد المستفيدين	القروض المطلوبة (000 1 درهم)	القروض الممنوحة (000 1 درهم)
أكادير	142	8 831	5 852
الدار البيضاء	9	300	210
فاس	16	1 295	735
العيون	180	6 917	3 465
مراكش	203	13 846	4 920
مكناس	48	2 052	1 035
وجدة	226	5 697	3 850
الرباط	**57**	**2 367**	**1 137**
طنجة	**33**	**1 561**	**924**
المجموع	**914**	**42 866**	**22 128**
نصيب وجدة	**24,7%**	**13,3%**	**17,4%**

(*) القروض الممنوحة للصناع التقليديين من طرف البنك الشعبي.

1.6 التموقع

لقد تم التعرف على مناجم بمساحات وامتدادات مختلفة وبأشكال سطحية أو عميقة، وتتوفر على معادن مختلفة بالعديد من مناطق الجهة. فالمناطق الداخلية للناظور تحتوي على معدن الحديد وأطيان التنظيف، وخاصة البانتونيت بحدو عمار (بني سيدل) وإبوغردايان (بني سيدل) وأزوزط (أولاد ستوت) وأفرحة (بني شكر) وإحاماش وإيكاسميوون وواد زمور وتاغزوت وجبل تيدنيت. وتوجد البارتين بكمية وافرة بـ زلمو، وكذا الرصاص والزنك المتواجد بمحاداة تاوريرت بتويسيت إلى الجنوب الغربي من إقليم فجيج ما بين بني تجيت وتلسينت، إضافة إلى المنغنيز والحديد بالقرب من بوعرفة.

بقايا آثار مناجم بسيدي بوبكر (إلى اليمين) وقريبا منها منجم الحديد بمحاداة الناظور (إلى اليسار)

2.6 الإنتاج

كان الإنتاج من أطيان التنظيف سنة 2005 (حسب النشرة الإحصائية السنوية 2006) لا يتعدى 060 29 طن (لكن حسب الدراسة التي أجريت على إقليم الناظور، فإن هذا الإنتاج بلغ سنة 2006، 283 79 طن من الإنتاج الخام و760 44 طن من البانتونيت المعالج، وفي سنة 2005 بلغت الكمية الخام 548 85 طن و996 51 طن من البانتونيت المعالج). وقد استخرج 474 169 طن من البانتونيت من زلمور. جنوب غرب إقليم فجيج ما بين بني تاجيت وتالسنت، كان إنتاج الرصاص يبلغ 064 4 طن، وإنتاج الزنك 992 2 طن. وقد كان مصهر واد الحيمر يستخرج من الرصاص المعالج 515 18 كيلوغرام من الفضة.

3.6 أشكال الاستغلال

من بين 290 مقاولة مستغلة لأطيان التنظيف بالمغرب ستة توجد بإقليم الناظور. وواحدة منها فقط تقوم بتركيز وتحويل المواد الخام. وفي نفس الإقليم، أوقفت شركة استغلال المعادن بالريف والتي كانت تستخرج الحديد من موقع ويشان نشاطها سنة 1990. وقد لجأ آنذاك بعض المساهمين إلى شراء حصص الذين فضلوا المغادرة وذلك على أساس تقديري للمخزون المتبقي والمقدر بـ 10 ملايين طن وعلى نية مشروع استئناف الاستخراج

بمجرد تطهير الوضعية. وبمحيط بوعرفة، اقفلت في الثمانينيات مناجم المنغنيز الكيميائي بجبل كلاخ، ومناجم حديد شركة SOMAVAL بمضرار.
ولم تنتشر أية معلومات حول ما آلت إليه قرار تفويت استغلال منجم الذهب بتملالت (إقليم فجيج) عن طريق طلب العروض سنة 2006، هذا المنجم الذي يصل مخزونه إلى مليون طن بنسبة 3,76 غرام من الذهب في الطن. والشركة المغربية للباريت التي تستغل منجم الباريتين المجاور لزلمو تتواجد أيضا بجهات أخرى من المملكة.
لم يعد منجم الفحم الحجري لجرادة يشتغل منذ أواسط سنوات 1990. وإن استغلال هذا المنجم استمر رغم كل شيء بطريقة تقليدية. ومن بين رخص الاستغلال الثلاثة عشر حيز الخدمة، هناك أربعة أو خمسة أكثر نشاطا وتجمع نتاج ألف عامل شبه تقليدي يقومون بحفر آبار قليلة العمق.

سقيفة ومنشآت أخرى تُستخدم في استغلال معدن الفحم الحجري بجرادة متخلى عنه حاليا

إن هذا الإنتاج لا يؤخذ في الحسبان عند نشر الإحصائيات ولا يظهر له أثر ضمن مشتريات المحطة الحرارية للمكتب الوطني للكهرباء .
ويعتبر هذا النوع من الاستخراج غير مطابق لمعايير السلامة وجودة المعدن التي يقدمها هذا الأخير والتي تعتبر بعيدة كل البعد عما يفرضه الاستعمال المحلي والإنتاج الكهربائي.
وهناك مشكل يطرح من قبل أولئك الذين يدافعون عن إعادة فتح منجم الفحم الحجري ألا وهو أن المخزونات، والحالة هذه، بلغت حدا أقصى من الانخفاض وأن الجودة المتدنية للمعدن تجعل على عاتق المحطة الحرارية الكهربائية، باعتبارها الزبون الوحيد للمنجم، تكاليف باهظة للمعالجة، وتفرض عليها اختيار سبيل استيراد المادة الأولية من الخارج. وهذا الاقتراح ليس بالجديد، ولأنه كان ينظر إليه كاقتراح قابل للتفعيل خلال سنوات 1990، فإن المسؤولين، الذين تحملوا ديونا كبيرة، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تدبير الأزمة المالية والاجتماعية والبيئية والتي لم يتمكنوا من الخروج منها مستهل 2008.

وقد أوقفت الشركة المنجمية لتويسيت نشاطها سنة 2003 بإقليم جرادة الذي تعمل به أيضا شركة مصهر الرصاص لزليجة بواد الحيمر في معالجة المعادن التي تأتي من مناجم أخرى بإقليم خنيفرة على وجه الخصوص . فهي تنتج الرصاص الفلزي والفضة الفلزية ومط نحاسي والأملاح الأتميدية.

ومستغلو المناجم يتمتعون باستقلالية. فصاحب الامتياز السابق هو الذي تخلى لهم بطريقة التراضي عن حصصه الشخصية وغير المحددة وعن الحق في الاستغلال الأمر الذي يعتبرونه حاليا مكسبا عائليا. وقد التحق بهم مستغلون صغار جدد مباشرة بعد فترة المطالبة بالاستقلال. وهكذا تتابع عملية استخراج الرصاص من طرف عدد كبير من الأسر قد يصل الألف والتي ورثت حقوق الاستغلال وبأحجام متفاوتة ومعهم أصحاب امتياز يناهز عددهم المائة يعملون بنشاط.

ويستفيد استغلال الرصاص من الظروف الملائمة لأسعار المعادن المرتفعة عالميا. وهكذا وجد المستغلون أنفسهم مندمجين في سياق تنظيمي لفرع يُحسنون التعامل معه ، وفي علاقات مع المجمعين الذين يدخلون في تنافسية فيما بينهم (سعر المنتج منخفض كثيرا بالنسبة للمقاولات التجارية وآجال الأداء طويلة الأمد بالنسبة لتعاونية تافيالالت) مما يدفع بهم إلى تبني استراتيجية فردية. وفي واقع الأمر، فإن موقع المقاولات الخصوصية التي تضمن آجال أداء قصيرة في مقابل أثمان أكثر انخفاضا من تلك التي تمنحها مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيالالت وفجيج (CADETAF)، يسير بوضوح وفق المنظور المسطر من قبل المكتب الوطني للهدروكابورات والمعادن.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستغلال التقليدي يشكل 39% من الإنتاج المعدني الوطني و18% من القيمة الإجمالية للمواد المعدنية دون احتساب الفوسفاط. وقد اعترفت وزارة الطاقة والمعادن بدوره وقامت بـ :

• تسجيل برنامج لتنمية المعادن الصغرى في إطار استراتيجية للتطوير وذلك بواسطة المساعدة التقنية وتكوين مستخدمي المواقع المعدنية الصغيرة وكذا بصيغ للتمويل ؛

• بإقرار إجراءات مناسبة من أجل عملية تنظيمية في إطار القانون المعدني.

الاستغلال التقليدي غالبا عائلي وغالبا غير مهيكل، يعرض حياة المنجميين للخطر

4.6 جرد تاريخي

شرع في استغلال المعادن بما فيها الأطيان والفلزات والفحم الحجري في مرحلة مبكرة، وهو اليوم يعاني من تدهور بين. فاستخراج الرصاص من طرف الزكارة في أراضي بني يعلة بضواحي تاوريرت والذي سجل سنة 1880 لم يعد كافيا.

شرع في عملية التنقيب عن الحديد واستغلاله في المناطق الداخلية للناظور وفحم جرادة ورصاص وزنك سيدي بوبكر وتويست وبني تاجيت وتالسنت ومنغنيز جبل كلاخ ببوعرفة وأطيان التنظيف والبارتين والبانتونيت بالناظور وبزلمو، في أواخر العشرية الأولى من القرن الماضي. وقد دامت التنقيبات الهدروكاربورية من 1912 حتى اواخر 1952.

واليوم لم يتبقى سوى منجم زلمو بالجنوب الشرقي لبوعرفة من الحجم المتوسط . لكن المناجم الكبيرة من قبيل منجم الحديد بزغنغن ووشان ومنجم الفحم لجرادة ومنجم بوعرفة، قد أغلقت أبوابها بصفة نهائية أواسط سنة 1990.

5.6 الإنتاج والتسويق والاستعمالات

إذا كانت التشكيلة المنجمية المتوفرة بالجهة تبدو واسعة، فإنها لا تساهم إلا بجزء ضئيل في الإنتاج الوطني.

جدول 15 : إنتاج المناجم حسب الأقاليم بالمغرب سنة 2001 (بالطن)

الإقليم	البارتين	الرصاص	المنغنيز	الكلس الطبيعي	النحاس	الزنك
الحوز	18 231					
أزيلال	9 257					891
الرشيدية	166 837	291				2 421
فجيج	117 501	3 593				1 955
جرادة		49 794				
الخميسات				97 000		
خنيفرة	31 803	30 621				3 785
مراكش	58 944	26 610			19 120	165 780
ورزازات	8 459		13 000			
أسفي	13 808					
تارودانت	5 195					
تازة	9 155					
تزنيت	625					
زاكورة	5 973					
المجموع	445 788	110 909	13 000	97 000	19 120	174 832

المصدر : مصير 2005

الحديد

بعدما صّدر جميع إنتاجه من الحديد إلى إسبانيا، أصبح إقليم الناظور المصدر الرئيسي المغاربي للمتلاشيات نحو الدول الأوروبية لبحر الأبيض المتوسط الغربي. والمتلاشيات عادة ما تنجم عن السيارات المستعملة المحطمة وبقايا صفائح الورشات وهدم المصانع والآلات والأواني المنزلية وبعبارة أشمل كلما فضل من المنتجات الحديدية. ويعتبر ميناء الدار البيضاء الميناء الرئيسي المعبأ من أجل تصدير المتلاشيات بالمنطقة المغاربية.

إضافة إلى ذلك، فإن إقليم الناظور يستورد منتوجات غير مكتملة. فقد استورد 000 138 طن من المسطحات والصفائح والقطع الحديدية والمعدنية بقيمة سنة 2005 بقيمة 1,018 مليون درهم و000 260 طن من الأسلاك والقضبان والدعامات والقضبان الطويلة ذات حافة من الحديد أو المعدن وكلها يقدر ثمنها بـ 1,377 مليون درهم.

مدخل مناجم زليجة القريبة من جماعة تويسيت

الرصاص

سنة 2004، مثلث البطاريات الرصاصية في العالم والمستعملة للسيارات وفي الصناعة نسبة 72% مما يُستهلك من الرصاص (53% من المستعمل في السيارات و19% من أجل الصناعة). أما المواد الكيميائية ومنها الصباغة فتبتلع 12% منه. كما أن تطبيقات أخرى (الخليط والمزيج المستعمل في اللحام والقنوات والصفائح الخاصة بالأسقف والترصيص والمواد التكميلية للوقود والدخيرة وما إلى ذلك) تستهلك 16%.

وتمثل 064 4 طن من الرصاص المنتجة سنة 2005 بالجهة ما يناهز 7% من 921 59 طن المنتجة في المغرب كله، منها ما يفوق بقليل 000 5 طن صدرت (800 4 طن نحو دول البنيلوكس). وأما على الصعيد الدولي، فإن المواد الأولية التي تستخدمها الأفران تأتي إما من المصاهر (ركاز المعادن) أو من عملية التدوير (البطاريات المستعملة خصوصا). فمن بين 6,8 مليون من عملية الإنتاج، فهناك 3 ملايين مصدرها المعادن المركزة زائد 3,8 مليون من عملية التدوير. فهي اليوم إذن المصدر الأول لمادة الرصاص. وتوجد أكبر المناجم للرصاص بالولايات المتحدة وأستراليا ومجموعة الدول المستقلة وكندا وأوروبا والسويد وبولونيا. وتضاعفت في العالم المطالب بمنع استعمال الرصاص وذلك بسبب ما ينتج عن ذلك من تسمم. وقد كان من المفروض أن يؤثر ذلك على الأسعار، إلا أنه بالعكس، أدى هذا الإكراه (الذي أجبر المناجم والمصاهر على الإغلاق) إلى ارتفاع قوي في الأسعار. وخلال السنوات

العشر الأخيرة تغير السعر بما بين 400 دولار أمريكي للطن الواحد ليبلغ 665 3 دولار للطن. كما ارتفع الطلب العالمي بـ 2% في السنة إلى غاية سنة 2004 (80% منها لصناعة البطاريات) وفي 2007 قدرت الزيادة بـ 20%.

الزنك

يمثل الزنك على شكل معدن ما يقارب 50% من العرض العالمي الإجمالي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، ثلثي الزنك منتج بالاعتماد على المعدن الخام في حين أن الثلث الباقي مصدره عملية تدوير البقايا والمتلاشيات. وارتفاع العرض من الزنك تدعمه المنافذ الكامنة والنمو القوي لقطاع البناء بالدول الصناعية منذ سنوات السبعينيات. وقد استعمل 47% من الزنك في العالم سنة 2005 في مجال الكلفنة و19% في صناعة النحاس و16% في عمليات المزج. وخلال السنوات الأربعين الأخيرة تجاوزت الأسعار في متوسطها 360 1 دولارا للطن، وقد تميزت بعدم استقرار كبير، حيث انتقلت على سبيل المثال من 4 224 1 دولارا للطن في شهر شتنبر سنة 2000 إلى 798,5 دولار للطن بعد سنة من هذا التاريخ. وهكذا تأرجحت الأسعار عند الدفع نقدا ما بين 725 دولار للطن و760 1 دولار للطن وذلك للفترة المتراوحة بين سنة 1994 وسنة 2005. أما في سنة 2006 فقد تجاوز 000 3 دولار للطن. وبهذا يظهر بأن السعر خلال هذه المدة عرف تراجعا ملحوظا. وبالسعر الجاري، خسرت الأسعار 17% سنة 2000 بالمقارنة مع متوسط 1960 / 2000، و8% على أساس المتوسط المعد على امتداد الفترة نفسها. فعلى أساس الرقم الثابت (مع الاستناد إلى 2000 باعتبارها قاعدة)، فإن الأثمان قسمت على أكثر من ثلاثة ما بين منتصف سنوات السبعينات ومستهل الألفية .

وإن منطقة بني تاجيت وتالسنت تقدم 992 2 طن من بين 123 15 طن من الزنك وهو الرقم الإجمالي الذي يُنتج على الصعيد الوطني . ويصدر الإنتاج نحو كل من فرنسا وإيطاليا ودول البنيلوكس . كما تعتبر كمية الزنك الأكثر أهمية بالمغرب هي تلك التي تنتج بجهة مراكش (95%) وتصدر عن طريق أسفي.

وإن منطقة بني تاجيت وتالسنت تقدم 992 2 طن من بين 123 15 طن من الزنك وهو الرقم الإجمالي الذي يُنتج على الصعيد الوطني. وتتخذ الصادرات وجهة لها كلا من فرنسا وإيطاليا ودول البنلوكس. كما تعتبر كمية الزنك الأكثر أهمية بالمغرب هي تلك التي تنتج بجهة مراكش (95%) وتصدر عن طريق آسفي.

الباريتين

للباريتين استعمالات متعددة في قطاعات المنتوجات الكيميائية كالأصباغ والمواد التي تدخل في الصناعات وكذا كوحل للحفر. وتشكل 474 169 طن المنتجة في إقليم فجيج أكثر من ثلث 575 475 طن (أو ثلثي 000 265 طن حسب كل سنة) المنتجة على صعيد المغرب. فالقسط الكبير منه مصدر نحو النرويج وبريطانيا العظمى وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا واللكسمبورغ وفنزويلا. ويحتل المغرب رتبة هامة في السوق العالمية التي يصل فيها الإنتاج الإجمالي إلى 000 460 4 طن تنمح الصين منه 000 500 1 طن، والولايات المتحدة 000 662 طن والهند 000 500 طن وكازاخستان والمكسيك 000 250 طن لكل واحدة منهما وألمانيا وإيران وتركيا 000 150 طن لكل واحدة منها وأخيرا كندا 000 103 طن.

البنتونيت

يتميز البنتونيت باستعمالين مشهورين على نطاق واسع أولهما لإنتاج الوحل الطيني المستعمل في الحفر وثانيهما تكوير مركزات معدن الحديد. أما استعمالاته الأخرى فتتعلق بخاصياته مثل كونه ينفع في عملية الضم والمزج وكونه مادة السد والملء ومستحلب ومفكك ومبعثر وكذا قدرته على الامتصاص. والجزء الأكبر من البنتونيت المعالج وكذا من الطين المنظف المنتج بالمغرب يصدر إلى الخارج.

الفضة

تمثل 515 18 كيلو غرام المنتجة من الفضة في أفران وادي الحمر 10% من الإنتاج المغربي من هذا المعدن. فبعدما كان يصدر إلى فرنسا لمدة طويلة ها فهو اليوم يأخذ وجهة سويسرا.

6.6 التنقيب والآفاق المستقبلية

إن مخطط التنقيب الذي سطره المكتب الوطني للهدروكاربورات والمعادن ما بين سنتي 2005 و2009 منح أهمية أولى للجنوب الغربي ولجهات الصويرة والغرب من أجل الهدروكاربورات تحديدا. أما بنسبة لجهة الشرق، فإن الأشغال تنصب على مواد البنتونيت للأحواض الثالثية بالناظور بشراكة مع مقاولة إسبانية. كما تنصب على المواد الطينية من أجل الخزف بشراكة مع مقاولة إيطالية.

وفيما يتعلق بالرصاص والزنك، فقد تم اكتشاف منجم هام في دائرة "ميسيونيا" ما بين تويسيت بالمغرب (حيث المخزونات من الرصاص تقدر بـ 000 297 2 طن ومخزونات الزنك المقدر بـ 000 770 طن) وبين العابد الجزائرية حيث يبلغ الاحتياطي 000 38 طن و 000 300 1 طن على التوالي. أما في مناطق بوظهار وبوعروس وقصر موغال بجهة بني تاجيت فهي مناطق غير مستكشفة وتستحق أن يولي البحث أهمية لمناجمها التي على ما يبدو ذات قيمة. غير أن الاهتمام ينصب في مجال البحث على جهة مراكش وإقليم خنيفرة أكثر من غيرهما. وإن عملية التنقيب ومشاريع استغلال الذهب موجهة نحو الجنوب الشرقي للبلاد مع الاستمرارية في تطوير المناجم الواعدة أكثر من غيرها لتملالت (إقليم فجيج) ولكن أيضا حد إماون (إقليم تارودانت) ودرعا السفلى (إقليم طان طان).

يشكل الإنتاج المعدني أفقا يجب أن يحظى بالاهتمام من قبل مؤسسات التنمية. وحالة الموارد المعدنية ومؤهلاتها تقدم من طرف جميع الفاعلين العاملين في الحقل بشكل يسمه التعارض. فهناك من يعتبرها ناضبة وأن الطبقات الغائرة والمتكسرة والمشققة وذات انغماس كبير ومسالكها وعرة وغير قابلة للولوج، فلا سبيل إذا ولا داعي للتفكير في إعادة استغلالها ولا حتى إعادة الاعتبار لوضعيتها. وآخرون، مغاربة وأوروبيون، خواص وعموميون، ينظمون إعادة انطلاقة المناجم المتواجدة وخاصة منجم الحديد بويشان ومناجم جرادة أو تلك التي لها علاقة بارتفاع الأسعار العالمية والتنقيب بمناجم الرصاص والمنغنيز بنواحي بوعرفة. فالقضية في واقع الأمر لا تبدو واضحة المعالم. وقد سبق وضع تخريط للجهة ويكفي الرجوع إليه للحسم في المنظور المستقبلي لهذا المورد.

وفي أفق تحسين مكانة الاستغلال المنجمي بالجهة الشرقية لا بدمن بذل مجهود من أجل تطهير وتنقية المواقع التي أصابها الخراب والتلف بعدما تعرضت لتوقيف الأشغال بها، ثم بعد ذلك تفعيل عملية تدبير للمعادن مع الأخذ بعين الاعتبار ما خلفته هذه الأخيرة من آثار على صحة العمال وعلى عائلاتهم وكذا الأضرار التي أصابت البيئة المحيطة بها. إنها لضرورة من شأنها أن تحث الفاعلين جميعا على الانخراط في العملية. وتعتبر هذه الخطوات مستعجلة بالنسبة لجرادة وقنفوذة حيث مخلفات استغلال الفحم الحجري والرصاص والزنك ومزيج الحديد بالكربون كلها مترسبة ومكدسة من دون أن تخضع للمعالجة، كما هو الشأن بالنسبة لمتلاشيات الرصاص التي تعرف وضعية متشابهة بضواحي بني تاجيت .

الجزء الخامس : المحيط الجهوي

ستعالج مسألة المحيط الجهوي من زاويتين أساسيتين :
• الجهوي الصرف (الوطنية والأورومتوسطية) ؛
• المحيط القطاعي (الاقتصاد السكني - الاقتصاد المنتج - اقتصاد المعرفة).

1.1 الموارد رهان أساسي

تحيل دراسة مكامن القوة ومواطن الضعف بالجهة الشرقية على المخططات المحلية والجهوية وبعبارة أكثر دقة فإنها تحيل على كل ما باستطاعة الجهة أن توظفه أو أن تعدله.
فالموارد تتألف من خمسة أبعاد : البشرية والطبيعية والفيزيائية والاجتماعية والمالية. ويكشف كل صنف من الموارد الجهوية ومع تعبئته لفائدة الجهة رهانا حاسما في مستقبلها :
• الموارد البشرية : رهان مراقبة التدفقات وتنظيم التكوين ؛
• الموارد الطبيعية : رهان تدبير الإيرادات ؛
• الموارد الاجتماعية : رهان تمثيلية المؤسسات ؛
• الموارد الفيزيائية : رهان ملائمتها للمشاريع العمومية ؛
• الموارد المالية : رهان يأخذ بعين الاعتبار الابتكار .

2.1 المحيط الوطني والأورومتوسطي

إن المخاطر والفرص الكامنة يلخصها الجدول أسفله.

جدول 1 : مصفوفة المحيط الوطني و الأورومتوسطي

المخاطر	الفرص الكامنة
عامل التجمعات السكنية بالحواضر الوطنية	الانفلات من اللامهيكل مجالية البرامج الوطنية التبادل الحر (التقليص من السلع المهربة)
ولوج تركيا وبلدان شرق أوروبا	منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي (الذي أدى إلى فتح الأسواق المغاربية)
الطلب على المواهب والكفاءات الحماية الانتقائية	طلب استقرار متقاعد الشمال برامج التعاون الأورومتوسطي : النقل، الطاقة، البحث، التوأمة

3.1 عامل التجمع للحواضر الوطنية الكبرى

قد تجد الجهة الشرقية نفسها بمعزل عن التطور الحاصل بوسط المغرب فلا تستفيد إذن من المؤثرات الإضافية التي تجر الجهات الوسطى نحو النمو.

والمغرب في طور التطور وذلك حسب المحاور التالية :

• محور الجديدة - طنجة في امتداد ارتباط مدينتي الرباط والدار البيضاء ؛
• محور أكادير - مراكش ؛
• محور فاس - الدار البيضاء .

فبعد مدن الدار البيضاء والرباط، تعتبر طنجة والجديدة مدنا رائدة في المجال الترابي والأكثر ديناميكية وتأتي بعدها مدن مراكش ومكناس وفاس.

جدول 2 : تطور ترتيب الجهات (حسب المؤشر التركيبي للتنمية الجهوية)

		1994	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموعة 1	الدار البيضاء الكبرى	1	1	1	1	1	1	1	1	1
مجموعة 2	الرباط-سلا-زمور-زعير	2	2	2	2	2	2	2	2	2
مجموعة 3	سوس-ماسة-درعة	4	4	4	3	3	3	3	3	3
	مراكش-تانسيفت-الحوز	5	8	5	6	5	5	4	5	4
مجموعة 4	مكناس-تافيلالت	3	3	3	5	6	6	6	6	5
	طنجة-تطوان	6	5	6	4	4	4	5	4	6
	المنطقة الشرقية	7	6	7	7	7	7	7	7	7
	فاس-بولمان	8	7	8	8	8	8	8	8	8
مجموعة 5	دكالة – عبدة	9	10	10	9	9	9	9	10	9
	شاوية – ورديغة	10	9	9	10	10	10	10	9	10
	الغرب-شراردة-بني احسن	11	11	11	11	11	11	11	11	11
	تازة-الحسيمة-تاوريرت	13	15	12	12	12	12	12	12	12
	تادلة-أزيلال	12	12	13	13	13	13	13	13	13
مجموعة 6	كلميم-اسمارة	15	14	14	15	14	14	14	14	14
	العيون-بوجدور-الساقية الحمرا	14	13	15	14	15	15	15	15	15
	وادي الذهب-لكويرة	16	16	16	16	16	16	16	16	16

المصدر : خطاطة تنمية الجهات الاقتصادية للمغرب. مديرية الدراسات والتوقعات المالية (وزارة المالية) شتنبر 2006

4.1 الانفلات من اللامهيكل

إن الأنشطة غير المهيكلة تبدد الموارد البشرية والمالية بما في ذلك عدم اندماج مواد التعبئة في باقي مكونات الاقتصاد الجهوي، من حيث :
• تراكم الرأسمال المنتج (وذلك بتوظيف الأشكال الاجتماعية وأنماط الاقتصاد المهيكل) ؛
• الرسوم وإعادة التوزيع.

والأنشطة غير المنظمة تضعف المؤسسات والمجتمع. كما لا تسمح بتمويل البنى التحتية الجماعية لأنها لا تساهم في إنجازها. وعلى العكس من ذلك فإن الانفلات من اللامهيكل يطلق العنان لمسارات النمو الفاضلة.

رسم 1 : التوزيع الجهوي التقديري بأرقام المعاملات للقطاع غير المنظم

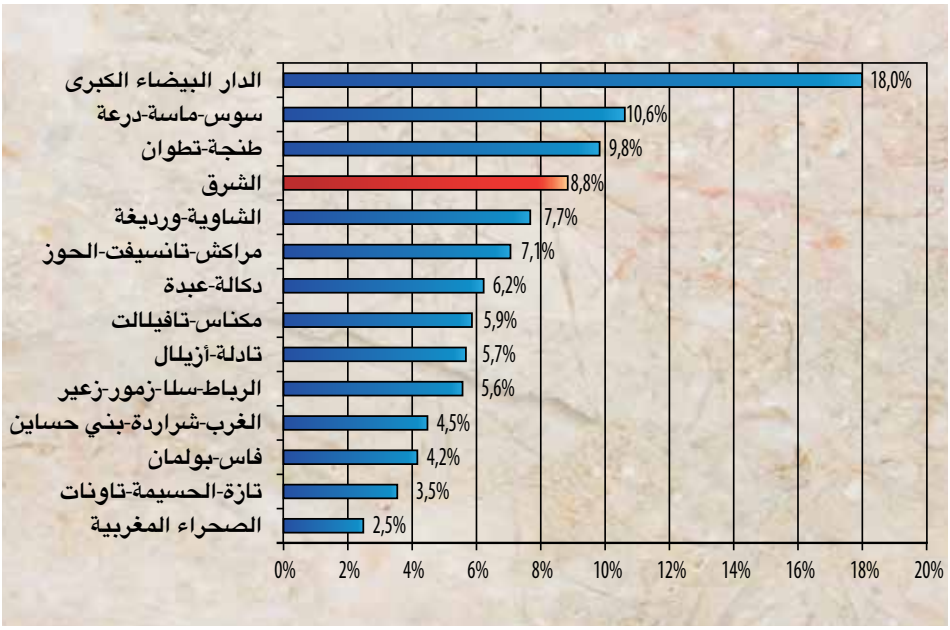

1.2 تأقلم البرامج مع المجال الترابي

إن تطور البرامج المتأقلمة مع المجال الترابي (المخططات التعاقدية للبرامج التنموية الجماعية التشاركية – المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - الربط بين الأعمال التنموية والاقتصاد القروي وما إلى ذلك). تشكل الفرص المتاحة من أجل الفاعلين الجهويين وذلك بغية بلورة استراتيجيات خاصة تهم التنمية وتتبعها وتزويدها بالموارد والمشاريع. وذلك إجراء مفعل في السياسات الوطنية ومثال ذلك تحرير قطاع النقل. كما هي الحالة بالنسبة للمبادرات اللامركزية التي تسير على منوال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (إنعاش المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة وغيرها). ويقدم الجدول أسفله رقم 3 التفعيل الترابي للمخطط الأزرق.

جدول 3 : التفعيل الترابي للمخطط الأزرق

المحطة	الاستثمار (بملايير درهم)	الطاقة الاستيعابية (الأسرة)
السعيدية (بركان)	9,3	28 000
ليكسوس (العرائش)	5,5	12 000
مزكان (الحوزية – الجديدة)	11	8 000
موكادور (الصويرة)	8	10 600
تاغزوت (أكادير)	8	21 000
الشاطئ الأبيض (كلميم)	في طور الإتمام حسب آجال العقدة	

أول محطة شاطئية منبثقة من المخطط الأزرق منظر جانبي للعرض السكني من الفيلات

2.2 التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي

1.2.2 التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي

لقد رفعت الحواجز الجمركية على المنتوجات الصناعية في إطار التبادلات مع الاتحاد الأوروبي بدء من سن 2010. وسيغير هذا التبادل الحر من اقتصاد التهريب المنتعش مع مليلية. وقد فرض إعادة تنظيم الإنتاج بالجهة وتوجيهه نحو أنشطة مهيكلة وأكثر اندماجا وأكثر تشجيعا لتحولات اجتماعية واقتصادية.

وإن فوائد الانفلات من اللامهيكل تتجلى في تطوير عملية التراكم حسب المقاييس الاجتماعية والاقتصادية القميئة بجر الجهة إلى الأمام . واليوم فإن الأدوات متوفرة والفرص متاحة لمرافقة هذه الحركية.

2.2.2 الحمائية « الانتقائية »

تسلك أوروبا على المستوى الفلاحي سياسة الاندماج دون الأخذ بعين الاعتبار المنتوجات الرئيسية للصادرات المغربية. وتتمثل المواد المستثناة من التداول الحر من طرف الاتحاد الأوروبي وفي إطار خارطة طريق في المنتوجات التالية : الطماطم والثوم والخيار والفاصوليا والكوسة والليمون واليوسفي والعنب والشمام والبطيخ والمشمش والخوخ والفراولة والفراولة المجمدة وزيت الزيتون والسكر والطماطم المركزة وعصير الليمون . وتمثل هذه كلها 70% من صادرات المنتوجات الفلاحية للمملكة.

تشتهر الجهة الشرقية بوفرة الموارد الغذائية
وخاصة مدينة بركان. في الصورة المندرين والمزاح

3.2 داخلون جدد لسوق الاتحاد الأوروبي

إذا كانت كل من تونس وتركيا المنافسين التقليديين للمملكة المغربية، فإن دول الكتلة السوفيتية القديمة وأوروبا الوسطى والشرقية (المسماة دول الشرق إبان الاتحاد السوفيتي) تشكل حاليا المنافس الجديد للمغرب على أكثر من صعيد. والتهديد واضح . فانضمام هذه الدول جعلها تساهم في السوق الداخلية كما أتاح لها فرص الاستفادة من الأرصدة المحلية والصناديق الجهوية . وبهذا المعنى أصبحت أكثر اجتذابا للاستثمارات المباشرة البنيوية.

شكل 2 : رسم الخرائط التنافسي

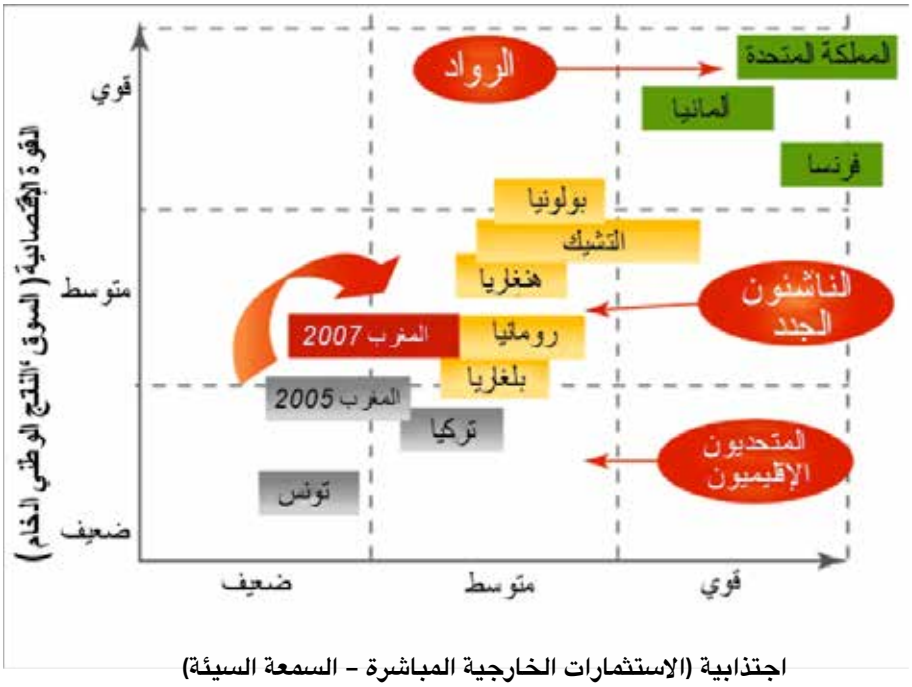

اجتذابية (الاستثمارات الخارجية المباشرة – السمعة السيئة)

المصدر : مقياس التنافسية بالمغرب حول الاستثمارات الخارجية المباشرة

4.2 مشروع الأورو متوسطي EURO-MED

إنه مشروع يضع الأسس لإنشاء منطقة تبادل حر تكون تحت تسمية الأورومتوسطي. وسيفتح نجاح المشروع الباب واسعا للتبادلات مع الدول المغاربية الأخرى وخاصة الجزائر. فبرنامج التعاون لمشروع الأورومتوسطي يتضمن المحاور التالية بل ويتأسس عليه :

- شبكات النقل ؛
- شبكات الطاقة ؛
- سياسة الطاقات المتجددة ؛
- المخطط الأزرق ؛
- التعاون العلمي .

وتعتبر الفوائد المفترض جنيها من مشروع الأورومتوسطي تحديات كبيرة لا مناص للمغرب من النجاح في رفعها والتي يمكن اختزالها فيما يلي :

• النجاح في الاندماج داخل الفضاء الأوروبي :

- بواسطة استغلال الفرص المتاحة من البرامج الجهوية للبنى التحتية ؛

- استغلال الفرص المتاحة من التبادل الحر ؛

• حسن استثمار الفرص التي يقدمها النمو المرتبط بالتبادل الحر مع أوروبا وفي العاجل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط :

- بمشاركة الجزائر أو بدونها ؛

- خلق فضاء للتجارة والرواج.

مقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة كلها يقظة ونشاط وخاصة لمحاربة اللامهيكل والتهريب

5.2 خاتمة

المسألة الشمولية للموارد التي عالجها الباب الفائت، بتقاطع مع تحليل المحيط الوطني والأورومتوسطي والملخص بهذا الباب، يبرز رهانات رئيسية أربعة تهم المملكة عموما والجهة الشرقية على وجه الخصوص :

• وقاية الجهة من أن تسقط ضحية العزلة على هامش المحور الديناميكي الشمال / جنوب غربي ؛

• جعلها تنخرط في الانفلات من اللامهيكل وذلك بالاعتماد على البرامج المتأقلمة مع المجال الترابي ؛

• توظيف لا مناص لشرط التحول عند إرساء دعائم التبادل الحر مع أوروبا ؛

• وضع الإطارات المؤسساتية لاسترجاع الموارد التي يستنزفها القطاع غير المنظم.

1.3 الموارد البشرية

1.1.3 الطلب على المواهب والكفاءات

إن الرساميل في حالة وفرة ورواج. ولكن المورد الأكثر ندرة في خضم التنافسية الحالية التي ولجتها الجهات والشركات التجارية يتمثل بالأحرى في المواهب. فالأسواق تتسع وتتقارب بفعل العولمة. لكن الخطر المداهم يتجلى في مخططات الهجرة الانتقائية (أو المختارة) التي تفرغ الجهة من نخبها. وإن الشغل الشاغل يكمن في كيفية الاحتفاظ بهذه الموارد البشرية خدمة للتنمية الجهوية.

وبغض النظر عن كون الجهة الشرقية موطنا للهجرة سواء الداخلية منها أو الخارجية (خارج الجهة أو بالاتجاهات جهات أخرى من جهات المملكة أو إلى خارج الوطن). وإن هذه الحركية تعتبر خاصية تنفرد بها الجهة الشرقية. وبالرجوع إلى الأعداد الإجمالية للجهة ،فإن ذلك يمنح نسبا مئوية في حدود 18% مقابل 12% على الصعيد الوطني.

جدول 4 : لائحة تركيبية للحركية

الأصل	الوجهة		
	الشرق	جهات أخرى	المجموع
الجهة الشرقية	161 280	80 330	241 610
جهات أخرى	103 540	-	103 540
المجموع	264 820	80 330	345 150

جدول 5 : نمو أعداد الساكنة الجهوية

الأصل	نمو الأعداد		نسبة النمو (%)
	2004-1994	حسب السنة	
(N – D)	263 814	26 381	1,4
(I - E) داخلي	23 210	2 321	0,1
(I - E) خارجي	-137 621	-13 762	-0,7
النمو الإجمالي	149 403	14 940	0,8

لقد قدرنا تدفق المغادرين إلى خارج الجهة بما يتراوح من 13 000 (مقابل عدد وطني يبلغ 65 000 شخصا). وإن كثافة الهجرة بالجهة قد تبلغ ضعف المتوسط الوطني. وهذه الخاصية، التي تنفرد بها الجهة، تسمح بالحديث عن « مغادرة السواعد » وعن « مغادرة الكفاءات ». تلك الكفاءات التي تتقوى بواسطة المجهودات المبذولة بهدف تطوير التكوين. مما يكشف عن مفارقة تعيشها الجهة التي لا تستفيد من هذه المجهودات. وهناك ثلاث ملاحظات تلخص هذه المعاينة :

- جميع أصناف المؤسسات التكوينية متواجدة بالجهة (العمومية والخصوصية والمهنية والأكاديمية) ؛
- معدلات الإدماج في الجهة معدلات ضعيفة ؛
- يصب هذا العرض في صالح تكوين المغادرين أكثر من غيرهم.

إن التمظهر الديمغرافي المجسد في الرسم أدناه رقم 3 لساكنة الجهة الشرقية يترجم هذه الملاحظات أو ينبثق عنها حسب المعيار الذي وقع عليه الاختيار.

رسم 3 : التمظهر الديمغرافي لساكنة الجهة

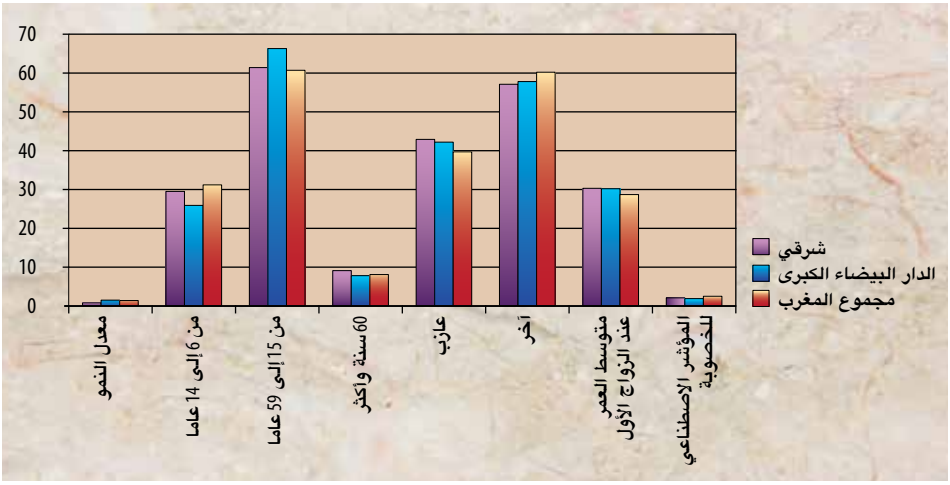

2.1.3 لائحة الرهانات المرتبطة بالسكان

تتبنى الرهانات الأساسية الديمغرافية على الشكل التالي :

- تنظيم تدفق المهاجرين والمغتربين ؛
- توجيه التكوين (المهن الشمولية أو المهن الوطنية) ؛
- تمويل التكوين ؛
- مكانة القطاع غير المنظم.

ومواجهة لهذه الرهانات، فإن ميزان مكامن القوة/مواطن الضعف الجهوية فيما يتعلق بالموارد البشرية يلخص الوضعية الراهنة عشية إطلاق المبادرة الملكية السامية لتنمية الجهة الشرقية.

جدول 6 : مكامن القوة/مواطن الضعف الجهوي في مجال المواد البشرية

الموارد البشرية	مكامن القوة	مواطن الضعف
الديمغرافية	- حركية مكثفة	- شيخوخة الساكنة
التكوين	- عرض التكوين المتنوع - الطلب على التكوين المندمج	- ضعف المردودية الداخلية للتكوين
سوق الشغل	- مؤهل نمو الساكنة النشيطة	- معدل الهجرة المرتفع - هجرة السواعد - هجرة الكفاءات - تكلفة اليد العاملة مرتفعة نسبيا

2.3 الموارد الطبيعية

تتلخص الرهانات الرئيسية المرتبطة بالموارد الطبيعية فيما يلي :

• استباق المواجهة الأساسية بين الطلبات والاستعمالات المتعددة ؛

• تدبير الريع ومراقبتها لصالح التنمية الجهوية.

إن مكامن القوة مواطن الضعف الخلل لدى الجهات متنوعة ومتغيرة، أخذا بالاعتبار المواد الطبيعية، حسب كل جهة من الجهات. ثم، بعد ذلك، تدرس الحالات منفردة، حالة حالة.

جدول 7 : مكامن القوة ومواطن الضعف بالجهة في مكونات الموارد الطبيعية

المكون المستهدف بالدراسة	مكامن القوة	مواطن الضعف
أراضي الشمال باعتبارها فضاءات	- تشجيعات الدولة للتهيئة الصناعية والسياحية - طلب متزايد من طرف المستثمرين الأجانب عن الجهة	- قليلة وقريبة من النفاذ - بلغت حدها في الملء - ملوثة
الساحل	- محاد لأسبانيا - مرمل ما بين الناظور والسعيدية - تشجيعات الدولة على تهيئة من أجل السياحة - الطلب متزايد من طرف المستثمرين الخارجيين	- يتموقع بمحور زلزالي كبير - صخري ما بين نكور والناظور - معرض للتلوث المتعاقب بين الناظور والسعيدية
تربة الشمال	- سهول وهضاب - مهيأة من طرف الدولة بشبكات مائية كبيرة وأخرى صغيرة	- صغيرة المساحة - فائقة الاستغلال وملوثة
أراضي السهبية	- مؤهلات من ناحية الموارد المعدنية ينظر إليها باعتبارها غير مكتشفة بما فيه الكفاية - مساعدات تقنية ومالية من طرف الدولة من أجل تربية المواشي الرعوية - برامج حكومية من أجل حماية الطبيعة - طلب متزايد من طرف المستثمرين الخارجيين	- شاسعة ويابسة - تربة ضعيفة وخشنة مع تراكم قشرة ممتدة - نباتات منهوكة - وحيش غير مراقب بما فيه الكفاية - قانون الموارد غير واضح مع تراكم القوانين المتناقضة
الماء	-متوفر بما فيه الكفاية بالمقارنة مع ما يوجد من أراضي فلاحية مع حاجيات الأنشطة المتواجدة والمتوقعة على المدى القريب	- باستثناء الفرشة العميقة للوسط (بني مطهر وركام) هناك ملوحة إما بنيوية أو موسمية - يطالب بها الفاعلون الذين لا يتوفرون على أراضي قابلة للحرث
الفحم	- الطلب على الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء	- قريب من مرحلة النفاذ ومن الرداءة مما يبعد استغلاله بشكل كبير - استغلال تقليدي وفي ظروف غير ملائمة
معادن أخرى	- أسواق المعادن في ارتفاع	- استغلال تقليدي وفي ظروف غير ملائمة
الطاقة الشمسية	- الطلب على الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء	- تبدو أقل فاعلية من الغاز

3.3 الموارد المادية

1.3.3 الشبكات اللوجستيكية

الشبكات الطرقية والسكك الحديدية تخدم المحاور الرئيسية باتجاه الوسط والجنوب والشمال. وستدعمها المشاريع المبرمجة. كما ستساهم في جعل المحاور اللوجستيكية تتشعب وتأخذ مسارها انطلاقا من الشرق/الغرب في اتجاه الشمال/جنوب وهو تطور سبق ودخل حيز التطبيق. وهكذا يكون بالاستطاعة الحديث عن انفتاح مجالي.

غير أن الشبكات المتوفرة تعاني من نقص في التشبيك والربط، مما ينقص من قيمتها. فالممر مهما كانت جودته يفضي إلى طريق مسدود. مثال ذلك الجهة الشرقية ليست سوى أرض عبور بين الشرق والغرب.

وسيسمح تطوير الناظور بإدماج كثير من الحلقات وبإنشاء ممرات جديدة:

- « حلقة اسبانية » (الطريق الدائري الساحلي + السفن) ؛
- حلقة فرنسية (الوسط والجهة + السفن) متعددة الوسائل بواسطة الربط السككي ؛
- حلقة المساحلة باتجاه طنجة المتوسطي.

تحيل المسألة اللوجستيكية إلى عجز في التحديث ملاحظ بالجهة مرتبط بانعدام كثير من المكونات الأساسية:

- انعدام الربط الرسمي المنظم من أجل البضائع مع ميناء مليلية ؛
- انعدام مرفأ للحاويات ؛

• انعدام منصة لوجستيكية للنقل متعدد الوسائل ؛
• انعدام مستوردين بالجملة انطلاقا من الناظور ؛
• انعدام مقاولات اللوجستيك على تراب الجهة.

إن أنشطة التهريب تشكل تجمعا للمؤهلات غير المنظمة وتمثل مدرسة لوجستيكية حقيقية مؤلفة من ثلاث شعب رئيسية :

• من الحاوية إلى عنصر العبور ؛
• من الحاوية إلى عنصر التوزيع ؛
• توزيع المنتجات الطرية والدائمة.

رسم 4 : تدفق التهريب بالجهة الشرقية

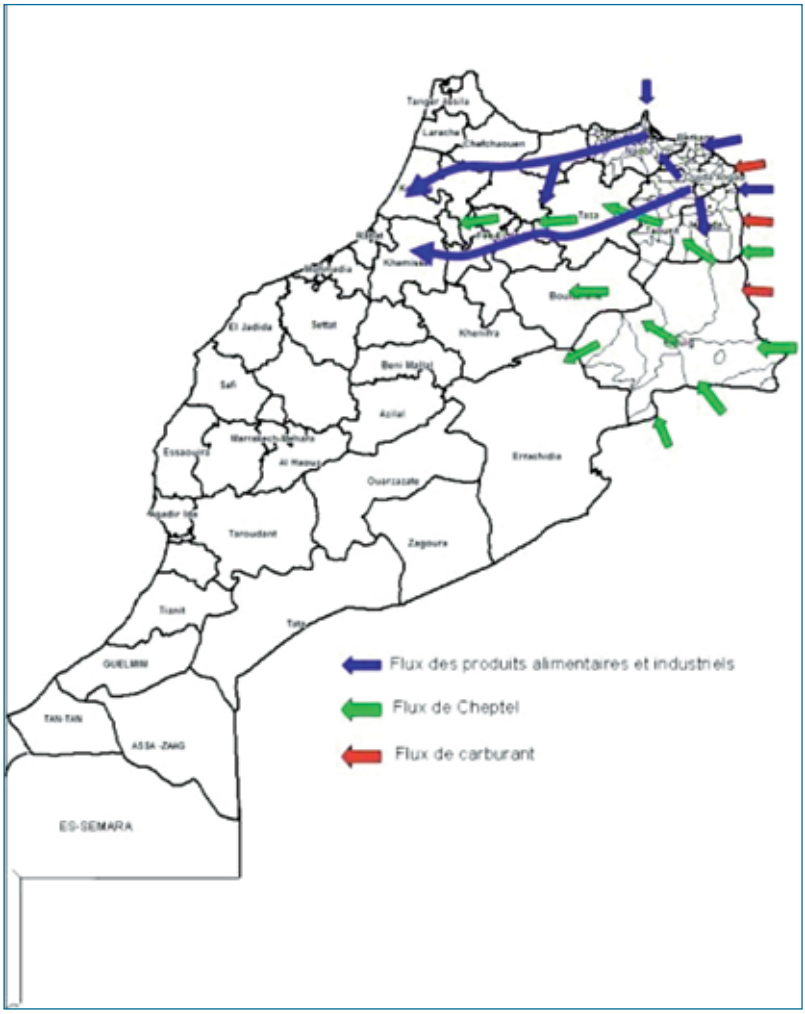

جدول 8 : اليد العاملة النشيطة في التهريب بالجهة الشرقية

الأقاليم	اليد العاملة الممارسة للتهريب
وجدة-أنجاد	1 650 إلى 2 000
بركان	400 إلى 650
تاوريرت	250 إلى 400
الناظور	2 600 إلى 3 395
مناطق أخرى	300 إلى 455
المجموع	**5 200 إلى 6 000**

جدول 9 : رقم المعاملات المقدر لعمليات التهريب بالجهة الشرقية

المواد الغذائية والبضائع الصناعية	1 037.5 إلى 24 675
البنزين	482
بيع الحيوانات	31,5
مواد أخرى	166
المجموع	1 717 إلى 25 355
مواد أخرى	300 إلى 455
المجموع	**5 200 إلى 6 000**

المصدر : تقرير غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة سنة 2004 تحت عنوان : « التهريب وانعكاساته على الاقتصاد بالجهة الشرقية »

إن رهانات تطور الشبكات اللوجستيكية عن طريق سد الثغرات المبينة أعلاه يتلاءم والهدف من السعي وراء تغيير جذري للآفاق المستقبلية للوجستيك . الأمر الذي يدور حول خصوصيات ثلاث :

- الانتقال من منطق العبور باتباع محور الشرق باتجاه الغرب إلى منطق محور شمال - جنوب ؛
- الاستثمار، إلى أبعد حد ممكن ، في بوابة المنفذ الجهوي الذي يشكله ميناء الناظور ؛
- تطوير التبادلات من خلال هذا التحول.

2.3.3 الموارد الطاقية

إن الأفق الطاقي للجهة يقدم مؤهلا متنوعا يتلخص في الرسوم المتتالية أسفله : الخامس والسادس والسابع.

رسم 5 : مؤهل الشبكة الغازية الأورومتوسطية بالجهة

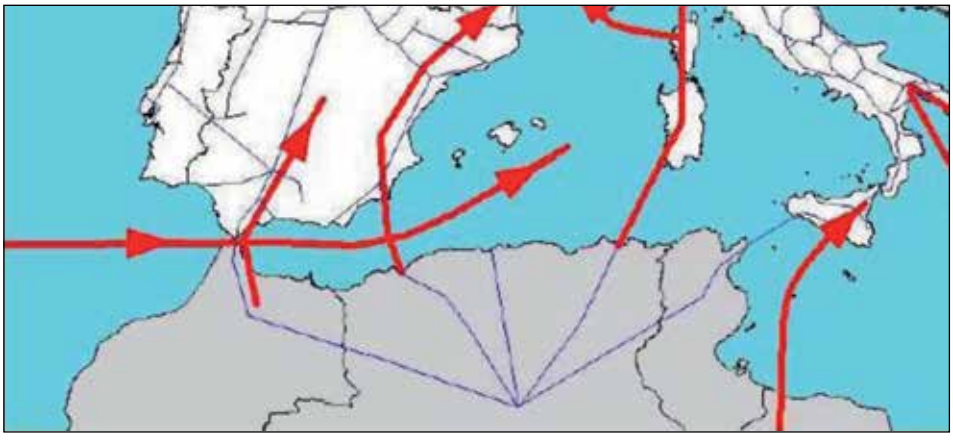

توضح صورة البنية التحتية الغازية هذه التموضع الجغرافي للمحطة الحرارية الشمسية بعين بني مطهر.

رسم 6 : المؤهل الشمسي للجهة وللمغرب كله

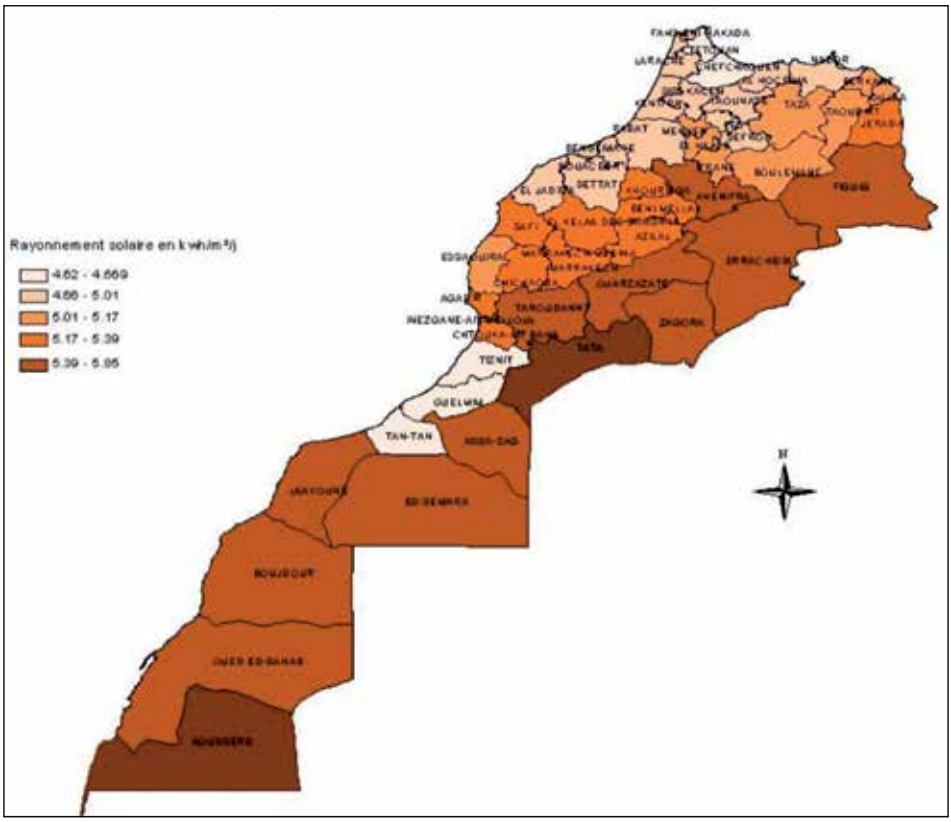

رسم 7 : الربط بواسطة التيار العالي جدا لجهة البحر الأبيض المتوسط

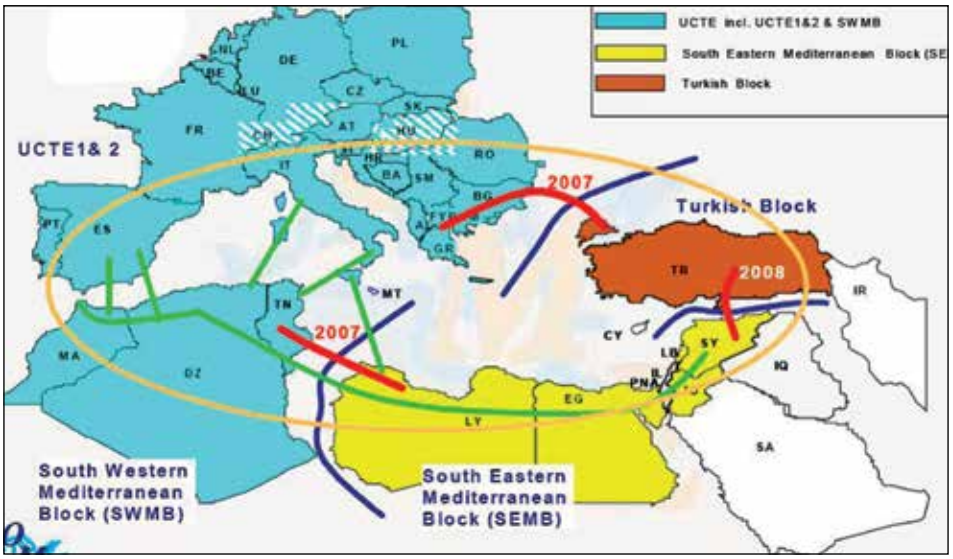

تفرض عملية الاستفادة من هذا المؤهل الطاقي خلق إطار مؤسساتي وسياسي غير ضيق أومقيد يسمح بملء الخصاص في عدد المتدخلين في الحقل . ويتعلق الأمر بمواجهة الصعوبات التالية :

- احتكار عملية النقل (وكذا الاقتناء) من طرف المكتب الوطني للكهرباء ؛
- فقدان التحفيز على توليد الكهرباء المتجددة (الحرارية الشمسية - الفوطوفلتائية) ؛
- سياسة أسعار الطاقة دون مستوى حاجيات التنمية ؛
- الخلافات حول الغاز الجزائري.

وهكذا، فإن الرهان الرئيسي للطاقة من أجل الجهة الشرقية يتجلى في إعطاء الأهمية للآفاق المستقبلية التي ترسم على النحو التالي :

- استغلال البيئة الطاقية الجديدة بالجهة ؛
- الدور المتزايد للغاز الطبيعي (باعتباره مادة أولية ولكونه مصدرا طاقيا أساسيا) ؛
- الدور المتزايد للطاقة المتجددة (الشمسية لتوليد الكهرباء) ؛
- استغلال الفرص المتاحة التي يمكن أن تنبثق عن الاندماج مع أوربا.

المحطة الطاقة الشمسية الحرارية الجديدة لعين بني مطهر التي دشنت يوم 12 مايو 2010

3.3.3 الماء

تتلخص نقط قوة الجهة بالنسبة للتزود بماء السقي فيما يلي :

• هنا شبكة مدبرة بشكل جيد ومتطور ؛

• هناك مواد معبأة بشكل جيد.

وهذه نقط الضعف التي تثقل كاهل مستقبل الجهة.

• قد تصير الشبكة مترهلة فيصيبها التلف ؛

• استعمال تكنولوجية متجاوزة مع فقدان المواكبة ؛

• خزانات ذات سعة في طريق التدني بسبب التوحل ؛

• التحديات القائمة أو المتوقعة التي يجابهها المورد المائي.

4.3.3 لائحة مكامن القوة ومواطن الضعف

إن الموارد المادية تقدم مجموعة من مكامن القوة ومواطن الضعف التي يمكن إجمالها في الجدول أدناه.

جدول 10 : مكامن قوة الموارد المادية ومواطن ضعفها

	مكامن القوة	مواطن الضعف
الشبكات	تغطية جيدة على المسوى المجالي	صبيب ربط غير كاف
اللوجستيك	الكفاءات غير مهيكلة	انعدام اللوجستيك الحديث
الطاقة	مؤهل متنوع	غياب الفاعلين
الماء	برامج للتطهير	شبكات الري

وعلى مستوى التطهير فإن الجهة تتميز بما يلي :

• تمتلك خاصية رائدة (بركان ووجدة) ؛

• تتبنى تدبيرا « تحافظ » من خلاله على الموارد وذلك بالاتجاه صوب تنمية مستدامة للساحل من خلال البرامج المقدمة (محطة معالجة الماء بالسعيدية ،معمل تحلية المياه).

4.3 الموارد المالية

1.4.3 الودائع والادخار

يبدو أن الجهة « مدخرة » بشكل خاص، بطاقة ادخار كبيرة، ومعدل توفير مرتفع لكن مع أصول قليلة السيولة. فالادخار المرتفع مرتبط بشكل مباشر ،إلى حد ما، بالأموال المودعة في الحسابات البنكية والتي تضع الجهة الشرقية ضمن الجهات الثلاث التي تحتل الطليعة. (الجهات الوحيدة التي تفوق ودائعها المعدل المتوسط الوطني) فهي تتساوى تقريبا وجهة الرباط سلا زمور زعير).

رسم 8 : الادخار

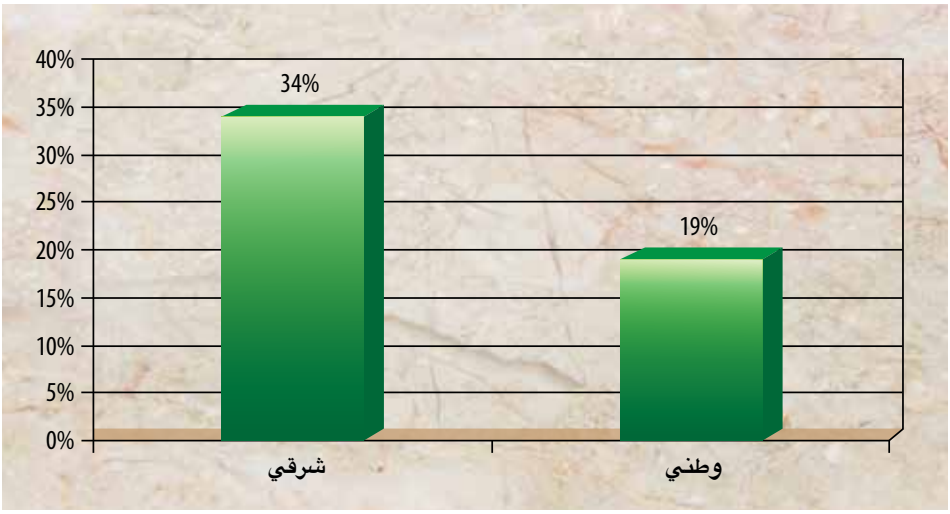

رسم 9 : متوسط الودائع (بالدرهم لكل ساكن)

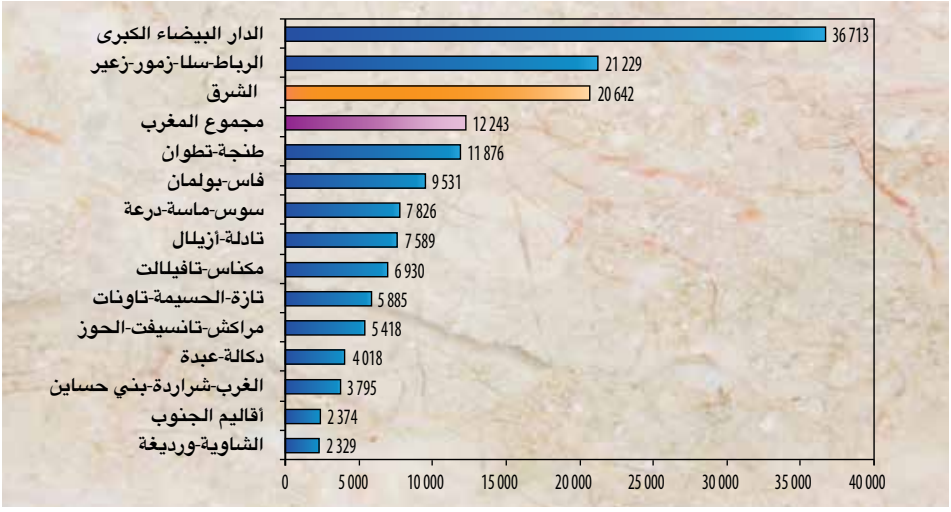

2.4.3 التعامل مع الأبناك

يتعلق الأمر بالقرار الشخصي الخالص للأفراد، وليس نتيجة عرض بنكي مكثف ومشجع بشكل خاص. إذ إن الجهة الشرقية، بالرغم من كونها شاسعة جدا إلا أنها لا تتوفر سوى على 183 شباك بنكي. وهو عدد ينقص قليلا عن عدد شبابيك جهة الرباط سلا زمور زعير. ويزيد قليلا عن عدد شبابيك جهة سوس ماسة درعة.

رسم 10 : عدد شبابيك البنوك

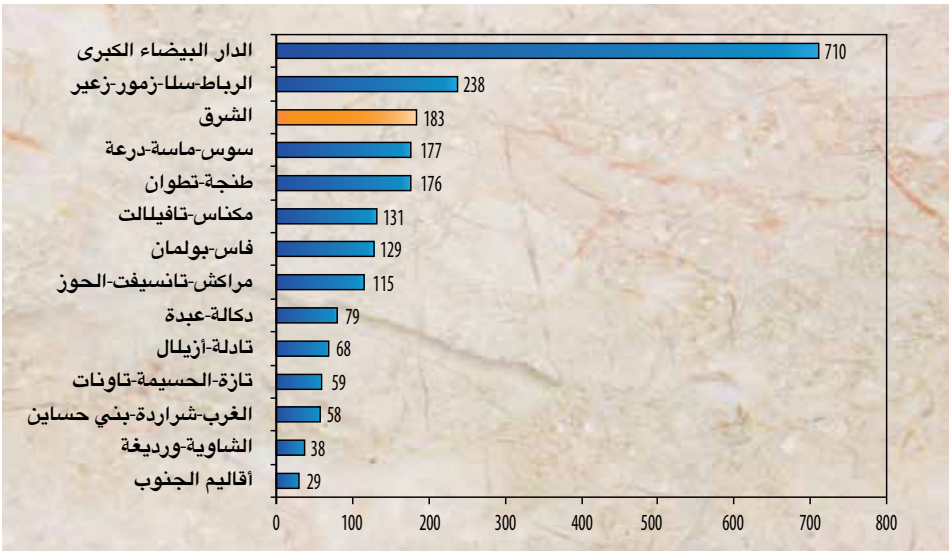

3.4.3 مكامن القوة ومواطن الضعف لدى الجهة

إن مكامن القوة ومواطن الضعف الأساسية في الجهة تتلخص في الجدول أدناه.

جدول 11 : تركيبة القوة/الضعف الجهوية من حيث الموارد المالية

	مكامن القوة	مواطن الضعف
الادخار	القدرة على الادخار	الأصول قليلة السيولة
البنوك	شبكة بنكية	أفضلية للسيولة
استعمال القروض	مرتبط بالقاطنين بالخارج	ثقل اللا مهيكل

5.3 الموارد الاجتماعية

إن الحالة الراهنة، أي قيمة هذا المكون، تنبثق عن وزن وقيمة الشبكات التي من الممكن أن يتموضع داخلها دوره ومشاريعه وتعاونه المحتمل ودعمه المنتظر وتشاركه المتوخى...
ويتضمن الجدول رقم 12 مكامن القوة ومواطن الضعف الجهوية في هذا المجال. وذلك بشكل مقتضب.

جدول 12 : مكامن القوة لشبكات الموارد الاجتماعية ومواطن ضعفها

	مكامن القوة	مواطن الضعف
شبكات مرتبطة بالمجالات الترابية	الارتباط بالفاعلين الخارجيين	المضاربة العقارية
شبكات تتمفصل حول الشعب	صناعات المواد الصناعات الغذائية	السكن السري التهريب
شبكات مرتبطة بالفاعلين بالخارج	تواجد الجمعيات	

التعاونيات والجمعيات كثيرة بالجهة وهي تعبئ النساء على الخصوص. وهذه صورة تظهر حصة تكوينية على احترام البيئة مع معرض لبيع منتوجات النساء الصانعات التقليديات

6.3 الاقتصاد السكني

يعتبر ميدان السياحة، من دون شك ،المحور الرئيسي والأكثر شهرة من بين فروع الاقتصاد السكني. حيث تكشف الأرقام ،جميعها ،عن ازدهاره عالميا.

أما بالنسبة للمغرب وخاصة شرقه ،فإن الأمر يتعلق بجعله في مصاف المجالات الترابية المربحة أي تلك التي تجتذب قسطا معتبرا من هذا التدفق الهائل (راجع المتصدر) من أجل إقامة اقتصاد سياحي خلاق ومنتج للثروة وموفر للشغل، وخاصة على المستويين المحلي والجهوي بالجهة الشرقية وبصفة دائمة ومربحة.

الطلب هام ومتزايد على السياحة العالمية

• لقد عرفت الصناعة السياحية تطورا دالا في السنوات الخمسين الأخيرة. حيث انتقل عدد السياح من 25 مليون إلى 800 مليون زائر وبرقم معاملة بلغ 500 مليار دولار أمريكي. وبتحقيقها لقرابة 50 مليون سائح، وهو ما يعادل 6,6% من السوق العالمية، فإن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط تحتل مرتبة متدنية وراء رواد السياحة العالمية.

• إن التراكم العالمي للقادمين من السياح العالميين خلال فترة الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2007 تؤشر على أن استقرار النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة سيستمر. وبالرجوع إلى ما نشر بالعدد الأخير لمقياس OMT للسياحة العالمية، فإنه كان من المحتمل أن تتواصل هذه الوتيرة طيلة سنة 2007، وذلك لتزداد بنسبة 5,7 بنهاية السنة حسب التوقعات، الأمر الذي سيجعل أعداد الوافدين يستقر ما بين 880 مليون و900 مليون.

التطور العام للوافدين من السياحة الدولية (بالملايين).

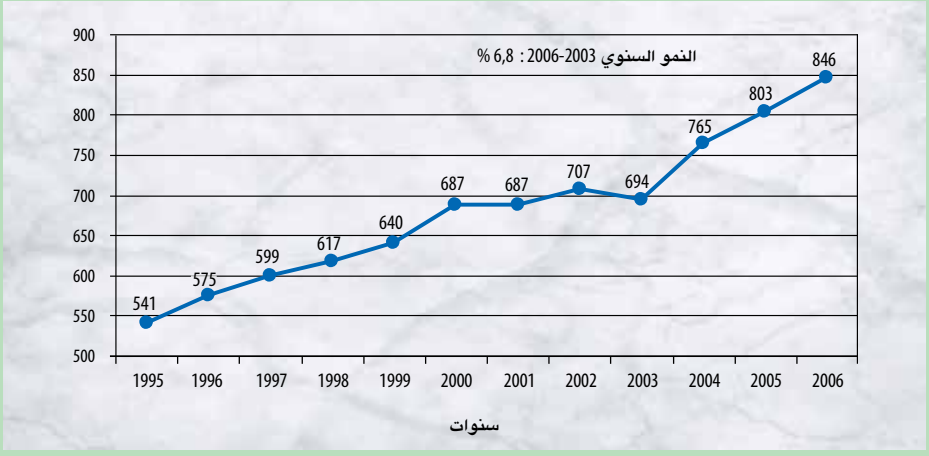

• وبموازاة مع الزيادة في أعداد الوافدين الدوليين، فإن مصاريف السفر في ارتفاع والأسواق الصاعدة تعرف نموا مطردا (برقمين).

• ولقد أضحت السياحة المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة للمغرب. هذا وقد بلغ دخل القطاع من العملة الصعبة 41 مليار من الدراهم سنة 2006 .

غير أن الاقتصاد السكني لا يتوقف عند القطاع السياحي، بل إن الجهة باستطاعتها أن تمتلك طموحا على مستوى فروع أخرى.

ومفهوم الاقتصاد السكني ينسحب أيضا على أنشطة أخرى مثل تطوير المساكن الثانوية أو استقرار المتقاعدين الأجانب الذين يأتون للاستمتاع بالظروف المناخية الجيدة والامتيازات الجبائية والأمنية للمملكة، راغبين في الاستفادة من الخدمات (خاصة الصحية منها) ومن مستوى عيش أكثر جودة بدخل مماثل. وهكذا فبالنسبة المتقاعدين الأوروبيين، فإن الأجهزة الصحية المتطورة والعرض الثقافي والترفيهي كلها أشياء محفزة بشكل كبير، إذ إنهم غالبا ما يكونون في كامل قواهم الصحية (مع إدراكهم بأن الشيخوخة آتية لا محالة). وأنهم يمتلكون، أحيانا كثيرة، موارد مالية جيدة ومستوى ثقافي وتكويني أفضل.

الطلب على السكن من قبل المتقاعدين الأوربيين

يعيش مليون متقاعد فرنسي خارج الديار الفرنسية منهم 000 46 اختاروا الاستقرار بالمغرب مستغلين وجود اتفاقية جبائية إيجابية جدا.

إن الجهات التي تحمل هَمّ إرضاء هذه الطلبات الملائمة، ينبغي أن تطور العرض مناسبا بواسطة الإجراءات المصاحبة الضرورية.

غير أن المنافسة شرسة حول هذا الجزء من السوق وخاصة أن هناك مناطق بأوربا تعمل أيضا على إنشاء اقتصاد سكني مؤسس على عرض على المقاس لزبائن مفضلة. وحتى بداخل المغرب، فإن جهات مختلفة تطور، دون تردد ،طرقها لتصير منافسا قويا لبعضها البعض داخل هذا المجال.

جدول 13 : المخاطر والإمكانات المتاحة من أجل تطوير الاقتصاد السكني بالجهة الشرقية

التهديدات	الإمكانات المتاحة
- التنافسية وجودة العرض السياحي الإسباني - الرفع من عدد المشاريع السكنية على الصعيد الوطني	- أهمية الطلب - الموارد المالية متوفرة

« المدينة » فضاء تجاري للقرب بالجزء السكني لمحطة السعيدية

7.3 الاقتصاد المنتج

1.7.3 الرهانات

لا يأخذ تطور الاقتصاد المنتج دلالته ومساره إلا في إطار آلية النظام المعولم وفي السياق الأورومغاربي على وجه التحديد، باعتبار الروابط التفضيلية التي تجمع المغرب بالاتحاد الأوروبي. فمن خلال هذه المقاربة ومن هذه الزاوية ،فإن السؤال الرئيس بالنسبة للجهة ،باعتبارها جهة مغربية، بهدف تحديد الرهانات وضبطها ، سيكون : **ما هي التمفصلات التي تجمع بين ما هو محلي وما هو دولي** ؟

إن التوجهات القطاعية المنتظرة تتميز باستمرارية تكييف أنشطة إنتاج الثروة والخدمات تحت تأثير :

- تقوية نظام العولمة الناجمة بالخصوص عن الصعود الصاروخي لدول جديدة (مثل الصين والهند وبلدان الشرق وأمريكا الجنوبية وغيرها) ؛
- التطورات التكنولوجية التي لا تتوقف سواء على مستوى المنتجات والخدمات التي يجب تحقيقها أو على مستوى آليات الإنتاج التي تتطلب توظيف استثمارات ضخمة ؛
- المسؤوليات المتزايدة، الملقاة على عاتق الفاعلين جميعا من أجل تنمية مستدامة ،كل في حدود مهامه ،وعلى الأصعدة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ؛
- تقوية القوانين والنظم الدولية والوطنية والمحلية الهادفة إلى حماية المصلحة الفردية مع مراعاة مصالح الجميع ؛
- متطلبات الزبائن التي تتزايد وبدون توقف.

وحتى تتم مواكبة هذه التغيرات القطاعية لا بد للمقاولات المحلية من أن تكون قادرة على التأقلم بل وأن تمتلك القدرة على :

- تدبير إعادة الهيكلة التي باتت لا محيد عنها بسبب هذه التغيرات ؛
- ابتكار نموذج جديد للتنظيم الداخلي ؛
- إنشاء آلية جديدة تضبط تضافر الجهود من أجل تقوية النجاعة الشاملة للنظام على مختلف الأصعدة والمستويات (العلاقات بين مقاولات قطاع واحد - العلاقات بين المتناولين ومانحي الصفقات - العلاقات بين البحث العلمي العمومي والبحث العلمي الخصوصي والتعليم العالي والشركات - العلاقات بين الفاعلين المؤسساتيين والمقاولات).

2.7.3 التهديدات والفرص المتاحة

جدول 14 : المخاطر والفرص المتاحة للاقتصاد المنتج الجهوي .

التهديدات	الـفـرص المتاحة
- السبق الذي يمتلكه طنجة المتوسطي - الامتيازات الجبائية لجهة طنجة - تحديث ديناميكية قطب فاس (الرأسمال الاجتماعي المنتج)	- الترحيل (الازدحام والتكديس على مستوى المواقع والتجمعات الصناعية في المحيط المتوسطي) - الترحيل (المناولة الصناعية) - الترحيل (بصفة مباشرة بالنسبة للفلاحة)

8.3 اقتصاد المعرفة

يفسر المفهوم بمعناه الواسع، ويشمل الثقافة تحت كل أصنافها أو الإعلام أو كثير من أشكال الترفيه أو البحث أو أشكال أخرى من الإنتاجات الفكرية كيفما كانت حمولتها مادية أم افتراضية. وإن اقتصاد المعرفة ليستند إلى المحتويات (ما هو ممارس) كما يتكئ على البنى التحتية التي تتيح فرص الولوج والانتشار حتى لا نقول الاستهلاك. (ما هو ثابت : الشبكات التكنولوجية على سبيل المثال).

إن مهرجانات مثل مهرجان الراي والموسيقى الغرناطية تساهم في ديناميكية الاجتذاب كما تعتبر من اقتصاد المعرفة الجديد

إن الجهة الشرقية تقدم ،على هذه المستويات ،الفرص المتاحة ،التي على القوى الفاعلة والمبدعة أن تأخذ بها، اعتمادا على الوسائل المناسبة. كما أن الجهة نفسها مهددة بالتنافس الفعال الذي سبق وظهرت بوادره ووضعت أسسه في الجهات المغربية الأخرى تحديدا.

جدول 15 : الفرص المتاحة والتهديدات على اقتصاد المعرفة بالجهة

المخاطر	الفرص الكامنة
- انطلاقة الأقطاب التكنولوجية (فاس - الرباط - الدار البيضاء - مراكش) - نمو الصناعات الثقافية بفاس - السبق الذي تحصل عليه ورززات في ميدان التصوير السينمائي	- ترحيل توطين مهن ومهام متنوعة بشكل متسارع - وجود وتطوير بنية تحتية تكنولوجية

الجزء السادس : الحسابات الاقتصادية للجهة الشرقية

مقدمة

يقدم هذا الجزء الحسابات الاقتصادية للجهة الشرقية. ويقدم في المستهل، نظرة حول المظاهر التصورية والمنهجية، متبوعة بتقديم شامل للنتائج المحصل عليها، تصحبها جداول إحصائية حول هذه المؤشرات.
ويهدف العمل على صياغة الحسابات الاقتصادية للجهة إلى إعداد تكوين صورة للاقتصاد الجهوي، انطلاقا من معطيات المحاسبة الوطنية وأخرى مستخلصة في إطار تحريات محددة وخاصة (الأسر والمقاولات، وغيرها).

ولهذه الغاية، فإننا وظفنا منهجيات وأدوات المحسابة الوطنية مع تكييفها والسياق الخاص على مستوى الجهة وذلك من أجل بناء إطار تركيبي مهيكل يسمح بقياس التراكمات وبتوصيف التمظهر الاقتصادي الجهوي.
وقد تطلب هذا التقييم رؤية تركيبية للمعطيات المستخلصة من الحسابات الوطنية ومن مصادر متنوعة سمحت بتجميع المعلومات التكميلية.

مقر المجلس الجهوي للجهة الشرقية بوجدة

1.1 المحاسبية الجهوية

يرتكز إعداد الحسابات الاقتصادية للجهة كما هو الشأن بالنسبة للحسابات الاقتصادية الوطنية على نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (SCN). ويتعلق الأمر بمنهجية التصنيف النظامي للمعلومات الإحصائية التي ترتبط بالحياة الاقتصادية لبلد ما. وذلك حتى يتسنى اختبارها وبالتالي تفسيرها. وهكذا تسمح هذه المنهجية بتقديم بنية اقتصادية وبتحليل الدوائر الاقتصادية بطريقة ملائمة ،وباتخاذ القرارات والإجراءات السياسية والاقتصادية المنسجمة.
واعتبارا للخصوصيات الجهوية مقارنة بالاقتصاد الوطني ،فإن هذا النظام لا يقبل التطبيق إلا إذا حددت الوحدات الاقتصادية الرئيسية واحتلت مركز اهتمام بالجهة. إذ لا بد لهذه الوحدات من أن تمارس مهامها الاقتصادية الرئيسية داخل المجال الترابي الاقتصادي للجهة لفترة تتجاوز سنة كاملة. وتواجه هذه المنهجية على المستوى التطبيقي، سواء كان ذلك التطبيق على الاقتصاد الوطني أم على الاقتصاد الجهوي، صعوبات تشكل عائقا أمامها، الأمر الذي يجعلها مجحفة إلى حد ما.

1.1.1 درجة الدقة ليست دائما مرضية

إن المعطيات الرئيسية الموظفة في المنهجية، يصاحبها في واقع الأمر، عدد كبير من الهفوات تتنوع حسب المرجعيات المستندة إليها. فإذا كان بالإمكان اعتبار بعض المعطيات ذات وثوقية، فإن معلومات أخرى يصعب استيعابها، وخاصة ما يرتبط بالتحويلات السرية وإيرادات مقاولات الأشخاص، وكذا الاستهلاك الذاتي للأسر وما إلى ذلك... فليس بالإمكان إخضاع كل شيء للقياس بواسطة الإحصائيات وذلك لأسباب عدة منها :

- العجز الحاصل في الوسائل ؛
- الإحاطة غير الشاملة بالظواهر المتناولة بالتمحيص ؛
- الأخطاء التي تشوب الأجوبة المقدمة ؛
- العجز الكبير الحاصل في المنهجية نفسها عند التقاط بعض الظواهر التي تتسم بالسرية (التنصل الضريبي - التهريب عموما - تهريب المخدرات على سبيل المثال).

2.1.1 هناك من الفاعلين من ينعت المحاسبة الوطنية « بمحاسبة شكلية »

إن المنهجية ،في واقع الأمر،تخفي التناقضات التي يمكن أن توجد في جوهر اقتصاد ما. فالناتج الداخلي الخام الذي يقيس الثروة المنتجة داخل دولة من الدول يمكن أن يكون مرتفعا في الوقت نفسه الذي توجد فيه فئة من السكان لا تجد ما تسد به رمقها. والحالة ذاتها بالنسبة للقيمة المضافة الإجمالية للمقاولات، تلك القيمة التي يمكن أن تكون هي الأخرى، مرتفعة، في حين أن بعضا من هذه المقاولات يواجه مشاكل مالية في خزينته. أو لربما تكون على حافة الإفلاس.

3.1.1 يبقى سحب الانتقادات السالفة على الجهة أمرا جائزا

تنضاف هذه الانتقادات إلى أخرى تنبثق عن تغيير السلم، ونخص بالذكر منها صعوبة تقويم التبادلات بين الجهة موضوع الدراسة وما يحيط بها .إذ إن العمليات المالية لا يمكن أن توصف وتدقق. (في حين أن المحاسبة الوطنية تصف، في الآن ذاته، كلا من العمليات الخاصة بالثروات والخدمات والعمليات الخاصة بالرأسمال والعمليات الصرفية. وهذه الأخيرة لن نتعرض لها بالدراسة وذلك بسبب تعقيدها و بصعوبة العثور على المعلومات الكافية على المستوى الجهوي).

4.1.1 الصورة الأقل رداءة ممكنة

فبالرغم من محدودية المنهجية فإنها تبقى الأداة الرئيسية الوحيدة الأكثر نجاعة من أجل وصف اقتصاد بلد ما في شموليته. وبالتالي اقتصاد جهة معينة. ومن هذا المنطلق يصبح بالإمكان تجميع صورة تكون "الأقل رداءة ممكنة" عن الاقتصاد الجهوي.

وكما هو متداول، عند كل إجراء عملي، فإن جمع المعطيات يجب، أولا وقبل كل شيء، أن يستند إلى المعطيات المتوفرة، على أن تكون هذه الأخيرة موثوقة ومحينة. وعلى هذا الأساس، سنتخذ المعطيات الجهوية مرجعا يستند إليه في حالة توفره، وذلك بغية إضفاء طابع الجهوية على ما تنتجه فروع النشاط وشعبه. كما ينطبق ذلك أيضا على المعطيات المستخرجة من الاستطلاعات والبحوث التي تنصب على الأسر ومستوى عيشهم، وحول الشغل، وحول مختلف القطاعات، وما إلى ذلك.

ومع ذلك، فإن بعض المعطيات ذات الحجم الكبير لن تكون متيسرة في الشكل المطلوب. كما لن يكون بالإمكان جعل منها جهوية إلا باستعانة بفرضيات (منها تحديد أنماط الاستهلاكات الوسيطة بين شعب الأنشطة).

إن نظام المحاسبة الوطنية يدعو إلى إعداد حسابات الإنتاج وحسابات الاستغلال حسب الشعب وحسب القطاعات المؤسساتية كل على حدة. فحسابات الشعبة تصاغ على الصعيد الوطني استنادا إلى مرجعية المؤسسات التي تنضم إلى بعضها البعض حسب كل شعبة وتبعا للأنشطة الرئيسية التي تمارسها. وهكذا فإن المؤسسات تصبح معرفة بالرجوع إلى مقر الإنتاج حيث تمارس نشاطاتها. فيكون بالإمكان تجميع هذه الحسابات، وكل أحجامها المرتبطة بالمؤسسات وذلك بالاستناد إلى المعلومات الإحصائية المتوفرة حسب كل جهة.

وحسب كل جهة بعينها، فإن هذه الحسابات تكشف على وجه الخصوص :

- الإنتاج عند ثمنه الأساسي حسب الشعب ؛
- الاستهلاك الوسيط عند ثمن الاقتناء تبعا لكل شعبة ؛
- القيمة المضافة عند الثمن الأساسي حسب الشعبة ؛
- الرواتب والأجور حسب الشعبة ؛
- الدخل الخام للاستغلال (فائض خام من الاستغلال وإيرادات مختلطة خام حسب الشعبة).

علاوة على أنه يمكن أن يحدد التكوين الاجمالي للرأسمال التابث (FBCF) والشغل حسب الشعب وذلك عند ما تتوفر المعطيات الرئيسية لتحقيق هذا الغرض. كما يمكن أن تنضاف إلى كل هذه الأحجام مؤشر النشاط التركيبي للإنتاج الجهوي بالنظر إلى الناتج الداخلي الخام الجهوي أو الناتج المحلي الخام.

فالناتج الداخلي الخام الجهوي، الذي يكون النتيجة المستخلصة من نشاط إنتاج المؤسسات القارة بالجهة، يحسب من زاوية الإنتاج على أساس ما يبلغه الجمع بين قدر القيمة المضافة الجهوية عند الثمن الأصلي لكل شعبة مضافا إليه قدر الضرائب الصافي دون احتساب الدعم الذي تحظى به المواد من قبل الدولة. تماما كما هو الشأن على الصعيد الوطني.

2.1 اختيار وضعية مرجعية

ضرورة اختيار وضعية مرجعية تمليها اعتبارات التوفر على المعلومات الضرورية لبلورة مجسم للاقتصاد الجهوي، والأهمية التي تحظى بها المبادرة الملكية السامية لتنمية الجهة الشرقية بقصد تطوير اقتصاد هذه الجهة أو، على الأقل، تطوير الاستثمارات بها مع انطلاقة المشاريع الكبرى المهيكلة. وبهذا المعنى، فإن سنة 2003 تؤخذ كسنة مرجعية لبلورة هذا المجسم.

ستسمح نتائج التقويم ببلورة مجسم اقتصادي جهوي. وسيقدم هذا المجسم الصورة التي يشتغل عليها الاقتصاد الجهوي ،على امتداد السنة المرجعية. وذلك من خلال عدد من التراكمات الاقتصادية. وسنفصل القول في كثير من أصناف المؤشرات المستندة إلى المعطيات المحاسبية الوطنية مع ملاءمتها بالاستعانة بالمعطيات الخاصة بالجهة الشرقية. وذلك حتى نتمكن من إبراز خصوصيات هذه الوضعية :

• إن البنية المحاسبية الوطنية للناتج المحلي الخام، حسب الشعب ،تعتبر معيارا لقيمة الثروات والخدمات التي تخلقها الوحدات المستقرة على امتداد سنة واحدة بالمجال الترابي الاقتصادي للجهة (وهو ما يطابق الناتج الداخلي الخام الوطني) ؛

• توظيف الناتج المحلي الخام وذلك مع التأكيد على القسط المخصص للأجور من القيمة المضافة محليا ؛

• البنية المحاسبية « إيرادات أسر الجهة »، التي تعتبر تراكما يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الإيرادات التي تكسبها الأسر عن طريق الأنشطة الاقتصادية للجهة وإنما أيضا الإيرادات المنقولة بين الجهة وباقي العالم.

1.2 حسابات الموارد - والتوظيفات في الاقتصاد الجهوي

انطلاقا من جدولة مدونة همت ثلاث عشرة شعبة أضيفت إليها، فيما بعد ،ست شعب أخرى، فإن إنتاج كل شعبة يقدر اعتمادا على المعطيات الجهوية التي وضعتها المصالح الوزارية على صعيد الجهة. كما قدرت واجبات الاستيراد والرسوم وكذا الهوامش التجارية وهوامش النقل على أساس المناهج المتبعة وفق المعطيات المتوفرة.

جدول 1 : الموارد الاقتصادية بالجهة الشرقية

الشعب	الموارد (بالملايين من الدراهم)							
	الإنتاج	الاستيراد	رسوم الاستيراد	رسوم أخرى على المواد	الدعم على المواد	الهامش التجاري	هامش النقل	مجموع الموارد
الفلاحة + الغابة + الصيد	4 566		77	-	-	637	36	5 317
الصناعات	8 019		621	-	-	1 442	125	10 206
البناء والأشغال العمومية	1 484		213	-	-	-	-	1 697
التجارة	7 274		6	-	-	-2 078	-	5 202
خدمات أخرى	14 316		228	-	-	-	-161	14 383
الإدارة العمومية	3 456		-	-	-	-	-	3 456
المجموع	39 115	-	1 145	-	-	-	-	40 260
الوطني	768 242	149 155	10 671	45 136	-6 347	-	-	966 857

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + الإعداد لمكتب الدراسات.

وفيما يتعلق بتوظيفات الاقتصاد الجهوي، فإن أنماط الاستهلاكات الوسيطية الجهوية تتحدد تبعا لكل شعبة وانطلاقا من أنماط الاستهلاكات الوسيطية الوطنية ووفقا لحصة قيمة الإنتاج الجهوي، وحسب كل شعبة أيضا. كما أن هذه القاعدة تطبق بحذافيرها على التغيرات التي تطرأ على المخزون.

إن استهلاك الأسر يقدر استنادا إلى نتائج البحث الذي أجري حول الاستهلاك والمصاريف التي تحملتها الأسر (سنة 2001/2002) وعدد الساكنة سنة 2003 . وإن الاستهلاك العمومي الجهوي، حسب الشعب، يقدر هو الآخر على أساس الوظيفة العمومية بالجهة (سنة 2003) وعلى أساس الاستهلاك العمومي الوطني ،حسب الشعب دائما. أما فيما يخص المكون الخام للرأسمال القار، فإنه يقدر حسب الشعب وبالرجوع إلى المعلومات المتوفرة (في الصناعة مثلا، فإن نصيب الجهة الشرقية من الاستثمارات الصناعية يطبق استنادا إلى مبلغ التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، عند المحاسبة الوطنية، الخاص بهذه الشعبة).

جدول 2 : مناصب الاقتصاد بالجهة الشرقية

الشعب	المناصب (بالملايين من الدراهم)						
	الاستهلاكيات الوسيطة	الاستهلاك الأسري	للاستهلاك العمومي	تغيرات المخزون	المكون الخام للرأسمال القار	الصادرات	مجموع المناصب
الفلاحة + الغابة + الصيد	85	2 235	75	201	139	-	2 736
الصناعات	5 542	6 933	39	131	1 674	-	14 320
البناء والأشغال العمومية	69	125	-	-	2 870	-	3 065
التجارة	142	-	151	-	-	631	-
خدمات أخرى	7 888	4 892	2 170	-	-	-	14 950
الإدارة العمومية	154	90	3 024	-	-	-	3 269
المجموع	**14 078**	**14 418**	**5 309**	**483**	**4 683**	**-**	**38 970**
الوطني	**340 715**	**274 162**	**86 018**	**10 682**	**120 360**	**134 920**	**966 857**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات

إن الناتج المحلي الخام أو الناتج الداخلي الخام الجهوي يحدّد انطلاقا من حسابات الإنتاج (التي تحول إلى مناصب الاستهلاكات الوسيطية وإلى موارد قيمة الإنتاج المتبقى الذي يمثل القيمة المضافة المعبرة بمثابة مناصب) وذلك بالرفع من مبلغ القيمة المضافة الجهوية عند الثمن المبدئي بالنسبة لجميع الشعب ومن مبلغ الضرائب دون احتساب مبلغ الدعم الذي تحظى به بعض المواد من قبل الدولة.

الناتج الداخلي الخام الجهوي = الإنتاج – الاستهلاكات الوسيطة + (الضرائب – الدعم).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الخانات والأعمدة الخاصة بالاستيراد والتصدير الجهويين ليس مشارا إليهما (بسبب الخلل الذي يمس الإحصائيات المهتمة بهذا المجال). وبالعكس، فإن الميزان التجاري الجهوي (الصادرات ناقص الواردات) يخصم حسب كل ميزان تجاري انطلاقا من المعادلة المحاسبية :

PIBR = C + G + I + (E–M).

حدود ومكونات المعادلة :

C : استهلاك الأسر

G : الاستهلاك العمومي

I : الاستثمار (المكون الخام للرأس مال القار + متغير المخزون)

E : الصادرات

M : الواردات

PIBR : الناتج الداخلي الخام الجهوي

جدول 3 : تركيبة الناتج الداخلي الخام الجهوي (2003)

الشعب	PIB =	C +	G +	I +	E-M
الفلاحة + الغابة + الصيد	4 559	2 235	75	340	1 908
الصناعات	3 097	6 933	39	1 805	-5 680
البناء والأشغال العمومية	1 627	125	-	2 870	-1 368
التجارة	6 942	142	-	151	6 649
خدمات أخرى	6 656	4 892	2 170	-	- 406
الإدارة العمومية	3 301	90	3 024	-	187
المجموع	**26 182**	**14 418**	**5 309**	**5 166**	**1 290**
البنية الجهوية	100%	55%	20%	20%	5%
الوطني	**476 987**	**274 162**	**86 018**	**131 042**	**- 14 235**
البنية الوطنية	100%	57%	18%	27%	-3%

المصدر : المندوبة السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

يمثل الناتج الداخلي الاجمالي الجهوي للمنطقة الشرقية 5,5% من الناتج الداخلي الوطني وهو معدل متدن بالمقارنة مع ما تمثله ساكنة الجهة بالنسبة لمجموع سكان المغرب (6,4%). وهكذا يترجم هذا المعدل ناتجا داخليا إجماليا جهويا ناقصا وذلك يظهر حينما نقوم بقسمته على عدد ساكنة الجهة ومقارنة بمعدل الناتج الداخلي الإجمالي مقسما على مجموع سكان البلاد من حيث المتوسط الوطني (13 600 درهم لكل ساكن بالجهة مقابل 16 000 درهم للساكن بالنسبة لمجموع سكان المغرب).

ويقدم الرسم رقم 1 الآتي البنية الجهوية للناتج الداخلي الإجمالي الجهوي[1].

وبالمقارنة بين البنية الجهوية والبنية الوطنية، نلاحظ أن الاقتصاد الجهوي يولد 52% من الثروات الإنتاجية، اعتمادا على الأنشطة التجارية والخدماتية في مقابل 38% على الصعيد الوطني. وإن القيمة المضافة من شعب « الصناعة » وتلك التي تولدها شعبة « الإدارة العمومية »، لأضعف بكثير مما هي عليه على الصعيد الوطني.

1- بسبب هفوة أثناء النسخ فإن العمود الثاني يقدم PIBR بحسب الشعب في حين كان من المفترض ألا يتناول سوى القيم المضافة حسب الشعب من غير إضافة الضرائب الصافية من الدعم الذي تحظى به بعض المواد. ونتيجة لذلك فإن الزخم المقحم عن طريق هذه المعالج مس بالأساس الميزان التجاري الجهوي حسب كل شعبة على حدة.

رسم 1 : بنية الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي

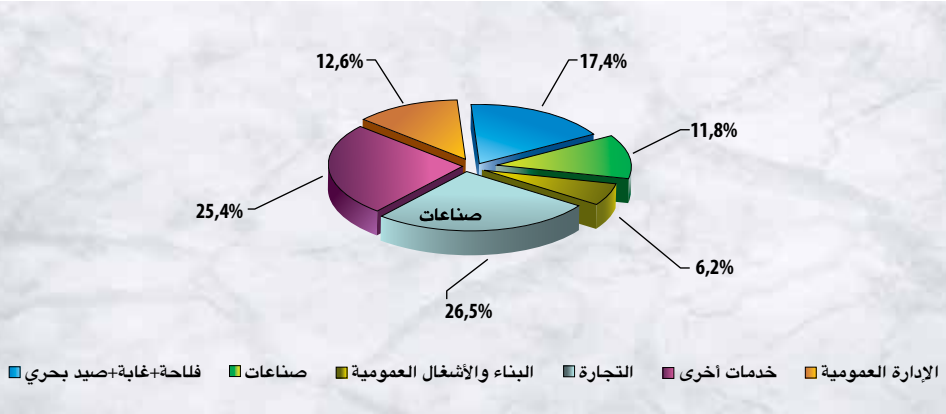

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

جدول 4 : مقارنة بنى الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي بالناتج الداخلي الإجمالي الوطني

الشعب	الناتج الداخلي الإجمالي (بملايين الدهم)	البنية	
		الجهة الشرقية	المغرب
الفلاحة + الغابة + الصيد	4 559	17,4%	17,9%
الصناعات	3 097	11,8%	22,2%
البناء والأشغال العمومية	1 627	6,2%	5,3%
التجارة	6 942	26,5%	12,7%
خدمات أخرى	6 656	25,4%	24,9%
الإدارة العمومية	3 301	12,6%	17,0%
المجموع	26 182	100,0%	
الوطني	476 987		100,0%

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

2.2 أجور ورواتب غير مصرح بها في جزئها الكبير

تبلغ قيمة الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي بجهة الشرق لسنة 2003 ما يقارب 26,2 مليار درهم أي ما يعادل 55% من الناتج الداخلي الخام الوطني. هناك ثلاث ملاحظات يجب الأخذ بها :

• يتضمن الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي كتلة أجور تقدر ب 11,6 مليار درهم وما تبقى يوجه لمصاريف عوامل الإنتاج الأخرى (الرأسمال - الأراضي وما إلى ذلك...)[2] ؛

2- بالرجوع إلى معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن كتلة الأجور الممنوحة من طرف المقاولات التي تصرح بمستخدميها، ومن طرف المصالح العمومية لا تبلغ سوى 2,5 مليار درهم وهو ما يعادل 22% من كتلة الأجور الإجمالية. وحسب تقديراتنا، فإن الأجور الفلاحية غير المصرح بها للصندوق تصل إلى 171 مليون درهم. وما تبقى من الرواتب والأجور الممنوحة من طرف القطاع غير الفلاحي بما في ذلك المأجورون ليس مصرح بها لدى الصندوق (8,9 مليار درهم).

• علاوة على أن الجهة تعاني من معدل استثمار أضعف من المتوسط الوطني (20% مقابل 27%) ؛
• وأخيرا، فإن الجهة تتوفر على ميزان تجاري إيجابي حول الثروات والخدمات مع باقي العالم، بما في ذلك الجهات المغربية الأخرى. وهي حصيلة ترجع بشكل واسع إلى الفائض المتولد عن التجارة غير " المصنفة ".

مقر ولاية وجدة-أنجاد
بمدينة وجدة

3.2 بنية حساب دخل الأسر

يتكون حساب مداخيل الأسر من الإيرادات الناجمة عن القيمة المضافة المنتجة داخل الجهة، ومن الإرادات المنقولة من قبل باقي العالم[3]. وإن تقديراتنا (انظر جدول الحسابات الآتية أسفله) لتكشف عن أن الدخل المتوفر للأسر يصل في مبلغه الخام إلى 21,7 مليار من الدراهم. أي ما يعادل 83% من الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي. أضف إلى ذلك المداخيل المنقولة التي تبلغ حدود 10,8 مليار من الدراهم.

وأخذا بالاعتبار مستوى مصاريف الأسر التي تبلغ ما قدره 14 مليار درهم، فإن الادخار الإجمالي لهذه الأخيرة يصل إلى 7,3 مليار درهم، أي ما نسبته 34% من الدخل الإجمالي المتوفر. وهو معدل يفوق المتوسط الوطني البالغ 19%.

3- إذا ما افترضنا أن المنقولات الخصوصية بين الأسر بمختلف الجهات المغربية ملغاة ولا يعتد بها.

رسم 2 : مجسم للاقتصاد الجهوي

مستخلص من حساب « دخل الأسر » بالجهة الشرقية.

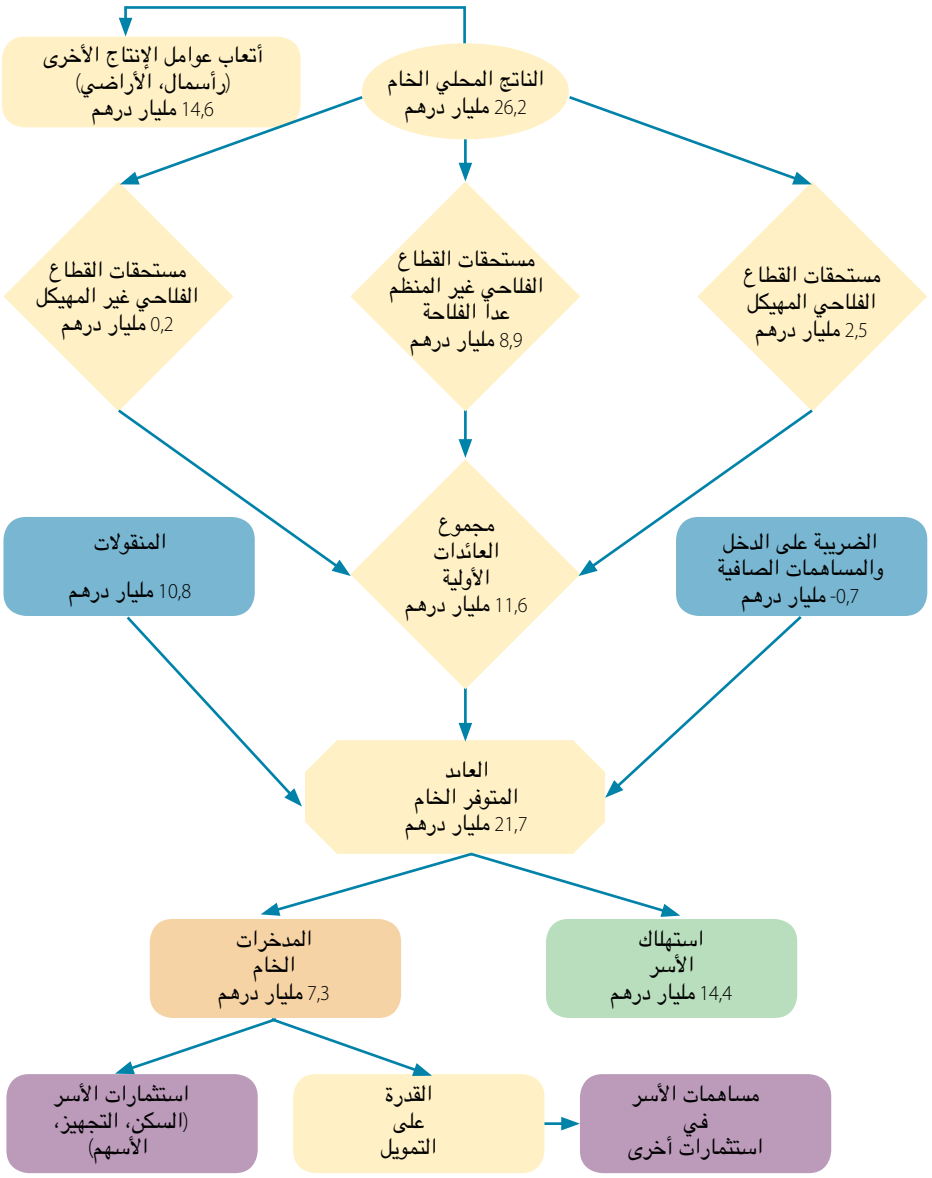

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

4.2 سمة الوضعية منذ اطلاق المشاريع الكبرى المهيكلة

لقد أطلقت السلطة العمومية برنامجا طموحا من أجل تأهيل البنى التحتية، بغية استدراك التأخير الحاصل في مجالات الاستثمار بالجهة وخاصة في النفقات العمومية. علاوة على أن الجهة كانت من ضمن الأوائل الذين استفادوا من المشاريع القطاعية الكبرى التي أعطت الحكومة انطلاقتها، مثل المخطط الأزرق وتأهيل المجال الحضري والماء والتطهير والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إن هذه الدفقات الاستثمارية (التي نقلت معدل الاستثمار من 20% إلى ما يفوق 35%) ستسمح بإطلاق العنان لديناميكية الأنشطة الاقتصادية للجهة وتشكل قطيعة مع النزعات الفائتة، عبر تعديل التراكمات الاقتصادية الرئيسية التي تمثل خصوصيات الجهة التي تتجلى، تحديدا، في نمو كبير في رقمين.

الربط السككي تاوريرت - الناظور والمطار الجديد لوجدة والطريق السيار فاس - وجدة والتأهيل الحضري تشكل أربعة استثمارات رئيسية مهيكلة بالجهة

رسم 3 : مشاريع مهيكلة بالجهة الشرقية

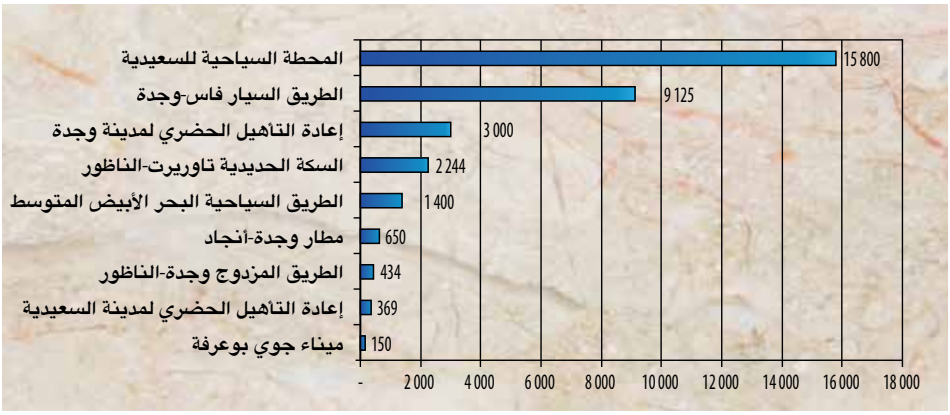

المصدر : وزارة التجهيز والنقل + وزارة السكنى + وكالة الجهة الشرقية + إعداد مكتب الدراسات.

5.2 حساب سنة 2003

إن الجداول الآتية تتضمن أرقاما بالملايين من الدراهم. كما تنص على النسب، إن اقتضى الحال ذلك.

جدول 5 : حسابات الأسر (2003)

تكوين العائد الأولية	الجهة الشرقية	النصيب من العائد المتوفر الخام (%)	المغرب	النصيب من العائد المتوفر الخام(%)	نصيب الجهة الشرقية (%)
مستحقات الأجراء والعائدات المختلطة					
أجر القطاع المنظم	2 538				
بما في ذلك العمومي	1 487				
أجور وعائدات مختلطة للقطاع غير المهيكل وغير الفلاحي	8 900				
أجور القطاع الفلاحي غير المنظم	171				
مجموع العائدات الأولية	11 610			315 416	4%

جدول 6 : حساب التوزيع الثانوي للعائدات

		الجهة الشرقية		المغرب		
الموارد	مجموع العائدات الأولية	11 610	54%	315 416	94%	4%
	منقولات أخرى جارية (صافية)	10 803	50%	43 211	13%	25%
المناصب	الضرائب الجارية على المداخيل	676	3%	20 167	6%	3%
	المساهمات الاجتماعية الصافية للأداءات	47	0,2%	1 765	0,5%	3%
	العائد المتوفر الخام	21 690	100%	336 695	100%	6%

جدول 7 : حساب توظيف العائد المتوفر

		الجهة الشرقية		المغرب		
الموارد	العائد المتوفر الخام	21 690		336 695		6%
	الملاءمات (صندوق المعاشات)	63		975		6%
المناصب	مصاريف الاستهلاك النهائية	14 418	66%	274 162	81%	5%
	الادخار الخام	7 335	34%	63 508	19%	12%

جدول 8 : حساب الرأسمال

		الجهة الشرقية		المغرب		
الموارد	الادخار الخام	7 335		63 508		12%
	المنقولات الصافية على صيغة الرأسمال	-		96		
المناصب	الاستثمار(المكون الخام للرأسمال القار + تغيرات المخزون	1 385	6%	40 860	12%	3%
	القدرة على التمويل	5 950	27%	22 552	7%	26%

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

تكملة

يسعى نشر هذه الدراسة إلى لمّ شتات مجموعة من أعمال الخبراء الذين تؤطرهم وكالة الجهة الشرقية. وذلك بغية إرساء أرضية صلبة من المعلومات والتشخيصات والتوصيات والتحاليل المرتبطة، أساسا، بالتصور العام لإستراتيجية تقود إلى تنمية فعلية للجهة الشرقية للمملكة. كما أن الدراسة تُلِمُّ، تحديدا، بالجانب النظري من الإستراتيجية. كما تفتح أمام الجهة السبيل إلى الأخذ بفرص عديدة. وقد حملت وكالة الجهة الشرقية على عاتقها الإقدام على هذه الخطوة الإجرائية، اعتبارا من كونها مؤسسة موكول إليها إنعاش الجهة وتنميتها المندمجة وتطورها، علما أن الوسائل القميئة بعملية التنفيذ موكولة، هي الأخرى، إلى ثلة من الفاعلين الآخرين الذين تخول لهم القوانين النهوض بهذه المهمة على كل الأصعدة، المحلي منها والإقليمي والجهوي والوطني.

ولقد استهل البحث، في طوره الأول، بالانكباب على عملية التشخيص التشاركية والتحليل والدراسات التي بسطنا القول فيها بالمجلد الثاني من هذا المؤلف الذي بين أيدينا، وذلك بدء من المستوى الجهوي، ومرورا بإجراء لم نتوانَ عن توصيفها من خلال التناول المنهجي الافتتاحي، الذي أوردناه في مستهل المجلد الأول. وتظهر هذه التشخيصات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية الاجتماعية للجهة أن هذه الأخيرة راكمت تأخيرات أدت إلى انفكاك عن الجهات الأخرى للمملكة : ضعف في النمو الاقتصادي، وقطاعات إنتاجية راكدة أو في حالة تقهقر، وتدفقات اقتصادية موجهة خارجيا، ومؤشرات اجتماعية مثيرة للقلق تناقص السكان والتراجع الديمغرافي، ورصيد عقاري مهم لكنه محدود (لأنه غير معبأ)، وتدهور متقدم للموارد الطبيعية، وشعور نفسي جماعي بأن التنمية لن تتحقق إلا بإعادة فتح الحدود. وقد تم وضع رسم بياني على شكل دوحة تتناسب وتفرعات التحليل ،فسمحت بتحديد الأسباب الرئيسية لهذه المصاعب، بصفة تدرجية. وقد ألحقت هذه الخطوة برسم تشجيري آخر يفرع الأهداف والمرامي لتسمح ويشكل تدرجي هو الآخر بتوصيف الرافعات الأساسية التي يجب أن يرتكز عليها العمل، حتى يُتمكن من بلوغ المستوى التنموي والاقتصادي والاجتماعي المتوخى والممكن للجهة.

وقد استفاد تحديد المحاور الاستراتيجية لتنمية الجهة الشرقية من هذا التحليل، مع إبراز النموذج الجديد للتنمية الجهوية الذي يركز على استغلال القدرات الكامنة الموظفة بطريقة غير ناجعة، حسب المقاربة المندمجة، في الإطار الشمولي الذي سطرت توجهاته المبادرة الملكية السامية من أجل تنمية الجهة الشرقية والتي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة أيده الله وذلك يوم 8 مارس سنة 2003. وهكذا فإن المصفوفة SWOT المبنية بشكل تشاوري تبرز وجود سياق خارجي ملائم على شكل فرص لاستغلال مؤهلات تنمية الجهة في القطاعات التقليدية كما في القطاع المرتبط بالاقتصاد الجديد الذي يتوفر على امتيازات مقارنة.

ووكالة الجهوية الشرقية تبلور الإطار الاستراتيجي للتنمية الذي يعد إسهاما من لدنها في تقوية قدرات الفاعلين، وكذا التنسيق بين المبادرات القطاعية والمحلية مع المبادرة الملكية السامية من أجل تنمية الجهة الشرقية.

وهذا التوجه الذي ينبثق عن المهام الموكولة للوكالة ليدخل في إطار المحاور الأولى لتفعيل دورها المعتمد. وذلك غداة تنصيب هياكلها سنة 2006، كما يجسد المكانة التي تحتلها الوكالة باعتبارها شريكا استراتيجيا للفاعلين أكثر من كونها وكالة منفذة للمشاريع.

هذا وإن عملية تنزيل مبادئ استراتيجية تنمية الجهة المبلورة هكذا في إطار هذه الدراسة تظل، على أية حال، خاضعة لما يلي :

• نشرها وذيوعها لدى الفاعلين الذين يمتلكون إمكانيات التنفيذ وآلياته على الأصعدة جميعها الوطنية منها أو الجهوية أو الإقليمية ولما لا المحلية ؛
• الدعم المباشر لمبادرات الفاعلين المحليين ؛
• البحث عن مصادر التمويل المالي ؛
• تنفيذ المشاريع الابتكارية التي تحملها الوكالة على عاتقها بشكل مباشر.
وإن هذه الإرادة التي تسعى إلى اقتسام الرؤى لتفسر، على سبيل المثال لا الحصر، المجهودات المبذولة من طرف الوكالة بغية العمل على أساس أن تكون التوجهات الجهوية مقتسمة بين كل من الجهات المانحة والمنتخبين وبعض الوزارات يلتئمون كلهم حول طاولة مستديرة[1].

علاوة على أن هناك خطوة طموحة باتجاه التوافق حول رؤية الفاعلين المحليين داخل كل إقليم قد شرع في إنجازها وتولدت عنها مخططات لتنمية الأقاليم السبعة كل على حدة (PDP). فهذه الأخيرة، أي المخططات، تتضمن برامج للعمل وإجراءات المواكبة والتتبع. فهي مدعومة بخطوات تشاورية وتحظى بالمصادقة : وبذلك تنزل منزلة الوثيقة المتكاملة الشبيهة ببنك يختزن المشاريع التي تحوز الأفضلية والتي يوليها الشركاء أهمية فضلى أيضا. (السلطات الإقليمية والمنتخبون والفاعلون الاقتصاديون والمجتمع المدني، إلخ).

وكما هو مختوم في الجزء الأول من هذا المؤلف، فإننا لا نتردد في التأكيد على أن الضرورة ملحة لمزاولة التشاور على الصعيد الجهوي والإقليمي، وخاصة من خلال صياغة وتبني « *اتفاق حول التنمية الإقليمية* » يستند إلى مخطط للعمل خاص بكل جهة. « *وإن الخطوة الموصى بها هنا تتجاوز التمييز التقليدي بين المقاربات التنازلية والمقاربات التصاعدية وتُشرك الفاعلين على مختلف مستوياتهم بدء من الدولة وانتهاء بالممارسين وتستشف من مبدإ الاستدراك والالتحاق بالركب. وإن عُدة من هذا القبيل لتُوظف في وضع تصميم ومنهجية تدبير يكونان مؤهلين لضمان توافق بين الأعمال المبرمجة من طرف كل من المصالح الوزارية على صعيد تراتبي إقليميا، ومن الجماعات المحلية ضمن مخططاتها الجماعية الخاصة بالتنمية على صعيد محلي، كما هو الشأن بالنسبة للمشاريع المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية داخل الجماعات المستهدفة* ».
والمبادرة الملكية من أجل تنمية الجهة الشرقية التي ينظر إليها، باستحقاق على أنها وثيقة مرجعية تُعتمد في وضع استراتيجية تنمية الجهة، تؤسس لقطيعة مع المقاربات التنموية القطاعية كما تدمج رؤية جديدة للتنمية الجهوية المبنية على المشاريع الكبرى المهيكلة ذات التأثير الكبير في الاقتصاد والمجتمع وتمنح فرصا للرفع من القدرة على التنافسية المجالية وتحسينها.

وقد تبنت وكالة الجهة الشرقية على امتداد العشرية التي تلت المبادرة الملكية السامية، في إطار رؤية جديدة تضع نصب أعينها السنوات القادمة، مخطط عمل استراتيجي مكون من رافعتين داعمتين ومتفرعتين إلى ستة محاور استراتيجية للتدخل، إضافة إلى أربعة وعشرين برنامجا مندمجا وثلاث رافعات ذات خاصية أفقية تسمح بالدفع قدما بآثار هذه البرامج وبنتائجها إلى أبعد حد.
وهذه البرامج تُكون مجموعة متآلفة ومنسجمة من أجل ضمان تنمية مندمجة حسب مقاربات ثلاثية : مقاربة القرب ومقاربة الحقوق ومقاربة النوع. وكلها تتموضع داخل تكاملية وتنضاف إلى بعضها البعض وإلى مشاريع البنى التحتية الكبرى وإلى المشاريع الاقتصادية التي أطلقتها المبادرة الملكية السامية. وكذا إلى البرامج المتواترة

1– تم تنظيم هذه الطاولة المستديرة التي التأمت حولها الجهات المانحة بمقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون يوم 19 أكتوبر 2010 وقد ضمت مؤسسات التعاون الثنائي والمتعددة الأطراف من أجل التنمية وذلك بحضور عدد من الوزراء أو من يمثلهم.

للمصالح الوزارية وللمؤسسات العمومية بالجهة. كما تمثل عرضا خاصا تطرحه الجهة بين يدي الفاعلين المحليين والشركاء بغاية انخراط مساهماتهم وأعمالهم على امتداد مسار المبادرة الملكية السامية من أجل تنمية الجهة الشرقية ومستقبلها.

إن الاستراتيجية الجديدة لتدخل الوكالة، التي تمثل أول نتاج عملي ملموس لهذه الدراسة موضوع هذا الإصدار، لتنجلي من خلال ما سيرد من الجداول الآتية أسفله. كما أن هذه الاستراتيجية موجهة، بالأساس، إلى أن تكون مصاحبة ومواكبة لإستراتيجية تنمية الجهة الشرقية فهي تأخذ العناوين ذاتها والديباجة نفسها. ويجب أن نسجل هنا أن الغايات المسطرة والمسترسلة هي في الآن ذاته مؤشرات على أداء الوكالة وفعاليتها، وعلى الأهداف المبتغاة من تنمية الجهة الشرقية.
فنظام التتبع والتقويم المطبق سيسمح، علاوة على ذلك، بضمان مواكبة للتنمية الجهوية لأنه يتألف من مؤشرات موصولة برافعة التنمية المجالية وبدعائم التنمية البشرية وكذا من المؤشرات الأخرى للنجاعة والفعالية الموضوعية والقطاعية والتي ترتبط بالمحاور الاستراتيجية للتنمية.

محور 1 : إنعاش التنافسية الاقتصادية

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
111	الإقلاع الصناعي	الاستغلال الجيد للامتيازات التنافسية التي تحظى بها الجهة في قطاع صناعة التدوير والطاقة الشمسية والمناولة والخيرات والاستهلاك	- توسيع وتحديث القاعدة الصناعية المتوفرة (الصناعات الغذائية، الصناعات المعوضة عن الواردات) - تطوير قطاعات حديثة (شعبة الطاقة الشمسية، شعبة الكيمياء)
112	التحويل الفلاحي	تكييف الفضاءات الفلاحية من أجل زراعات ذات قيمة عالية حسب نموذج التجميع (الركن الأول من مخطط المغرب الأخضر) ومن خلال دراسة الجدوى للمشاريع التضامنية (الركن الثاني من المخطط الأخضر	-تطوير منتجات الحليب - الرفع من إنتاجية الزيتون - تثمين المنتجات المجالية (الترفاس – مشمل – الماعز – الثمور وما إلى ذلك)
113	التنوع السياحي	توسيع العرض السياحي على مستوى الزمان والمكان (مدينتي الاستقطاب السياحي فجيج وبركان) السياحة الايكولوجية والسياحية الزراعية والسياحة القروية والسياحة الروحية والحامات والسياحة الرياضية	- تطوير العرض السياحي الجديد - تعزيز المنوجات المتوفرة
114	الخدمات القابلة للتصدير	تطوير البرامج في قطاع الخدمات القابلة للتصدير وللتنافسية بالضرورة وذلك بفضل التكنولوجيا الحديثة (الترحيل – تجميع البناء والأشغال العمومية)	- تطوير العرض المجالي الترابي الجاذب من حيث الترحيل والتوطين عن قرب - زيادة الصادرات في قطاع الخدمات الجديدة
115	اقتصاد المعرفة والابتكار	إنعاش التعاون بين المقاولات والمختبرات ومؤسسات البحث والجامعات مع الرفع من قيمة نتائج البحث	- تسهيل اللجوء إلى التكنولوجيا من أجل الرفع من الإنتاجية - تطوير المشاريع الابتكارية في حظيرة المؤسسات الجامعية - توسيع شبكة التطبيقات – تكنولوجيا الإعلام والتواصل

محور 2 : تطوير الأقطاب الحضرية الجاذبة

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
121	تقوية وظاهر التمدن وخصوصيات الحواضر	هي مجموعة من الدراسات والمداخلات حول الحواضر الأساسية للأقاليم وذلك في أفق خصها بمشاريع تراعي خصوصياتها المختلفة	- مد العواصم الإقليمية بالمشاريع الخاصة بالمدن - تفعيل عمليات التهيئة المنبثقة من مختلف الدراسات
122	دعم عملية تأهيل الأحياء ناقصة التجهيز	إجراءات التأهيل وإنجاز البنى التحتية المنعدمة في مجال التطهير والمجاري والإنارة والماء الشروب	- تنظيم الوضعية الحضرية وذلك بتطمين الملاكين -الرفع من جودة البيئة الحضرية
123	تحسين الخدمات العمومية المحلية	تحسين تدبير الخدمات العمومية داخل القطاعات مجالات التنقل والتطهير وتدبير النفايات والصحة العمومية والفضاءات الخضراء والإنارة العمومية	- الرفع من جودة الخدمات العمومية المحلية - تخفيض التكاليف الجماعية لتدبير الخدمات العمومية المحلية
124	إعادة تأهيل المراكز الصغيرة	إعادة تأهيل المراكز الصغيرة أحادية الوظيفة. وتحديدا تأهيل البنى التحتية وتطوير الخدمات العمومية	- تأهيل البنى التحتية بالمراكز الصغيرة - تحسين الخدمات الحضرية بالمراكز الصغيرة

محور 3 : المحافظة على الموارد وحماية الموروث

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
131	دعم تدبير الموارد الطبيعية	العمل على المحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للتجدد. وذلك باتباع خطوات ترتكز على مبدإ الاستدراك وسد الخلل وعلى مقاربة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الفاعلة في مخزون الموارد مع استدامتها	- إقامة نماذج للتدبير المندمج للموارد المائية بالجهة - توسيع خبرة التدبير المندمج ليشمل الموارد الرعوية
132	حماية المواقع وإعادة تأهيلها	مجموعة مشاريع لمواجهة الفيضانات بالمدن وملوحة المياه. ومشاريع تخدم تمدن المناطق الساحلية وتقاوم تدهور حالة واحات النخيل والتلوث الناجم عن الصناعة	- حماية الفضاءات العمومية التي تعاني من التخريب - تطبيق المقاربات التحديثية للتعويض عن الأضرار التي تصيب المصالح الخصوصية

محور 4 : الرفع من مستوى خدمات القرب الاجتماعية

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
241	الرفع من مستوى التعليم المدرسي	مواكبة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين من أجل تنفيذ المشاريع الحكومية على صعيد الجهة الشرقية	- تحسين ولوج التمدرس - الرفع من جودة التربية والتعليم - تشجيع التشاركية بين التعليم الخصوصي والعمومي
242	دعم الخدمات الصحية	مواكبة المندوبية الجهوية من أجل تحقيق الأهداف الحكومية على صعيد الجهة الشرقية	-تحسين الولوج الصحي - تحسين العرض الصحي إلى أبعد حد - الرفع من جودة الخدمات الصحية
243	إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة	تحسين الولوج الجسدي وجودة التواصل إمكانية النقل والتنقل بالنسبة للأشخاص الذين هم في وضعية إعاقة	تحسين إمكانية الولوج إلى البنايات والمواقع الصعبة
244	تقوية المراكز الاجتماعية	المساهمة في الرفع إلى أبعد حد من جودة العرض المتوفر من حيث الخدمات الاجتماعية(كما وكيفا) ومن حيث آفاقه التنموية	- إيلاء الأهمية للطبيعة وإلى تطوير الحاجيات الاجتماعية للساكنة التي تعاني من وضعية صعبة - تقوية عرض الخدمات الاجتماعية على الصعيد الجهوي والإقليمي
245	دعم جمعيات المجتمع المدني	مساندة المبادرات التنموية لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني من أجل إنعاش دورها في التنمية الجهوية	- تقوية إمكانات المجتمع المدني - تحسيس المجتمع المدني بالأعمال الاقتصادية والاجتماعية

محور 5 : الزيادة في وظائف القرب

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
251	تحسين تشغيل الشباب	تقوية قدرات العاملين في أفق تصحيح وضعيتهم سواء على المستوى المؤسسي أم على مستوى المهنة الممارسة	- إعطاء الأولوية للشباب غير الممارسين للاستفادة من مسار منسجم في التوجيه والتكوين والاندماج المهني - تقوية برامج محاربة الأمية الوظيفية
252	دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة	تحديد وتصنيف حاجيات المقاولين ومنظمات الاتصال الذين تبدون اهتماما من أجل تطوير المناولة المحلية وبمختلف الفروع والشعب.	- تحديد الحاجيات من حيث المناولة - تدعيم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا من حيث إقامة اتفاقيات مع المقاولين
253	الحث على الإدماج المجالي للأنشطة المدرة للدخل	تكوين منشطي الشعب من أجل مواكبة الفاعلين المحليين وتدعيمهم وتقديم المساعدة الكفيلة بتلبية طلبات عروض المشاريع والبحث عن التمويلات المالية وتثمين المشروع	- تكوين منشطين للشعب - توفير المعلومات لحاملي المشاريع المؤهلة والنشطة المدرة للدخل وكذا معلومات تخص مصادر التمويل.
254	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	تكوين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي ودعم تنظيم طلبات عروض المشاريع الموجهة نحو تشجيع الحركة التعاونية	- تطوير شبكة التعاونيات بالجهة - تكوين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي
255	الهجرة والتنمية	تحديد مشاريع الاستثمار في دوائر الهجرة مع وضع تصميم للترتيبات المالية المحفزة لتعرض على القاطنين بالخارج	- تعبئة القاطنين بالخارج من أجل الاستثمارات في مجالات خاصة بالمهاجرين - المساهمة في خلق وظائف نافعة اجتماعيا في مجالات الهجرة

محور 6 : الولوج إلى الثقافة وإلى تطوير الانتاج الفني

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
261	تشجيع الإقبال على الثقافة	توسيع الغطاء الفضائي للتظاهرات الثقافية وتكوين الممثلين المحليين وتقديم منح مالية بهدف إنعاش التأليف والقراءة والسينما وغير ذلك كثير	- تكوين الممثلين المحليين - تخصيص الإعانات والمنح الموجهة والهادفة - إنعاش الثقافة تحت كل أصنافها
262	دعم الإبداع الفني	تعبئة القوى الحية الثقافية حول مشروع التنمية الجهوية باعتبارها مكون من المكونات الرئيسية للنموذج الجديد للتنمية الجهوية	- تطوير الإنتاج والمحتويات الثقافية بالجهة - تحسين نشر الأعمال المنتجة بالجهة
263	صيانة التراث الثقافي	تعبئة الفاعلين والمؤسسات حول أهداف المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي للجهة وذلك بواسطة دراسة المواقع والاعتراف بها والرفع من قيمتها عن طريق الدعم	- دراسة المواقع ذات النفع التراثي - المساهمة في الرفع من قيمة المواقع - مساندة أعمال الصيانة والمحافظة

إن البرامج التي تناولناها بالتوضيح المقتضب أعلاه لا يمكنها أن تبلغ مداها وتحقق أقصى مردوديتها من دون عملية تفعيل تواكبها رافعات داعمة أفقيا في مجالات الإنعاش الاقتصادي تحديدا، ثم التسويق المجالي (الرافعة 31) والتعبئة والتنسيق بين الشركاء (الرافعة 32) ومن دون الذكاء الاقتصادي وتعبئة الخبرات (الرافعة 33).
وإن الغايات الشمولية من هذه الرافعات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من مخطط العمل الاستراتيجي للوكالة تقتضي ضمان تحقيق إنعاش بالجهة ينسجم وإستراتيجية التنمية الجهوية في كليتها ويتوافق معها.

الرافعات المتقاطعة عرضيا

الرمز	اسم الرافعة	وصف	الأهداف
31	الإنعاش الاقتصادي والتسويق المجالي	إنعاش المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني والدولي	- توضيح الرؤية باتجاه مؤهلات الاستثمار بالجهة - التعريف بخطوات النجاح في الاجتذاب والتنافسية بالجهة
32	تعبئة التشارك والتنسيق بين الشركاء	تعبئة الجهات المانحة والتعاون الثنائي والتعاون متعدد الأطراف لصالح مشاريع الجهة	خلق مجالات التآزر المالي على صيغة خبرة تقنية مع منظمات التعاون
33	الذكاء الاقتصادي وتعبئة الخبرات	إنعاش الإعلام والمعرفة المرتبطين بتنمية الجهة لدى الفاعلين السوسيواقتصاديين على الصعيد الوطني والدولي	- تطوير الإعلام الاقتصادي - تطوير أدوات تيسير الاستثمار

إن ذيوع الاستراتيجية ونشرها بين الأطراف المانحة والفاعلين في الحقل عبارة عن سيرورة تظهر نتائجها بشكل مطرد ومسترسل ،وليس ظرفيا ولا تعاقبيا بمعنى أنها تنجلي على امتداد المسار الذي تقطعه استراتيجية التنمية الجهوية وما يتلو هذا المسعى ويأتي بعده. وبهذا المعنى، فإن النتائج تنشر تبعا لجدول تنظيمي غير ذي نهاية ولا تحده فترة التخطيط الزمنية.

واستراتيجية التدخل هاته المستحدثة من قبل الوكالة تستهدف، بالضبط، مواصلة هذا المسعى وتتبعه. وبهذا المعنى، أيضا تبلور مشروع « الميثاق الاستراتيجي للتنمية الجهوية » ليطرح، في غضون سنة 2014، أمام أنظار كل من الفاعلين المؤسساتيين الذين يهمهم الأمر ومواطني الجهة الشرقية المستهدفين. وستخضع هذه الوثيقة، لزوما، للتجويد والإغناء، وذلك بعد ضم مختلف الملاحظات والاقتراحات إلى بعضها وتفرز وتصنف. آنذاك ستصبح بمثابة التوافق الذي لطالما فقد، حول الرؤية وحول الأعمال التي يجب القيام بها، استنادا، بالخصوص، إلى نتائج الدراسة الاستراتيجية التي قام بإنجازها مجلس الجهة.
وسعيا وراء تحقيق هذا الغرض ،فقد صمم ،على شبكة الإنترنيت، موقع خاص مبوب على أساس مصراعين : الأول ذو طبيعة إخبارية يستند إلى المعطيات الرئيسية لتنمية الجهة، انطلاقا مما هو عام ووصولا إلى ما هو خاص. أما الشق الثاني فمخصص لتحسيس الفاعلين المحليين بالتنمية وإلى التقاط آرائهم ومواقفهم.

وبالرجوع إلى المصراع الأول، فإننا نجده يهتم من بين ما يهتم به الإحصائيات وسيخضع بشكل مطرد إلى تحديث محتوياته الإعلامية وما يتضمنه من أخبار. في حين أن الثاني يتسم بالتفاعلية والديناميكية. وستوكل مهمة المدخلات والمخرجات لمختلف المبحرين إلى مراقب إداري. كما سيسهر فريق من المبتكرين والمجددين، تحت إشراف وكالة الجهة الشرقية، على معالجة ودراسة مختلف التدخلات بغية فرز ما تنطوي عليه من توصيات جوهرية وازنة وذات طبيعة قميئة بإغناء الميثاق. كما ستعرض التوصيات على أنظار لجنة جهوية موكول إليها دور التتبع والتقويم.

وكما تنص على ذلك توطئة هذا المؤلف، فإن الميثاق عبارة عن مسعى جماعي وإداري ينخرط من خلاله جميع الفاعلين المحليين والجهويين من أجل رؤية مشتركة تتطلع إلى المستقبل البعيد. كما يهدف إلى أن يؤمن بلوغ أهداف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة الشرقية، بفضل اللقاءات المختلفة والنقاشات والحوارات بين هؤلاء الفاعلين سواء على الصعيد المحلي أم على الصعيد الجهوي أم على الصعيد الوطني. وإن هذه السيرورة التي سلكتها صياغة الميثاق والتي خضعت للتشاور والإغناء من طرف ثلة من المتدخلين ستحتضن التحديثات السياقية الضرورية بما في ذلك تطورات تستحق الذكر. وعلى الخصوص منذ مطلع سنة 2008 حيث برزت إلى الوجود بشكل مواكب أزمة المديونية وأزمة المواد الأولية ومظاهر الانكماش الاقتصادي، الذي عانى من دوامته أغلبية شركائنا التجاريين تبعا لانعدام « الثقة المتزايدة » الذي نجم عن الهزات السياسية المزعزعة التي عاشها منذ 2010 شركاؤنا في العالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء.

كما أن الوضعيات التي نشأت إثر انتهاء الجيل الأول من الاستثمارات المهيكلة لتعتبر من العوامل الجديدة التي عدلت، في واقع الأمر وبشكل قوي، معايير التنافسية الجهوية، بالمقارنة مع تلك التي كانت سائدة أثناء المرحلة الأولى للقيام بهذه الدراسة ولصياغتها. إضافة إلى ذلك، فإن عددا كبيرا من الإنجازات الحديثة في مجالات عدة وقطاعات كثيرة ستقود إلى قراءات جديدة، هي الأخرى ،عند هذه المرحلة النهائية من التدبر والتنظير، رغم أن الأمر يتعلق بالمزيد من التعديلات أكثر منها من عملية التنقيح، في حين أن هناك مشاريع جديدة مهيكلة من قبيل مشروع بحيرة مار شيكا ساري الإنجاز أو من قبيل الناظور غرب ميد الذي يعتبر محفزا قويا للأنشطة في القادم من الأيام. هذه المشاريع التي من شأنها أن تؤثر بشكل ملموس في مستقبل الجهة وفي الرؤية التي يحملها الميثاق الاستراتيجي للتنمية الجهوية.

ومرحلة وضع اللمسات الأخيرة الخاصة بالصياغة النهائية والمصادقة على ذلكم الميثاق ثم نشره، أخذت بعين الاعتبار هذه السياقات الجديدة كلها. وفي الختام، فإن الجهة تكون، بأتمها، قد اكتسبت، بالفعل، تصورا غير مسبوق ومعبئ لقواها الحية، دون إغفال التطورات التي يشهدها العالم، هذا العالم الذي تطمح الجهة أن تدرج فيه تنميتها.

وسيتعلق الأمر، هنا إذا، بمسعى جماعي وبإلتآم حول المسؤوليات الاجتماعية، مع الاعتراف بالحاجة إلى ميثاق صلب، توافقي، محكم، وضروري يرشد فاعلي الجهة الشرقية ويقودهم ويصاحبهم في انتقالهم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. كما ينعش القيم التي تشجع على الانخراط المسؤول لهؤلاء الفاعلين المحليين في المساعي الجماعية لتدبير الشأن المحلي. كما ألح على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، دام له التمكين، في الخطاب الملكي السامي بتاريخ 18 مارس 2003 : « *إننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا حتى تتبوأ هذه المنطقة المكانة المرموقة التي نريدها لها* ». مقتطف من الخطاب الملكي السامي.

المصادر والمراجع البيبلوغرافية

1 النصوص القانونية والتنظيمية والإدارية

• قرار وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن رقم 11.81.01 المؤرخ يوم 7 جمادى الثانية 1422 (27 غشت 2001) المحدد للمهن والتأهيل والمدد الإجمالية للتكوين ولشواهد التخرج والاعتراف بالكفاءات المحصل عليها وشروط الولوج لكل مهنة أو تخصص. المعدل والمتمم بالقرار رقم 1757.03 بتاريخ 20 رجب 1424 (17 شتنبر 2003).

• القرار رقم 1182.01 المؤرخ يوم 7 جمادى الثانية 1422 (27 غشت 2001) المحدد للمهن والتأهيل. والذي بموجبه تستفيد مقاولات الصناعة التقليدية من دعم الدولة وخاصة من مصاريف التكوين الخاص بتعلم الحرف.

• القرار رقم 1183.01 المؤرخ يوم 7 جمادى الثانية 1422 (27 غشت 2001) المحدد للهيآت المكلفة بالتخطيط والتنظيم والمراقبة والتتبع وتقييم تعلم الحرف مع مراقبة شروط العمل والسلامة المهنية وللضمانات الأخلاقية والمهنية التي يقدمها المسؤولون بالمقاولات وتحديد معلمي التدريب.

• دورية الوزير الأول رقم 96/16 التي تدعو الوزارات إلى أخذ التدابير لتسهيل ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.

• دورية الوزير الأول رقم 2007/9 المتعلق بتفعيل عرض الترحيل والتوطين (offshoring).

• الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي وضع من طرف اللجنة الوطنية الخاصة بالتربية والتكوين.

• الظهير رقم 1-06-53 بتاريخ 15 محرم 1427 الموافق ل14 فبراير 2006 بمثابة قانون رقم 12-05 المتعلق بإنشاء الوكالة من أجل الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة وأقاليم الجهة الشرقية للمملكة (وكالة الجهة الشرقية).

• المرسوم رقم 2.00.1017 بتاريخ 28 ربيع الأول 1422 الموافق 21 يونيو 2001 المطبق للقانون رقم 12.00 المتعلق بمأسسة وتنظيم تعلم الحرف.

• القرار المشترك بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن ووزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة رقم 16.08.01 بتاريخ 13 نونبر 2001 المحدد لمبلغ المساهمة الدولية في مصاريف التكوين عن طريق تعلم الحرف لفائدة مقاولات الصناعة التقليدية ونموذج من طلب منحها.

• القانون رقم 10.03 المؤرخ يوم 2003/5/12 المتعلق بالولوجيات والذي يعمم فرضها في التعمير والهندسة المعمارية والنقل والتواصل.

• القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية.

• مشروع الميثاق الوطني للأشخاص المسنين.

• مشروع قانون رقم 30.07 المتعلق بقانون التعمير.

• تصميم التنمية والتهيئة الجهوية للجهة الشرقية.

• AECI, Projet de développement du tourisme durable.
• Ait Soudane J., 2005, Secteur informel et marché du travail au Maroc, Université de Montpellier, France.
• Ambassade de France au Maroc, Service économique, Résultats de l'enquête sur les investissements directs français dans le monde, 2009 (http://www.ambafrance-ma.org/IMG/pdf/10-0339_communication_IDE_francais_au_Maroc-2.pdf).
• ANIMA, 2005, Innovation, pôles technologiques et attraction de l'investissement dans la région MEDA.
• Banque Mondiale, 2005, Mémorandum Economique du Maroc (CEM), rapport Fostering Higher Growth and Employment with Productive Diversification Report No. 32948-MA).
• Banque Mondiale, 2006, The Development Impact of Workers' Remittances in Latin America/ Finance, Private Sector and Infrastructure (LCSFR) and Chief Economist Office (LCRCE), Latin America and the Caribbean Region.
• Barclays, 2002, Competing with the World: World Best Practice in Regional Economic Development, p 10.
• BCEOM-SECA, Plan Directeur des Aires Protégées du Maroc.
• Berriane, Aderghal, in Etude corridor, IMI, Morocco country paper.
• Bordas E., fondateur du cabinet THR en charge de l'étude de marché du projet Marchica.
• Bueno L., 2006, thèse consacrée à la Région Orientale du Maroc.
• Delgado, C. L., Hopkins J. and Kelly V. A., 1988, Agricultural Growth Linkages in Sub-Saharan Africa.
• Delgado M. J. et Alvarez I., Public infrastructure and economic growth, Universidad Europea de Madrid § Universidad Complutense de Madrid, 40ème Congrès de l'Association Européenne des Sciences Régionales.
• De Schutter O. , 2011, rapport spécial sur le droit à l'alimentation à l'Assemblée des Nations Unies, ainsi que les différents travaux et recherches qui y sont cités.
• DIACT, 2006, Dumont G. F., L'attractivité des métropoles moyennes en France.
• DIACT, 2009, Economie des services et compétitivité des territoires
• Driouchi A. & Zouag N., 2006, Eléments pour le renforcement de l'insertion du Maroc dans l'économie de la connaissance, Institute of Economic Analysis & Prospective Studies, Al Akhawayn University.
• DTZ Consulting, 2006, Housing, economic development and productivity, A litterature review.
• España-Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, « Desarrollo y pervivencia de las redes de origen en la inmigración marroquí ».
• European Investment Bank, 2006, Study on improving the efficiency of worker's remittances in Mediterranean countries, ECORYS, Macro & Sector Policies.
• Hallegate S., IPEMED, 2009, Région méditerranéenne et changement climatique : une nécessaire anticipation.
• Huggins R., 2003, Creating a UK competitiveness index: regional and local benchmarking. Regional Studies.
• IFPRI, Research Report 107, Washington, DC.
• IT Consulting, Stratégie de développement des TIC dans la Région de l'Oriental.

• Kremer A., in Poor Places, Thriving People: How the Middle East and North Africa Can Rise Above Spatial Disparities, document de la Banque Mondiale de 2009.
• Lavoie F., Capacité de rétention des retombées économiques et d'apprentissage des entreprises régionales : le cas de la construction de l'aluminerie d'Alcan.
• Lee Y. , Vision and strategies of Busan : Development of the city into an ocean capital in the 21st century or the era of Northeast Asia.
• McKinsey, 2009, Etude de la stratégie agricole du Maroc.
• Ministère de l'Economie et des Finances, Royaume du Maroc, La décennie des réformes et du progrès, pour un Maroc moderne et solidaire, 1999-2009.
• Ministère du commerce, de l'industrie et des nouvelles technologies, Royaume du Maroc, Maroc Numeric 2013.
• Mouhhoud E. M., 2010, Economie des services et développement des territoires, DATAR.
• Nicolas Y., 2007, L'analyse d'impact économique de la Culture, Ministère de la Culture, République Française.
• OCDE, 2006, Villes, compétitivité et mondialisation.
• OCDE, 2009, Investir pour la croissance : Bâtir des régions innovantes, rapport de base.
• OCDE, 2009, Régions et croissance : une analyse des tendances.
• Plan Maroc Vert, 2008, Région de l'Oriental, Royaume du Maroc.
• Porter, M. E. 2002, Regional foundations of competitiveness and implications for government policy, paper presented at the Department of Trade and Industry Workshop on Regional Competitiveness, London, DTI.
• Province de Driouch, Le diagnostic territorial et les grands axes de développement économique et social.
• World Commission for Environment and Development, 1987, Our common future.

3 وثائق و منشورات بالمجلات

• Actes du Forum d'Imerqane, premier Festival des Cultures Immatérielles Méditerranéennes, Nador, juillet 2007.
• Actes de la Rencontre Patrimoine culturel et développement régional : l'Oriental Marocain, Paris - Siège de l'UNESCO, mars 2011.
• Bristow G., 2005, Problematising the discourse on regional competitiveness, in Journal of Economic Geography.
• El Kadoussi M., Directeur Régional du Ministère de la Culture, article in la Revue Oriental.ma numéro 7, 2009.
• Fizazi A., consultant pour l'Agence de l'Oriental, article in la Revue Oriental.ma numéro 7, 2009.
• Guitouni A., article sur la pénétration culturelle étrangère dans le Nord-Est marocain.
• Jacobs J., in Cities and the Wealth of Nations.
• Johnston B. F., and Mellor J., 1961, The role of agriculture in economic development, American Economic Review.
• Lovering J., 1999, Theory led by policy: the inadequacies of the « New Regionalism » (illustrated from the case of Wales), International Journal of Urban and Regional Research.
• Ministre marocain de la Culture, interview in la revue Oriental.ma, numéro 7, 2009.
• Romer P. , 1986, Increasing returns and long run growth, Journal of Political Economy.

4 مؤلفات التنظير والتحليل

• Aaker D. A., 1996.
• Adelman I. and Morris C., 1973, Economic Growth and Social Equity in Developing Countries, Palo Alto, CA, Stanford University Press.
• Cambridge econometrics, 2005, Factors affecting regional competitiveness.
• De Ferranti D., 2005, Beyond the City, publié avec le concours de la Banque Mondiale.
• Department of Trade and Industry, 2003, A Modern Regional Policy for the United Kingdom, DTI, London.
• De Janvry A. et Sadoulet E., Toward a territorial approach to rural development: International experiences and implications for Mexico's Microregions Strategy, University of California at Berkeley, 2004.
• Duflo E., 2010, Le développement humain.
• Greffe X., 1984, Territoires en France, Les enjeux économiques de la décentralisation, Paris, Economica.
• Hirschman A. O., 1958, The Strategy of Economic Development. New Haven, CT, Yale University Press.
• Krugman P. , 2003, Growth on the Periphery : Second Winds for Industrial Regions ?
• Liégey M. et Jolly C., Les secteurs créateurs d'emplois après la crise.
• North D., 1990, Institutions, Institutional Change and Economic Performance.
• Porter M., 1993, L'avantage concurrentiel des nations, Interéditions.
• Porter, M. E., 2003, Building the microeconomic foundations of prosperity: findings from the microeconomic competitiveness index. In World Economic Forum (ed) The Global Competitiveness Report 2002-2003, World Economic Forum, Oxford University Press.
• Reich R. B.,1992, The work of nations - preparing ourselves for 21st century capitalism, Vintage Books.
• Sir Lewis A., 1955, The Theory of Economic Growth.
• Storper M., 1997, The Regional World. New York, Guilford Press.

5 دلائل التثمين الجهوي

• Guide de l'investissement dans la Région de l'Oriental du Maroc, Opportunités et Conditions, 2011 CNUCED.
• Randonner dans l'Oriental marocain, 2011, co-édition Agence de l'Oriental et Association Nature et Patrimoine, 128 pages.
• Routes et saveurs de l'Oriental marocain, 2013, co-édition Agence de l'Oriental et Conseil Régional de la Région Champagne-Ardenne / France.

6 المجلات الإليكترونية لجهة الشرق

• La Région sur la voie rapide, numéro 1, novembre 2007.
• Compétitivité et attractivité, numéro 2, mars 2008.
• Développement de proximité, numéro 3, juin 2008.
• Hors série : Un pacte scellé pour une ambition partagée, 5ème anniversaire de l'Initiative Royale pour le Développement de l'Oriental, juillet 2008.

• Intelligence économique régionale : l'urgence de l'innovation, numéro 4, décembre 2008.
• La coopération internationale, appuis à la stratégie de développement régional, numéro 5, octobre 2008.
• Economie du savoir et développement régional, numéro 6, juin 2009.
• Hors série : L'Oriental, une renaissance, 10ème anniversaire de l'intronisation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, juin 2009.
• Culture, industries culturelles et développement régional, numéro 7, décembre 2009.
• Développement énergétique : enjeux pour le développement local, numéro 8, mai 2010.
• Hors série : 120 contributions à l'avenir des territoires de l'Oriental, juillet 2010.
• Du tourisme aux tourismes, numéro 9, décembre 2010.
• Hors série : Deux Régions pleines d'énergies, Actes du Forum franco-marocain sur les énergies, avril 2011.
• Diasporas, capitaux et ressources humaines, numéro 10, mai 2011.
• Hors série : Jerada - Hassi Blal, un parc muséologique pour la mémoire industrielle et minière du Royaume, juillet 2012.
• Transport & Logistique, numéro 11, septembre 2012.
• Hors série : Figuig et le système des villes oasis du Maroc, mars 2013.
• Promotion économique & marketing territorial, numéro 12, juillet 2013.
• La femme, au cœur du développement, numéro 13, décembre 2013.
• Industrie et développement régional, numéro 14, mai 2014.

7 مؤلفات الإنعاش الجهوي

• Figuig, la ville oasis du Maroc Oriental, Witt P., Abbou A. et Boilève M., 2009, éd. Éditions cent pages pour l'Agence de l'Oriental.
• À la découverte de la faune du Maroc Oriental, Aymerich M., 2011, éd. La Croisée des Chemins pour l'Agence de l'Oriental.
• Les grands espaces de l'Oriental Marocain, Porte J. M., 2011, éd. La Croisée des Chemins pour l'Agence de l'Oriental.
• Bni Guil, espace des hommes libres, Michel Ph. d'après Mahdi M., 2012, éd. La Croisée des Chemins pour l'Agence de l'Oriental.
• Mémoires juives de l'Oriental marocain, ouvrage collectif coordonné par l'éditeur, 2013, éd. La Croisée des Chemins pour l'Agence de l'Oriental.

بيانات ختامية

- مدير النشر :
محمد امباركي،
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية
- مدير التحرير :
أحمد لمريني،
مدير قطب التنمية
بوكالة الجهة الشرقية
- الصياغة النهائية والتصميم : وكالة TOPIC
- يضم هذا المؤلف بين دفتيه مجموعة من التقارير التي أنجزت في إطار « دراسة من أجل وضع تصور استراتيجي لتنمية الجهة الشرقية »، أنجزت من طرف تكتل لمكاتب الدراسات مشكل من :
INGEROP - NOVEC - AGRO CONCEPT

جميع إصدارات وكالة الجهة الشرقية رهن إشارة من يرغب في الاطلاع عليها بالموقع :
w w w . o r i e n t a l . m a

الإيداع القانوني : 2014 MO 1236
ISBN : 978-9954-9262-3-9

إصدارات وكالة الجهة الشرقية
12، زنقة المكي بيطاوري، السويسي، الرباط - المغرب
الهاتف : 80 35 63 37 5 (212+) • الفاكس : 20 30 75 37 5 (212+)